حصاد العاصفة

ثقافة الأضداد في عراق ما بعد الإحتلال

(الجزء الأول)

د. سعد العبيدي

المحتويات

إهداء.....
تقديم.....

المدخل

مكمن المشكلة.....
العراق ساحة قتال مفتوحة.....
إيران.....
السعودية.....
سوريا.....
الأردن.....
الكويت.....
تركيا.....
سعة التدخل.....
التحريض في الساحة العراقية.....
المحرضون في الساحة.....
مصادر المدخل.....

الباب الأول

الإنسان العراقي

الفصل الأول: خروقات في المجال الوطني للإنسان العراقي

هشاشة الارتباط بالوطن.....
ضعف المشاركة الوطنية.....
ضعف الحياء الوطني.....
تشظي الهوية الوطنية.....

الفصل الثاني: خروقات في المجال الوجداني للإنسان العراقي

التجاذب الوجداني.....

المجانبة الوجدانية.....

الفصل الثالث:خروقات في مجال المفاهيم الداعمة للوجود الإنساني.

وهم الضرر.....

أمتدادات الوهم.....

صراع المفاهيم بين الزمنين.....

الفصل الرابع: خروقات في المجال الانفعالي للانسان العراقي

الكراهية.....

العدائية.....

التعصبية.....

الخوف.....

الخيبة.....

الفصل الخامس: خروقات في المجال الاجتماعي للانسان العراقي

العزلة.....

التأسلم.....

الردة.....

النفعية.....

مصادر الباب الأول.....

إهـداء

إلى بشرى، لويذاء، أشرف، ومصطفى، لولا وجودهم في حياتي
لما أنجزت ما أنجزته في زمنين صعب فيهما الانجاز

تقديم

في المنافي يبكي المنفيون على شيء إسمه الوطن حتى إن لم يبق من هذا الوطن في ذاكرتهم إلا صورة بهيئة شجرة عطشى أو صحن قديم كانوا يتناولون فيه حساء العيد أو حائط منسي معبأ بالغبار. فهل تحولت الأوطان إلى أشجار وصحون وحوائط بكماء لا تحكي قصصا عن أهلها، أم مازال الوطن فينا يمتد قويا لما وراء اللحم والعظم؟.

للأسف لا الوطن بقيَ وطنا ولا الناس ظلوا على حالهم في اشتياق دائم للديار، فالذين يتذكرون الوطن على أنه قطعة حلوى وصندوق حليّ وعطر نسائي مخبأ تحت إيقونة قديس أو جهبذ أو نشال هم الذين باعوا الوطن رخيصا جدا للمتاجرين بالخردة في مزادات آخر الليل، باعوه بثمن بخس في نشوة عارمة تشبه نشوة العائدين المنتصرين في حروب الزمن البعيد، باعوه واشتروا بثمنه قنينة خمر وعلبة كبريت خزنوها بمخابئ سرية مع البارود لكي لا يعجزهم البحث عن شرارة حين ياتي وقت الرحيل.

الذين يتكلمون كثيرا عن الوطن، ووحدة الوطن، ومحنة الوطن، لا وطن لهم إلا كروشهم التي لا تشبع وجيوبهم التي لا تمتلئ ومخابئهم السرية التي لا يصل إليها أحد، هؤلاء كانوا قد اشتروا وطنا بديلا، أما العراق الذي أفرغوه من ثرواته وكفاءاته وبنوا فيه المقابر بدل المتاحف وأشعلوا فيه الحرائق بدل الحدائق فلا تجد له قيمة لديهم، لأنهم فقدوا الولاء له عندما فقدوا الحياء.

الغريب فينا أننا لا نتعلم أو قل لا نريد أن نتعلم لا من تجاربنا ولا من تجارب غيرنا من الأمم.

لقد جاء الزعيم ومن معه وقتلوا الملك وحاشيته وكل من معه بوحشية نادرة، وقالوا سنصلح الحال ..... ثم لم يلبث أن جاء أسلافهم وذبحوهم بنفس الطريقة وألقوا بجثثهم في النهر، ثم جاء أسلافهم وذبحوهم بطريقة غامضة، ثم جاء سفاح وأعقب السفاح سفاح آخر وشنقوا آخر السفاحين في صباح يوم عيد، وسوف يذبح خلفه في عيد آخر، كل هذا لأننا شربنا الانانية وحب الذات المرضي مع اللبن. كل هذا لأننا لم نتعلم أو لا نريد أن نتعلم روح التسامح.

الذين لا يتعلمون أو لا يريدون أن يتعلموا هم أشد بلاء على الوطن من كل الغزاة والغرباء وأسلحة الفتك ..... هذا مسعود بارزاني مثل قريب وشريك في الوطن تعلم من الصعود إلى الجبل والنزول من الجبل، كيف يكون متسامحا مع أبناء جلدته، عندما عفى عن كل الأكراد البعثيين، لأنه أدرك أن القصاص منهم سوف يوغر الصدور ويورث الأحقاد ولا يبني وطنا. أما

نحن فقد نصبنا مشانقنا وجهّزنا أسلحتنا وفتحنا مقابرنا وبنينا سجوننا السرية تحت الأرض وفوق الأرض.

لكي نتصالح يجب أن نتعلم ثقافة التسامح، ولكي نتسامح يجب أن نحب بعضنا، حتى لو كان بعضنا من طائفة أخرى أو دين آخر أو عرق آخر، فنحن شركاء في الوطن، حتى أولئك الذين طاردونا ذات يوم وسجنونا وحرمونا من دخول المساجد ومزقوا كتب أطفالنا، يجب أن نقف لهم ونأخذهم في أحضاننا ونعلمهم أن الشر لا ينبغي أن يقابل بالشر وإن شارب السم لا يعالج بالسم، حين نصل إلى هذا المستوى عندها يمكننا أن نبني وطنا، وعندها لانحتاج إلى المنافي ولا نحتاج إلى البكاء على الاطلال.

لقد أوحى لي كتاب الدكتور سعد أننا من طينة أخرى كأننا نشرب من ماء ملعون يبعث فينا التسلط والتمرد والطغيان حتى لكأننا أسوأ من أسماك البحر، الصغير فينا يتزلف الكبير والكبير يستعذب ذبح الصغير. وبدلا من أن نعلق أوسمة على صدور أبنائنا ونتسامح معهم، صرنا نعلق رؤوس أبنائنا على الأشجار ونرمي بجثثهم بلا رؤوس على قارعة الطرقات وفي الأنهار. كل هذا ونحن متدينون ومسبحة أحدنا فيها ألف خرزة من خرز الضغينة والكراهية والدسيسة. لقد كنا بصدام واحد ثم صرنا بصداديم كثيرة، ولقد كان لصدام خط أحمر واحد، وصرنا بخطوط حمراء وفوق الحمراء وفوق البنفسجسة.

أعترف أن فينا خللا نفسيا يستلزم أن نعرض أنفسنا على أخصائيين نفسيين لكي نحدد من أين بدأ الوهن في أنفسنا ولماذا نلعن السلطة والسلطان مادمنا خارجها ولن نلبث أن نكون لها عبيدا ونحن داخلها.

أهمية هذا الكتاب توثيق لحقيقة زمنين مهمة وإنه رؤية نافذة لما آلت إليه الأمور بعد السقوط، وتحليل علمي أكثر دقة وشمولية من كتبه السابقة، على الرغم من أن الشواهد المادية على حركة تغير المجتمع والدولة كانت وافية إلا إنها أقل مما عرض علينا في كتبه السابقة، ومع ذلك فإن النظرة التحليلية الجادة تعطي الكتاب قيمة إضافية وتفتح لنا نافذة للتسامح.

لكي تقرأ هذا الكتاب لا تحتاج إلى خارطة لشوارع بغداد أو البصرة أو الموصل، فالأحداث في كل مكان والأحزمة الناسفة لا تميز بين الأزقة والشوارع والحارات، والعبوات الناسفة ليس لديها القدرة على تمييز النساء من الرجال والعرب من الأكراد والمسلمين من النصارى.

حتى نتخلص من كابوس الموت المجاني ولكي لا يكون هناك أربعاء الرماد، عذرا أربعاء الدم، والخميس الأليم، والجمعة الحزينة، والأحد المفجع، يجب أن نربي أنفسنا على التسامح، وتأكدوا

أن ما من أمة نهضت وأستقامت إلا على هذا المبدأ، وما من أمة أنحطت وتهاوت إلى الدرك الأسفل إلا حين تخلت عن التسامح.

أهل السلطة والسلطان يمكن أن يستفيدوا من هذا الكتاب لكي يتعلموا ثقافة التسامح، وفيما عدا ذلك لا انصح بقراءة هذا الكتاب لكي لايصاب القارئ بخيبة أمل مما آلت إليه الأمور في بلاد الرافدين.

د. فجر جودة النعيمي

لندن 2010/12/20

المدخل

عندما نواجه مشكلة وننكر وجودها، سنصدق أشياء بدلا منها، قد تضعنا في دواليب مشاكل أخرى لا ننجو من آثارها

مكمن المشكلة

إن فكرة مناقشة واقع بؤس عشناه نحن العراقيين في زمن الاحتلال والتغيير، جاءت من إعتقاد بأن نبش الحاضر، أو التفتيش بين ثناياه بشكل محايد يمكن أن يكون مفيدا لأجيالٍ في المستقبل، لا يجب أن تسلك مثل أجيالنا، سلوكا منحرفا، وأن لاتكون مثل أجيالنا شاهد زور على الانحراف والتخريب، وأن لا تبقى مثلها متفرجةً على ما يجري بروح الانتهازية الرخيصة، والوصولية الغائية التي تُحَوّل الهزيمة نصرا وتشدوها ألحانا راقصة لتعزيز الانحراف، ومن إعتقاد في أن الخوض في أحداث هذا الواقع بإسلوب التشريح النفسي، قد يكون مفيدا لقراء عرب عسى أن لا يتورطوا بمثل ما تورطنا به أدوات مشاركة رخيصة في قتل ذواتنا والتهديم، ولبقايا قراء عراقيين تناقص عددهم ومتابعين ضعفت دافعيتهم ووطنيين يسبحون ضد تيارات زادت شدتها بمواجهتهم، عسى أن يصحوا من غفوتهم، ويقودوا بأنفسهم سفينة نجاة تجنبهم وحل الانحراف، وغيرهم كثر من الواقفين على التل، يتفرجون على ألسنة لهب مشتعلة، كأنها فرع من جهنم، تلك النار التي تتأسس ديمومة لهيبها على طلب المزيد، عسى أن ينزلوا إلى السفح ويقفوا مع من تبقى من الواقفين إسهاما وإياهم في إطفاء السعير، وإعادة بناء حضارتهم من جديد.

إن جهنم هذه التي يستعيرها العراقيون في أمثلتهم، وصفها أحدهم يقيم بالعاصمة بغداد في الاجابة عن سؤال يتعلق بأحواله، بعد حوادث تفجيرات متعددة في مناطق مختلفة من مدينته، أو مدينة الرشيد في شهر آب الشديد الحرارة عام 2010، عندما رد بطريقته المعهودة في الرد التهكمي أنهم يتمرنون في الدنيا على يوم جهنم في الآخرة.

لكن الاعتقاد المجرد في مجتمع كثرت فيه الاعتقادات والمعتقدات، لن ينفع في تحريك الجمود، ولا في وقف التدهور وضعف الصمود، ولن ينفع أيضا في تأمين غاية إحداث الصدمة النفسية الكافية لدفع الواقفين على التل للنزول إلى سفحه، والمحشورين في صف الانحراف للعودة إلى إتجاهه، ولن يكون صائبا إذا لم يسلك السائرون على هداه طريقا وإن كان وعرا بين أكوام الحقيقة المرة التي أوصلت مرارتها القفز من فوقها بلدا مثل العراق إلى حريقٍ لم تهدأ نيران فتائله المشتعلة منذ ما يقارب النصف قرن من الزمان، مع إيماننا أن السير وسط أكوام الحقيقة المرة، أو النيران الملتهبة الذي سيتخذ منها الكتاب نهجا لعرضها وتحليلها توجد منطقيا أكداس من الحقائق الايجابية، سواء في هذا الزمن الصعب الذي نحن فيه، أو الذي سبقه. فذاك عثمان العبيدي طالب الثانوية الشاب إبن الأعظمية السني الذي أنقذ ستة زوار شيعة صيف عام

2005 كانوا قد سقطوا في نهر دجلة من تدافع حصل على الجسر، وفشل في إنقاذ أمرأة كان ترتيبها السابع يوم ألتفت عباءتها عليهما معا ليستقرا سوية في قاع دجلة. حتى سطر بعمله البطولي وتضحيته الانسانية الفريدة في ذروة الاحتراب الطائفي ملحمة، أعطت درسا بليغا لمن مُلئَتْ قلوبهم بالحقد الطائفي من كلا الجانبين، وأسهمت في التعجيل بالتخفيف من التناحر الذي كان في ذروته آنذاك.

وذاك بلال علي محمد، الشرطي السني إبن 31 عاما الذي أرتمى بجسده على إنتحاري كان متجها لتفجير نفسه في 2010/12/28 بموكب للشيعة يسير في أحد شوارع ديالى إحياءً لذكرى عاشوراء، في فورة انفعال عاطفي وطني قبل أن يفكر في أمه الأرملة التي كان يعيلها، ومساعدة شقيقه على الالتحاق بالجامعة، ومشاهدة بناته الثلاث الصغيرات يكبرن أمام عينيه، وقبل أن يضع تَرَمُّل زوجته الشابة في الحسبان، حتى أكد بعمله البطولي هذا أن في وسط أكوام الطائفية المرة التي غيمت سنينا على العراق وأخذت حيزا كبيرا في هذا الكتاب، أكوام أخرى من الحقائق الايجابية التي لو أتيحت الفرصة على تنشيطها مبكرا، لما حصل الذي حصل في العراق. ومع ذلك لا أرى أن عرضها في مثل هذا الكتاب سوف يكون نافعا للقارئ الراغب في التفتيش عن حقائق البؤس والشقاء والتردي والخذلان، ولا للباحث المتخصص الساعي للتفتيش ما بين السطور عن الدوافع والأسباب، ولا للمسؤول الحكومي والسياسي الوطني الذي يتحرك نحو التطوير وحل المشاكل والاصلاح، لأن الايجاب يفترض أن يكون موجودا، أي أن الموظف مثلا لابد أن يكون نزيها وإداريا ناجحا، وإذا ما ذكرنا إيجابيات دائرته ماذا سيستفيد المجتمع من ذكرها غير الدعاية التي تعمي البصيرة في بعض الأحيان، عليه يكون تشخيص الأخطاء والقصور الحاصل في دوائر الدولة وأجهزتها في هذه الأيام المؤلمة من تاريخ العراق، هو المفيد لتجاوز مشاكله، لأنه سينبه المعنيين بها وسيدفع بعضهم لتفاديها عندما يريدون، ثم إن التعريج على الايجاب في مجتمع مريض مثل المجتمع العراقي لا يفيد إلا في مجال التغني به مجدا من أمجاد الأمة التي تَغَنيّنا بها أكثر من ثلاثين عاما بألحان أوهمتنا بنسيان المرارة أحيانا، حتى أكتشفنا بعد الرقص والغناء الكثيرين، أننا وسط أكوام المرارة ساقطون.

إن النيران المشتعلة، أو حرائق العراق شبه الدائمة لا يمكن الجزم في أن موضوع بدايتها يعود إلى نصف قرن من الآن، لأنها في حقيقة الأمر كانت قد بدأت منذ الأيام الأولى لتأسيس دولته الحديثة عام 1921، إذا ما استشهدنا لإثبات ذلك بما كتبه في آذار عام 1932 الملك فيصل الأول (1885- 1933) في أحدى مذكراته السرية واصفا ما يحدث أيام حكمه آنذاك،

وصفا دقيقا وكأنه يعيش لهيب حرائق التناحر الطائفي، والإختلاف القومي، والتدافع الانتخابي التي نعيشها الآن، عندما كتب قائلا:

(أقول وقلبي ملآن أسى، إنه في أعتقادي لا يوجد في العراق شعب عراقي بعد، بل توجد تكتلات بشرية خيالية خالية من أي فكرة وطنية، متشبعة بتقاليد وأباطيل دينية، لا تجمع بينهم جامعة، سماعون للسوء، ميالون للفوضى، مستعدون دائما للانتفاض على أي حكومة كانت، نحن نريد والحالة هذه أن نشكل من هذه الكتل شعبا نهذبه وندربه، ونعلمه، ومن يعلم صعوبة تشكيل وتكوين شعب في مثل هذه الظروف، يجب أن يعلم أيضا عظم الجهود التي يجب صرفها لإتمام هذا التكوين، وهذا التشكيل).(1).

لكننا وبعد ثمان وسبعين عاما من تشخيص الملك المثقل بالهموم وكثر المرارة، تؤشر معالم سلوكنا أننا لم نتهذب بما يكفي لمجابهة الخطأ والإصرار على قول الحقيقة، حتى حولنا كل إخفاقاتنا نجاحات، وكل كبواتنا إبداعات، كبيرنا يكذب ويضحك علينا معتقدا أننا نصدقه، ونكذب نحن على أنفسنا في إيهامها بوجوب التصديق، لأننا نخافه وهو الكبير، وإن كَذِبَ فكذبه أبيض، لا يصنف ذنبا يحاسب عليه حسابا عسيراً. وكذبنا أسود يودي بنا إلى جهنم وبئس المصير.

جربنا الكذب جميعا، على أطفالنا عندما يسألون عن الخلق والجنس والتكوين، وعلى أهلنا يوم يستفسرون عن علاقاتنا، وعلى أحبائنا في سياق الكلام عن مشاعرنا، وَجُرِبَ علينا من آبائنا والأجداد بنفس الطريقة وفي ذات التوجه والاتجاه، وكأن الزمن يتوقف فقط في حدود الكذب المسموح، فسرنا وإياهم في طريقه، يستسهل الجميع السير وسطه سبيلا في الحياة، لم نتوقف في محطة بجانب طريق، أو نخفف من المسير، حتى أخذنا به في الحرب وسيلة خلاص وكسب غير مشروع، على الرغم من معرفتنا الواعية أن الكذب فيها اندحار، وسرنا على نهجه في البحث العلمي، أساتذة وطلابا لنفس غايات التجنب والكسب والوصول، على الرغم من إدراكنا الواعي أن الكذب في مجاله تحريف يمهد للسقوط، فشاع وسيلةً، وأصبح عادةً غالبة في البيت والمدرسة والدائرة والشارع وبين الأحبة والأصدقاء.

وبضوئها يمكن التنويه إلى أن كذبا بهذه السعة لا يطفئ حريقا، ولا يبني أمة، ولا يحميها من دمار، أو تكرار أضطراب.

ويبدو أيضا أننا على الرغم من مرور كل تلك السنين لم نتدرب، أو لم يكتمل تدريبنا الذي أراده الملك سبيلا للنهوض من واقع أحس بؤسه، والعيش في عالم حر ديمقراطي، تأمل حصوله،

إذ إننا ومع كل هذه الدعوات التي نادت بها الأحزاب المعارضة والشخصيات الوطنية بالتخلص من الديكتاتورية، والعيش في رحاب الديمقراطية لما بعد التغيير، لم نسلك سلوكا ديمقراطيا، وإن أراد بعض مدربينا من المحتلين في سنوات احتلالهم أن نكون مثل سلوكهم ديموقراطيين ولو شكليا، حتى تسجل أننا قد فشلنا في ساحة التدريب والممارسة الفعلية للديمقراطية بعد أن بينت الوقائع أننا بعيدون عن خطواتها حدا بات فيه استخدامها أداة سب وتسقيط، وتسخيرها وسيلة تفسير مرنة للضوابط والقوانين، ولم نتدرب للتخلص من ثوب الدكتاتورية الذي لبسناه وما زلنا نلبسه ليل نهار لاضطهاد منتسبينا في العمل وقمع أولادنا في البيت، واستعباد زوجاتنا في الحياة، والحقد على أقراننا في الاختلاف، والانتقام من خصومنا في الانتقاد، واستمر بلبسه معنا برلمانيونا الذين يفترض أن يكونوا قدوة لنا في السلوك الديمقراطي، حتى أتُهموا في السنوات السبع بوأد الديمقراطية يوم لم يحضر بعضهم إجتماعات البرلمان، ويوم صوتوا على قرار زيادة رواتبهم بساعة واحدة، وينتظرون التصويت على الميزانية العامة أشهرا عديدة، فسمحوا هم بأنفسهم لفتح أبواب الانتقاد والتجاوز على سياقات الديمقراطية وأسسها، حتى تأكدنا أنهم مثلنا لم يتدربوا بما فيه الكفاية لأن يكونوا ديمقراطيين، وإن تمثيلهم لنا ناقص، وإنهم قد أعادونا إلى برلمانات العراق في ثلاثينات وأربعينات القرن الماضي، عندما شاع عنهم آنذاك العبارة المشهورة (موافج).

إنهم لم يتدربوا فعلا، لأنهم بقوا كما هم وسلوكهم في التصويت والتناحر والتعويق كما هو منذ الملك الأول فيصل حتى آخر برلمان جاء عام 2010، وإن استبدلوا بتدريبهم غير النافع سلطة الشيخ في البرلمانات الملكية بسلطة رئيس الكتلة في البرلمانات الحالية.

عليه يمكننا التأكيد على أن برلمانات من هذا النوع، وديمقراطية بهذا الشكل لن يبنيا بلدا ولن يخففا محنة، ولن يحولا دون حدوث المزيد من الإضطراب.

ويبدو كذلك أن الكتل البشرية التي أراد فيصل تعليمها المواطنة لم تتعلمها كما هو مطلوب، وكأن اليسير الذي تعلمته كان قاصرا عن منحها شهادة الوطنية العراقية، أو أن هذا النوع من التعليم قد منحها شهادة كانت مزورة مثل تلك التي حصل عليها محافظون وأعضاء برلمان ومدراء عامون، لأنها كتل فشلت في أول اختبار بعد أن أجلسها الاحتلال في قاعة امتحان واسعة دون رقيب، خرجت منه منفلتةً، فتجزأت إلى كتل تشعر غالبيتها بالضعف والعجز وإنعدام القيمة، وقد تفجر في داخلها قلق الانفصال، أو الهجر واستثير في داخلها الشعور بعدم الأمان، حتى اندفعت غالبيتها في عملية اندماج أخذ شكل الذوبان في العشيرة والطائفة كبديل عن الوطن الذي أخذ في عقول العديد منهم صورة الأم السيئة. ذوبانٌ كان منفعلا، نشأت من بين جماعاته

جماعات مغلقة على نفسها تقوم بينها وبين الجماعات المجاورة علاقات صراع وعداء واضطهاد، وكان ناقصا لم يقلل من قلق الابتعاد عن حضن الأم وإن كانت صورتها سيئة.

وكذلك اندفعت غالبيتها نحو الانفلات من سيطرة الوعي والارادة، دفعا إلى التفتيش عن وسائل حماية وتخفيف، أعادتنا إلى سني الجاهلية، إلى الثأر والدية والنهب وضح النهار، وإلى استخدام نفس الأباطيل الدينية التي أراد الملك كفها من التفكير، وإلى نفس الجهود في أستثمار الدين التي شكى منها الملك، حتى أسهمت بعلم منها، أو بسبب قصور مبادئ التعليم الوطني الذي تلقته عبر مراحل حياتها في إبقاء الخزين السلبي عن الوطن ماثلا في الذاكرة المتعبة، وإبقاء العقول مفتوحة إلى تفضيل الجار من نفس الطائفة، وتقديس البعيد من نفس القومية، وأبعد من هذا إلى حد مسامحتهم، أو السماح لهم بقتل شيخ مسنٍّ بمنجل حصاد، وذبح طفل رضيع بموس حلاقة، لأن أباه عمر، أو علي قيل إنهما أختلفا منذ أكثر من ألف سنة.

ومنها يمكن الجزم بأن وطنية بهذا القدر المحدود لا تبني وطنا، ولا تحل مشكلة، ولا تسهم في تحقيق الاستقرار وتجنب أثر الاضطراب.

إن مشكلة العراق، أو نيران حرائقه المشتعلة، أكبر من خطط التهذيب ومعالم التدريب ومبادئ التعليم، إنها في:

التركيبة الاجتماعية التي ولِّفتْ لتكوين عراق لم يتآلف أهله بعد.

وفي طبائع السلطة وهويتها وبرامجها وطبيعة تشكيل مؤسساتها التي تسيطر عليها القسرية والمصلحية، التي ترسخت عادات لدى الراعي المسؤول، فجعلته بعيدا عن التفكير في أن يكون يوما، ذلك المعلم القدوة في إرساء قواعد المواطنة والمشاركة والاستقامة في السلوك، ولم يستطع يوما في أن يُخرِجَ نفسه من طوق الجزء الطائفي، أو القومي المغلف به طوعا، إلى الفضاء الكلي للوطن العراقي كما يفترض أن يكون.

وإنها في طباع المجتمع الذي انتشرت فيه الأمية، والبقاء في طوق القدرية التي جعلت إنسانه أسير مفاهيم غيبية وبعض خرافات شعبية، مكبلا بأوهام حولت قدريته هذه إلى نوع من الواجب، قَبِلَ فيه الكثيرون البؤس والازدراء كامتحان للإيمان، لا يجوز التمرد عليه ولا رفضه، وكأن المسموح له لما يتعلق بقبوله هو طلب اللطف (اللهم لا نسألك رد القضاء ولكن نسألك اللطف فيه) وكأن عجز هذا الانسان قد استفحل وانعدمت قدرته على التأثير في الأحداث(2).

وهي كذلك في طباع الرعية التي لم تستجب إلى مفردات التعليم، ولا إلى مستلزمات التجانس والتنظيم، ولم تجارِ حاجات التكوين اللازمة لبناء أمة متسامحة، بعد أن أبقت نفسها منذ نشأتها

في محيط تلك الطباع موسومة بالشك الذي يقترب من أن يكون جينا وراثيا أنتقل معها من جيل إلى جيل ومن نظام إلى آخر جديد، خلافا لعلوم الوراثة التي لا تقبل بهذا الاقتراب، وبسببها اعتقدنا من قبل أن صدام وحده مصاب بداء الشك الاضطهادي، وأن حزب البعث هو كذلك مصاب لوحده بذات الداء الذي دفعه أن يبدأ حكمه تجزئة للمواطنة العراقية، إلى حدود وجد نفسه في نهاية المطاف أنه لا يثق إلا بقليل ممن حوله، وكان اعتقاده في غير محله إذ تبين حوادث ما بعد التغيير أن بعض السياسيين الجدد، هم مصابون بهذا الداء يوم أسهموا في عمليات العزل والتجزئة التي حصلت، وأتجهوا لتكوين أطقمهم من طائفة واحدة ومنطقة واحدة بمغالاة فاقت تلك التي كانت موجودة في ذلك الزمان، وشاعت بينهم عبارات مثل (هذا من عِدّنهَ وَبِينّهَ أو إنه من جماعتنا) لا تختلف في معناها العام عن عبارة (إنه رفيقنا) أيام صدام، وتوجهوا أبعد من ذلك بكثير إذ عند مناقشة أحد منهم عن اسباب أختيار كل أفراد مكتبه من السنة مثلا، يقول ببساطة لم نكن وحدنا هكذا، فمكتب فلان الفلاني كله من الشيعة والعكس صحيح، وأشرت كذلك أن غالبيتنا مصابون بهذا الداء إذ عندما تسنح الفرصة لأحدنا أن يكون قريبا من المسؤول، نجده يسرِع لأن يكون وسيلة إيهام له، مليئة بالشك والريبة عن أحد من غير حزبه والمسؤول استوجب تخصصه أن يكون قريبا منهم، وَتُهَمهُ بطبيعة الحال وتخريجاته جاهزة، كالتي كانت أيام صدام، والفرق الوحيد بين الزمنين، تهمة كانت في الأول معاداة الحزب والثورة، وأصبحت في الثاني العمل مع النظام السابق وأجهزته والحزب المنحل، وكأنهم في توجههم هذا يريدون أن يبنوا عالما لهم وحدهم، وليس وطنا يقوم أساسا على الاختلاف، وكأننا نوغل في الشك عندما نواجه محنة تتعلق بالسلطة، حيث السعي إلى العزل والتسقيط بطريقة الزحف بإتجاه مركز دائرة يضيق محيطه تدريجيا بإتجاه الصفوة التي لا يمكن أن تكون موجودة إلا في جمهورية أفلاطون، ولم يسلم من هذا الشك والتسقيط حتى أولئك المسؤولون الكبار الذين أسهموا بجهودهم في التغيير عندما أريد أقصاؤهم بأسلوب التنبيش عن ماض لهم تمردوا عليه، وبطريقة تُسَجل لهم إيجابية وليس مثلبة تثير الشك والظنون.

وإنها في خصائص العدوان التي تأصلت في الشخصية، ميلا للقتل لم يسلم منه حاكم ملكا كان مثل فيصل الأول الذي مات في سويسرا موتة مشكوكاً بها وهو في نهاية الأربعينات من عمره، والملك غازي الذي قتل في حادث سيارة مشبوه، وإبنه فيصل آخر ملوك العراق الذي قتل على يد عسكر مغامرين تآمروا على حكمه بدعوى الخلاص، وذبحوه عمدا وهو في ريعان الشباب ومعه الوصي، الذي تمتعت جماهير بغداد بتعليقه على عمود كهرباء وسكين قصاب

منفعل يقطع أعضاءه التناسلية، ومعه أيضا رئيس وزرائه نوري السعيد، الباشا العتيد، الذي سحلته جماهير بغداد وتناثرت أشلاؤه بين الأرصفة والطرقات.

ولم يسلم منه رئيس في عصر الجمهوريات مثل عبد الكريم قاسم الذي قُتل على أيدي عسكر وحزبيين متآمرين بدعوى الانقاذ، ومن بعده عبد السلام محمد عارف الذي قُتل بحادثة طائرة سمتية مشبوهة، ومن ثم أحمد حسن البكر الذي توفي مسموما كما يشاع بين أهله والقريبين، وأخيرا صدام حسين الذي فتشت عنه ذات الجماهير المنفعلة يوم سقوطه، وعندما لم تجده مثلما وجدت عبد الإله ونوري السعيد عام 1958 سحلت أجزاء من تمثال له، كانت تتغنى له في المناسبات، ومع ذلك فهو مثل كل الرؤساء الذين سبقوه مات مقتولا "مشنوقا" بحكم القانون الذي جرمه بأعمال قتل وإبادة جماعية.

جميعهم ملوك ورؤساء لهذا العراق قد ماتوا قتلا، أو بطريقة توحي أنهم قتلوا بإستثناء عبد الرحمن عارف الذي استسلم لإنقلاب البعثيين على حكمه عام 1968دون تردد، وقَبِل شروطهم بالتسفير إلى خارج العراق دون نقاش، جنبه القتل المحتوم على الطريقة العراقية الشائعة.

ولم يسلم منه أيضا أناس عاديون، ورثوا أصلا لا يريده المتطرفون، أو ثروة أراد أغتصابها المسلحون، قتلٌ نمت فنونه بنمونا في العمر وتراكم السنين، وزادت شدة التمتع بطرق ارتكابه تعذيبا لسلب الروح وتقطيعا للأوصال من قبل مأجوين وأجهزة ضبط ومسؤولين، كان أقلها تكرارا وتعذيبا أيام التأسيس الأولى للدولة العراقية الملكية قلعا للأظافر كما يقول الشيوعيون، ليكون قلعا لها وفقعا للعيون أيام الحكم الأول للبعثيين، ورميا في أحواض الحامض، وهتكا للأعراض في حكمه الثاني بعد خمس سنين، ومن جميعها بعد التغيير وثقب الجماجم بآلات الثقب الحلزونية.

قتلٌ بأساليب متعددة، وتمثيل في القتل بوسائل وأشكال متعددة وغايات متعددة ومن مصادر متعددة، من كثرتها وتنوعها، يحق لنا تشخيص طبيعة البعض غير القليل منا، إصابة بداء القتل العدائي "وإن لم يقتلوا جميعهم بالفعل". ووصف حالنا بعد كثر القتل والتشويه بجثث المقتولين بنسيان الأدمية في نفوسنا، وفقدان الإحساس بالسعادة في داخلنا، وهو وصفٌ عبر عنه أو قريب منه السيد نوري المالكي رئيس مجلس الوزراء العراقي في لقاء متلفز مع الفضائية العراقية مساء يوم 2010/10/3 عندما نوه بأن أجهزة الحكومة في مرحلة من مراحل الحرب على الارهاب، كانت تجمع من شوارع بغداد وحدها ما يقارب الخمسين رأسا مقطوعا عن أجساد لا يعرف لها أصل، وهو كذلك وصف جعل دولتنا تأتي بالمرتبة 110 من 115 دولة في تصنيف

عالمي لأسعد الشعوب، فحمدنا ربنا أكثر من مرة، أن توغو جاءت من بعدنا في التصنيف (3).

وإنها في التناشز المعرفي بين القول والفعل، شعراء ينشدون لجميع الحكام دونما استثناء، وفي خلواتهم يشتمون. وشيوخ تقدم الولاء لمن يعطي من الحكام وفي مجالسهم الخاصة ينتقدون.
وعسكريون مرموقون يؤدون التحية لمدني يُنصب قائدا لهم في الميدان ويعظمونه، فهو عظيم لم تنجب الأمة سواه، وفيما بينهم يحتجون. وباحثون يغيّرُوْنَ ويحرفون بحوثهم خدمة للرئيس القائد وهم لسماع اسمه لا يطيقون. وكتّاب يشيدون ويعظمون حاكماً سابقاً وآخر جديداً وهم لا يخجلون. وآخرون يقدمون بناتهم هبة لأولاد الرئيس وهم لا يستحون. ومثلهم يتبرعون بالتجسس على أبائهم وأخوتهم وأزواجهم بطرق رخيصة ولا يبالون. ومخبرون سريون في كل عهد يكتبون.

وإنها أيضا في حواز الزمن وضغوطه التي نعاني منه حكاما ومحكومين، سعيا لإتمام اهدافنا، لمصالحنا الخاصة قبل نضج أوانها، نستعجلها وكأننا نتسابق مع الحياة، كانت واضحة في ذلك الزمان وهي كذلك معروفة في هذا الزمان يوم يستلم البعض مسؤولية إدارية، ويبدأون بالضغط على المعنيين بإمرتهم والمتعاقدين معهم لإتمام مشاريع مؤسستهم، قبل زمن إتمامها المتفق عليه، يَلحونَ ليس لتقديم مشروع يفيد الدولة والمجتمع، بل ليضمنوا الحصول على الأتاوة التي حددوها لمقاول المشروع خارج الضوابط القانونية، ومثلهم يتدافع أساتذة وتربويين، لتغيير المناهج في المدارس بطريقة يعتقدون أنها تخدم طائفتهم، أو قوميتهم قبل أن ينضج مجتمعهم لقبول الانتماء الطائفي والقومي بعيدا عن الإزاحة والتسقيط، وأكثرها وضوحا تلك الأعمال التي جرت في الانتخابات النيابية ليوم 7 آذار 2010 وما بعدها، حيث التسابق الحثيث لمرشحين باتجاه تحديد حصتهم من النتائج قبل الفرز، ورفع الأرقام المتوقعة أضعافا مضاعفة قبل العد، خلطوا فيها بين أحلامهم والأوهام، وأتجه بعضهم الآخر إلى التأكيد بإكتساحه الساحة يوم الانتخاب، وقبل وصول الأرقام التي دونها مندوبه في المراكز الانتخابية، وسارع البعض إلى التصريح عن النصر الناجز حتى ألقى خطابا، وحدد موقعا لرئاسة الوزارة، والبعض الآخر لم يتوقف عند التصريح وإلقاء الخطب، والتنافس المعلن على الرئاسة، بل هرول بعيدا قبل الإعلان الرسمي للنتائج، صوب أصدقاء الماضي لاستنهاض صداقتهم، وحلفاء الأمس لإعادة التحالف معهم، في محاولات للكسب، وتفويت الفرصة على الغير للحصول على الكسب، وهكذا استعجلوا الوصول إلى الغاية قبل نضج أوانها مدفوعين بضغط الزمن وحوازه، فاكتشفوا أنهم بعد ثمانية أشهر

من مساعيهم هذه أنهم غير قادرين على السير بهذا الطريق، فعاودوا التحاصص والترضية أسلوبا لو كانوا قد أدركوا حقيقته ولم يستعجلوا لأنقذوا أرواح كثير من العراقيين.

إنها مشكلة تتعلق بالهرولة اللاشعورية إلى سالف الزمان إلى التمسك بالماضي الأقل تعقيدا، مع كل مشكلة نواجهها في الحاضر، عودة مقيدة كانت السبب في استيراد التطرف من الخارج واستثارته من الداخل، وفي عزل التيارات اليسارية والليبرالية وانعزالها، حتى خسرنا عامل توازن بين اتجاهات الماضي وتطلعات الحاضر وقربنا أنفسنا من حافات الاضطراب، وعاودنا استخدام الرهاب الثقافي والرمزي الذي اعتقدنا أننا قد تخلصنا منه يوم حصول التغيير، وعاودنا تكريس النمطية في السلطة من خلال الدعوة إلى الانتماء وتعزيز التبعية، وكأننا لم نتخلص من نمطية الحكم السابق وتوجهاته السياسية، وعاودنا أيضا شخصنة السلطة والاستئثار بمؤسساتها الضابطة والاتجار بالشعارات، وكأننا نقترب في العودة سلوكيا يوماً بعد آخر من أيام ذاك الزمان الذي لا يمكن العودة إليه سياسيا.

وتتعلق أيضا في الإكبار والتضخيم والتملق، أو الصنمية الموجودة في داخلنا، رغبات في إعلاء شأن الحاكم تأليها والانقياد له عبودية، ومن ثم الانقلاب عليه وتدميره عدائية، حتى شيدنا تماثيل لكل ملوكنا ورؤسائنا قبل التشفي بمقتلهم، وأنهيناها بالانقلاب عليهم، منذ الملك الأول ذلك القائد الميداني للثورة العربية التي انطلقت من الحجاز والإنسان الحالم بدولة الوحدة المتمدنة من المحيط إلى الخليج، بايعناه وأقمنا له تمثالا هرولنا نحوه في هستيريا تموز الدموي، وأسقطناه وسط الفوضى والزحام، وشوهنا فترة حكمه بسيل من الكتابات غير المنطقية.

ومن بعده عبد الكريم أول رئيس بعد موت الملكية، وصفناه زعيما أوحدا وعبقريا منقذا، قاد مجموعة عسكر في الرابع عشر من تموز، أرست أولى قواعد الذبح الهستري خارج أطر القانون، وأخرجت من داخل المكبوت رغبات البداوة في التدمير المنظم لأعمدة الدولة والمجتمع، حاول نزيها أن يكون نصيرا للعمال والفلاحين، فأنشدنا له أملا في الخلاص من الفقر والابتئاس، وسعيا إلى الدولة التي نحكم فيها بقوة البندقية ودوافع الانفعال، ومن شدة الرغبة في التعظيم أوحى بعضنا إلى الملايين المقهورة، أن صورته واضحة على القمر بقدرة رب العالمين، فأقمنا له أكثر من تمثال، أسقطه دعاة ثوريون واشتراكيون ليبراليون وقوميون وحدويون، بنفس طريقته في الانقلاب والدموية وإسقاط أول تمثال، وأعدنا تقييمه دكتاتورا مجنونا بنفس أساليبنا المعتادة في حرف التقييم.

ومن ثم البكر أول الرؤساء البعثيين، الذي أقر أصحابه بدايةً أنه أضعف من أن يعتلي عرش العراق، وأنه أقرب إلى الريف منه إلى المدنية التي يسعون إلى إقامتها نظريا، وإلى الطائفة منه إلى الوطنية التي يودون تجسيدها ولو نظريا، وبالرغم من تلك القناعة وقناعة بعض العراقيين الآخرين فقد أقمنا له تمثالا أردنا له أن يكون فاتحة عهد لمئات التماثيل النوعية، فأسقطناه نفسيا، وتركناه دون إعارة أي اهتمام لوجوده واقفا في مدخل مدينة المنصور منتهيا مع نهاية زمن البعثيين، فغاب عن الذاكرة مثل غيره من الغائبين.

ومعه أو قريبا منه صدام آخر البعثيين، الامبراطور والملك والقائد الضرورة، وأكثر من خطط للخلود عن طريق النُصب والتماثيل، صفقت له الملايين، ورقص في حضرته شيوخ عشائر وعسكر من صفوف القادة المعروفين، خلعوا غطاء الرأس ودبكوا على مسرحه المشهور، وأطباء سجلوا اسمه على مخترعاتهم من أدوية ومعدات، وفنانون طالبوا بإطلاق تمثال له في السماء من ذهب الماجدات، ومهندسون تفننوا في المعمار تأكيدا لخلوده والبقاء، وأساتذة أكاديميون كتبوا مئات الرسائل الجامعية عنه، ومثلهم أهدوه رسائلهم تعزيزا لخلوده والوجود، وتجار وصناعيون تبرعوا له بملايين الدولارات وبآلاف الجداريات والتماثيل، وعجائز فقدت أولادها في حروبه الخاسرة تمنت بمقابلته أن يأخذ المزيد، حتى اعتقد أنه الأقوى والأجدر والأخلص والأفهم والأوفر حظا في البقاء والخلود، وبدفع منه والقريبون الوصوليين والانتهازيين ورمزية الصنم في العقول، شيَّدوا له أكبر التماثيل التي تهاوت بنفس الطريقة التي سبقتها يوم السقوط، حتى سُلت عليه الاقلام والسيوف كالمعتاد، وكأن لا أحد قد مدحه، أو رقص بحضرة أقسى سلطان.

وبعد سقوط تمثاله الأعلى والأكبر بين التماثيل تنفسنا الصعداء وقلنا مع أنفسنا إن هذا آخر العزاء، لكننا وبعد فترة قليلة لا تزيد عن السنة من تنفسنا هواء الحيادية العقلانية أعدنا المشهد من جديد، بعد أن تجمع من بيننا من يسعى لإقامة تمثال إلى عبد الكريم قاسم مكان تمثال الغريري من جديد، وكأن الإمتدادات الوثنية وعبادة الأصنام مازالت باقية في عقولنا، لم تمحى من ذاكرتنا البعيدة بالرغم من تحريمها البين منذ البدايات الأولى للإسلام، وكأن التعظيم خاصية من خصائصنا، حتى إننا يوم خجلنا مؤقتا من أفعالنا في إقامة التماثيل لرؤسائنا الجدد بعد التغيير، أستبدلناها بألقاب جديدة أطلقناها على الرئيس فخامة، ورئيس الوزراء دولةً، والوزير معاليَ، دون أن تكون ألقابا دارجة في القاموس السياسي والشعبي العراقي من قبل، ودون الحاجة إليها في النظام الديمقراطي الجديد.

ومنها ومن أمور أخرى مشابهة يمكننا القول إننا ماضون في صراعنا الأزلي بين الواقع والخيال، بين العقلانية والانتهازية، بين الماضي والحاضر، بين الساعين إلى العمل والبناء من جهة والغارقين في وهم التصفيق من جهة أخرى. والمضي في حال الصراع والتناقض وعبادة الفرد لا يمكن أن تؤسس وطنا آمنا، ولا تبني مجتمعا لكل الطوائف والأقوام.

وإنها أي المشكلة ذات صلة في كم الوهم الذي نعيشه والثمن الذي نحاول أن نجنيه من أوهامنا ونحن في الطريق الطويل لإعادة البناء، حتى وصلنا من شدتها أن من شتم الحاكم السابق سرا يرى نفسه بطلا يستحق الإشادة والتعظيم. ومن رفع صوته بالضد من ذلك الحاكم يعتقد أنه من يستحق المكافأة مثل غيره من المنكوبين، ومن سُجن لأسباب غير سياسية يظن أن الفرصة متاحة لأن يكون في مقدمة المضطهدين. وفي نفس مجال الوهم يتصور من كّون حزبا أن الوطنية حكرا عليه ومكاسبها حَجزُ مكانٍ مع النخبة في الصفوف الأمامية. ومن كان له حزب قبل التغيير ينبغي أن يقبض الثمن .... الخ من الظنون، والتصورات، أو بالمعنى الأدق الأوهام التي دفعت أولئك الحالمين إلى الجري حثيثا من الداخل "مركز المشكلة" إلى الخارج "مجال الوهم" عندها حصل التيه وعم التشتت وزادت الظلمة، حتى لم نكتشف أننا بالاتجاه الخطأ سائرون.

وهمٌ دفع من أتيحت له فرصة الجلوس في المقدمة أن يقوي ركائز كرسيه، وإن تقوضت ركائز جلوس الغير من حوله، ومن لم تتح له الفرصة، لم يستسلم للأمر الواقع وبات همه فقط التقدم إلى الأمام بغية إشغال المكان، وبقي الوطن وسط اللاهثين جريحا يئن من ألم الجريمة البشعة، طفلا يختطف للمساومة، وعرضا ينتهك للتنكيل، ويئن من فرط الخرق الفاضح للقيم الوطنية، حارسا يسرق ما ائتمن على حراسته، وموظف يخون وظيفته، وسكنة حدود يُسَهلون تهريب السموم لقتل أبناء وطنهم، وسياسيون يغمضون أعينهم عن انتهاك جارهم للحدود.

وَهمٌ لم يعوا طبيعته العديد من السياسيين الحالمين وغير الحالمين، ولم يدركوا أن بقاءهم في حالته لن تمكنهم من تحقيق غاياتهم في البقاء بالمكان المنشود، وأنها ستكون خطرا يبتلعهم الواحد بعد الآخر وقد يبتلع الوطن معهم في خضم أحداث متلاحقة يصعب السيطرة عليها في بحر الصراع السياسي المتلاطم الأمواج.

وإنها ذات صلة أيضا بالحَجر السياسي، أو الاملاءات السياسية التي يحاول كل من يعتلي عرش العراق السير في طريقها أوحدا مخلصا، وطنيا بطريقة طوقت تطورنا الاجتماعي والثقافي والاقتصادي، وحبستنا في أماكننا نراوح فيها دون ملل، بل ونتخلف في خطانا للمراوحة التي كلما حاولنا التقدم خطوة واحدة نحو الأمام نجد أنفسنا قد اتخذنا عشراً مثلها إلى الوراء،

وجعلتنا في حبسنا نَسبِتُ دهرا خارج الزمن، وسنسبت مثله دهورا إذا لم تُرفع هذه الوصاية، وينتهي الحجر داخليا وخارجيا، وتنتهي معها مشاريع النهش القائم لبعضنا، ويسمح لدورة حياتنا المعطلة منذ عام 1958 بالتحرك من جديد. هذه هي الصورة، أو جزء منها في العراق:

طباع سلبية تفوق تلك الايجابية.

تعقيدات في الادارة وتجاوزات في مخارج السلوك وإضطرابات في القيم.

ارتدادات إلى الماضي غير واقعية، وآمال في المستقبل غير مألوفة.

خروقات للنظام غير عادية.

تسابق في السياسة وتدافع في الوصول إلى المقدمة غير منطقية.

فساد في كل مناحي الحياة تحدث وكأنها من الأمور الطبيعية.

جميعها مشاكل متداخلة مع بعضها بعضاً، نعيشها في زمن التغيير، أضحت من كثرتها وشدة تأثيرها تُحركنا بكل الاتجاهات.

منها أو من العيش وسطها جاءت فكرة الكتاب محاولة عرض لبعضها الأكثر تأثيرا على الواقع المعاش، وعلى تكوين ثقافة الأضداد، عند الشروع بالكتابة ومتابعة جذور نشأتها والأسباب وجدت أن أكثر المشاكل تأثيرا هي التي تقع في مجالات الإدارة والسلوك الإنساني والأمن وأن الإخفاق، أو الاضطراب في مجالها يسهم في انتاج مشاكل فعلية لعملية البناء، وكأننا في دائرة مغلقة للتأثير والتأثر، حتى يمكن حسابها محاور ثلاثة، أو أعمدة ثلاث هي الأهم في عملية الارتكاز عليها في البناء والانماء اللذين يحتاجهما العراق لينهض من كبوته.

في بداية مشوار الكتابة عنها أعمدة، أو ركائز وجدت نفسي ملزما بالعودة إلى الزمن الماضي الذي عشناه قبل التغيير، ذلك الزمن الذي مازالت آثاره ماثلة في عقولنا مؤثرة في سلوكنا بكل الاتجاهات، حتى أخذ الكتاب عنوانه من هذه المتابعة التاريخية والسياسية لزمنين، بطريقة سرد لبعض الحوادث والأخطاء والتجاوزات التي لا تخلوا من بعض التكرارات التي حتمها التحليل، وفرضتها سبل التفتيش عن الدوافع والأسباب.

المقارنة بين الزمنين

من طبيعة الإنسان السوي في عموم المجتمعات البشرية أن يقارن حاله وما يحيط به من أحوال بما كان عليه في السابق بين الحين والآخر، أو عند مواجهة المواقف الصعبة، مقارنة إيجابية يفتش من خلالها في ذاكرته بين المكبوتات عن أحداث ترجح كفة الحاضر، أو مواضيع تبرر أفضلية الماضي أي تزين صورته من خلال طمس عثراته والمبالغة في تضخيم حسناته، أملا في

الحصول على جرعة نفسية تديم المعنويات وتحافظ على التوازن والثبات. ومن طبيعة الإنسان أيضا أن يقارن وضعه الحالي وكذلك ما يحيط به من ظروف بما سبق عندما يستمر في العيش لفترة طويلة تحت الضغوط المؤلمة، مقارنة في حالته ستكون في الغالب سلبية، ينبش من خلالها في ذاكرة الماضي، يستجلب من بين وقائعه تلك الأحداث، والممارسات والذكريات الايجابية لكي يُهدئ بها قلقه، ويضع في مواجهتها بنفس الوقت مشاكل وعراقيل وأساليب تعامل الحاضر وهناته السلبية ليبرر بها مخاوفه، دون أن يحاول السير طويلا في طريق التبرير كآلية نفسية تعمل في حالة السير الصحيح في طريقها على التخفيف من شدة الضغوط، ومن ثم إعادة الإتزان.

هكذا هو الحال لكثير من الذين يعيشون ظروف الشدة والتوتر في كل بقاع العالم، وهكذا هي مساعيهم في استجلاب الأبيض من الماضي وغلقهم الطريق على تبرير الأسود من الحاضر، وكأنهم في هذه المساعي يندفعون إلى تطويق حالتهم النفسية بطوق اليأس، أو الاكتئاب، وهكذا هي حال كثير من العراقيين في زمن ما بعد التغيير، الذين باتوا يمُنونَ أنفسهم بذكريات الماضي في التجوال بشوارع بغداد بعد الساعة الثامنة مساءً دون التعرض إلى التسليب، والسفر بين المحافظات بسيارتهم الخاصة دون مواجهة القتل، أو الاختطاف والتنقل بين ضفتي دجلة بلا سدود كونكريتية، والنوم على السطوح بلا أصوات انفجارات يومية، والذهاب إلى الدائرة والمعمل والعودة منهما بلا آهات انفعالية، والمشي في الشوارع بلا سيطرات عسكرية، وغيرها الكثير من التطلعات، أو المقارنات التي يندر أن ينهي موضوعها أحد بتحميل مسؤولية وجودها في الأصل على النظام السابق كنوع من التبرير الذي يخفف من شدة الضغوط.

إن المشكلة في المجتمعات التي تعاني من استمرار الضغوط وتعميم المقارنة السلبية كما في العراق ليس في التعطيل المجرد لآلية التبرير، بل وما يؤديه هذا التعطيل من هبوط للمعنويات العامة وتدني مستوى الأداء والبقاء في وضع الفرجة والميل إلى إرتكاب فعل الخطأ المضاد للدولة والمجتمع، أو عدم الميل إلى تجنبه.

والمشكلة أيضا فيما يسببه هذا التعطيل من تحول تدريجي لاتجاهات الناس من التأييد غير المشروط للحكم القائم إلى الترحم غير المحدود على الحكم السابق وما يتبعه من إرهاصات.

والمشكلة الأكبر من كليهما عدم التنبه من قبل بعض المعنيين بالدولة الحالية لما يجري وما آلت إليه الحالة النفسية ومخاطر التدني في جوانب الحياة.

ومع ذلك فالأمر لم يصل إلى النهاية المفزعة، أو الطريق المسدود بالرغم من مؤشرات الخطر المحتمل التي يمكن أن تنجم عنه إذا ما تنبهت الحكومة وباقي مؤسسات الدولة إلى تعقيدات

الواقع ومصاعبه وخصصت بعضاً من جهدها للتعامل مع خلل الإدارة والإداء، وإنسانية الانسان العراقي، وحاولت التقرب منه في البيت والشارع والوظيفة، وإذا ما أدركت أن القفز على مشاعره والآخرين معه سيبعدهم عن المشاركة معها في تحمل المسؤولية وإن رقص البعض في ساحاتها، أو صفقوا لبعض قادتها، وإذا ما عَدلتْ، أو ساوت في النظرة إليه ومن معه بعيدا عن الأفضلية الحزبية والقومية والمذهبية، وأخذت بنظر الاعتبار أن خروقات الأمن الحاصلة، ومقادير الخطأ التي تجمعت في النفس العراقية كأساس لعملية المقارنة بين حاضرها وزمن صدام لا يمكن إزالتها والدفع باتجاه عودة الحال إلى مستوياتها الطبيعية، إلا من خلال الاعتراف بالخطأ خطوة أولى تليها مباشرة خطوات حثيثة لتغيير جذري في أساليب إدارة الدولة والمجتمع، وهذه هي الغاية الرئيسية وراء إصدار هذا الكتاب بأعمدته الثلاثة التي تشخص بعض معالم الخطأ بحيادية علمية في جوانب الإنسان العراقي والإدارة والأمن التي اتسمت باضطراب يقترب في بعض الأحيان وفي بعض المجالات من حافة الانهيار. حقيقةٌ تدعم وجودها كثير من قصص وأحداث تعد مثيرة للمتابعة والترقب، ومؤثرة في حاضر البلاد ومستقبل أبنائها، لأنها كونت في السنوات الثماني التي أعقبت التغيير، واقعا مازال العراقي فيه خاسرا إنسانيته. فاقدا لكثير من طموحاته. وما زال المجتمع فيه مصابا ببقايا أمراض العزل الطائفي والعنصري. مثقلا بهموم الفرقة والتناحر. يائسا من إمكانية تحقيق ذاته، ومن إعادة بناء حاضره، ليكون مجتمعا يتواءم فيه الإنسان مع نفسه، يحقق له طموحاته ويوفر له فرص العيش الأفضل مثل باقي المجتمعات.

وما زالت الحكومات المتعاقبة فيما يتعلق بإدارة شؤونه، منشغلة بحكم الاضطرار من أخمص قدميها حتى شعر رأسها في التعامل مع الأمن الى حد لم تجد فيه المجال كافيا، لإعطاء الإنماء وإعادة الاعمار والبناء المعنوي والتربية والتعليم والرياضة والثقافة والرفاه، الجهد الكافي والوقت اللازم للتقدم ولو خطوات بسيطة، تنعش الآمال، وتعيد بعضاً من الذي تهدم في أحسن الأحوال. ولم تجد فيه الأرضية البحثية الملائمة التي تسعفها في تشخيص الخطأ وأقتراح الصحيح، لا من جامعاتها التي تردت مستوياتها العلمية، ولا من مراكز بحوثها التي قلت أهتماماتها.

وفي خضم هذا الفقدان وعدم الوجود، واجهت الأقسى والأشد من كل أنواع الفقدان، ألا وهو عدم وجود الانسان القادر على تنفيذ مهام البناء الصحيحة، وخطط الإعمار السليمة، الراغب في معاونتها، لتحقيق مشاريعها في حماية الديمقراطية، وتأسيس معاييرها القيمية. وإن وجدت واحد هنا وآخر هناك، تجد فيمن حَولها عددا من المريدين أقرب منه إليها، يحولون دون منحه الفرصة المواتية لتقديم العون لأنهم:

يمتلكون ثقافة إنتاج التهم الخاصة، بإبعاده عن الدائرة المحيطة بالمسؤول، ويتمتعون بقدرات عالية، لترتيب سبل إزاحته عن الساحة القريبة من المسؤول.

يوسمون بخصائص فريدة في مسائل تقليل شأنه والحط من قدره في حضرة المسؤول.

ولأنهم بعد أن أرتقوا السلم القيادي كان صعودهم قفزا من الأعلى إلى الأعلى، خلافا لمستلزمات الخبرة والتدرج الوظيفي التي تلزم من يرتقي السلم، أن يبدأ من الأسفل إلى الأعلى.

ولأنهم بصعودهم المقلوب هذا اعتادوا التوجه عمدا، لتأسيس وصياغة معايير توظيف خاصة بهم، مفصلة على مقاساتهم، تبعا لأهوائهم، ليضمنوا مريدين لهم في المدح والتصفيق. ومؤيدين لخطواتهم في الايغال بتطويق السلطة الأعلى بفنون شتى من التلفيق. حتى توجهوا مع ذاك العمد، أو عادوا بتوجههم لأيام البعث وصدام إلى موضوع الولاء الحزبي سبيلا للتقدم صوب المسؤول. والميل الطائفي وسيلة ضمان لأمن المسؤول. وكأن التاريخ يعيد نفسه فقط في العراق، وكأننا عدنا إلى تلك الأيام التي كان فيها الولاء إلى الحاكم الأعلى، يتقدم غيره من باقي الولاءات، ذات الصلة بالإنتماء الوطني والتخصص العلمي والكفاءة المهنية. حتى أبقيناه أي الولاء الحزبي وأحيانا الطائفي معيارا وحيدا للتقدم خطوة صوب المسؤول، أو نحو الدرجة الوظيفية التي يكون فيها الموالي هو المسؤول.

فكان غيابا لانسان قادر، تعد خسارة لأهم المستلزمات التي تعين الحكومة ومؤسسات الدولة على تثبيت أقدامها سلطة ضبط وتأثير، وكان فتحا لمجالات خطأ وتدنٍ وإضطراب في جوانب متعددة أرهقت البلاد وأعاقت الإعمار وأفشلت العديد من خطط البناء ماديا ونفسيا، كان من أهم تلك المجالات ما يتعلق بطبيعته كإنسان وأمنه والبلاد وسبل الإدارة والأداء التي اضطربت وتأثرت وأثرت في واقع الحال، سيتم تناولها في هذا المؤَلفْ، من خلال المقارنة بحالتها الموجودة الآن بتلك التي كانت موجودة من قبل هذا الزمان، بصيغة:

التشخيص العلمي لمستويات كل تدنٍ، أو إضطراب

العرض التفصيلي لحالاته.

السرد الوقائعي لتاثيراته.

ومن ثم إقتراح سبل التعامل معه.

أملا في أن يسهم في إلقاء قدر من الضوء على حقيقة مرحلة زمنية عاشها العراق ثماني سنوات من الشد والخرق والإضطراب، قريبا من حافة الهاوية في كل مناحي الحياة.

العراق ساحة قتال مفتوحة

عندما اشتدت الحرب مع إيران في ثمانينات القرن الماضي، انتفض سياسيو ذلك الزمان من على كراسيهم غير المريحة للقفز من فوق الأسباب التي دفعت إلى نشوب الحرب، وسألوا لم العراق؟. ومثلهم أساتذة وباحثون، توجهوا بأمر أولئك السياسيين ليجيبوا عن السؤوال نفسه: لم العراق؟. فطرحت إجابات عن هذا السؤوال المحير، فيها ردَّ البعض تلك الأسباب إلى الجغرافية التي ظلمت العراق. وردها البعض إلى الثروة التي يمتلكها العراق، وإلى جيران ابتلي بهم العراق. وردها آخرون كالمعتاد في ظروف الرد الانتهازي إلى عظمة العراق. وهكذا كثرت الردود وإزدادت الشكوك التي لم يتطرق وسطها إحد إلى عدوانية حاكم وجهله تفرد في حكم البلاد. وبعد أن انتهى ذلك الحكم وزمنه واثخنت جراح مواطنيه، وحصل المعقول وغير المعقول على أرض العراق، عدنا بالسؤوال: لم العراق؟. وعاودتنا الاجابات ذاتها وإن اختلفت الأزمنة والغايات، رد فيها البعض تلك الأسباب إلى الوجود الأجنبي على أرضه، وإلى الديمقراطية الموعودة، والشرق المطلوب إعادة بنائه من جديد، وإلى إسرائيل وأباطيلها المعروفة دون تحديد.

وردها البعض إلى النفط وثرواته الطبيعية، وإلى مجاورة إيران الاسلامية.

وردها البعض الآخر كالمعتاد في ظروف التشكيك الاضطهادي إلى قوى عالمية تفوق العراق قدرة على التعامل المتكافئ معها، مستندين في ردهم الى اعترافات أحد زعماء فيدرالية الأخوة العالمية (IFB) المنظمة السرية التي يشار إليها بالسيطرة على قيادات أمريكا وعديد من الدول الأوربية، وهو على فراش الموت، عندما أشار إلى أن في مطلع الألفية الثانية اقتضت المرحلة الأخيرة من مشروعهم التدميري القائم على التقسم الطائفي للعالم الاسلامي، فرض بلوغ مرحلة الحرب الأهلية الدامية بين المسلمين، وقد وقع اختيارهم على العراق الذي تتوفر فيه أفضل الشروط الملائمة للصراع الشيعي – السني. فهناك طائفة شيعية قوية عدديا ومظلومة تاريخيا ومجاورة للقطب الشيعي الإيراني جغرافيا، يقابلها طائفة سنية قليلة عدديا لكنها فعالة ومتمرسة بالحكم ومدعومة طائفيا من الجوار العربي وخصوصا من القطب السني السعودي.

من هذا كان موقع العراق الجغرافي المجاور لإيران والسعودية خصوصا ثم باقي المشرق العربي بالإضافة إلى تركيا، وانقسامه الطائفي الواضح جعلهم وحسب أعتراف المذكور أن يختاروه كافضل ساحة للصراع الشيعي الإيراني ــ السني السلفي السعودي.

مضيفا أن هناك أسباباً أخرى مكملة وداعمة، فالعراق ليس فقط ملتقى القطبين الطائفيين، بل أيضا ملتقى التنوعات القومية لبلدان الشرق الأوسط: عرباً وأكراداً وتركماناً ومسيحيين، وغيرهم. مؤكدا أنهم قاموا بإضعاف العراق وخنقه حربيا واقتصاديا وبشريا طيلة أعوام التسعينات، منوها بدور صدام حسين الذي وصفه بصديقهم الذي خدمهم منذ صعوده الى السلطة عام 1979 من خلال قيامه بإعدام القادة البعثيين المناوئين لسياستها، وتخريب الوحدة مع سوريا ثم دخول الحرب التدميرية مع إيران واجتياح الكويت، وتوفير كل الحجج لضرب العراق وحصاره وتجويعة وإذلاله ثم اجتياحة وإحتلاله، واصفا حاله بالمسكين الذي خدمهم دون قصد حتى بعد إطاحتهم به، إذ نجحوا حسب رأيه من خلال مسرحيات محاكمته التلفزيونية من أن يخلقوا منه بطلا عربيا سنيا راح ضحية المتعصبين الشيعة، انه أمر حاسم في تغذية الصراع الطائفي.

ويستمر في التأكيد على أنهم منذ عام 2003 تمكنوا بصورة تفوق التوقع من أن يجعلوا من العراق ساحة مكشوفة ومثالاً فاضحاً لكل المسلمين للصراع الدامي المحتدم بين القطبين الشيعي السني. وجعلوا منه أرضا لعذاب المسيحيين والصابئة وباقي الجماعات. بالاضافة الى أسطورة معاناة الاكراد قبل ذلك. مؤكدا أنهم طيلة عقدين من الزمان جعلوا العراق أرض الخراب ومركزا للظلام الذي ينتظر المنطقة بأجمعها.

خاتما اعترافاته هنا بالأمل في أن يجعلوا منه فيما بعد أرض النظام والاستقرار والبحبوحة ومركزا لشرق أوسط ديمقراطي منسجم تماما مع مصالحهم (4).

وردها البعض الآخر كالمعتاد في ظروف الرد الانتهازي إلى طبيعة حكم العراق الجديد وتجربته الفريدة.

وهكذا كثرت الردود التي لم يجرِ التأكيد في إحدها إلى الوهن الذي أستثار أطماع من بداخلهم طمع وجلبتهم إلى الساحة، وزادت شهية من بداخلهم رغبة بالربح السريع ودفعتهم بإتجاهها، وأقلقت من يعانون من عدم الاستقرار وجرتهم إلى وسطها، وتناسبت مع رغبات من يريد مقاتلة الارهاب الدولي ومن يسعى إلى مد النفوذ الاقليمي والدولي، فأدخلتهم إلى محيطه، واستهوت مؤسسات التصنيع العسكري ومختبرات الجيوش لتجريب أجهزتها وأسلحتها وتجهيزاتها في هذه الساحة التي فتحت على مصاريعها، بسبب التداخل في تلك الرغبات، وطبيعة الشعب المُحتل وقوة القائم بالاحتلال، خاصة وإن حوادث السنين الثماني قد أثبتت أن له بما حدث ويحدث نصيبا، وإن لدول الإقليم جميعها "المتدخلون" دوراً كبيراً، كان بعضه يصب في إثارة التوتر والاضطراب، وبعضه الآخر يُحَجِمُ من جهد الدولة المتاح للحد من إتساع حدوثه، تبعا لقرب المصالح من أمريكا دولة الاحتلال وابتعادها عنها، ومن العراق الدولة المصابة بداء الاحتلال. وبمعنى أكثر وضوحا، أن المتدخلين من دول هذا المحيط قد كّونوا مواقف مع ما يجري في العراق، أو بالضد من جريانه تبعا لمصالحهم الخاصة، وقدراتهم الخاصة لتأمين تلك المصالح، دون حساب أصولي لمصالح العراق، ومستقبله الذي مازال على وفق الحسابات الاستراتيجية أقرب إلى المجهول، وكانوا قد أسسوا أنشطة متعددة بقدرات عالية على تغطية الساحة العراقية، بما يحقق أمنهم القومي، ويزيد من نفوذهم السياسي، دون إعارة أي أهتمام لأمن العراق الوطني، فاسهموا من جانبهم في إبقاء الساحة مفتوحة.

هذا من جهة ومن جهة أخرى فإن طبيعة الصراع الجاري على هذه الساحة المفتوحة ونتائج الحرب غير المحسومة على أرضها العراقية، جعلتها ساحة جذب للعمليات النفسية، أي أن جميع المتدخلين قد أرسوا قواعد تعامل مع العراق دولة ومجتمعا بطريقة مغلفة، يحتل فيها التعامل النفسي الحيز الأكبر لتوجيه حركة شعوبهم من جهة، والتأثير في وعي العراقيين بما يخدم تلك التوجهات في تكوين أفكار وقناعات، أو الحيلولة دون تحقيقها للبعض الآخر من جهة أخرى، حتى جعلت النشاط في مجالها على أعلى المستويات بالنسبة إلى جميع الأطراف، يفوق قدرة تحمل المجتمع العراقي والدولة العراقية على التعامل الندي معه، فبقيت الساحة بسببه مفتوحة

لكل الاحتمالات، وتحول العراق بسببها تدريجيا من منطقة استقطاب للاستقرار إلى بؤرة مد للتوتر قد تطال المنطقة في حال بقائها ملتهبة دون حلول، حتى أننا نلمس في وقتنا الراهن أن بعضاً مما جرى في العراق قد انتقل قسم منه إلى المحيط الاقليمي وأبعد منه بقليل عن طريق التأثر الايديولوجي المتطرف، أو من خلال الارتداد، فالخلافات الطائفية بين السنة والشيعة ظهرت لها بؤر اختلاف شبيهة في الكويت والبحرين، واستمرت في السعودية مغطاة بقليل من الرماد، ولو حسبنا مقدار السيطرة وفاعلية الأمن في تلك الدول، نجد أن حدوث مثل هذا النوع "القليل" يحسب مقلقاً وخطيراً، كما إن صيغ التفجيرات والأعمال الانتحارية قد انتقلت إلى إيران وأقل منها إلى سوريا والأردن، وأعمال القاعدة امتدت إلى السعودية واليمن، وباتت تهدد في انتقالها جميع دول الجوار، من هذا يتبين أن بقاء الساحة العراقية مفتوحة بهذا القدر يجعلها مصدر إثارة إنفعالي للتمرد والوقوف بالضد من الحكومات، والتخابر مع أجهزة المخابرات، ومصدر احتقان طائفي يهدد استقرار تلك المجتمعات.

والعكس من هذا صحيح، إذ إن تهدئتها ستقلل من تلك الانفعالات والاحتقانات، بما يسمح بحصول قدر مقبول من الاستقرار للعراق ولعموم دول المنطقة التي أقحمت في عملية التدخل، أو الساعية إليه، ولو أن العكس هذا لا يبدو مطلوبا من قبل اللاعبين الكبار في عالم اليوم. منه أو على أساسه سنحاول تناول طبيعة التدخل الجاري في هذه الساحة لأكثر الأطراف مجالا للتدخل في حروبها التي ما زالت جارية، وإن خفت قدرتها على التأثير في مسار الدولة في السنتين الأخيرتين من الثماني التي أخذناها أساسا في المتابعة والتحليل.

إن الساحة العراقية، أو ساحة الاضطراب التي تشكلت بعض جوانبها قبل التغيير، بحجج للتدخل ثبت بعضها أنه خطأ، لا يمكن افتراض حسن النية في مسألة حصوله، لأن من أرتكبه وقاد حملته يمتلك وسائل رصد وتدقيق وتحليل تفوق أي افتراض للصدفة وحسن النوايا في السياسة الدولية. وكذلك قوة هائلة تمكنه من تحوير الحقيقة وتغييرها بالاتجاه الذي يجعلها كذبا بالوقت الذي يريده.

هذا وإذا ما كان الواقع بهذه الصورة، فإن ما حصل ويحصل بعد التغيير من تدخل في الشأن العراقي وساحته المضطربة يمكن أن ينظر إليه أنه مسألة تحتمل وجهين، وربما أكثر من وجهين، وأن بعض جوانبه تحصل ويتم غض الطرف عن حصولها لاعتبارات تتعلق بالسياسة والمصالح الدولية التي تتخطى حساباتها المنطقة والعراق، كما هو الحال مع تركيا التي لها قوات نظامية داخل الحدود العراقية من جهة كردستان لا أحد يتكلم عليها لأنها الحليف القوي والجناح المهم

للحلف الأطلسي من جهته الشرقية، ولها نشاط استخباري في المنطقة، وآخر عسكري يدفعها لأن تدخل الحدود العراقية وتتابع مسلحين في المنطقة ولا أحد يحتج، لأنها تقاتل حزب العمال الكردستاني التركي المطلوب استمرار مقاتلته بهذه الطريقة التي تبقي موضوعه بؤرة استنزاف وقلق للأتراك، وهذا استنتاج دعمته أخبار سربت في الصحف التركية عام 2008 عن حصول مقاتلي الحزب المذكور في الجانب العراقي من الحدود مع تركيا على أسلحة أمريكية، وأكدته الوثائق التي نشرت على موقع ويكليكس نهاية تشرين الثاني 2010 عندما أشرت موقفاً داعماً لأحد السفراء الأمريكان لهذا الحزب. وهذا يجعل التدخل مسألة، وإن كانت حاصلة فعلا، فإن حصولها نسبي من حيث التأثير والاحتجاج. وينظر إليه أي موضوع التدخل أيضا من زاوية التعريف بحصوله التي تقتصر على الأقوياء، لأن أدواته من الإعلام مملوكة لهم، ومفاتيح الحرب النفسية محفوظة حصرا في خزائنهم، مما يجعلهم وحدهم القادرين على تحديد، أو إبراز جهة التدخل، دولة، أو منظمة تبعا لمصالحهم الحاضرة والموجودة على المستقبل البعيد، أو إخفاء أخرى لنفس الاعتبارات، كما هو حاصل في مجال التدخل الاسرائيلي في العراق الذي لم يتم التطرق إليه بما يوازي حجم وجوده الفعلي.

لكن التدخل موجود، ثبتته المواقف والأنشطة والاتصالات وسبل التأثير، وهو على العكس مما نريده نحن العراقيين، سيبقى موجودا مع تغير أشكاله وألوانه تبعا لتغير الزمن والظروف، فالبعض الذي كان على سبيل المثال يدفع مالا كنوع من التدخل غيّرَ من نهجه وأصبح يزود بالسلاح، والاخر الذي يُسَربُ أشخاصا ليكونوا وقودا للنار الملتهبة، غير من وجهته ليركز على الاعلام، وسيتغير أكثر كلما قويت الدولة وأجهزتها العسكرية والأمنية الضابطة، وستقل بعض أوجهه ذات الصلة بالخروق الأمنية، ومع ذلك سيبقى بصيغه السياسية إلى أمد ليس قريبا من الآن، تحتمه الحاجة التي كانت بعض جوانبها واضحة في مراحل تشكيل الحكومة لعام 2010 عندما وجد الساسة المعنيون بها أنهم شبه ملزمين بالرضوخ إلى رأي هذا الجار، أو ذاك حتى المحتجين منهم على التدخل والرافضين له في السر والعلن، سايروا الآخرين بعد أن أكتشفوا أنهم محرجون أمام تأثيراته على رؤى وتوجهات باقي الأطراف، فهرولوا نحوه، أو باتجاه غريم له لأخذ جرعة توازن، أو استقواء.

وعلى وجه العموم إنها تحسب تدخلات، بصيغ مختلفة وبعدة اتجاهات، يمكن تأشير ما له صلة منها بأمن العراق، في السنوات الثماني الماضية، من خلال:

1. ما يرد في الإعلام الرسمي وغير الرسمي، الذي يحمل أوجها مختلفة أكثر مما تحمله أوجه السياسة من اختلاف، خاصة الناطق منه بالحالة العراقية الذي انقسم وتشظى مثل السياسة، وتناحر أكثر من تناحر أطراف الطائفة، وشوه كثيرا من الحقائق الى حد أصبح بعض منه متهما بالتدخل في ساحة الأزمة.
2. التحرك الديبلوماسي، وما نتج عن المواقف الدولية، التي تقيدها كما أشرنا من قبل، اعتبارات السياسة والقدرة وطبيعة الأهداف.
3. ردود فعل الشارع العراقي، المحكوم بالانفعال العاطفي والتحيز المبدئي إلى هذه الجهة، أو تلك لاعتبارات قومية أو طائفية.
4. ما يرشح عن الدوائر الاستخبارية من بيانات ومعلومات، وعن السياسيين من تصريحات وتحليلات، وإن كانت بطبيعتها مسيسة قابلة للتغيير والتأويل.

هذه عوامل، وأخرى غيرها تجعل الاتكاء عليها في التأكيد على حصول التدخل من عدمه، وعلى سعة هذا التدخل وتأثيره في تفاعلات الساحة العراقية وحركتها، مسألة صعبة من جانب، ولا سبيل لغيرها من الجانب الآخر.

ومع ذلك يبقى التحليل منهجا علميا يمكن الأخذ به سبيلا لدعم، أو دحض ما يرد عنها، وهو الذي سوف يُتبع في رصد أكثر التدخلات وضوحا، وتأثيرا في هذه الساحة غير المستقرة، خاصة تلك التي جاءت من جيران العراق، الأقرب إلى ساحته، والأقدر على التأثير فيها، وهم: إيران والسعودية وسوريا والأردن والكويت وتركيا.

وكما مبين بقدر مقبول من التفصيل في الآتي من مادة هذا الكتاب.

إيران

سارعت الجارة الشرقية إيران، في الدخول إلى الساحة العراقية قبل التغيير وبعده، من خلال كسب منافذ تأثير في هذا المجتمع، تُحقق لها مزيدا من التفوق في التوازن بين البلدين، سياسيا ودينيا واقتصاديا، تعينها على تفادي الضرر الممكن حصوله، وتوفر لها دعامات أقوى للدفاع عن مجتمعها إزاء النوايا الأمريكية المحتملة، ودخولها كان في البداية محدودا، لا يرقى إلى مصاف التأثير الفاعل في أحداث وملابسات الساحة الأمنية العراقية، وتعود أسباب محدوديته منطقيا إلى التوجس الإيراني خلال حرب عام 2003 وما بعدها مباشرة، من ردود الفعل الأمريكية، إزاء أي تدخل، أو تغلغل ملموس لها في العراق، خاصة وإن رسائل أمريكية كانت قد عُبِرَتْ إلى إيران عن طريق الوسائل الدبلوماسية، وقوى معارضة عراقية كانت تتخذ من طهران مقرا لها، من إنها أي أمريكا، لا تسمح بعبور مسلحين إلى داخل العراق، وإنها ستتعامل مع أي سلاح يعبر حدوده بعدِّهِ سلاحا معاديا وتتعامل معه ميدانيا، وقد ألتزم الإيرانيون بهذا التحذير والتزمت معها قوات بدر التي كانت تمتلك أسلحة بعضها من العيار الثقيل، حتى أضطرت إلى تركها داخل حدودهم، والعبور من دونها إلى داخل العراق. كما إن العراق حُكم حكما أمريكيا مباشرا في بداية التغيير وإلى ما يقارب عام لما بعده، تجنبت فيه إيران إقحام دولتها في مشاكل قد تفسر عداوة، يستغلها الجانب الأمريكي فرصة، للتقرب من حدودها ومن ثم جرها إلى قتال تعي جيدا، هي غير قادرة على النجاة من دماره الواسع. ومن ثم فإن الأحزاب الدينية السياسية المحسوبة على إيران لم تكن تمتلك في البداية على ما يكفي من نفوذ يسهل توسيع التواجد والنفوذ الإيراني في الساحة العراقية، يضاف إلى ذلك غرابة الساحة العراقية ذاتها، حيث الحكم التوافقي الخليط وبروز بعض الأحداث، وأفول نجم بعض وصعود بعض آخر، جعلت إيران في السنة الأولى واقفة تراقب الموقف وتتحين الفرص المناسبة للتدخل بأقل الكلف الممكنة.

لكن إيران بعد انقضاء أكثر من عام على التغيير، وبعد إشتداد نشاط القاعدة في السيطرة على مناطق واسعة من العراق، واتساع أعمالها في القتل والتخريب والتهجير الموجه للشيعة، وبروز قوى شيعية مسلحة لمقاومة القتل الطائفي، بحاجة إلى الأسلحة المناسبة والمعدات اللازمة والتجهيزات الملائمة والأموال الكافية، التي تمكنها من الوقوف بوجه القاعدة، وبعض القوى السنية المسلحة التي تفوقت على قوات الحكومة في بداية المشوار، وجدت إيران في جميعها عوامل تمهد لها الدخول الصريح إلى الساحة العراقية من أبواب كانت مفتوحة، واستعدادات سياسية

ومليشياتية ودينية كانت أيضا موجودة، وموقف أمريكي يغض الطرف، أو يغمض حراسه المعنيين بالأبواب المفتوحة عيونهم، وكأنه يريد تقوية جهات غير حكومية في قتالها للقاعدة، قتالا بالإنابة عن قواتها التي تريد أن تقيها خسائر معركة شائكة، تُفشلُ كثرتها مشاريعهم الاستراتيجية على المدى الطويل. من هنا بدأ التدخل الإيراني ملموسا من خلال إدامة العلاقة مع سياسيين عراقيين معارضين سابقين، وكسب آخرين متنفذين. وتقديم الدعم المالي والمعنوي لبعض المليشيات. والتدريب النوعي لمجاميع خاصة. وإيواء متورطين، مطلوبين للسلطات العراقية في قضايا أمن. وفتح أسواق السلاح أمام العراقيين الراغبين بمقاتلة الأمريكان. وفتح واجهات للإطلاعات "المخابرات" للتجسس على العراقيين والأمريكان. وإثارة بعض المشاكل الحدودية للضغط والتحريف، وإثارة الاضطراب، لإضعاف الحكومة أمام منافسيها، أو إجبارها للدخول مع مؤيديها في أحلاف، مثل حادثة عبور الحدود العراقية التي جرت ليلة 2009/12/18 من قبل جنود إيرانيين، وقيامهم بالسيطرة على بئر الفكة النفطي، الذي يمثل تدخلا أحرج الحكومة العراقية، وفُسر في حينه، ضغطا عليها باتجاه حمل رئيسها "المالكي" للدخول في إئتلاف انتخابي، مع الإئتلاف الوطني العراقي، أصر على عدم دخوله في البداية، ودفع الأمريكان وعدد من المصادر العراقية، بوضعها أي إيران في خانة التأثير الأكثر فاعلية على الساحة العراقية.

وغيرها من أعمال، لم تستطع الحكومة العراقية المحسوبة غالبيتها شيعية، أو بعض أطرافها من نكران حصولها، ولم يستطيعوا في نفس الوقت، كتمان استيائهم وقلقهم من نفوذ إيراني واسع، قد يفقدهم وجودهم في الحكم مستقبلا، ويفقدهم في الوقت نفسه تأييد العرب المحيطين بهم وربما الأمريكان الداعمين لهم.

إن إيران المحكومة بإنفعالات الحرب الخليجية الأولى، تتدخل بما يساعد على تقوية الدين السياسي العراقي ودفعه باتجاه سدة الحكم وتقوية وجوده فيها، مع سعي في أن يبقى ميزان القوى بينها وبين العراق في صالحها، ويؤمن المزيد من النفوذ السياسي والاستخباري في عموم محافظات العراق خاصة الوسط والجنوب تستطيع من خلاله التحرك المؤثر في حال تأزم الموقف قرب حدودها.

السعودية

إن السعودية الجارة الجنوبية للعراق التي لم تستقر علاقاتها معه منذ تأسيسه، تحاول جاهدة المحافظة على مستوى مقبول من العلاقة، تبقيها في موقف المتفرج القادر على تمتينها في الوقت المناسب، دون أن تسهم في تقويته جارا قد يكون البديل الاستراتيجي عنها سياسيا ونفطيا، في منطقة حافظت فيها على هذا الموقع لعشرات السنين، وحافظت على تحالف هي الأقرب فيه إلى الأمريكان، بإستثناء إسرائيل. والسعودية الدولة التي سبق إن وقفت عمليا، مع بعض أطراف المعارضة العراقية في كفاحها بالضد من صدام حسين، وجدت نفسها بعد رحيله، بمواجهة إدارة عراقية من نوع مختلف، قد يخل من وجهة نظرها بالتوازن الطائفي الإقليمي بالمنطقة، ويعرض مجتمعها إلى الخطر، خاصة مع إدراكها إزدياد توغل إيران الإسلامية الشيعية في الأرض العراقية، ومع تيقنها بما قدمته الديمقراطية، إلى الأغلبية الشيعية من مجال لصعود أتباعها إلى المفاصل العليا للقرار العراقي، فتعززت مخاوفها من ذلك الخطر، الأمر الذي وضعها والعرب الخليجيين في موقف الحيرة، وفيه: لا تريد منطقيا أن تُوضع علنا في صف المعادين للنظام العراقي الجديد، فتُسهم بصناعة عدو لها قد يمد يده تحت ضغط العداء إلى سكان مناطقها الشرقية، ذات التواجد الشيعي الكثيف، ولا تريد عمليا أن تدفع مثل هؤلاء السكان إلى التعاطف المذهبي معه، فتزيد مساحة اللا تجانس المذهبي في بلادها، التي ترتفع في ربوعه أصوات المناداة، بمزيد من التجانس والمساواة، ولا تريد فعليا أن تغضب الصديق الأمريكي، غير المرغوب إغضابه، في وقت أصبحت تعاني فيه من إنتقائية إنتقاده بين الحين والآخر، لما يتعلق بالمساواة وحقوق الإنسان وأمور أخرى، ولا تريد في ذات الوقت، أن تفقد تواصلها وأمتداداتها مع عراق محكوم من غالبية شيعية، تعتقد ودول عربية أخرى أن ولائهم إلى إيران هو الأقوى من ولائهم إلى وطنهم العراق، ذلك الاعتقاد غير الصحيح الذي تمتد جذوره إلى بدايات تأسيس الدولة العراقية والسيطرة على مقاليد السلطة من قبل شخصيات عسكرية وسياسية منحدرة أصلا من المدرسية التركية السنية، وكأنه ينشط من جديد لإعطاء جرع مضافة إلى الإضطراب والإصطفاف الطائفي والتنحي العربي. وعموما هي فترة تدرك السعودية طبيعتها المنتجة لعوامل التأثير والتاثر، وكذلك الارتداد إلى الغير، بشظايا قد تصيب مجتمعها القبلي، الذي يتلقف أكثر من غيره إتجاهات التطرف والتسييس الديني.

إن موقف الحيرة أو التناقض هذا، الذي وجدت السعودية نفسها فيه قد أقلقها، فتقدمت خطوات الى الأمام لتكون قريبة من ساحته، وتراجعت خطوات إلى الخلف، لتبتعد عنها أو عن

آثارها جهد الإمكان، فكان محور حركتها يدور حول أستمرار بعض مسؤوليها بتوجيه إنتقادات لمسؤولين حكوميين وإتهامهم بالعمالة إلى إيران حسب وثائق نشرت في موقع ويكيليكس أواخر عام 2010، وتكوين علاقة محددة مع بعض السياسيين العراقيين الجدد، خاصة العرب السنة والسعي إلى تنشيف منابع التبرع والدعم المالي الشعبي الداخلي لمقاتلين عرب في الساحة العراقية، وإبقاء العلاقة مع الحكومة العراقية علاقة توجس، لا تعاديها في العلن، ولا تسهم في تقويتها في الواقع، حتى إنها لم توافق على استقبال رئيس الوزراء، لزيارتها عندما أراد بعد عام 2007، في حين استقبلت غيره من السياسيين والوفود الأمنية بالدرجات الأقل، بالإضافة إلى عدم الموافقة على شطب الديّن العراقي كما أراد نادي باريس. وهذا الوضع دفع جهات عراقية بينها حكومية بإتهام السعودية، وجهات دينية نافذة فيها بجمع التبرعات، وتحريض الشباب المتطرف دينيا، ودفعهم إلى القدوم صوب العراق كانتحاريين جاهزين لتفجير أنفسهم، بحجة المساهمة في مقاتلة الكفار، وهو إتهام تأسس على إحصاءات تشير إلى أن السعوديين يشكلون النسبة الأعلى من الانتحاريين في العراق (5).

إن السعودية التي تعاني من إتساع أعمال القاعدة على أراضيها للسنوات الثماني الماضية، يرى بعض المعنيين في شؤونها والقريبين منها، لما يتعلق بمواقفها من العراق، أنه من غير المعقول أن يكون لأجهزتها الحكومية، دخل في عمليات تصدير شبابها الانتحاري إلى العراق، لقتلهم في ساحته المضطربة، بدلا من بقائهم مثيرين للتوتر والشغب على أرضها الشاسعة كما يتصور البعض من السياسيين العراقيين القريبين من الحكومة، وعموما فإن التحرك الرسمي السعودي في قضية الأمن العراقي، قد شهد تحولا إيجابيا في السنتين الأخيرتين، وإن لم يرقَ إلى التعاون الأمني المشترك، والدعم الإعلامي الساند، والموقف الديني المآزر، لكنه تضمن إجراءات داخلية معلنة، لتطويق نشاط المساجد في التحريض وجمع التبرعات، وأنشطة أمنية قريبا من الحدود، لإيقاف عمليات التسلل إلى داخل العراق.

كما إن المملكة العربية السعودية مثل غالبية العرب اللاعبين في الساحة العراقية، تتحرك على وفق الخشية من ابتعاد العراق عن عروبته وتقربه من إيران، وهو تحرك لا يمكن وصفه بالسلبية المطلقة من الناحية السياسية، حسب وجهة النظر القريبة من الصف العربي، التي لا يتفق معها الصف القريب من الحكومة وإيران.

سوريا

إن سوريا الجار الغربي للعراق، ذو الاتجاهات القومية العربية، والدولة التي أخذ موضوع تأثيرها على الأمن العراقي، الحيز الأكبر من الاتهامات العلنية المباشرة من الحكومة العراقية، التي باتت توجه أصابع الاتهام إليها بشكل معلن، بعد عام 2005، مؤكدة مسؤوليتها عن تقديم المساعدة في مجال تسريب الانتحاريين إلى الأراضي العراقية، ونقل الأموال وإقامة المعسكرات الخاصة بتدريب مقاتلين مقاومين للحكم في العراق، وتقديم التسهيلات إلى بعثيين من مجموعتي عزة الدوري ومحمد يونس الأحمد، ومن ثم السماح بفتح مكاتب بث لبعض الفضائيات المعارضة للحكم. ومن بعد ذلك في الأعوام 2008 و2009 قامت أي الحكومة العراقية بإعداد ملفات بالوثائق والصور الفوتوغرافية والجوية، التي تؤكد هذه الإتهامات حسب اعتقادها، وطلبت من الأمم المتحدة إنشاء محكمة جنايات دولية، على غرار المحكمة التي تشكلت إثر اغتيال رئيس الوزراء اللبناني الأسبق رفيق الحريري في 14 شباط 2005، التي نفاها الجانب السوري، مؤكدا سطحيتها وعدم كفايتها لتوجيه الاتهام، إلا إنه مع كل هذه الاتهامات الموجهة للسوريين من قبل الحكومتين الأمريكية والعراقية والأدلة المعلنة والمعلومات الاستخبارية المقدمة، فإن المؤشرات العامة توحي وكأن هناك موقفين للسوريين:

دبلوماسي: تدعو فيه الحكومة السورية إلى وحدة وأمن العراق، وتعمل بموجبه على استقبال الوفود الأمنية والسياسية العراقية لأغراض التحاور والتنسيق، وتجري على أساسه تحركات عسكرية لضبط الحدود، وتعمل على إقامة سداد ترابية في بعض المواقع لمنع التسلل والتهريب.

مخابراتي: تقدم فيه أجهزتها الاستخبارية والأمنية، تسهيلات إقامة وتنقل، لمجموعتي البعث المذكورتين بقيود محددة، وتستقبل العديد من السياسيين العراقيين المتهمين بدعم المقاومة، وترعى عقد مؤتمرات لبعض فصائلها، كان آخرها المؤتمر الذي عقد في أواخر شهر نيسان من عام 2010.

إن النظر إلى العلاقات السورية العراقية في قضايا الأمن والسياسة نظرة تحليلية قريبة من الواقع، يجد الناظر في مجالها وكأن حالها مرسومة منذ تأسيس الدولتين، لتبقى بإتجاه الشد والجذب قريبا من التوتر، بعيدا عن التوحد والائتلاف، وأنه يوم حَكَمَ حزب البعث الدولتين عام 1963، واقترب من إعلان مشروع الوحدة، حدث إنقلاب في العراق أنهى المشروع تماما، ويوم قرر فرعا الحزب اللذان يحكمان البلدين عام 1979 معاودة النشاط لتوحيدهما وأقتربا من نهاية

المشوار، انقلب صدام حسين على البكر وقيادة الحزب، فأسقطهما وأمات المشروع الوحدوي إلى الأبد وأبقى حالة التوتر قائمة.

وبنفس الاتجاه يجد الناظر أن سوريا التي عانت من إنشقاق البعث العراقي وتآمر صدام، واندفعت إلى مساندة الفصائل العراقية المعارضة قبل التغيير، كانت قد بدلت مواقفها منهم، عند وصولهم إلى الحكم، وكأن الموقف الجديد لا يبتعد عن التفسير الخاص بحاجة المنطقة من الناحية الاستراتيجية إلى إبقاء الدولتين في حالة التوتر المبينة في أعلاه، إذ انها استقبلت وآوت قيادات الحكم السابق، "وإن أرغمت أشقاء صدام على الخروج من أراضيها والعودة الى العراق"، مثلما فعلت في مرحلة ما قبل التغيير، عندما استقبلت غالبية أطراف المعارضة العراقية، وقدمت تسهيلات لهم هي ذات التسهيلات التي يشار لتقديمها إلى بعض أطراف المقاومة والمعارضة للحكومة العراقية هذه الأيام، وأنها يوم تحسنت العلاقة نسبيا بين الحكومتين العراقية والسورية في السنة الأخيرة لحكم صدام بدوافع الوقوف ضد إجراءات الحصار، والخشية المشتركة من قدوم الامريكان، لم يتغير موقف السوريين من تقديم التسهيلات لأطراف المعارضة التي لها مقرات معروفة ومحمية، مما يعزز التفسير الخاص بوجود استراتيجية دولية لإبقاء حالة من التوتر، أو التنافر تحول دون إمكانية حصول تقارب بين البلدين الشقيقين.

كما انتقد إعلامها النظام الجديد والتناحر والتفرد والطائفية، وإن لم تتحسس مثل باقي دول الإقليم العربية من غالبية شيعية تحكم العراق. بالإضافة إلى تجنبها تقديم دعم سياسي لنظام الحكم الجديد، بحجة وجوده تحت الاحتلال، وحمايته من القوات الأمريكية التي ينبغي أن ترحل.

ومع هذا فإن موضوع الموقف السوري في الأمن العراقي يمكن أن يوصف بأنه مؤثر بالمقارنة مع مواقف الدول العربية والإسلامية، وأنه قد تلقى الاتهام بشكل صريح من الحكومة العراقية، وبعض القوى السياسية المشاركة في الحكم، وإن خفت حدته كثيرا في مرحلة الأشهر التي سبقت تشكيل الحكومة العراقية في 12/21/ 2010 حيث التوجه إليها من جميع الأطراف بينهم السيد رئيس مجلس الوزراء الذي كان أشد المنتقدين، كأحد المحطات المؤثرة في عملية التشكيل، وعموما فإن الموقف السوري في واقع الحال لا يخلو من وجود رغبات لديهم في توريط الأمريكان بالتنسيق مع الجانب الإيراني الحليف القوي لحكومتها.

الأردن

الجار الغربي لدولة العراق، المملكة التي لم يسجل بالضد منها، مؤشرات تأثير سلبية قوية على الأمن العراقي، خارج أروقة النقاشات المغلقة لبعض السياسيين المحسوبين على الحكومة العراقية، والتي يشيرون فيها إلى عدم قيام المملكة بتقييد حركة بعض الشخصيات المحسوبة على المقاومة العراقية، خاصة أولئك الممتدة جذورهم إلى المنطقة الغربية من العراق، وسكوتها أحيانا عن نشاط، وتواجد رموز بعض الجماعات السنية المتطرفة، وهي إشارات أقرب إلى أن تكون حكومية، يمكن تفسيرها في إطار العتب أكثر من الاتهام، تأتي من عدم تفهم الموقف السياسي والإنساني الذي تكوّن بعد التغيير، والذي حتم قيام بعض الدول العربية بأستيعاب آلاف السياسيين المحسوبين على النظام السابق والذي لا يمكن أن يكون بعيدا عن رغبة الأمريكان تفاديا لكارثة أنتقام قد تحصل ببقائهم في الداخل. مثلما حصل مع محمد سعيد الصحاف، آخر وزير إعلام عراقي في الزمن السابق الذي أقلته طائرة خاصة وعائلته من بغداد إلى الإمارات العربية المتحدة في تموز 2003 بعد أن أفرج عنه، كونه من غير المطلوبين الرئيسيين، يؤشر طيرانها في فترة كانت الأجواء العراقية مقيدة، وتحت السيطرة الأمريكية الكاملة، دورا أمريكيا في الموضوع وقبولا إماراتيا، لا يخرج عن هذا الموضوع (6).

ومع هذا يمكن أن تسجل إلى المملكة بعض نقاط الإيجاب التي تصب في صالح الأمن العراقي، مثل عمليات تعاونها مع الجانب الأمريكي والعراقي في إقامة المركز الأردني الدولي لتدريب الشرطة في منطقة الموقّر 50 كم شرق عمان. وفتحها دورات تدريبية عسكرية وشرطوية. وإقامة العديد من المؤتمرات وورش العمل للاستثمار وإعادة الإعمار، وإرسال جهد طبي للمعاونة والإسناد. كذلك عقد لقاءات بين أطراف حكومية وأخرى تجارية واستثمارية وسياسية في عاصمتها، عندما كان من الصعب عقدها في بغداد بسبب الظروف الأمنية غير المواتية. ثم عدم سماحها للشخصيات السياسية المحسوبة على النظام السابق، ومنها عائلة صدام حسين للعمل السياسي والإعلامي من أراضيها. كما إن خشيتها من ما سمي بالهلال الشيعي الممتد من إيران إلى سوريا ثم الجنوب اللبناني عبر العراق، لم يؤثر في مواقفها الداعمة لترسيخ الأمن في العراق، لأنها تدرك جيدا أن حالة الأضطراب الأمني لا يمكن الجزم بحصر تأثيراتها ضمن حدود العراق، وتعي جيدا أن الإرتداد منه إلى ساحتها، يمكن أن يتسع بعد حصول بعض الحوادث التي استهدفت أمنها الوطني.

إن النظر إلى مواقف المملكة الأردنية الهاشمية وطبيعة علاقاتها بالعراق، بنفس منظار القرب من الواقع السياسي الدولي، الذي تم النظر منه إلى العلاقات السورية العراقية، يستنتج الناظر من قريب وكأن مواقف العراق والأردن وعلاقاتهما قد تحددت هي الأخرى أستراتيجيا، بإتجاه علاقة قوامها التكافل الإقتصادي والتباعد الإيديولوجي. إذ على الرغم من قيام النهج الثوري الفوضوي في العراق، وإنهائه الحكم الملكي الهاشمي الأقرب إلى الأردن وذبح العائلة المالكة غيلةً على سبيل المثال، بقي الملك حسين ذو التحالفات الغربية الصريحة، قريبا من العراق ذي التوجهات الراديكالية المتطرفة، حتى وقف معه في حربه الخليجية الأولى مع إيران، وعاود الوقوف معه في حربه الثانية مع الائتلاف الدولي بعد إحتلال الكويت. وفي المقابل وقف العراق داعما لإقتصاد الأردن المتواضع، وأنه في مرحلة الحصار التي سبقت التغيير، وعلى الرغم من إنتقاد المملكة لحكم صدام، ومعاونتها لعدد من أطراف المعارضة العراقية، فقد حافظت على روابطها مع النظام الحاكم. وحافظ النظام على توجهاته لتزويدها بالنفط الرخيص والمجاني في أحيان كثيرة. وهكذا استمر الحال لمرحلة ما بعد التغيير، إذ على الرغم من تحسس الأردنيين موضوع التوسع الشيعي، وتفهمهم لقلق ومواقف ومقاومة سكان الأنبار القريبين من حدودهم للحكم الجديد، واعتراضاتهم على توجهاته في الخمس سنوات الأولى من التغيير، لكنها حافظت وبشكل مقبول على علاقات تفاهم ودعم جيدة، وإن دفعت من أمنها ثمنا لذلك، إذ تعرضت السفارة الأردنية إلى تفجير بسيارة مفخخة في 7 آب 2003 راح ضحيته أربعة عشر شخصا غالبيتهم من العراقيين، وفي كانون الثاني 2005 قتل ثلاثة من سواق الشاحنات الأردنيين، وجرى تفجير في بعض فنادق العاصمة الأردنية عمان.

وكذلك حصلت على أسعار تفضيلية للنفط المستورد من العراق. ومن ثم نجحت في تحقيق توازن مقبول بين تضاد المواقف والأفكار داخل مجتمعها، بمستوى لم يَخل بالعلاقات الاستراتيجية المفروض بقائها مع العراق، إذ أعطت الإعلام الأردني غير الرسمي، فسحة انتقاد لما يجري في العراق، وهونت من إقامة فواتح واحتفالات بموت انتحاريين في العراق في الوقت الذي قدمت فيه الدعم الجاد إلى الحكومة العراقية في أكثر من مجال.

وهو نجاح يعزز التفسير الخاص بطبيعة العلاقة التكافلية الاقتصادية مع العراق، المفروض بقائها قائمة في أي حال من الأحوال.

الكويت

إن الكويت الجار الجنوبي، والطرف العربي المشارك في الحرب والتحالف بقوة، لم يتحرر من عقد الحرب الخليجية الثانية والغزو، وهو الذي تتجنب دولته أية إشارات إلى التدخل، كأحد اللاعبين في الساحة العراقية، لصغر حجمها بالمقارنة مع باقي دول الجوار، وحساسية علاقاتها بالعراق، لكن الظروف المحيطة بجارها هذا، لا تسير على وفق إرادتها في البقاء بعيدة عن التقرب من ساحته، إذ أن العديد من الوقائع والظروف المحيطة أجبرتها، وما زالت كذلك على أن تكون موجودة في دائرتها الشائكة، لأنها حملت وهكذا بقيت تحمل على أكتافها أعباء حدود خانقة ومثيرة للتوتر، تحاول جاهدة توسيع رقعتها، أي التخلص من حالة الخنق، مع كل أزمة يواجهها العراق، وهي من ثم ستكون موجودة في جميع الأحوال، وسيبقى العراق يتذكر وجودها ومحاولاتها هذه.

كما إن وضعها الجيوسياسي والعسكري الهش، في مجاورة عراق مضطرب، يحاول سياسيوه التوجه صوبها، مع كل أزمة سياسية واقتصادية يواجهونها في الداخل. ووضعها الاقتصادي الجيد والمعيشي الموفور، في مجاورة عراق غني نظريا، فقير عمليا، قلق سياسيا، يقدم إغراءات بالتجاوز.

وقضية حدودها مع العراق، التي أبقيّ ترسيمها دون حل يرضيه ويرضيها، وأبقيت فيه من الثغرات التي يسهل النفاذ منها، لإثارة التوتر والاضطراب. وقلة عدد سكانها، بالمقارنة مع سكان جارها العراق، عوامل تضاف إلى عوامل الخلل الموجود في توازنها الاستراتيجي مع دولته التي لم تشهد استقرارا بالمعنى الصحيح للاستقرار، منذ نشأتها عام 1921، وهو خلل طالما أغرى العراقيين بإستغلاله للتعامل معها أي الكويت عسكريا، أو مخابراتيا، خارج أطر السياسة المعروفة مع كل أزمة، وهو كذلك وضعٌ دفع بالكويت إلى أن تكون علاقاتها مع العراق مضطربة في كل الأزمنة الملكية والجمهورية.

وأن تكون حالتها ورقة في السياسة الدولية، يسهل لعبها في الوقت المطلوب دوليا. ودفعها لأن تدخل في تحالفات مع الغير لتعويض الخلل الحاصل في موازين قواها مع العراق. وهو وضع شجعها أيضا في أن تلعب أدوار تجسير وعبور إلى الأرض العراقية في بعض الأحيان مما أقلق العراقيين في معظم الأحيان، وأثار في داخل غالبيتهم شيء من العدوان، يصعب أن ينتهي دون جهد يبدو من ردود فعل الطرفين أنه غير متيسر في الوقت الراهن.

هذا من جهة، ومن جهة أخرى، فإن تجربة احتلال صدام لأرضها عام 1990، وما ورد عن محاولة عبد الكريم قاسم لذلك عام 1961، والملك غازي عام 1936، كونت في عقول الكويتيين، مشاعر سلبية بالضد من العراقيين:

سهلت عليهم الوقوع في أوهام العداء والريبة وعدم الاطمئنان شبه المستمرة.

وكونت بين العراقيين أوهام العائدية والإغتناء غير المحدودة.

إنها مشاعر سلبية لكلا الطرفين في الوقت الذي لا تساعد فيه على وجود التقارب والتفاهم المطلوب بين جارين عربيين، فتحت أبواب التدخل مشرعة لكلا الجانبين.

كما إن الضرر الذي أصاب الكويت من صدام وإنتظار رحيله ونظام حكمه، دفعها إلى المساهمة في هذا الرحيل، أي دخول ساحته من الباب الدولي، وإن أختلف العراقيون في موضوع تصنيفه إيجابيا، أو سلبيا تبعا لمواقفهم من الحرب وأسلوب التغيير، إذ بالوقت الذي حسب البعض، سماح الكويت لقوات التحالف بالتحشد والشروع بالهجوم من أراضيها مسألة طبيعية، فإن البعض الآخر أتهمها بخرق القوانين الدولية، وأتهم مواطنوها العاملون كمترجمين مع قوات الاحتلال بالتجاوز والتشجيع على إثارة بعض الاضطرابات المخلة بالأمن، وإرتكاب أعمال حرق، وتخريب.

لكنها إتهامات فيها قدر من المبالغة والتهويل، أخذت في غالبها شكل إشاعات وأقاويل، انتشرت كثيرا في السنوات الأولى التي أعقبت التغيير، لدوافع قد يكون بعضها سياسيا وبعضها الآخر تنفيسا لمشاعر عدوان متبادل مع الكويتيين، وقد يكون بعض منها قد أُرتكب بالفعل بصفة شخصية، وبدوافع التراكم الكمي لمشاعر الحقد والعدوان.

إن الكويت في واقع الحال قد حافظت على بعض العلاقات مع قسم قليل من السياسيين المعارضين لحكم صدام، وكونت أخرى في البصرة القريبة من حدودها، واحتفظت بأوراق لعب لها مع العراق، مثل الديون والتعويضات التي لم تنه موضوعها كما حصل لباقي دول العالم، وإجمالا يمكن القول إنها حافظت على قدر محدود من التدخل الذي يوفر لها فرص الوقاية، وتحاشي الأضرار الجانبية من جهة، ويقربها من الساحة بمسافة توفر لها إمكانية الإطلاع على مجريات الأمور من جهة ثانية، ويمكن القول أيضا إنها لم تستطع بسياستها العامة مع العراق بعد التغيير أن تغلق منافذ الريبة بين مواطنيها، وتنهي أوهام العدائية بين العراقيين، كان آخرها ما يتعلق بدعواها على الخطوط الجوية العراقية التي تسببت في إفلاسها عام 2010، بطريقة وإن امتلكت

فيها حقوقا قانونية، فقد سجلت نقاطا في غير صالحها، وأبقت أبواب التدخل مفتوحة لكلا الجانبين وإلى أمد بعيد.

وخلاصة القول في موضوعها هذا، أن الكويت استمرت في محاولتها لإنتاج علاقة خاصة تعينها على حل كل مشاكلها المتعلقة مع العراق في هذه المرحلة، على أن لا تسهم في عودته إلى تفوق يمكن أن يحول دون تحقيقها، وأن لا تبقيه متخبطا في مشاكل قد تنعكس على مجتمعها الأقرب إلى حدوده إجتماعيا وجغرافيا.

تركيا

الجار الشمالي، العلماني المسلم، وإن حاولت دولته الأطلسية القوية، البقاء بعيدا عن التدخل المباشر في الساحة العراقية على مستوى العلن استجابة إلى الشارع التركي الذي يخطو خطوات إسلامية معتدلة، عارض على أساسها، أو وقف بالضد من الحرب وأتجاهات حصولها في العراق.

كذلك تماشيا مع فلسفة حكومة رجب طيب أوردغان التي تحث الخطى بإتجاه الشرق العربي الإسلامي، بديلا عن التلكؤ بالسير صوب الغرب الأوربي، خياراً تعتقده أفضل لها حيث الوجود أعلى منزلة وأقوى نفوذا في ذلك الشرق، من البقاء آخر الصفوف في الغرب الموعود.

على وفق هذه الأستراتيجية، وأمور أخرى حَسَبها الأتراك بدقة، فقد أستبدلوا التدخل المباشر في الساحة العراقية، بآخر غير مباشر من خلال التركيز على أنشطة متعددة بينها:

الاستثمار الإقتصادي: في سوق فتية بدأت مشوارها الأول في كردستان العراق، الأكثر أمنا وانفتاحا وقربا من حدودها، وهو استثمار سيؤمن من وجهة نظرها نفعا ماليا وتجاريا، يسمح لها بامتلاك وسائل تأثير مستقبلية أقوى في هذه المنطقة المهة لأمنها القومي استراتيجيا.

التواجد الإستخباري: في عموم الساحة التي تغص بالجهود الاستخبارية متعددة النوايا والاتجاهات، لما يزيد عن مئة جهاز فاعل، خاصة في قسمها الكركوكلي والكردستاني ذي التأثير المباشر على أهدافها الاستراتيجية وأمنها القومي. وهو تواجدٌ مبطن، في الوقت الذي لا يشكل حرجا لدولة التركية، يسمح بالتأثير المطلوب في الوقت المناسب على الأرض العراقية.

الدعم السياسي والمعنوي والمادي: لأحزاب تركمانية، كانت تدعمها قبل التغيير واستمرت بدعمها لما بعده، ومعها في بعض الأحيان أحزاب وشخصيات سياسية عربية سنية، خاصة في السنتين الأخيرتين من الثماني التي أعقبت التغيير.

لكن تركيا المتمنعة عن التدخل المباشر، أو المعلن وجدت نفسها بعد سنة من التغيير بمواجهته شبه المحتومة، بعد أن زاد النشاط العسكري لحزب العمال الكردستاني، القادم من الإقليم الكردي العراقي، وبما يخل بأمنها القومي، أجبرها على تحريك قوات مدرعة وأخرى مشاة مدعومة جويا لتعزيز قواتها الموجودة أصلا في بعض الأماكن العراقية القريبة من حدودها الجنوبية. وقصف قواعده في الجبال الحدودية وملاحقة أتباعه عسكريا ومخابراتيا. ومن ثم أبقت بعض قواتها العسكرية داخل الأرض العراقية (في منطقة بامرني) متحفزة لتوسيع هامش الضغط والتدخل متى تريد، واحتفظت لنفسها بحق الاجتياز المتكرر للحدود، تأسيسا على اتفاقات كانت قد أبرمتها

مع الحكومة العراقية في الزمن السابق، تؤشر بعض المصادر غير الحكومية أنها قد جُددت في أثناء الزيارة التي قام بها وزير الدفاع العراقي مع وفد أمني رفيع المستوى إلى أنقرة نهاية أيلول 2010. كما إنها في كل تحركاتها الاستخبارية غير المعلنة والسياسية المباشرة، أبقت موضوع التركمان وكركوك على جميع طاولات لقاءاتها وأنشطتها الاستخبارية، حتى أن العديد من أهل كركوك المختلف على أصولها، وحجم التواجد العرقي فيها، وتبعيتها بين العرب والتركمان والأكراد، يؤكدون وجود هذا النشاط في هذه المدينة النفطية بواجهات متعددة. نشاطٌ يلقى ترحيبا من عموم التركمان، ومباركة كثير من العرب القريبين ورفض من الأكراد. كما إن تركيا طيلة السنتين الأخيرتين، خاصة عام 2010، وما بعد الانتخابات التي جرت خلاله، أي في مرحلة تشكيل الحكومة، كانت قد استقبلت العديد من السياسيين العراقيين العرب السنة وبعض الشيعة، أغلبهم من الاسلاميين، وأوحت بتأييدها لهم، وسعت إلى احتواء الأكراد من خلال التقرب صوب أماكنهم، وفتح قنصلية لها في أربيل، وإقامة مشاريع استثمارية في محافظاتهم، وأكثر من ذلك وعلى غير عادتها التقليدية في التعامل مع أكراد العراق، استقبلت السيد مسعود البارزاني رئيس الإقليم، في لقاءات رسمية لم يرفع فيها العلم العراقي على وفق الأصول الدبلوماسية في اللقاءات التقليدية.

من هذا يتبين أن التدخل التركي وإن حاول الساسة إبقاءه خلف الستار، فإن هذه الدولة القوية في واقع الحال من بين اللاعبين المحسوب حسابهم في الساحة العراقية. وإنه تدخل فيه العمل والتحرك على المستوى الاستراتيجي أكثر فاعلية منه على المستوى التعبوي، الذي تلعب فيه الجهات والدول الأخرى المذكورة بشكل أوضح، لكنه تدخل من المحتمل أن تتغير فاعلية درجاته، إذا ما تعقد وضع حزب العمال الكردستاني في علاقاته مع دولتها، وزادت تهديداته لأمنها القومي الحساس، وتأزم الوضع في كركوك بما يهدد مستقبل التركمان. عندها سيتغير شكل التدخل وطبيعة التحرك، ليكون أكثر شدة في التأثير على مجريات الساحة العراقية، وأكثر وضوحا من السابق، إذا ما عرفنا أن تركيا دولة مقتدرة، تسعى لزيادة نفوذها في المنطقة، وإن العراق ساحة ملائمة، للتجريب ومغرية للانتفاع، لا تقبل أن تنفرد به دولة لوحدها مثل إيران. وهذا ما أكدته صحيفة نيويورك تايمز الأمريكية التي كشفت مؤخرا عما وصفته "بتمدد النفوذ التركي في العراق" من شماله إلى أقصى جنوبه، وقالت إن ذلك يعكس تنامي الثقل التركي في العالم العربي الذي ينظر إلى تركيا بعين الشك. مؤكدة:

إن صعود نجم تركيا في منطقة تتنافس فيها أمريكا وإيران، يثبت أنها تحقق نجاحا كبيرا في رسم سياسة خارجية مستقلة عن تحالفها مع العالم الغربي. وإن النفوذ التركي في شمالي العراق أكبر وعلى نطاق أوسع من النفوذ الإيراني في باقي أنحاء البلاد.

مبينة أنه وفي الوقت الذي قامت فيه الولايات المتحدة بغزو واحتلال العراق وخسرت آلاف من جنودها فإن تركيا تحظى بما قد يكون إرثا دائما يسمى القوة الناعمة، وهو تعزيز النفوذ عبر الثقافة والتعليم وقطاع الأعمال.

مشيرة إلى أن التأثير التركي الجديد جاء عبر محور يمتد من زاخو في الشمال إلى البصرة في الجنوب مرورا بالعاصمة بغداد. ففي بغداد على سبيل المثال، دعمت تركيا تحالفا علمانيا – قائمة إياد علاوي – ساعدت في بنائه، وإن كان ذلك قد أثار سخط رئيس الوزراء العراقي نوري المالكي. كما إن الدبلوماسيين الأتراك في العراق يمكثون في عملهم لمدة عامين خلافا لنظرائهم الأمريكيين الذين يشغلون مناصبهم لعام واحد فقط، الأمر الذي يمنح الأتراك فرصة أكبر للتواصل مع شركاء غير محتملين من الشيعة وغيرهم، وفي إقليم كوردستان بدأت أنقرة في بناء علاقة مع حكومة الإقليم كانت تعدها لفترة طويلة مصدر تهديد لبلادها.

وقالت إن تركيا نصبّتْ نفسها بوابة النفط العراقي لأوروبا، في الوقت الذي تحاول فيه أن تلبي احتياجاتها المتنامية من الطاقة. وقد وقعت عقودا ببناء خط أنابيب نفط بقيمة 11 بليون دولار، لتجاوز الأراضي الروسية وتمرير الغاز العراقي إلى أوروبا. وتملك الشركات التركية حصتين من العقود النفطية وعقود مشاريع الغاز، تقدر ببلايين الدولارات.

وختمت الصحيفة قولها إن التوجه التركي العالمي الحالي واستقطاب اهتمام أسواق الشرق الأوسط يقلب المفاهيم التي تشير إلى أن القوة الأمريكية هي القوة الحاسمة الوحيدة في هذه المنطقة.(7)

سعة التداخل

إن المؤشرات الواردة فيما سبق وتشابك المصالح، تدلل بما لايقبل الشك أن جميع جيران العراق العرب وغير العرب، لهم امتداد للتدخل في ساحته، منذ الأيام الأولى للتغيير، وربما قبله بقليل، بطريقة اختلطت في محيط ساحته أهدافهم كأطراف مشاركة ونواياهم وكذلك أفكارهم عن الحاضر والمستقبل، وتوجهاتهم للتعامل مع الحال، وإجتهادهم فيما يتعلق بالدنيا والآخرة، فأثروا في الاستجابة وردود الفعل وأساليب التعامل بين من يعيش في هذا المحيط، حتى أصبح الحلال منكراً وحراماً وأضحى الحرام مقبولاً ومباحاً، وتقاطعت أساليبهم في التنفيذ أحيانا وهم في الأصل حلفاء، والتقت أحيانا أخرى وهم مصنفون أعداء، وفسحوا المجال لدخول واسع لجميع من يرغب الدخول.

فأصدقاء أمريكا والعراق، المستمرون في صداقتهم مثلا، وجدوا أنفسهم منحازين لطرف عراقي دون غيره من الأطراف، أعتقادا منهم بأن أنفراد الطرف الآخر في الساحة سيؤثر في أمنهم القومي فدخلوها داعمين، وأسهموا بدخولهم في حدوث الخرق الأمني والأضطراب.

وأعداؤها المعروفون توجسوا من عدائها خيفة على حالهم، وهي التي تقترب صوب حدودهم فحشدوا جل طاقتهم للدخول، رغبة منهم في توريطها وتقليل الضرر الذي ينجم عن توجهها نحوهم، فكان دخولهم الأساس في حدوث الخروقات الأمنية والإضطراب.

والبعيدون عن العراق، وغير المعنيين بالتغير الحاصل في نظام حكمه، وجدوا الفرصة متاحة لتحقيق بعض المكاسب:

في الاقتصاد: تجارة مفتوحة واستثمار مقنن وتهريب بضائع وغسيل أموال، يُحَسِنُ من وضعهم المالي والاقتصادي.

في السياسة: أمل في أن يسمح الدخول السريع لساحة العراق إلى التقرب من أصحاب النفوذ وتسجيل النقاط، فيكونون ضمن المتحالفين المستفيدين من كعكة العراق، أو التقرب لغيرهم من أعداء أصحاب النفوذ المطلوب مقاتلتهم كفارا، أو مستعمرين.

في الأمن: مجال لتصفية الخصوم والأعداء وسبيل لتجنيد العملاء، إسلاميين كانوا أم علمانيين، في ساحة لا تعرف أحداثها وحوادثها مصادر التصفية، ولا هوية الفاعلين والمغدورين ولا من يدفع لهذا، أو يأخذ من ذاك.

فدخلوها جميعا طامحين وكان دخولهم مثل صب الزيت على النار الموقدة في الأصل، زادت من الخرق الأمني وأججت الإضطراب.

وهكذا توسعت ساحة التدخل والدخول، وأتسع هامش الخرق الأمني شبه المجهول، ليشمل بعد عام 2006 عموم العراق، وإن حُسبت محافظات الجنوب أقل خرقا من غيرها، لكنها في واقع الحال شهدت بعض أعمال الخرق الأمني التي تقع متفرقة بين الحين والآخر، يختار توقيت فعلها، ومكان الفعل جيدا لتحقيق أكبر قدر من الخسائر المادية والبشرية لإحداث فعل الإضطراب. ومن هذا الواقع المثير، أو على أساسه تبين في السنوات الأربع الأولى لهذا الزمن الجديد:

إن العراق بات ساحة قتال وخرق أمني، متشابكة أطرافها داخليا وخارجيا.

إن ما متاح من دافعية للتعامل معها عراقيا كانت ضعيفة.

إن أسلوب القتال بين الأجهزة العسكرية والأمنية والخصم المقابل لها، كان في بدايته دفاعا يفتقر إلى الرغبة بالتضحية، وإلى المبادأة في القتال.

وإن ما يملكه الإرهابيون، والمقاومة في ساحة القتال طيلة الأعوام الأربع الأولى التي أعقبت التغيير، من تجهيزات وأسلحة ومعدات ومعنويات، على وجه التقريب، كان يفوق ما تمتلكه الأجهزة الحكومية التي تقاتلهم في ساحة الإضطراب.

وتبين أيضا، بعد أربع سنوات أنه قتال دامٍ، خاصة منتصف عام 2007 وما بعدها، وأن معادلة التفوق على الأطراف المسلحة في الساحة بدأت تتزحزح لصالح الدولة.

وإن المبادأة أحد مبادئ القتال قد أُنتزعت، من يد المسلحين المعارضين وقوى الإرهاب، بفضل عوامل إكتمال بعض مشاريع التجهيز والتسليح نسبيا، والإستفاقة المقبولة من صدمة العزل والاحتقان الطائفي، وتنامي الشعور بخطأ الموقف المضاد من المشاركة في العملية السياسية من العرب السنة، ونجاح مشروع الصحوات في الأنبار، وامتداده إلى باقي المحافظات غير المستقرة. ومن ثم إنقلاب بعض فصائل المقاومة على القاعدة، وتحسن العمل الاستخباري العراقي نوعيا، وإكتساب الحكومة الخبرة السياسية المقبولة للتعامل مع مواقف الاضطراب الداخلي. وكذلك زيادة عديد القوات الأمريكية في عموم العراق.

إن التدخل الخارجي في الساحة العراقية خاصة الإقليمي منه، قد شغل عموم العراقيين العاديين والمسؤولين السياسيين، إذ وفي عددها الصادر يوم الاثنين 2010/12/6 نشرت صحيفة نيويورك تايمز برقيات أرسلتها السفارة الامريكية في بغداد إلى مقر وزارة الخارجية في

واشنطن أظهرت قلق القادة العراقيين من تدخل الدول المجاورة في الشأن الداخلي، ونقلت الصحيفة عن وثيقة نشرها موقع ويكليكس أن الرئيس العراقي السيد جلال الطالباني قال لوزير الدفاع الامريكي روبرت غيتس أن الجيران يتدخلون بمختلف السبل، فالسعودية وباقي دول الخليج بالمال وإيران بالمال والنفوذ السياسي وسوريا بجميع الوسائل. ووصف السيد رئيس الجمهورية التدخل التركي بالمهذب مع مواصلة محاولتهم التأثير على التركمان في كركوك والعرب السنة في الموصل.

وفي نفس السياق نقلت إحدى الوثائق قول رئيس مجلس الوزراء السيد نوري المالكي للرئيس الامريكي باراك أوباما إن حشد السعوديين للعرب السنة يزيد التوترات الطائفية ويعطي ذريعة لايران لتتدخل في الشأن العراقي. وأشارت الصحيفة إلى برقية أخرى أرسلها السفير السابق كريستوفر هل عام 2009 قال فيها إن الدعم السنوي الايراني لبعض الاحزاب العراقية يتراوح بين 100 و200 مليون دولار(8).

إنه تدخل قد شغل العرب، وتساءل عن حالاته وأساليبه ومديات تأثيره العراقيون وغير العراقيين، ورفض حصوله غير قليل، وأيد وجوده كثير، كان حاضرا مع كل أزمة تتعرض لها البلاد، وكان أكثر وضوحا له في الأشهر الثمانية التي استغرقها الصراع على قبول تشكيل الحكومة من قبل الكتلة البرلمانية الأكبر " التحالف الوطني" عام 2010، هذا الصراع الذي حشد في معركته جهدا إعلاميا مميزا، كانت بصمات التأييد والتسقيط واضحة مصادرها الخارجية من جهات باتت معلومة للجميع. وكان قد حدث في فترته أكثر الخروق الأمنية تنظيما وتخطيطا وتأثيرا، لا يمكن استثناء وجود جهد خارجي في قيامها. ورتبت الدعاية في مجاله بكلفة مالية بلغت ملايين الدولارات لأحزاب لم يعرف أن لها موارد بالآلاف، ولأفراد كانوا قبل التغيير من الموظفين العاديين، أو الكادحين، فكان المال من الخارج من كل اللاعبين الموجودين في الساحة عده المدعومون رزقاً حلالاً، وقد عُدَّ وضوحا لتدخل محسوس وامتدادا من الخارج إلى الداخل لا لبس فيه كونه حقيقياً وملموساً، ولا حياء من حصوله عندما يكون لصالح الجهة التي تناقش الموضوع، أكد حقيقته هذه، التوجه المكثف لعموم السياسيين الفائزين صوب المحيط الاقليمي، والدولي طلبا لمعاونة راغب في مسألة تشكيل الحكومة، وسعيا منه لإبعاد الفوز بتشكيلها للطرف الآخر، وأستجداء الاستقواء بالطرف الخارجي فيما يتعلق بتشكيله الحكومة، ومنع حدوث تشكيلها من الطرف الآخر، إذ شهدت دول الجوار والدول الأخرى المؤثرة في القرار زيارات ومراجعات، لم تتأخر عنها أي كتلة من الكتل السياسية الفائزة بقوة في الانتخابات، وكانت من

كثرتها أن بدت وكأن تلك الدول بإستثناء إيران قد استشفت أن لا فائدة منه في رسم خريطة عراق جديد، قد تكون مرسومة من الدول العظمى قبل الانتخابات، أو أنها بدأت تدرك أن السير خلف العراقيين في التدخل بشأنهم توريط يكلفهم ثمنا أكثر من الذي يجنونه من تدخلهم لرسم الخريطة كما يريدون، وأن إجابات سياسييهم المنشورة في الإعلام خلال فترة الزيارات والمراجعات تكاد تكون جميعها موحدة بإتجاه الرغبة في حكومة مشاركة وطنية تشمل الجميع، والوقوف على مسافة واحدة من الجميع، وكأن لسان حال جميعهم باستثناء إيران، يقول لقد مللنا مجيئكم وإن المشكلة مشكلتكم، عودوا وحلوها بمعرفتكم، وجنبونا خطر التقرب منكم أكثر مما هو ممكن ومطلوب.

هكذا كانت الصورة واضحة لتدخلٍ كان بعضه مرئيا، وبعضه الآخر مستورا، ساهم السياسيون الفائزون منهم بالانتخابات وغير الفائزين في إبقائه ماثلا في الساحة، وبمده بمستلزمات الاستمرار، دون أن يعوا أنهم وإن شكلوا الحكومة بمساعدته سيكونون أول ضحاياه، لأنه تدخل لن يتوقف عند حدود تقديم الدعم لتشكيلها من قبلهم، وإنما ستكون له حقوق مضافة في العراق، يحاول تأمين بعضها عن طريقهم وإن تمنعوا، أو تأخروا في التنفيذ سيكون سلاحه لمعاقبتهم والعراق هو إدامة أحداث الاضطراب.

التحريض في الساحة العراقية

إن الحرب الدولية التي دارت رحاها في العراق مع بداية القرن الجديد، أو التي نفذت صفحتها العسكرية على أرضه يوم 3/20 /2003 بين الحلفاء بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية من جهة، والعراق تحت سيطرة صدام حسين من جهة أخرى، كانت حربا عند النظر إليها من المنظار الأمريكي تبدو حربا:

وكأنها واقعة حتما لابد من وقوعها، لأنها كانت الوسيلة القادرة وحدها على فرض الإرادة على نظام عراقي، صنفته فرديا تسلطيا وعدته عصيا على الإلتزام برؤيتها في إدارة الصراع.

وكأنها قد هيأت نفسها السبيل الوحيد لتغييره، بعد أن بدأ في إثارة المشاكل لها، وتسبب في عدم الاستقرار الذي تحدد طبيعته هي، وبما يخدم مصالحها الاستراتيجية في تحليل وإدارة الصراع على مستوى العالم والمنطقة.

وهي أي الحرب من زاويتها الأمريكية الفرصة المناسبة، لتحقيق أهداف السياسة في عموم المنطقة التي تصنف مضطربة وبأقل التكاليف البشرية، والتكاليف، أو الخسائر في الواقع كانت قليلة فيما إذا كان ذكرها كما ورد في وكالات الأنباء 4428 أمريكيا منذ بداية الحرب بينهم 58 جنديا أعترف الامريكان بمقتلهم في العام 2010، وبالنسبة إلى بريطانيا بحدود 179 جنديا، وايطاليا 33 جنديا، وبولندا 21 جنديا، واوكرانيا 18 جنديا، وبلغاريا 13 جنديا، واسبانيا 11 جنديا(9). خاصة وإنها أي أمريكا قد اعتمدت لتقليل الخسائر استخدام القوة في تكوين الصدمة النفسية بين العسكريين العراقيين والذهول بين عموم المواطنين، وحققتها بالفعل وحققت معها تمهيدا سريعا "كغاية أساسية للحرب" لفرض الإرادة السياسية نفسيا، من خلال توظيف الكثير من وسائل الإعلام لتأكيد حصولها، فكان منظر الدبابة الأمريكية الثقيلة الذي تسير في شوارع بغداد، قد تداولته كثير من وكالات الأنباء المعروفة، وأخذته عموم الفضائيات الناطقة بالعربية بطريقة أرهبت المشاهد العراقي الذي وجدها تتحرك في جوار بيته كتلة حديد هائلة، لم يألفها من قبل.

وكان حال الجندي الأمريكي الذي يحمل بيده بندقية، لم يرها العراقي سوى بأفلام رامبو التي تُكبر من قوة وشجاعة الأمريكي، وعلى ظهره ما يزيد على العشر كيلوغرامات من المعدات. وهذا المنظر وأسلوب التحرك، قد أقلق الكثير من المتفرجين العراقيين.

وعلى وجه العموم فإن استخدام القوة العسكرية الهائلة من الطرف الأمريكي بهذه الطريقة الاستعراضية كّون حالة ذهول، وسرّعَ من التهيؤ للقبول بفرض الإرادة، بل والترحيب بفرضها بداية التغيير.

وهي حربٌ عند النظر إليها من المنظار الميداني كانت حربا تبدو وكأن أهدافها التعبوية قد تحددت لتحقيق أهداف استراتيجية تتعدى حدود العراق، وقعت في مجتمع عراقي متعب نفسيا، قليل التجانس اجتماعيا، يساعد ضعف تجانسه وقلة استقراره على تحقيق الأهداف المطلوب تحقيقها داخل وخارج حدوده الجغرافية بأقل ما يمكن من الخسائر، وكانت كذلك حربا ساحتها في جوار محيط، لا يتفق جميعه مع وقوعها، وطريقتها في تحقيق تلك الأهداف. من هذا تعددت المواقف منها، وبتعددها تعددت أساليب الإدارة والتعامل وجعلتها حربا لا تقتصر وقائع المنتصرين فيها على الجهد العسكري الذي لا يكفي وحده لتأمين غاياتها حربا بعيدة الأهداف، فدعمته "الجهة الأمريكية القائمة على الحرب" بجهد نفسي، أو أقامت مع ميدان قتاله، جهد قتال نفسي، أو ميدان قتال نفسي ضمنته، أو داخلته مع ميدان الحرب التقليدية، تحركت فيه بكل الاتجاهات بقصد تكوين قناعات وتغيير أخرى وتشكيل افكار، تزيد الكسب وتقلل الضرر وتبرر التحرك والاستحواذ، واستثمرت للتحرك في مجالها الثورة الإعلامية الحالية، وتطور وسائل الاتصال(10) والإنترنت والفضائيات أحدى أدواته التي تمتلك التأثير الأكبر من بينها جميعا في الوقت الحاضر على وجه الخصوص، إذا ما علمنا أن وسائل الإعلام بشكل عام، تعد القناة الأهم لتعليم الاتجاهات خلال عملية التنشئة والتطبيع.

وإن الناس في كل المجتمعات البشرية يتجهون في أحيان كثيرة إلى محاكاة أشكال العنف المختلفة، التي يشاهدونها من خلال وسائل التخاطب العامة، التي باتت تشكل القاسم المشترك الأعظم في كل البيوت.

وإن للمواد الإعلامية تأثيرات كبيرة في تكوين المشاعر الانفعالية، واتجاهات التقبل، أو النبذ التي تحكم العلاقات الاجتماعية بين الطوائف والأقوام والأديان والحركات السياسية، التي تحرك السلوك في منطقتنا العربية والإسلامية على وجه الخصوص.

وهي كذلك حرب عند النظر إليها من المنظار الإقليمي نجد إنها حربٌ تعاملت معها جميع الدول في المنطقة، بالطريقة المشوشة نفسها التي تعامل بها الحلفاء، وبالجهد نفسه في تحوير الإتجاه، وإمعان التأثير في الوعي العراقي، ومن ثم وضع في مجالها الجميع خدمة مصالحهم البحتة، فوق كل اعتبار يتعلق بالمصالح الجماعية للمنطقة ومستقبل شعوبها.

وهو شكل من أشكال التعامل، أفاد القائمون عليه من الانفتاح المفاجئ للمجتمع العراقي أمام الفضائيات الكثيرة الناطقة بالعربية التي ارتفع مشاهدوها آلاف المرات، ومن الانترنت الذي دخل المقاهي والبيوت بشكل مفاجئ، ومن هامش الحرية المقبول نسبيا لمتابعة الصحف والمجلات، التي أنتشرت هي أيضا بشكل واسع وسريع.

من هذا يتبين أن التوجه النفسي قد أصبح أحد أهم الأسلحة المستخدمة من جميع الأطراف في ساحة الاضطراب العراقية، خاصة بعد انتهاء الصفحة الأولى للمعركة عسكريا، لأسباب بينها بالإضافة إلى ما ورد في أعلاه:

1. عدم تحمل المسؤولية الاعتبارية.

إن السلاح النفسي، الذي جري استخدامه بطريقة غير مباشرة، لا يتحمل فيها السياسيون المسؤولية الاعتبارية، ولا المهنيون المسؤولية الجنائية في خضم الرغبة في تعميم الحرية والديمقراطية التي يُروج لها عالميا في هذه المنطقة التي تعد من بين مناطق العالم الموسومة بالتخلف والاضطهاد.

2. تطورات الموقف في العراق.

إن التوجه الرسمي لفتح الحدود، والسعي الشعبي لاستخدام محطات التلفزة والمذياع في فضائه بكثرة، والرضوخ الحكومي لإنهاء عصر التحريم والتشويش والرقابة على المطبوعات والرقوق السينمائية وبقية وسائل الاتصال، كلها توجهات مهدت إلى فتح الأبواب، كل الأبواب أمام الأسلحة النفسية دون أية مقاومة، أو حرج يذكر، خاصة وأن هذه الأسلحة تمتاز عن غيرها من الأسلحة التقليدية كون:

إجراءاتها متعددة ومتغيرة تتلون باستمرار تبعا للظروف والمواقف.

تتوجه إلى أهداف ليست معلنة ومصادرها مبهمة واتجاهاتها عموما غير مباشرة.

فيها من المرونة والخصائص المتعددة ما تساعدها على إكتساب قوة التأثير، دون مقاومة المستهدفين، أو ممانعة المجاورين في المنطقة(11).

3. تدهور الظروف السياسية والاجتماعية.

التي أنتجت حالة تشظي بين الطوائف والأقوام، وكذلك بين الكتل والأحزاب، بمستوى دفع كثيرا من العراقيين، إلى مد النظر إلى الخارج من أجل الحصول على:

الدعم المالي: للمحافظة على الاستمرار وكسب المؤيدين، بعد أن تبين لهم عمليا، أن الكسب المتأتي عن طريق المال، هو الأكثر سعة وتأثيرا من وسائل الكسب الأخرى، ثقافية كانت أم عقائدية.

الدعم السياسي: للحصول على قوة دفع وتأثير في الجمهور الذي أدرك، أن العمل السياسي الجديد ممتد مع الخارج، وإن خبرة العاملين فيه بحاجة إلى قوة الخارج، وأدرك قادة السياسة القادمون من الخارج، أنهم غير قادرين وحدهم على الاستمرار في القيادة والتأثير، بعيدا عن امتداداتهم السابقة مع الخارج.

الإستقواء الميداني: لتأمين الضغط على الآخرين في الساحة، بعد أن أدرك الفرقاء الموجودين فيها أن الصراع داخلها، لم يكن صراعا تقليديا في البرامج والأفكار والمبادئ والعقائد، كما هو حاله في كل الديمقراطيات الغربية، وأنه متجه إلى الاستخدام المنظم للقوة، في حسم البقاء في المواقع وتوسيع رقعة البقاء، فعاودوا الاتصال بمصادر إتصالاتهم السابقة، وكونوا مصاد أخرى جديدة، تأسست على الانتماءات الطائفية والعرقية والاستخبارية، يُلوح بتدخلها للصالح الخاص مع كل تأزم في الساحة.

إن الظروف السلبية التي كونها التغيير، شجعت الآخرين من العرب القريبين على وجه الخصوص، أو سهلت لهم عملية التوجه صوب العراق، استجابة إلى تصورات لهم في منع الخطر عن محيط بلدانهم من خلال إبقائه ماثلا في العراق، أو لتأسيس نفوذ في هذا البلد يؤمن قدرا أكبر من المنافع، وكلاهما يتنفذ من خلال تلبية مطالب بعض العراقيين بمد يد العون والمساعدة مدفوعة الثمن.

هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإن سياقات تطبيق الأسلحة النفسية، في كثير من مفرداتها الموجهة للتعامل مع ميول العراقيين وحاجاتهم ورغباتهم، لا تحتاج إلى دوائر مختصة غير موجودة في الأصل، أو لا يمتلكها العرب والمسلمون، بل ويمكن تأمينها بالطرق الإعلامية العادية، وعن طريق دوائر المخابرات التي يوظف في مجالها العرب أعلى قدر من التخصص والخبرة والمال، يفوق ما يوظفونه في التربية والزراعة والصناعة والبحث العلمي في كل الأحوال، وهي من ناحية أخرى تستهوي المتلقين العراقيين العَطاشى لتلقي المزيد. مما مهد الطريق أمامها كسلاح للوصول بالاتجاه المطلوب في الزمان والمكان المحددين، إذ أن إجراءت العمليات النفسية الموجهة للعراقيين من المناهضين للحرب كانت غير كافية للتأثير على قناعة غالبيتهم بالوقوف ضدها، قبل حدوثها وفي أثناء حدوثها وبعد انتهائها مباشرة، بسبب فاعلية العمليات النفسية الأمريكية، التي تأسست على دعوى رفع الضغوط "المعاناة" التي عاش تحت وطأتها العراقيون لأكثر من ثلاثة عقود، وذلك بإعطاء الأمل في حياة أحسن، لكنهم وبعد فترة من التطبيق غير الصحيح لخطوات الديمقراطية، واستشراء أعمال الفساد والمحاصصة والإيغال بتقاسم الغنائم، فتحت عقولهم لتقبل

توجهات الحرب النفسية المناهضة لوقوع الحرب، وكذلك للتواجد الأمريكي على الأرض العراقية، حتى باتت زادا يغذي فعل الإرهاب ويعزز توجهات بعض القوى الطائفية المسلحة في مجال تنفيذ أعمالها القتالية والتخريبية، خاصة في السنوات الأربع الأول التي أعقبت الحرب والتغيير، لغايات يصعب إدراك أبعادها في الوقت الراهن.

إن التحرك للأغراض النفسية وعملياتها غير المعلنة لم يتوقف على جهد الإعلام الذي كان مميزا، إذ أن السياسة قد تحركت من جانبها مستثمرة العلاقات والخطب والمؤتمرات والاتصالات والمذكرات لتأمين الغايات النفسية، التي هدفت في بعض جوانبها إلى تكوين قناعات لدى شعوبها والعراقيين قوامها:

إن الحرب التي حصلت كانت خطرا على المنطقة.

إنها غير شرعية ودوافعها غير المعلنة، تتمحور حول نهب خيرات العراق النفطية.

فكسبت ود كثير من المناهضين للحرب، بعد انتهاء صفحتها العسكرية الأولى.

وجلبت بعض المحايدين إلى صفها.

وخففت من اتجاهات المناصرين لحدوثها.

وهذه جميعها معطيات نفسية في السياسة ساعدت أجهزة الإعلام الموجهة حكوميا، ومن جهات غير حكومية، على تعزيزها وتجسيدها على أرض الواقع، ومعها قدمت جميع الدول القريبة من العراق والبعيدة عنه أموالا وفيرة لنفس الغرض المذكور، ولجأت في الوقت نفسه إلى العمل الممنهج السري لتنفيذ بعض الفقرات المتممة لتنفيذ أهداف يتعلق الغالب منها بمسألة خلق وتكوين حالة إضطراب.

المحرضون في الساحة

ساحةٌ فتحت وأبوابٌ شرعت، لمن يريد أن يدخلها من الدول والأفراد والجماعات، مُصلحا أو داعيا أو منتقما أو مخربا أو جاسوسا أو منفذا أو حامل فكرة مهووس. ولمن يريد أن يخرج منها مكتفيا أو سارقا أو قاتلا أو مهجرا أو لاجئا أو منفذا لعمل إرهابي أكمل مهامه في قطع الرؤوس.

ساحةٌ جاءها كثيرون ودخلها كثيرون وغادر دنياها كذلك كثيرون، وصلها أمريكيون وإسرائيليون وغربيون على وفق خطط مدروسة أعدت قبل عشرات السنين، ووجد بعض العرب والمسلمين المتطرفين أنفسهم مجبرين في الوصول إليها بدوافع الفوز بالجنة، وتفادي عقاب النار، فصار أسلوبهم في تجنيد المقاتلين والانتحاريين، يقوم على أنهم وبعد مقتلهم مباشرة سيكونون في الجنة، وأضحت حواراتهم مع المطلوب تجنيدهم في حالات التردد والامتناع ترتكز على سؤوال مفاده: ألا ترغب في تناول طعام الغداء، أو العشاء مع النبي محمد (ص)، وحولك ما تشتهي من الحور العين. ووجد كلاهما، الذين خططوا ووصلوا والذين تفاجئوا وانفعلوا وأوصلوا ومن تورط في الوصول، أنهم بحاجة إلى:

أفكار لهم تحث على القيام بفعل ما بعد الوصول.

آراء تحمل على تنفيذ ما يراد تنفيذه من أنواع السلوك.

فكان التحريض سيد الموقف، وكان الإيحاء والتشجيع أساس الدفع باتجاه صياغة السلوك المطلوب من القائمين على التحريض، يقدم الخوض في تفاصيله صورة أوضح عن ساحة توتر واضطراب قربت العراق في سنوات ثمان أعقبت التغيير من حافة الانهيار.

وعن بيئة العراق وساحته الأمنية التي شهدت أحداثا، لم يشهد لها مثيل في المنطقة على مر العصور.

وعن إنسان العراق الموصوف بالضحية مرة، والجلاد مرة أخرى. أوصافٌ يصعب بشأنها القرار.

والأهم من هذا وذاك فإنه قد يساعد في فهم ما جرى وإدراك ما يجري بعد أن حيّرَ الذي جرى كل العراقيين وغيرهم من أبناء البشر، القريبين وغير القريبين.

كان التحريض، أهم أهداف العمليات النفسية التي نشطت، وكان أداة فاعلة في تحليل وإدارة الصراع في هذه البيئة، التي لا يمكن فصلها عمليا عن باقي البيئات الاقليمية والدولية من نواحي

التأثير والتأثر، وهو مثل باقي الأنشطة، وإن أول من استخدمه سبيلا لتكوين الأفعال والرغبات والاتجاهات قبل الحرب، وإزاحة صدام هم الأمريكان، من خلال تعزيز صورة مميزة لشخصيته المتعنتة، المتصلبة، الجبارة، التي تضع مصالحها في البقاء، قبل مصالح العراق في الديمقراطية وإعادة البناء، فأضافوا بنجاحهم هذا عوامل قبول أخرى لإزاحته بأي ثمن كان، زادت من سعة القبول من جانب، وقللت من رفض فعل الإزاحة عسكريا من جانب آخر، وهي في استخدامها هذا لم تكتف باستهداف صدام وموضوع بقائه في الحكم، بل وسعت جهودها حثيثا قبل التصادم الفعلي في ساحة المعركة، لتأمين عدة أهداف تعبوية بينها تقليل الخوف عند العراقيين من عملياتها العسكرية. وتبرير وقوع الحرب للرأي العام الأمريكي وللعراقيين. والتوجه إلى إقناع الصحفيين من دول العالم كافة بأن تدخلها:

ليس غزوا للعراق.

ولا عدوانا ضد شعبه الذي يحتاج إلى الانقاذ.

وإنما هي حرب تحرير شرعية، ستسهم في نقل البلاد إلى الديمقراطية.

وبين أهدافها أيضا الحصول من العراقيين على تأييدهم كسكان محليين، لإجراءات الحرب، ومن ثم قبولهم لاستمرار التواجد الأمريكي على أرضهم، دعما للديمقراطية.

إن الحديث عن التحريض أمريكيا، والسعي لفهم توجهاته يتطلب العودة إلى أحداث الحادي عشر من سبتمبر، حيث الجهد الكبير للتأثير على وسائل الإعلام في مختلف ارجاء المعمورة، باتجاه الحصول على دعم جماعي لرؤيتها في التعامل مع بعض البؤر التي يعتقدونها منتجة للإرهاب في منطقة الشرق الأوسط على وجه الخصوص، من خلال إنتقاء الصور التي أرسلت إلى الصحف حول العالم، وتركيب أنظمة مراقبة على الكومبيوتر الأساسي للشركات التي تؤمن خدمات الإنترنت، تلك الجهود التي مهدت إلى تعزيز إجراءات الحرب حال حصولها وما بعدها من إجراءات، أي أن الأمريكان قد تهيؤوا جيدا لاستخدام التحريض قبل الحرب بالضد من صدام حسين وبعض دول المنطقة وخارجها، وقد استخدموه في أثنائها وبعد حصول التغيير، وسيلة لتوثيق العلاقة مع بعض القوى العراقية النافذة سياسيا وأجتماعيا، لضمان تأييدها للتغيير، ولعموم العملية السياسية ولخطوات البناء الديمقراطي الذي رسمته للضغط على بعض القوى العراقية الرافضة للحرب والاحتلال والتغيير، لتقليص حجم معارضتها المسلحة لهذه العملية، التي افترضوا أنها ستنقل العراق من واقع مرير يعيشه إلى واقع رفاه سيعيشه، وكذلك لتقريب قسم من

السياسيين النافع تقريبهم من دائرة النفوذ لتحقيق الأهداف الاستراتيجية ، وإبعاد آخرين مفيد بقاؤهم خارجها إلى حين تحقيقها.

وهكذا أستمرت في عملياتها النفسية للتحريض على هذا المنوال حتى انتهاء الحكم الامريكي المباشر وتسلم قسم من العراقيين المختارين، أو ما سمي في حينها الأحزاب الفاعلة في الساحة جزءاً من السلطة، أي المشاركة في الحكم وهي الحزب الديمقراطي الكردستاني والمجلس الاسلامي الأعلى والمؤتمر الوطني العراقي والاتحاد الوطني الكردستاني وحزب الدعوة وحركة الوفاق الوطني والحزب الإسلامي، بالإضافة إلى بعض الشخصيات المستقلة التي لم يكن لبعضها أي نشاط سابق بالضد من صدام حسين.

ومن بعده غيرت أهدافها في التحريض، لتتوجه صوب أفراد القاعدة والقوى المسلحة، أعدائها التقليديين في ساحة القتال وأعداء العراق الحقيقيين، سعيا منها إلى دفعهم والقوى المسلحة إلى الاستسلام.

وقد استمرت في مساعيها النفسية لتنفيذ الأهداف نفسها وأهداف أخرى، بعد قيام الحرب وحصول الاشتباك، وإن أضطرت إلى السير في طريق لا يتفق مع مبادئها في العولمة وحرية التعبير حيث اللجوء القسري إلى فرض بعض القيود الإجرائية على إمكانية وصول الصحافة إلى ساحة العمليات عندما ترى أن لافائدة من الوصول في تحقيق بعض الأهداف.

والحد المسيطر عليه من قدرة الصحفيين، ووسائل الإعلام في الوصول إلى المعلومات التي تثير الشك والخوف، إذا تصورت أن الحد من هذه القدرات سيكون مهما لتحقيق قسم من الأهداف.

كذلك إغراق الساحة الصحفية والإعلامية، بالمعلومات المنتقاة بشكل مضبوط يؤمن تحقيق ما تريد تحقيقه من أهداف.

على وفق هذا التوجه ومن المنظور الاستراتيجي فقد سجلت "أمريكا" أنها في مقدمة القادرين على استخدام فن التحريض في ساحة الصراع العراقية لبلوغ أهداف، قد يكون بعضها، مطلوبا حصوله بعد عشرات السنين، ومن المنظور التعبوي يمكن التأشير إلى أن مشكلة الأمريكان لما يتعلق بالتحريض في العراق كما هي مشكلتهم في أفغانستان، كان جهدهم المبذول عمليا لتحقيق بعض الأهداف ذات الصلة بالتقريب والابعاد، يتم في الغالب على حساب الجهد المتاح لحل المشاكل التي تواجه السكان المحليين، في مجالات الأمن والخدمات العامة والرفاه المعيشي، حتى تكونت ثغرة استغلها الإرهابيون في جهدهم النفسي، لتعبئة مقاتلين مسلحين وانتاج

إنتحاريين، فتحت ثغرة أشد تأثيرا واتساعا، تمحورت حول إستشراء عدم الثقة بقواتهم، والنظرة إليها قوات إحتلال، كذلك الإبتعاد عن كل ما متعلق بوجودهم، حتى إن كانت مشاريع للإصلاح وإعادة البناء.

إن الساحة النفسية للحرب وأداة التحريض فيها واسعة، سعة الساحات السياسية والعسكرية والاقتصادية، دخلها الاسرائيليون أيضا، بطريقة أبعدتهم من أن يكونوا طرفا مباشرا في الحرب العسكرية، خشية إثارة العرب المطلوب دخولهم ساحتها مؤيدين، وقربتهم أكثر بعد أنتهاء الصفحة الأولى للحرب، وفتح الأبواب إلى الدخول في صفحتها الثانية، فكان دخولا على شكل شركات ومراكز بحوث وجهات مخابراتية وأفراد بجوازات أوربية، تعددت مهامهم، من أعمال التصفية حتى إثارة النعرات الطائفية وتعزيز الفرقة والانقسام، وكان التحريض والعمل الاستخباري وسيلتهم إلى تنفيذ الأهداف، وهذا موضوع تناوله عدة مسؤولين إسرائيليين، وأدلى بتصريحات حوله عدد من الوزراء الاسرائيليين، بينهم شاؤول موفاز وزير الدفاع السابق الذي قال "إن إسرائيل أصبحت تتمتع ببيئة إستراتيجية مريحة" ومن ثم وزير الأمن الأسبق الذي جاء في محاضرة له " ليس بوسع أحد أن ينكر أننا حققنا الكثير من الأهداف على هذه الساحة، بل وأكثر مما خططنا وأعددنا في هذا الخصوص. إن تحليلنا النهائي وخيارنا الاستراتيجي هو أن العراق يجب أن يبقى مجزءاً ومنقسما ومعزولا داخليا بعيدا عن البيئة الاقليمية. إن ما تحقق في العراق فاق ما كان عقلنا الاستراتيجي يتخيله"(12).

ومن بعدهم دخل العرب، كعادتهم متأخرين وغير ملتزمين بمواعيد الدخول، وكان دخولهم قبل الحرب بقليل وفي أثنائها، ومن ثم بعدها بشكل واسع، ، إذ إنهم وبعد أن تجاوزوا حالة الذهول من سرعة إنهيار الدفاعات العراقية، توجهوا سريعا إلى التحريض أسلوبا لتحقيق أهدافهم الرئيسية في الحد من الضرر المتوقع حصوله جهد الامكان، مع تهيئة مجتمعاتهم غير المهيأة أصلا لتحمل الآثار الجانبية للحروب، أو بعض من تلك التي لا يمكن تفاديها، وكانت أدواتهم المتاحة لبلوغ تلك الأهداف هي:

1. السياسة

التي اعتمدت عموما، على اتجاهات الابتعاد عن الساحة العراقية دبلوماسيا واقتصاديا واجتماعيا، وترك الدولة العراقية وإنسانها في حالة الحيرة وفقدان الاتجاه والتخبط في تجارب غير ناضجة، وصراعات داخلية مريرة وعلاقات غير متوازنة، ساعدت جميعها على حصول:

توجه لإحداث الخرق الأمني. عندما فسر المتطرفون من أبناء العرب والمسلمين سكوت الحكومات، وتركهم العراق وحيدا بمواجهة الأزمة، على إنها موافقات مبطنة لتحركهم إلى العراق، بغية المشاركة في أعمال القتال على أرضه التي تحقق كل أهدافهم السلفية.

فراغ أمني سياسي. ملأته إيران سريعا بعد أن وجدت الفرصة سانحة للنفاذ إلى الساحة، والتواجد فيها عنصرا نافذا في كافة المجالات.

عدوان يديم الاضطراب. بدأ أولا بصيغة العتب المتبادل بين العراقيين والعرب، تحول بالتدريج إلى مشاعر عدوان واتهام، زادت من وتائر التحريض وأخلت بالنظام الأمني العربي والعراقي في الوقت نفسه.

2. الإعلام

كان الإعلام بكل أشكاله المتعددة، الأداة المستخدمة استخداما واسعا للتحريض ومفرداته، والأمضى سلاحا في التأثير على العرب والعراقيين، وكانت الفضائيات مجاله الأوسع إنتشارا، حيث الاشتراك المباشر في مرحلة من مراحل العمل وفي ظروف محددة بعمليات التحريض، كل واحدة من الباب التي تراها منسجمة مع نهج تفكير القائمين عليها، أما الصحافة التي تصدر خارج العراق وإن يطبع منها، أو يصل العراق غير القليل، وتلك التي تصدر حصرا في الداخل فإن نصيبها من التأثير كان أقل بكثير من نصيب الفضائيات، لأن كثرتها شتت القارئ العراقي، وإن إنتماءاتها الواضحة إلى الأحزاب، والكتل السياسية المشاركة بالعملية السياسية، وغير المشاركة، قلل من أعداد قُرائِها العاديين، أو حَولهَم إلى قراء نوعيين، يتبعون الحزب المعني بعملية الإصدار.

وعموما فإن قراء الصحف في العراق بعد التغيير، أقل بكثير من مشاهدي القنوات الفضائية التي توجهوا لمتابعتها بكثرة، بسبب إجراءات المنع السابقة، والسماح المفتوح لما بعد التغيير، والملل مما مطروح بالصحافة، وبذا أصبحت الفضائيات وسيلة متابعة مفضلة وأداة تحريض فاعلة، وأصبح التحريض من أكثر الفعاليات النفسية المعمول بها في ساحة الإضطراب المستعرة.

المصادر العربية

1. عبد الرزاق الحسني (1988) تاريخ الوزارات العراقية، بغداد.
2. مصطفى حجازي(2005) التخلف الاجتماعي: مدخل إلى سيكولوجية الانسان المقهور، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء.
3. الوطن الكويتية، الخميس 2010/10/7.
4. مشروع أبحاث حول الحركات الإسلامية، سلسلة أبحاث عن الجهاد العالمي، رقم 3/1- آذار 2005.
5. جريدة الرياض اليومية، 2003/9/17.
6. سعد العبيدي (2003) أزمة المجتمع العراقي، قراءة نفسية في التدمير المنظم، دار الكنوز الأدبية، بيروت.
7. مديرية البحوث والخدمات النفسية(1988) العمل النفسي الميداني، وزارة الدفاع، بغداد.

مواقع ومصادر أجنبية

4.www.salim.mesopot.com
7. PNA News 18/1/2011
8.PNA News 7/12/2010
9. www.Iraqinoice.com
12. The New Israel and the Old , Why Gentile Americans Back the July/August 2008 Foreign Affairs Walter Russell , Jewish State : Meadby.

الفصل الأول

الإنسان العراقي

لقد أخطأ أهل الزمن السابق في تعاملهم مع الانسان العراقي، فكونوا بخطئهم خصائص وقيم سلبية، وأخطأ أصحاب الزمن اللاحق فعززوا الخطأ الممتد، وأضافوا إليه الجديد، فكانت خصائص لا تتلاءم ودوره المفروض في إرسأء قواعد الأمن وإعادة البناء.

خروقات في المجال الوطني للإنسان العراقي

يُحسبُ وجود الإنسان أينما كان، وفي أي زمن يعيش، إحدى الركائز الأساسية للأمن سلبا أو في الايجاب تبعا لحالته النفسية ومواقفه واتجاهاته التي تقترب، أو تبتعد من السلب تارة ومن الايجاب تارة أخرى. ويحسب الاستقرار "الأمن المستتب" العامل الأساسي لبناء الوطن والانسان وتحقيق التقدم والرفاه، لأن الانسان هو من يصنع ذلك، ومن يعيش حالاته المختلفة، متعةً ورخاءً ورضاً، أو قلقا وهياما وانتهاءً بائسا للمصير. وهذه أصبحت في العراق الحالي واضحة العيان، حقيقة لا لبس فيها ولا اختلاف حولها، بعد أن وضع بعض العراقيين، أو بالمعنى الأدق وضع غير قليل منهم نفسه في دائرة العداء لذواتهم، والتمرد على مجتمعهم ومعاداة أشقائهم والتخاصم مع دولتهم، التي قاتلوا أجهزتها الضابطة، ودعموا حصول عدم الاستقرار فأحرجوا الوطن وهددوا مستقبلهم والبلاد، ووضع القليل منهم نفسه في دائرة المساندة العامة لمواجهة الخصم، والتبرع في مقاتلة القادمين لشق الصفوف، دفاعا عن وطن مجروح، ووضع القسم الآخر منهم نفسه في خانة الدولة، حفاضا على قيامها، وسعيا منهم للعيش فقط من خيراتها، فالتحقوا في صفوف جيشها وشرطتها وأجهزتها الضابطة لقتال أعدائها، الذين عزموا على تهديم الوطن.

إن الإنسان العراقي، ولكي يكون ركيزة أستقرار تَحولُ دون إنهيار مجتمعه، مثلما هو كائن في المجتمعات البشرية المستقرة، أي فاعل في عمليات بنائه متفاعل معها، يفترض به أن يكون مثل غيره من تلك المجتمعات المتحضرة:

وطني بمشاعره وأحاسيسه، حريص على حاضر بلده والمستقبل.

ملتزم بالقيم السائدة، والتقاليد الجارية.

منضبط في سلوكه، يتقيد بالقوانين النافذة.

حصين نفسيا، تجاه الخروق التي تحيط به من كل حد وصوب.

ومن ثم متعاون إجتماعيا، مع سلطة الضبط الأمني الإجتماعي "الدولة".

وفي المقابل، ولكي تتم عملية التفاعل بين الانسان وبناء استقرار الوطن، لابد أن تتعامل معه السلطة الوطنية الضابطة "أجهزة الدولة بمفهومها الشامل" تعاملا وديا، على وفق معطيات القانون، الذي لا يسمح لها بالتجاوز على حريته كمواطن.

ولا يسمح لأجهزتها بتقييد تلك الحرية كحق من حقوقه الدستورية كإنسان.

بحيث يكون هو محور عملية الاستقرار، يدفع المجتمع بعيدا عن حافات الانهيار، ويكون سلوكه الملتزم بالضوابط أساس نجاح هذه العملية اللازمة لديمومة الحياة.

لكن هذه معايير، وإن كانت طبيعية ومقبولة في عموم المجتمعات المتحضرة، لكنها لا تبدو كذلك في المجتمع العراقي الجديد، الذي يعاني من ابتعاده عن التحضر، لا نقصد به تحضرا من ذلك النوع الذي يؤشر أنتقالا من الريف إلى المدينة،، ولا إتساعا للمدينة على حساب الريف المحيط بها، وإنما بتقدم مجموعة المعارف الإنسانية والأساليب الفنية المستخدمة في تلبية الحاجات المدنية، التي شهدت جميعها في العراق تخلفا ملموسا خلال العقود الثلاثة الأخيرة (1). ولا تبدو إحتمالات تحقيقها في ساحته المضطربة قريبة، ليس بسبب ضعف النظام السياسي القائم فقط، ولا بوهن الأجهزة العسكرية الأمنية الضابطة فحسب، وإنما بسببها وانهيار النظام القيمي وتصدع الوطنية، ومن ثم أكتساب الشخصية العراقية في العقود الأربعة الماضية بعض الخصائص السلبية، التي لا ينسجم وجودها، وقوة الدفع المطلوبة لتكوين حالة الاستقرار وحماية المجتمع من الانهيار، وإرساء قواعد البناء الديمقراطي كما هو مطلوب، وكما يفترض أن يكون.

إنها خصائص سلب أضعفت القدرة العامة على إنتاج الاستقرار اللازم لحياة آمنة بعيدة عن معالم الانهيار، وعلى النهوض بعملية التنمية اللازمة لأن يكون فيها الانسان العراقي ركيزة هذه الحياة، ووضعته في موقف أقترب فيه من السلب، لا تتحمل مسؤولية وضعه فيها جهة واحدة، بل جهات عدة بينها:

أمريكا الدولة التي أحتلت، وأخذت على عاتقها إدارة عملية الاحتلال وقيادة جهود إعادة البناء، ومن بعدها حلفاؤها الذين دخلوا العراق رسميا، وأولئك الذين دخلوا بواجهات وطرق غير مباشرة، وبأجندات وأهداف لا يتوافق بعضها والمصالح القومية.

وبينها أعداء العراق الاقليميون الذين أسهموا بدعم وسائل التصفية الجسدية والنفسية، وإتجاهات الارهاب بالضد من وجوده، وقدرته البشرية المتاحة لأن يكون ركيزة حياة، قادرة على تكوين حالة هي المطلوبة، ودفعوا باتجاه تقسيم شعبه الضعيف التجانس، واستخدموا أبناءه وقودا رخيصا لتحقيق أهدافهم، وسكبوا زيتهم الوافر على نار حربه المستعرة.

وبينها أيضا من قاد وشارك في حرب التغيير الديموغرافي من العراقيين، هذه الحرب التي غلبت سماتها على سني هذا الزمن الثماني: قتل وتهجير خارج القانون، وإعتقال مجحف خلاف القانون، وتعذيب وإغتصاب وإذلال وإشاعة ثقافة الموت والإماتة خرقا للقانون.

فكانوا طرفا وغيرهم أطراف أخرى، أسهموا جميعا في خرق جدار الوطنية العراقية، وتقريب البلاد من حافة الانهيار المجتمعي والقيمي والنفسي التي ميزت كل هذه السنين. وهنا تجدر الاشارة إلى أن الجدار الوطني تعبير مجازي، يعني من الناحية النفسية مقدار الرصانة التي يتمتع بها المواطن، بما يحول دون مشاركته في إحداث الضرر لوطنه، أو التقليل من قيمته وإحترامه في النفوس من جهة. ومن جهة أخرى مقدار الدافعية التي يتمتع بها باتجاه المشاركة في بنائه وحمايته وإبقائه رمزا يمكن الاعتزاز به، وهذه:

رصانة تدنت مستوياتها كثيرا منذ العام 1980 إلى حد التمني قريبا من عام 2003 بتدخل الأجنبي بأية وسيلة كانت لرفع كم الأحمال والضغوط التي تجثم على الصدور.

دافعية ضعفت مقاديرها قريبا من أدنى المستويات إلى حد شيوع عبارات الخذلان، بعضها باللهجة العراقية الدارجة مثل (آني شعليَّ وقابل هي بقت عليّ، سفينة وغركانة، تايهة ودليلها الله) وغيرها الكثير الذي يؤشر أدنى مستويات الدافعية وأعلى مستويات اليأس والاكتئاب حتى نهاية عام 2010.

إن كل جوانب السلب والتصدع والانهيار مسائل مكتسبة، ترجع في عديد من جوانبها إلى زمن سابق أخطأ فيه الحاكم، وأوجد كثيراً من السلب والخطأ، حتى أمتدت بحكم الانتقال إلى الزمن الجديد، الذي أخطأ أصحابه هم أيضا فعززوا الخطأ الممتد، وأضافوا خطأً جديداً، فتكونت خصائص وقيم ومعايير عند الإنسان العراقي، بعضها جديد وتعززت أخرى كانت موجودة، وأنحرفت ثالثة عن السواء، لكننا ولأغراض تدعيم الرؤية التي تؤكد حصول حالة عدم الاستقرار، أو الاضطراب في جوانب الحياة العامة، وبينها ما يتعلق بالإنسان العراقي، سنحاول التركيز فقط على تلك الخصائص السلبية التي تؤكد هذه الرؤية، أو التي تتصل بالموضوع الذي نحن بصدد مناقشته في هذا الباب، مثل:

هشاشة الارتباط بالوطن

ضعف المشاركة الوطنية

قلة الحياء الوطني

تشظي الهوية الوطنية.

هشاشة الارتباط بالوطن

بالرغم ما يتميز به مفهوم الوطنية من بعد معنوي "نفسي" يأخذ معناه من العلاقة الدائمة بين الأشخاص، فإنه مفهوم يمكن مقارنته موضوعيا بسياقات الانتماء إلى دولة يدان لها بالولاء، وبالتعبير عن الواجب الإنساني نحو الوطن، وهو من ثم مفهوم يدور حول التمسك بالوطن والانتماء المطلق إليه والاخلاص له والفخر تجاهه والاستعداد للتضحية من أجله التي تمثل جميعها قوة الارتباط به (2).

وهو من الناحية النفسية مشاعرٌ، يُؤمن وجودها المفترض قربا من الدولة وإلتزاما بمعاييرها الضبطية، ومن ثم رغبة في الدفاع عنها وانسجاما مع مجتمعها، وسعيا للمشاركة مع الغير من الأبناء لإدامة أستقرارها، حيث تمثل جميعها قوة ذاتية للارتباط بها.

مشاعرٌ أثبتت الوقائع أنها في العراق، متأرجحة "رجراجة"، غير راسخة وجدانيا في هذه المرحلة الزمنية، وإلى حد ما عِبرَ المراحل الزمنية السابقة لها، وأثبتت الأحداث أن الإرتباط الناجم عنها بالدولة، بدأ ضعيفا في الأصل وأختل بشكل ملحوظ في العقود الأخيرة. وأثبتت كذلك أنها مثلومة أو معتمة متعددة الألوان، مغموسة بالانتهازية النفعية يمثل اللون الأسود فيها سلوك التقلب بين الخيانة أقصى اليمين إلى حمل السلاح سعيا إلى التغيير الوطني في أقصى اليسار، أقرب مثل إليها أو هو المثل المناسب لها السيد (ف) الرائد الطيار الذي دخل السلك العسكري لطيران الجيش في ثمانينات القرن الماضي أستجابة لدعوات التطوع على هذا الصنف من خريجي الدراسة الثانوية، والعمل طيار لعدة سنوات تركه عام 1995 عندما ضربت مروحة الذيل لطيارته (MI 8) أرضية المدرج عند الهبوط وتقصيره في الحادث الذي تسبب في أصابته والطيار المساعد بجروح أنهت صلاحيتهما الصحية للطيران.

لم ينته الأمل في الصعود إلى الأعلى وتحقيق المكاسب داخل النفس الطموحة لذلك الطيار النابض بالشباب، حتى جاءت الفرصة سانحة للعمل في التجارة بعد خروجه من الجيش متقاعدا لاسباب صحية، وتحقيقه الوفير من الربح بداية في تعاملات خاصة مع بعض الجهات الحكومية وبطرق تمتد وتتشعب أحيانا إلى متاهات اللا شرعية التي أفقدته غالبية المكاسب التي تحققت وزيدت عليه الديون قريبا من عام 2002، ذلك العام الذي قرأ فيه المستقبل القريب قراءة دقيقة وقدر فيه تدهور الموقف أقتصاديا وسياسيا وإحتمالات حرب وتغيير باتت أقرب للحتمية، فقرر أن يترك العراق متوجها وعائلته إلى الخارج وفي نفسه تصور للمستقبل وإمكانية صيد مناسبة

للفرص المتاحة قد لا تتكرر، فدفع مبلغا كان آخر ما تبقى لديه من أعمال التجارة والتهرب من الديون إلى مهرب نقلهم من شارع فلسطين في بغداد إلى دهوك في كردستان عبر كركوك بوثائق وبطاقات أحوال مدنية كردية، ومن هناك إلى تركيا، قصد في اليوم الثاني لوصوله مقر إحدى القوى المعارضة في أنقرة، دخلها من باب الضرر الذي أصابه من النظام الدكتاتوري وإخراجه من الجيش والطيران ومحاربته في التجارة، ومن بقايا المعلومات ومشاريع التسليح الكيمياوي والبايولوجي وتوزيع القوات وأخطاء القيادة العامة التي تهم الجهد المعارض في تعامله مع الحلفاء الأمريكان وتغري إعلامه الساعي إلى إثارة العراقيين وتوحيد مواقفهم بالضد من النظام، واستمر على هذا الحال مناضلا ضد النظام لثمانية أشهر، إلى يوم الحرب وسقوط النظام، عاد ضمن تنظيمات ذلك الفصيل المعارض منتصرا واضعا منزلته مثل باقي العراقيين الوطنيين المعارضين صدقا لعشرات السنين.

في اليوم الثاني لوصوله إلى بغداد أتفق بعض الزملاء الذين تركوها عاصمة متألقة للرشيد منذ عدة عقود واشتاقوا إلى تذكر شوارعها وأزقتها ورائحة التراب وخبز التنور، على تأجير سيارة كوستر يجوبوا بها شوارع بغداد في جولة تنتهي عند أبي نؤاس في أكلة سمك لا تمحي مذاق طعمها سني النفي وعذابات الغربة.

جاءتهم السيارة بعد الظهر قرب فندق الشيراتون الذي فيه يسكنون، وبدأت الجولة، وصعد إليها صاحبنا الطيار المتقاعد مستعجلا، تَدافع مع سياسي كان قد ترك بغداد عام 1979 وسبقه للجلوس في المقدمة على الكرسي الأمامي جنب السائق، وكأنه يريد أن يثبت للزملاء كم هو مشتاق وراغب في إعادة ما تبدد من ذكريات الماضي البعيد ونضاله الوطني المجيد.

تحركت السيارة باتجاه أول معلم مرت عليه هو تمثال السعدون ومن ثم ساحة النصر، باتجاه حديقة الأمة، ومع تحركها بدأ هو بالتعليق والأفأفة، وتصنع الألم لما أصاب بغداد من تغيير كل هذه السنين، وكأنه لا يعرفها أو لا يتذكر بعض معالمها التي تبدلت، ومن بعدها استمتع بأكل السمك الشبوط على ضفاف دجلة التي توسعت من جانب إبي نؤاس بإنحسار مياهه العذبة، وتمتع أكثر بشرح معاناته في الغربة ومعارضته صدام حسين وأيام العمل السري، وعاد ليكمل السهرة وحكايات أيام النضال في فندق الشيراتون، ويتهيأ للذهاب في اليوم القادم الى مقر الحركة في المنصور، الذي وصله صباحا، واقترب بعد وصوله بأيام من أمينها العام، بلسان معسول وسرعه تحرك مقبول، وكثرة معارف قربتهم من خط الحركة في بغداد خاصة بعض الضباط

والطيارين الذين التفوا ليكونوا حوله جسرا للعبور الوطني من ماضٍ أسود بغيض إلى حاضر قد يكون أبيض مهيبا.

صار مهم في صفوف الحركة وطنيا في المقدمة، لم يبرح مقرها نهارا ولا ليلاً، نظم شؤونها الادارية ومراسلاتها البريدية، قرأ رسالة من الحاكم المدني يطلب فيها من الحركة ترشيح أسماء للعمل في السلك الدبلوماسي، حصة لها مثل باقي الحركات، عندها أقنع أمينها العام بترشيحه فرصة عمل في الخارج تمكنهُ من معالجة الإصابة التي تركها التعذيب في ظهره أيام النضال. وترشح بالفعل ثم التحق في الدورة الدبلوماسية التي استغرقت شهرا واحدا في بدايات إعادة تأهيل وزارة الخارجية، وتعين بعد انتهائها قنصلا للعراق في دولة شرقية، ومن يومها لم يسأل عن الحركة ولم يزر مقرها ولم يزر العراق إلا مرة واحدة حضر فيها باستدعاء رسمي من الوزارة. وعندما سأله زميل من نفس الحركة التقاه في دولة أوربية اعتاد أن يقضي إجازاته الاعتيادية فيها، عن سبب عزوفه عن البقاء قريبا منها، والسؤوال عن وضعها، وهل إنه زعلان على العراق أجاب بإيجاز: خلينة بعيدين عنها وعن العراق أحسن!. معبرا في إجابته عن وطنية مشوشة أو مبتورة أُستغلت مشاعرها وسيلة للوصول إلى الغاية.

إنه ضعف وإختلال ملموس يكاد أن يكون واسعا وكتلويا، يمكن إثبات حقيقته من خلال العودة بموضوعه إلى مواقف مجتزأة من الدولة العراقية وحكومتها كانت موجودة، عبر العقود التسعة الماضية لوجودها، وإن كان وجودا يقوى ويضعف، أو يزيد وينقص تبعا لمراحل الزمن، وتأثير بعض المتغيرات الآنية داخليا وخارجيا. كانت بدايته الفعلية، مع بداية تأسيس الدولة العراقية عام 1921، موقفا شيعيا طبيعته التضاد مع حكوماتها المتعاقبة. والارتباط الضعيف بأجهزتها الأمنية والعسكرية. ومعارضة سلطاتها السياسية.

وكانت نتيجته، تكوين نظرة تقليل من قدر السلطة المرتبطة بالدولة، وعدم إعارة الإهتمام المفروض إلى قادة الحكومة ومسؤوليها الذين يديرون الدولة، أفضت إلى أن يَحسِب الشيعة، بضوء إعتقاد شبه عام غمر مواقفهم في السني الأولى لنشأة الدولة على وجه الخصوص أن الحكومات المشكلة آنذاك لا تعنيهم.

والعلاقة معها ومع أجهزتها الأمنية، سلبية وكأن أمرها لا يهمهم.

والتجاوز على ممتلكاتها وارد بإعتقاد أنهالم تعد ممتلكاتهم.

والتطوع في جيشها والعمل في أمنها حرام، بتصور أنها ليست من بينهم.

حتى ولِدت أجيال وكبرت أجيال وتطور الحال وتبدلت نظم وحكومات، غيرت قليلا مسألة الارتباط ومن بعض المشاعر والمعتقدات، خاصة مع نهاية الحكم الملكي أواخر الخمسينات، وبداية الحكم الجمهوري الأول حكم "عبد الكريم قاسم"، فأصبحت النتيجة موقفا شيعيا من الدولة والحكومة، يقترب إلى حد ما من مواقف باقي الأطراف دام بقاؤه هكذا، تتخلله بعض الهنات إبان حكم البعث وصدام، لم يرق إلى فك الارتباط، حتى حلول الحرب الأخيرة والاحتلال الذي أفضى الى تغيير انعكست فيه الحال وتبدل شكل الارتباط، ليكون إرتباطا شيعيا قويا بالدولة الجديدة والحكم الجديد، إذ حتمت الديمقراطية وجودهم في المقدمة كأغلبية سكانية، ويكون في المقابل ارتباطا سنيا ضعيفا بهذه الدولة، مقرونا بمشاعر عدوان بالضد منها وحكوماتها، بنفس مقادير التضاد في الموقف الشيعي الأول، ونفس توجهات التعامل الشيعي الخطأ مع معطيات إقامة الدولة، وبذات النظرة الشيعية الخطأ إلى وطنية الحكومة والنظام أول مرة، حتى يلاحظ أنه وعندما يُسأل بعض الموظفين الشيعة عن التقصير في واجبهم، وبعض الشرطة الشيعة عن عدم الإخلاص في المهام الملقاة على عاتقهم، في خمسينات القرن الماضي وما قبلها أيام الحكم الملكي، يجيبون ببساطة إن الحكومة هي ليست حكومتنا، وهذا يعني أن التقصير في خدمتها وخيانتها مسألة واردة لا ضير فيها من الناحية الشرعية والوطنية، وعندما يعاد السؤال على بعض الموظفين السنة، وبعض الشرطة السنة في السنتين الأولى لما بعد التغيير وبعدها بقليل، عادة ما كانوا يجيبون نفس الإجابة التي كانت دارجة قبل عدة عقود، وبنفس السهولة التي كانوا يجيبون بها أهل ذاك الزمان، وهو تطابق في إجابة بين زمنين أبقى التقصير في خدمة الوطن والدولة مسألة واردة لا ضير فيها من الناحيتين الشرعية والوطنية. فكانت نظرة سنية انفعالية جديدة دفعت الكثير من أبناء العرب السنة في بداية الموقف المضاد إلى:

الامتناع المقصود عن المشاركة بالعملية السياسية.

رفض العودة إلى الجيش وتجنب العمل في دوائر الدولة الأمنية.

الوقوف بالضد من خطوات التغيير وإعادة ترميم البنى التحتية.

لكن الفرق بين الموقفين، أو بالأحرى الفرق بين زمني الموقفين، هو أن أصحاب التضاد في الموقف السني، اكتشفوا خطأ موقفهم وجسامة خسارتهم، في حدود السنتين الأولى ما بعد التغيير، على العكس من الشيعة الذي دام بقاء موقفهم المضاد لما يزيد عن الثلاثين عاما، خسروا فيه فرص العودة إلى الصف الأول مع باقي الأطراف، وهو اكتشافٌ، لا يحسب على التخلف والمعرفة، ولا يرجع إلى الوطنية والخيانة، وإنما إلى إختلاف الظروف البيئية والمجتمعية، وتغير معالم

النضج والتحضر، التي أبطأت سرعة الاكتشاف مرة، وسرعته في المرة الأخرى، حيث الشحة في المعرفة وقلة وسائل نقلها وضعف الاتصال، في الزمن الأول ووفرتها الآن. وقلة إنتشار أجهزة الاعلام وأدواته في الأول، وسعة انتشارها وشدة تأثيرها في هذا الزمان. يضاف إليها تأثير عوامل الحراك الاجتماعي فيما يتعلق بالتطور، التي لم تكن مستوياتها في الأمس كما هي الآن.

إن الموقف السلبي للطائفتين العربيتين الرئيسيتين في العراق من الدولة والحكومة في زمنين مختلفين، كون هشاشة في الإرتباط الوطني للمواطن العراقي بالدولة، امتد وجوده إلى الأقوام الأخرى غير العربية التي تشكل التركيبة العراقية، أي إلى الأكراد والتركمان، الذين لم يكّونوا هم أيضا مواقف ارتباط وطني إيجابية من الدولة والحكومة ولا علاقة ولاء قوية بأجهزتها المعنية، بسبب أخطاء التعامل القسري التي لا تحصى معهم من الدولة المركزية ومؤسساتها من جهة والاستغلال الدولي والإقليمي الواسع لمشاكلهم سياسيا، وتوظيفها في إدارة الصراع الجاري مع الدولة العراقية من جهة أخرى.

عندها ومن خلال صورتها العامة هذه، يمكن التأشير إلى أن حالة ضعف إرتباطٍ متبادل، كانت موجودة بين الدولة والحكومة المركزية من جانب، وباقي مكونات المجتمع العراقي من الجانب المقابل، وصلت أحيانا إلى الجفاء قريبا من فك الارتباط، أو فك الارتباط نفسيا. وبلغت أحيانا أخرى حد العداء المتبادل، أو استخدام السلاح ميدانيا. وهي حالةٌ، مازال شيء من مشاعرها الانفعالية طافيا على سطح الذاكرة الجمعية لبعض المكونات الاجتماعية، مكونة سبيل إضعاف لعوامل الارتباط بالوطن العراقي تقترب من أن تكون شبه مستمرة. وسلوك دوني، إنتهازي عند قليل من أبناء المكونات المضطهدة للتعامل مع حالاته، عندما تقتضي الحالة آنيا، وإلى مستوى لجوء قليل من الضباط الأكراد الذين عملوا في جهاز المخابرات العراقي في الثمانينات وما بعدها مثلا، إلى إدعاء أصولهم العربية، والطلب في أن يحسبوا على العرب، مثل (خ، أ) وإدعاء آخرين من الشيعة الذين عملوا في هذا الجهاز وأماكن أخرى حساسة، أن مذهبهم سني مثل (س، ك). والمسألة تكررت ثانية بعد التغيير، إذ أدعى بعض السنة في بعض المفاصل المهمة أن أصولهم شيعية، وهذا وإن عُدَ من الناحية التحليلية موقف ضعف انتهازي، لكنه من زاوية أخرى يؤشر ضعفا مذهبيا للارتباط بالدولة الوطنية.

إن تلك المواقف من الاقتراب والابتعاد لعموم مكونات المجتمع العراقي، أضعفت ارتباطهم جميعا بالوطن، وصاغت علاقة سلبية تبادلية بين العراقي من جهة وبين مؤسسات دولته الأمنية والسياسية والادارية من جهة أخرى، قوامها مقته لها ومقتها له، حتى يلاحظ أنه عندما تدفع

الصدفة، أو القصد مواطنا عراقيا عربيا كان أم كرديا أن يكون أحد منتسبيها مثلا، يحس بنبذ الآخرين له من خارجها، ويحس من داخله بميل إلى القسوة عليهم والرغبة في تعذيبهم وإذلالهم لأبسط خطأ يرتكبونه دون قصد منهم. وكأنه يقلد بسلوكه العدواني هذا سيده الحاكم الأعلى المتسلط، وكأنه في إستعلاءه على الضعفاء وأستعراض قوته على المقهورين، وصب جام غضبه على الناس العاديين، وقسوته التي تفوق قسوة الأعلى منه، يقوم بمحاربة أحاسيسه الداخلية بالضعف ومشاعره النفسية بالدونية، وبالهروب من مواجهتم بمحاولة القضاء عليهم، حيث يذكره وجودهم قريبا منه أنه كان واحدا منهم، وكان ضعيفا مثلهم.

وهذه بشكل عام حالة، تعبر عن ضعف وهشاشة الارتباط بالوطن، يؤيد وجودها بالإضافة الى الحالات الموصوفة، ومشاعر المكونات الاجتماعية المذكورة، مواقف العديد من العراقيين قبل التغيير، الساعية إلى التخلص من حكم صدام وضغوط العيش التي كانوا يعانونها دون التفكير بالثمن المدفوع ولا بمسألة الإحتلال العسكري للدولة ومواقفهم بعد التغيير، المحصورة في زاوية الكسب والتحصيل والتجاوز والنهب على حساب البناء المفروض للدولة، وشيوع ثقافة المساومة على حساب الصالح العام في أعلى مستويات المسؤولية وصنع القرار، بطريقة منفرة إجتماعيا، خير مثال لوصفها، طريقة برلمان عام 2006 – 2010 في التشريع، وأساليبه في التصويت على القوانين المهمة، التي نجد خلالها أن البعض يتصلب في مواقفه، ليس بسبب العقيدة ولا نتيجة لإدراكه مخالفة مشروع القانون المقترح للصالح العام، وإنما لكون هذا القانون لا ينفع أبناء قومه، أو جماعته أو مدينته أو لأنه قُدِّم من كتلة أخرى غريمة لكتلته، أو لأنه يتعلق مثلا بالموانئ ذات النفع العام لأهل البصرة أكثر من نفعه لأهل الأنبار، أو يتعلق بالزراعة لفائدة أهل صلاح الدين أكثر من دهوك، وقد يكون التصلب لا علاقة له بأهل العمارة وأربيل وإنما بتمرير قانون آخر يراد تمريره لفائدة مقصورة على منطقة فيها العشيرة تقيم، فتصلب في الأول للمساومة على تمرير الثاني، فتكّون بسببها سلوك مساومة مخل بالعلاقة الوطنية، حتى لجأ البرلمان نتيجة لها ولأكثر من مرة إلى التصويت على أساس حزمة القوانين التي ينفع كل واحد منها منطقة، أو كتلة أو قومية أو مذهبا وهكذا، حتى تعززَّ سلوك المساومة وسط واقع يمكن عده نوعا من الخراب الوطني، الذي ألغى مرارا مشاريع قوانين ومهد مرارا إلى إصدار أخرى لا نفع لها على المدى البعيد والقريب، وأجل مرارا قوانين يصب إصدارها في صلب عملية الاعمار والاستثمار والأمن العام.

وأسهم من جانبه في إثارة مشاعر الضد من البرلمان والدولة، التي أضعفت عرى الارتباط بها وعززت الهشاشة الموجودة في الارتباط أصلا.

السياسيون وإضعاف الارتباط

إن السياسيين الجدد المفروض قيامهم بتوثيق عرى العلاقة بالوطن، أسهم بعضهم من جانبه دون قصد في تمزيق ما تبقى من العلاقة بالوطن، بعد أن أبقى بعض المشاركين في العملية السياسية، مجالات التدخل الخارجي والدعم المالي الخارجي لكتلهم ولبعض أشخاصهم قائمة، ورحبوا بفرض بعض الضغوطات على بلدهم، وأبقوا بعض القرارات بسبب توجهاتهم هذه مرهونة بأوامر تصدر من الخارج، عندها لم يتمكن أحد من بين هؤلاء المنتمين ماديا، ومن ثم سياسيا إلى الخارج أن يدّعي الوطنية، أو يدعو إلى الوطنية بثقة تمكنه من الوقوف في الصف الأول من الجمهور الساعي إلى تحقيقها.

إن الأمر في هذا الجانب لا يتوقف عند السياسي، بعد أن انسحب على الجمهور الذي قبل بعضه، بيع صوته لقاء ثمن مدفوع من الخارج، وبسببه لم يتمكن أولئك البائعين من التفتيش بين المرشحين عن الأنسب والأحسن والأكفأ، القادر على الوقوف أمام الجموع، قائدا لهم في عملية تقوية الارتباط، حتى خسر العراق فرصا يمكن أن تقود إلى:

صناعة الرمز: القادر على قيادة أبناء بلده في عملية إعادة البناء وطنيا، والانتقال بهم إلى بر الأمان، شخصا كان، أو مؤسسة سياسية في وقت كان فيه العراق هو الأحوج لظهوره من بين كل الأزمنة التي مرت به سابقا.

إعادة توليف الارتباط بالوطن: وتكوين وطنية عراقية، قادرة على الوقوف بوجه العزلة الطائفية والقومية التي استشرت في طول البلاد وعرضها.

من كل هذا يمكن القول أن هناك فعلا، هشاشة في إرتباط المواطن العراقي بالوطن، أسهمت مستوياتها الحالية، مع غيرها من عوامل سلبية أخرى في حوانب الإدارة، واسلوب التعامل والعلاقات العامة في اتساع هامش التخريب والاضطراب في جوانب الحياة، وقربت العراق إلى حافة الهاوية لسنوات قد يطول أمدها مستقبلا.

ضعف المشاركة الوطنية

إنها هشاشة ارتباط أدت مع غيرها من عوامل إلى ضعف المشاركة بالمهام الوطنية، وحولت الشعب العراقي في العقود الأخيرة بجميع طبقاته إلى مستهلك ومتعطش للاستهلاك وأنهت، أو عطلت خطط التنمية الشاملة للبناء والاعمار، فزادت الفجوة النفسية بين المواطن والدولة، وتعزز شعور سلبي الطابع بين الغالبية، قوامه ابتعاد السلطة عن التحسس المفروض لمشاكلهم، والمتابعة اللازمة لتطلعاتهم في الحياة وبمستوى أثر في كم مشاركتهم الدولة كرمز وطني في جهودها. وعلى مقدار إدراكهم مشاركتها لهم في الانتماء إليها وطنا رمزيا.

وحدث في العقود الأخيرة تدنٍ سريع في مستويات العيش التي بدأت واضحة نهاية ثمانينات القرن الماضي، وتدهور سريع بمستويات التعليم والصحة العامة وكذلك في العمل الفني والذوق العام وفي الانشطة الثقافية والرياضية، أدى إلى تكوين إحساس بالفراغ النفسي والسير باتجاه الضياع، مشكلته:

أن صدام الذي بدأ في زمنه هذا التدني والإحساس، لم يوله اهتماما بقدر إهتمامه بالصرف على مشاريع التسليح وشن الحروب وإقامة القصور. كما إن الحكومات المتعاقبة لما بعد التغيير، لم تجد في معرفتها ووقتها وجهدها ومالها الميسور من فائض للإهتمام حتى مدة ثماني سنوات، وكانت النتيجة أن التماسك المجتمعي قد تناقص ودوافع أبناءه خاصة من الشباب إلى المشاركة الوطنية مع جهد الدولة المتاح قد تدنت، وفي المقابل زاد اندفاع الأعداء والمتمردين والمناوئين والطامعين يوم ضعفت السلطة لاستغلال هذا الواقع، بصيغة أعمال عنف عدائية حرفت الحياة باتجاه حافة الانهيار. وكثرت معالم الفساد ونشطت أوجه التجارة غير الشرعية "تهريب، مخدرات، غسيل أموال" وتنامت مستويات الإثراء الفاحش والجشع غير المعقول، وتم استسهال الربح السريع أيا كانت مصادره، وتبرير حصوله من بعض المسؤولين في الدولة وذوي النفوذ.

كذلك نشطت في المقابل، بعض الجماعات الإسلامية المتطرفة في استغلال هذا الوضع، من خلال الشعارات التأملية وجهود التجنيد الروحانية للشباب في مقتبل العمر والدفع بهم إلى الموت تحت أحكام الجهاد، وتكفير من يقف بالضد منهم، أو من يكون في صف الدولة من قريب، أو بعيد.

ومن ثم استنزاف ميزانية الدولة على حساب الرفاه المفروض للمواطن، واستقرار حياته الاجتماعية والمعاشية، وحشد كل قدرتها التي تحولت إلى رصد ومكافحة تلك التحركات التي تمس أمنها المباشر.

في العراق مثل عديد من الدول العربية والنامية التي تعرضت لذات الضغوط، أسهمت تلك النتائج المذكورة، والتطورات الحاصلة في إختفاء الطبقة الوسطى المستقرة بطبيعتها، والمتقبلة إلى معالم التحول والتحضر والتغيير، والرافضة أكثر من غيرها لتوجهات التحلل والتحريف، واختفائها التراجيدي السريع هذا قدم بديلا عنها، طبقة طفيلية ثقافتها الكسب والتحصيل، ووسيلتها إلى تحقيقهما الرفض والتكفير والتحريم. عندها وبعد أن أصبح التردي حالة شبه مستمرة، حَلَّ الفتور محل الرغبة في التقدم. وتعزز القهر محل التسامح. وجرى التشبث بالماضي محل الحداثة.

فانسحبت البلاد ذاتيا إلى مزيد من التدني في مستويات العيش والثقافة والحضارة والقيم، والتصدع في الرغبة بالمشاركة الوطنية بهموم البلاد ومشاريعها في الاستقرار، وهي المشاريع "الأمنية" التي تعد المجال الأمثل لدراسة موضوع المشاركة الوطنية، وفي مجالها تجدر الإشارة إلى أنه وإن تتحمل الحكومة في المعتاد، المسؤولية الكاملة في إدارة مثل هكذا مشاريع، وهي التي توفر مستلزمات النجاح للتنفيذ، وإن أجهزتها الأمنية والعسكرية المختصة معنية بحسن التنفيذ، مسنودة بجهد الحكومة لتحقيق النجاح المطلوب، تبقى الحاجة إلى المواطن العادي ركنا ثالثا يفترض به تقديم العون من جانبه إلى تلك المشاريع، إلتزاما بالقوانين ورفضا للتجاوز، وتقديما للتسهيلات من محيط عمله وسكناه مدفوع بحسه الوطني ومسؤولياته الاعتبارية لتعزيز النجاح. وهكذا تتضافر جهود الثلاثة "الحكومة وأجهزتها والمواطن" باتجاه التحقيق الأمثل لغاية قوامها تأمين الاستقرار وتجنيب الحياة العامة إحتمالات الانهيار.

تلك قاعدة ثلاثية الأبعاد لا تتعلق بالعراق، أو أفغانستان وغيرها مناطق يسودها الاضطراب الأمني والمجتمعي، ولا حتى في الصومال التي انهارت فيها معايير الأمن والدولة، يتلمس المعنيون بها والمراقبون لخطواتها معالم النجاح في تطبيقاتها عندما يكون التنسيق، والتعاون والانسجام فعالا بين الأطراف الثلاثة، ويدركون معنى الفشل، أو يشموا رائحته من بعيد عندما يغيب التنسيق وينتهي التعاون ويختل الانسجام، أي عندما يخرج أحد الأطراف "الأبعاد" الثلاثة من ذلك الثالوث لأي سبب من الأسباب.

هذا وبالعودة إلى الحياة الإنسانية المضطربة للسنوات الثماني الماضية، والتهديد السافر لمستقبل البلاد والخطط الأمنية المتتالية للحكومة التي تعلق عليها آمال العباد، يمكن القول أن

الحكومة كطرف قد أدركت فعلا جدية التهديد القادم من قوى في الخارج لا تتفق والسير بطريق الديمقراطية، وأخرى في الداخل تسعى إلى العودة إلى حكم العائلة والعشيرة والتمهيد إلى الديكتاتورية، وتحركت بالاتجاه الذي تراه من جانبها صحيحا لتحقيق الأمن وبسط معالم الاستقرار وتهيئة ظروف مناسبة للبناء، لكنه تحرك لم يكن كافيا لإحداث فعل التأثير.

وإن الأجهزة المعنية كطرف ثان تطورت نسبيا فيما يتعلق بمستويات ضبطها وانضباطها، ومقدار جاهزيتها، وهي على حالها الذي يحتاج إلى الكثير من التطوير كفيلة بتنفيذ مقبول لأوامر الحكومة، في بسط الأمن والسيطرة وتطبيق القانون.

لكننا فيما يتعلق بالطرف الثالث أي المواطن في معادلة تنفيذ هذه المشاريع، نعتقد أن حالته مازالت قاصرة عن التفاعل مع الحكومة وأجهزتها، لأن جهود المنفذين لتفاصيل الخطط الخاصة مثل هذه المشاريع، وصفحاتها في شوارع المدينة والقضاء، أو على مقربة من القرية النائية في الريف على سبيل المثال، ستكون صعبة، أو منقوصة إذا ما:

1. تسترت عائلة على شخص فر من مواجهة مع أجهزة الدولة قبل دقائق معدودات.
2. أعطى أحد المواطنين الموجودين في الساحة إلى مجموعة إرهابيين معلومات عن كمين يعده رجال أمن، وأفشى سر وجودهم.
3. قدمت سيدة طعاما لإرهابيين غير قادرين على الخروج من مخابئهم بعد تطويق رجال الأمن لأماكنهم.
4. قام صبية من هذه العائلة، أو تلك بنقل الذخيرة إلى إرهابيين يتخذون من الدار القريبة موقعا قتاليا.
5. أفتى شيخ بتقديم المساعدة في الإيواء والاحتضان، لحاملي سلاح بالضد من الدولة.
6. قدم فلاح في الريف دابته وسيلة نقل مناسبة لبعض الأعتدة والأرزاق لإرهابيين، يتخذون من مناطق نائية مقرات لهم.
7. قَبِل شيخ عشيرة الإتاوة وتقسيم مغانم الاختطاف مع الإرهابيين، نظير قبوله تنقلهم والمرور عبر منطقته، وقتل الغير في المناطق الأخرى.
8. زوّرَ موظف مختص وثيقة مرور لمشبوهين، وتكتم سائق سيارة على نشاط متمردين، وتعاطف آخر مع توجهات منحرفين، وكتب صحفي بما يحرض على العمل المسلح بالضد من الدولة وأنصف متورطين.

9. خشي الجمع على أرواحهم وصمتوا فقبلوا، أو فضلوا الفقدان الفردي للروح على المجازفة بإنقاذ ما تبقى من الأرواح.
10. وقف العموم على الحياد بين الدولة وأعدائها، ينتظرون العون الإلهي دون التحرك لتلبية ما يفرضه الشرع، ويريده الإله وقوفا بالضد من الظلم والاستعباد.

هذه أمثلة وأخرى غيرها كثيرة، حصلت أحيانا من مواطنين، ليس كل المواطنين، بعضهم في مناطق عراقية، خلال مرحلة زمنية في الثماني سنوات منها يمكن الاستنتاج:

إن الأمر خلالها كان صعبا.

التكهن بالنجاح من عدمه مستحيلا.

المشاركة الوطنية كانت غير موجودة وأحيانا سلبية، وهي مشاركة لا علاقة لها بمفهوم المخبر السري الذي استشرى وجوده في الزمن الجديد، أو كتابة التقارير التي كانت منتشرة قبل التغيير وبعده، بل هي في أن يكون المواطن إيجابيا في تعاونه مع الأجهزة المختصة، والتبليغ عن الخطأ الذي يعتقد أنه يمس أمن الدولة، والابتعاد عن تقديم العون للارهابيين، كما هو موجود في كل المجتمعات الآمنة. حالةٌ يعد المواطن هو الخاسر الأكبر وكذلك البلاد، وخسارة يقل زخمها في حال:

تعديل المواطن العراقي لمواقفه في البقاء على الحياد، والانتقال إلى جانب المشاركة الوطنية الجادة مع جهد الحكومة "الصحيح فقط" في التعامل مع موضوع الأمن ومشاريع البناء، باعتباره الطرف الثالث في عملية تكوين الاستقرار وإعادة البناء.

تعديل الحكومة لإدارتها الأمنية والنفسية، بحيث تكون أجهزتها قادرة على استيعاب المشاركة الوطنية، وتعزيز حصولها باستمرار، وتكون أطرافها السياسية قابلة لتلك المشاركة من الجميع ودون استثناءات تذكر.

ضعف الحياء الوطني

عندما يحضر الرجل الثاني في الوزارة ليبلغ الوزير في تموز عام 2007 بأن لغطا يدور بين منتسبي الوزارة عن قيامه بتعيين ستة من أولاده وأولاد أخيه وأقاربه في وظائف خارج العراق ويرد الوزير ببساطة (ليش بس آني وحدي)، فيكون الرد ردا بحاجة إلى تفسير. وعندما يصدر وزير أوامره بتحديد مدد بقاء الموظفين في أعمالهم بالخارج، ولم يلتزم هو بالأمر فيما يتعلق بأقاربه، فهو إجراء بحاجة إلى التوقف عنده كثيراً. وعندما ترشح كتلة برلمانية وزراء لها وتتجه للخروج من التشكيلة الوزارية للحكومة وتطلب منهم تقديم الاستقالة ويرفض أحدهم الامتثال لمطالبها، فالأمر بحاجة إلى توضيح. وعندما يتحرك برلماني من وراء كتلته ويتصل برؤساء كتل لها وزن في تشكيل الحكومة ويكّون معها خطا مائلا يضعف كتلته في مناورة التفاوض، ويترك برلماني آخر كتلته التي فاز بقوة دفعها منتقدا اسلوبها في اختيار مرشحي الوزاراة بمؤتمر صحفي يعقد مباشرة بعد منح الحكومة الجديدة ثقة البرلمان، ويتبين أن تحركه المنفعل هذا جاء بسبب عدم ترشيحه لأي منصب وزاري، سيكون الحال بحاجة إلى أكثر من توضيح. وغيرها من انواع السلوك التي تتجاوز المألوف في السياسة، يمكن وضعها في خانة تمثل ضعفا في الحياء الوطني، ليس بعيدا عن الهشاشة في الارتباط الوطني، وقلة المشاركة الوطنية التي ترتبط جميعها في نفس حزمة السلوك المخل وطنيا. إن هذا السلوك أي ضعف الحياء، يعني من الناحية الاصطلاحية عدم الامتناع عن فعل ما يعاب. سلوكٌ شاع في المجتمع العراقي بعد أن فقد العيب قيمته الاعتبارية في الحيلولة دون حصول السلوك الخطأ، أو غير الصحيح منذ زمن سبق الاحتلال والتغيير، ذلك الزمن الذي شهد أزمات وضغوطاً نفسية وسياسية شديدة، أسهمت في حرف التقديرات القيمية الدارجة للإنسان العراقي، وتغييرها باتجاهات جديدة تتلاءم وظروف العيش وحاجاتها الآنية الملحة، حتى أصبحت:

1. اليسرة المادية

إن اليسرة المادية أصبحت على سبيل المثال، اتجاها للتقرب والتعامل والارتباط والتقدير، قَبل الشرف الذي كان معيارا يُقسَمُ به في حالات الحاجة إلى الالتزام، وكانت الكلمة التي تعطى بالاستناد إليه سيفا على رقبة من أعطاها، يلتزم تماما بها في التعامل بين الناس، حتى إن تجار سابق الزمان يبيعون ويشترون ويؤمنون تجارة بعضهم بعضاً بهذه الكلمة فقط دون تقديم المبالغ والوصولات، ويعدون هذا النوع من التعامل شرفا لهم، ويمتنعون من التعامل مع تاجر لا يلتزم

بكلمته، كما هي قصة التاجر العراقي المعروف علي البغدادي، يوم اشترى سكرا ومواد أخرى في الأزمة التموينية عام 1941 بكلمة أعطاها للبائعين دون أن يدفع لهم مقدما من المال عربوناً، تصادف أن الحكومة قد أنزلت الى السوق مباشرة بعد اتفاقه على الشراء أي بعد إعطاءه الكلمة، مواد أساسية بينها السكر والطحين بأسعار مدعومة تقل كثيرا عن السعر الذي اشترى به، فبادر من طرفه بتسديد كل المبالغ واستلام جميع الكميات، وعندما طلب منه بعض التجار التريث وإيقاف الدفع والسعي لتوزيع الخسارة الكبيرة، رفض مشاركة أحد منهم بها قائلا: لقد أعطيت كلمتي.

كان ذلك في سايق الزمان، وعلى العكس منه في هذا الزمان كانت قصة السيد عبد الجبار التاجر الذي أثرى من برنامج النفط مقابل الغذاء في تسعينات القرن الماضي، وجدته في مكتبه بسوق السامرائي مع تاجر آخر يتجادلان عن صفقة إطارات وبطاريات اشتراها عبد الجبار من زميله خريف عام 2004 وباعها بعد أيام من شرائها، كانا منهمكين في مسألة تتعلق بخصم طلبه عبد الجبار من مبلغ الدفعة الأخيرة المتفق على تسديدها بعد البيع مباشرة والبالغة مائة ألف دولار، وفي مسار جدلهما أكد السيد عبد الجبار وقسم بالله والرسول محمد أنه لم يربح منها دولارا واحدا، وطلب من زميله خصم 10% من المبلغ أي بحدود عشرة آلاف دولار كتعويض عن الجهد الذي بذله في التعامل مع الصفقة، وعندما حاججه زميله بأن سعر الاطارات والبطاريات لم يهبط في السوق، كرر قسمه أنه باعها إلى أحد المعارف وخجل من أن يجادله في السعر الذي دفعه للصفقة كلها، وأستمر في الترجي والالحاح حتى حصل على خصم ألفي دولار اكتفى بها قائلا في ختام الحديث: الحمد لله. ولما خرج البائع سأله زميل له كان جالسا في المكتب قائلا: أبو سمير لماذا هذا الالحاح فالمسالة لا تتطلب هذا القسم الغليظ وهذه التواسيل، وأنا أعرف أنك ربحت في الصفقة عشرة آلاف دولار فرد عبد الجبار قائلا:

أخي التجارة شطارة ثم ما المانع أن يكون الربح إثنا عشر ألفاً بدلا من العشرة، ولا تَنسَ ترة أخونا "يقصد التاجر البائع" مليان.

لقد تبدلت الحال منذ ثمانينات القرن الماضي وتسعيناته، تبدلا شمل التاجر والموظف والعسكري والجامعي والشخص العامي، إذ بدلا عن كلمة الشرف والاعتزاز بها أصبح التقرب والتعامل مع من يمتلك المال هو الأمل الذي يمكن الافتخار بتحقيقه وإن كانت مصادر هذا المال أساسها حرام، ودرجت كثير من العوائل على تفضيل من يملك مالا كعريس لبناتها على آخر يملك شهادة عليا بقليل من المال، وإن كان الأول مشبوها بشرفه وفاسدا في أصول أمواله،

والثاني مصنف من الشرفاء، وهو أمر لم يُخجل العائلة ولا البنت، ولم يقلل من دافعية المشبوه للحصول على زوجة من أي عائلة تكون. وبتكرار مثل هذه التوجهات في مجالات الحياة المتعددة ضعفت قيمة الشرف وقل الحياء العام، وقلته تعممت على الحياء الوطني، حتى أصبح بعض المسؤولين المعنيين يطالبون بحصة في الربح المتأتي من العقود قبل التوقيع عليها مباشرة ودون استحياء، ويطالب مدير عام بمبلغ محدد من قيمة صك يفترض تسديده لقاء مواد مشتراة للمديرية دون توجس، ويسرب أعضاء حزب معلومات عن زملائهم وعلاقاتهم إلى دولة أجنبية دون حساب للمشاعر الوطنية.

2. النزاهة

النزاهة كذلك أصبحت مسألة يتندر بها الناس، استخفافا على الملتزمين النزيهين وأمرا لا يعتد به في التقييمات الاعتبارية ولا يشكل عيبا في العلاقات الاجتماعية، فتَسجلَ في المحافل الدولية أن العراق من المجتمعات العالمية التي تُخرق فيها النزاهة. وتسجل في الأوساط العراقية أن وزراء خلال السنوات الثماني قد استخدموا صلاحياتهم في إيقاف التعقيبات القانونية لحماية وكلاء وزارات، ومدراء عامين في وزاراتهم، متهمون بقضايا فساد وتجاوز على القانون للحيلولة دون تطبيق إجراءات النزاهة في محاكمتهم. وتسجل أيضا أن الحكومة امتنعت مرارا عن تلبية مطالب البرلمان في استجواب وزراء مشكوك بنزاهتهم، وإن كان الاستجواب خلال السنتين الأخيرتين من عمر الحكومة في معظمه مسيسا لا علاقة لعديد من حالاته فيما يتصل بالرقابة والتقويم، وإن بعض لجان البرلمان أخذت موضوع النزاهة سبيلا للطعن والتسقيط، وتسجل كذلك أن الحكومة أصبحت في سنيها الأخيرة أقوى من البرلمان، وهي التي تتحكم ببعض مفاصله عن طريق رؤساء الكتل والتفاهمات التي تتم في المعتاد بالغرف المغلقة خلف كواليس البرلمان على الرغم من أن الحكم برلماني أي أن الحاكم الفعلي هو البرلمان. ومع هذا الخلل الحاصل في موضوع النزاهة شاع استخدام الكذب المنمق "المصفط" على الحقيقة المؤلمة، والمراوغة على الاستقامة والخيانة على المروءة، وانتشرت النميمة والوشاية غير الصحيحة والإتهام الباطل، ولُفقت تهم لمدراء عامين من غير القومية التي يتبع لها القائم بالتلفيق، واستخدمت شهادات مزورة للحصول على مناصب مهمة وعلى عضوية البرلمان، وحصلت حالات طلاق لزيجات دامت أكثر من ثلاثين سنة لاختلاف المذهب بين الزوجين، وتكرر حدوثها في كلا الجانبين. وعم الصمت، أو التغاضي عما يحصل حتى أن دوائر أمنية وعسكرية، تعلم علم اليقين وجود ضابط برتبة كبيرة، أو مسؤول بدرجة وظيفية عالية يعمل للجارة (س) أو للكتلة السياسية (ص)، دون أن تحرك ساكنا.

إنها حوادث وحالات سُجلت، تؤشر حصول تغير في مستويات الانتماء الوطني، والمشاركة الوطنية والإخلاص للوطن في سلوك السياسيين، وعديد من أبناء المجتمع، الفقراء والمعوزين والأغنياء المترفين، قللت بالمحصلة من الحياء قيمة قادرة على كف السلوك الخطأ سياسيا وأمنيا واجتماعيا، وقلتها سمحت منطقيا بحلول الخيانة الوطنية، والاحتيال على الوطن والنفاق السياسي، معايير جديدة لقيم سلبية جديدة قللت مستويات الحياء، وزيدت من تمادي البعض في تكوين علاقات خيانية مع مخابرات أجنبية والتنقل بين البلدان حثا لها من أجل الوقوف بالضد من حكومة بلده، والتباكي أمام الإقليم تشكيا من القسوة بإتجاه الطائفة، وتلفيق معلومات بقصد الحصول على المال الذي يقتل به أبناء وطنه من طائفة غير طائفته، فأدخلوا بعملهم غير النزيه هذا المجتمع العراقي في معادلات صعبة مخلة بالحياء الوطني، لا يمكن التكهن بنتائج تفاعلاتها المستقبلية، كما يصعب التخلص منها، أو من آثارها بالطرق التقليدية المتبعة في وقتنا الراهن.

لقد ورث رجال الديمقراطية وأهل السياسة فيها ذلك الوجه المظلم من السلوك والنظام القيمي المتهرئ قريبا من الانهيار، وزادوا عليها الكثير من أوجه الظلام بسبب هول الصدمة المتأتية من التغيير، إذ يبين إستعراض بسيط لطريقته التي حصلت في العراق عام 2003 وأحداثه كيف وقف العراقيون غير المحسوبين على النظام السابق مشدوهين، متحفزين، متأملين، بسبب شدة اليأس والعوز الكامن في النفوس، وكيف وقف المحسوبين عليه والمناصرين لبقائه مرعوبين، حائرين، منكفئين على ذواتهم، متجهين إلى العزلة خوفا من الانتقام.

لقد كانت صدمة انفعالية غير مسبوقة، كونت سبلاً جديدة للقضاء على ما تبقى من قيم العيب والحياء الوطني، إذ فتحت المجال لمن حزم أمره متجاوزا على المال العام لصا، لا يعرف معنى العيب، وجد في موقف التغيير فرصة الانتقال إلى عالم الثراء واللحاق بغيره من أثرياء السياسة والجاه، في عراق غاب عن ساحته أثرياء الأصالة والعقل طيلة الخمس والثلاثين سنة الماضية التي سبقت التغيير، أو صيادا للفرص السانحة لا يعي معنى العيب، فتح بيته إلى جنود الاحتلال ليمروا من خلاله ضيوفا، وإلى الأحزاب المؤيدة للتغيير لتؤسس من خلاله كسبا جديدا وجمهورا مؤيدا، بالطريقة ذاتها التي فتح بها البيت نفسه للبعثيين عام 1968، وبنفس الروح الوصولية التي سايرهم فيها وساعدهم على ضم آلاف الانتهازيين إلى صفوف حزبهم، الذين أسهموا برحيله وربما بموته إلى أبد الآبدين.

إن طريقة التغيير، بالإضافة إلى تكوينها صدمة زادت من الخلل الحاصل في قيمة الحياء الوطني، فإنها أوجدت في عقول المتفرجين نشاطا باتجاه حساب المكسب من كل خطوة جرت، أو حادثة حصلت، تحولت نتائجها وحساب الخطوات في الغالب إلى سعي هوسي للكسب غير الشرعي عند كثيرين، دون حساب بسيط لمستقبل الوطن وللضرر الذي قد يصيبه حاضرا ومستقبلا. وتحولت أيضا إلى فعل مضاد للسلطة عند آخرين قبل التفكير بالأثر السلبي للفعل على الوطن وعلى مستقبل الأجيال. وكذلك إلى الإرتماء بأحضان العدو من القاعدة والمخابرات الأجنبية عند البعض الأخر دون التفكير بالعمالة والخيانة والمستقبل غير المضمون.

كانت تلك نشاطات، أو حسابات غير منصفة شكلت بين الناس هوسا لزيادة الكسب تحت أي ظرف وبأي طريقة شرعية كانت، أو غير شرعية، ودفعت قسماً آخر خاصة في السنوات الأربع الأولى التي أعقبت التغيير في الزمن الجديد إلى القيام ببعض الأعمال المضادة، تركوا فيها الاستهداف الجاري للدروع الأمريكية وصوبوا مواسير أسلحتهم صوب أخوانهم العراقيين والمنشئات العراقية، مستهدفين أنبوب نفط ومحطة طاقة وبقايا منشأة، وإن كانت من بين مصادر رفاههم وباقي الأجيال من بعدهم.

إنها حسابات حتمية من الناحية النفسية سوف لن تتوقف إلا بعد تجاوز مشكلة الاختلال بالحياء الوطني وحل المشاكل ذات الصلة بالعيش في وطن آمن، سواء ما يتعلق منها بالمسائل شبه المستعصية مثل الكهرباء والمياه والمجاري أو تلك الأعمال العادية مثل السرقة والتجاوز والمحاباة.

وإنها كذلك حسابات ومقارنات معرفية أغفلت أخطاء الماضي، لأن أخطاء الحاضر هي التي تؤثر على مجريات الحياة، وإنفعالية تجاوزت معاناة الماضي لأنها كُبتت في اللاشعور، وبقيت تلك التي تتعلق منها بالحاضر طافية على السطح، تؤثر في السلوك وتنتج من أفعال المقاومة والتجاوز والارهاب غير القليل.

ومع كل هذا فإنها حسابات ومقارنات خفت قدرتها على انتاج السلب من السلوك وإثارة الاضطراب في السنتين الأخيرتين، لتغير قد حصل في عمليات الادراك العقلية، إذ أن التخريب العمدي لخطوط الطاقة ومحطاتها على وفق مقارنة بين حكومة سابقة وأخرى لاحقة على سبيل المثال، تبين أنه تخريب لن يخرج الأمريكان من العراق، وزيّد من عناء العراقيين، وإن السرقة المنظمة لمؤسسات ودوائر الدولة والقطاع العام، بالتأسيس على مقارنة بين نظام حُكمٍ مضى وآخر قَدِم، لا تنهي أزمة حكم ولا تعيد حاكماً انتهى دوره في التاريخ، وإن الخطف العمدي

للبنات والسيدات وعمليات الاغتيال لإرباك الوضع الأمني والانتقام من الحكم الحالي والحصول على المكاسب المالية، لا تعيد العراق إلى سابق عهده ولا تسهم في بنائه من جديد ولا تحصن أحدا من حكم القانون، وغيرها من الحالات التي وإن خفت قدرتها كما ورد سابقا، إلا أن استمراراها بدوافع الحقد والكره والرغبة في التعويض والتحصيل، سوف يعمق الخلل في الحياء العام ويخدش الحياء الوطني، اللتين تسهمان في إبطاء عملية التهدئة وإعادة البناء.

كان هذا السلوك واضحا وملموسا بين شرائح اجتماعية، أشر قلة الحياء الوطني، وأدى استمرار حصوله إلى المزيد من قلة الحياء، لأن هناك في العراق، لبسا واضح المعالم في إدراك معنى الوطنية العراقية، حيث القلة تعي على المستوى الشعوري أن الوطنية مشاعر إنتماء إلى مكان "الأرض" وإلى نظام اجتماعي للعيش، ينتج التفاعل بينهما ما يعرف بالوطنية، تلك المشاعر الايجابية التي تعبر عن مقدار من الثقة والفخر والاعتزاز والرغبة في الدفاع والالتزام، وارتباط أوثق بالجذور، وقلة هم الذين يعرفون أن المشاعر الإيجابية تزداد شدتها بما يعزز المواطنة والارتباط بالوطن، تبعا لوجود بعض المتغيرات في معادلة التفاعل مثل المساواة في الحقوق والالتزام الطوعي بالواجبات، وقد تقل إلى مستوى السلبية الرافضة في حالة زيادة وجود بعض المتغيرات مثل التمييز بين الأفراد والجماعات والتفرقة بين الطوائف والأقوام، وغياب الفرص في تكافؤ العيش كما حصل في عراق ما بعد ثمانينات القرن الماضي، ويحصل بعضه في وقتنا الراهن على أعلى المستويات.

لقد تدنت مستويات الحياء الوطني وبما يخل بنتيجة تفاعل طرفي معادلة الانتماء إلى الأرض والنظام الاجتماعي، إذ لو قارنا المشاعر ذات الصلة بموضوع الشق الأول من المعادلة "الانتماء إلى الأرض العراقية" بين مرحلتين زمنيتين، الأولى تلك التي تعود إلى ما قبل 1968 والأخرى التي جاءت بعدها وإلى وقتنا الراهن، ولو أجرينا تجربة بسيطة فيما يتعلق بالافصاح عن الانتماء الى هذه البقعة الجغرافية، نجد أن العراقي الذي كان يسافر الى الخارج في المرحلة الزمنية الأولى وعندما يُسأل مثلا من أين أنت؟.

سرعان ما يجيب وبقدر من الفخر أنه من العراق، وعندما يتوهم السائل، أو تلتبس عليه الاجابة بين العراق، أو إيران لتقارب اللفظ باللغة الأجنبية، يعود العراقي آنذاك فيجيب بحزم وفخر إنه من العراق. أما في المرحلة اللاحقة لذاك العام بعدة سنوات وخاصة مابعد تسعينات القرن الماضي وحتى يومنا هذا، كانت الاجابة بطيئة ومعها تمنيات في أن لا يوجه مثل هذا السؤال، وفي حالة اللبس بين إيران والعراق يكون الرد أبطأ ودون حماس، وأبعد منه يتجه العديد

من العراقيين في الخارج إلى إخفاء عراقيتهم عندما يعملون في أماكن معينة دون حياء، أو خجل من أنفسهم والقريبين منهم وإن كانوا عراقيين. هذا من جانب ومن جانب آخر فقد العراقي اعتزازه بالانتماء الى النظام الاجتماعي الذي عاشه، وحاول في طريقه إلى التكيف الى النظم الأخرى أن يتجاوز جذوره وامتداداته الى الماضي، وفي السنوات العشرين الأخيرة بات العراقي المستمر في العيش ضمن محيط هذا المجتمع، ناقم عليه ومتجاوز على طبيعته وغير مكترث لما يحدث لحاله. وبات كذلك من أشد المنتقدين له وغير راغب في التقيد بمعاييره، ومن الثائرين عليه. فجاءت نتائج التفاعل بين الجانبين "الأرض والنظام" سلبية على طول الخط، ومنها جاء التدني بمستويات الوطنية العراقية، وبسببها تم تفضيل المصلحة الشخصية على المصلحة العامة، دون استحياء، والتقرب من الأجنبي سنة مرضية يفتخر بها البعض بلا حياء، مثالها ذلك المدير العام السيد (ع.م) المحسوبة اتجاهاته السياسية على التيار القومي، الذي كان يتردد على مقر الائتلاف الوطني العراقي عام 2004 في منطقة اليرموك ببغداد، وبتردده وكلما يحدث نقاش، أو تأتي جماعة جديدة للمقر، يخرج من جيبه هوية موقعة من أحد قادة الألوية المقاتلة الأمريكية تؤيد تعاونه مع الأمريكان. يتكلم عنها باعتزاز وكأنه من حرر العراق. وهكذا تتعدد مفردات القائمة التي تؤشر حالة التدني في الوطنية، حتى وصلت الى حد فقدان الحياء الوطني، إذ يتهم وزير بالفساد ولا يستقيل. ويُمسك آخر بجرم التجاوز على القانون ولا يأبه. ويَغيب عضو البرلمان عن حضور إجتماعاته إلا في حالات عرض قوانين المغانم والجوازات الدبلوماسية دون حياء.

كل هذه الهنات، وأخرى غيرها لا يسع مجال البحث ذكرها هنا تؤشر تدنيا في الوطنية، دفع إلى ارتكاب الخطأ، أو بالمعنى العلمي لم تكن مستويات الوطنية القليلة نسبيا في الزمن الحالي "مع بعض الاستثناءات" قادرة على الحيلولة دون حصول سلوك الخطأ والخجل "الحياء" من إرتكابه في السر وعلى مستوى العلن.

تشظي الهوية الوطنية

نظرة من الأعلى بزاوية أوسع إلى عموم المجتمع العراقي الأشمل بتارخ أقدم، يعود إلى تأسيس الدولة العراقية الحديثة، تبين هذه النظرة الافتراضية، أنه وعلى الرغم من وحدة الجغرافية والتاريخ التي حاول المؤسسون الاتكاء عليها مع وحدة الدين الغالب لتكوين وحدة هوية في ظل العراق الموحد، إلا إنهم لم يحققوا غايتهم هذه، حتى إنه في زمنهم قد اشتكى فيه جميعهم شدة الضعف وإتساع الفرقة وكثر التبعثر ونقص الوحدة الفكرية والدينية.(3). التي سنأخذ موضوعها أي الهوية معيارا للتشظي، أو التبعثر في عراق كان وبقي متشظيا تنقصه الوحدة الوطنية لأنه متعدد:
دينياً: إذ على الرغم من وجود أغلبية مُسلمة، فهناك أقليات أخرى غير مسلمة من المسيحيين والصابئة والازيدية وبقايا يهودية، تمنعت جميعا وهي التي تشكل المجتمع العراقي، أو الهوية العراقية من طرح ماهيتها على مستوى التداول المعرفي النقدي، وبدلا من الطرح المفروض هذا كما هو دارج في المجتمعات المركبة المتجانسة المتحضرة، وُضعت المعرفة "عن ماهيتها المثيرة لتعدد الأوجه والاختلاف" في إطار المحرمات الشرعية فتحولت جميعا إلى طوائف وملل وأقوام وجماعات مغلقة، كّونت كل منها عن الأخرى على وفق تبادلية التكوين أفكارا وصورا نمطية وتكوينات أسطورية، عدائية، دونية، تقلل من قدر الآخر، صيغت عبر مقومات السرد الديني العرضي الغزير. والتثقيف الفقهي القصدي الوفير.

وقويت وسط الانقسامات السياسية المتعددة ومساعي الحصول على السلطة المتنوعة، بأساليب متاحة، أو بما متاح من أساليب بينها التسقيط والتشويه والحط من اعتبارات وقيم وتقاليد الجماعات الأخرى. وبالنتيجة قلت المعرفة المتبادلة بين هذه الجماعات وحلت محلها المعرفة الناقصة المشوهة، حتى إذا ما تم الاستفسار في وقتنا الراهن من شخص عادي من أبناء السنة على سبيل المثال عن الشيعة، أو الصابئة، أو الكلدان، والعكس صحيح إذا ما سُئل أي منهم عن السنة في ذات الوقت الحاضر سيجد أن الإجابة في الغالب بسيطة، ويمكن أن تتسم بقدر من العدائية والتضليل والتشويه، يعطي مؤشرا عن تشظي الهوية العراقية وتفتتها.
إثنياً: على الرغم من غلبة العرب في العراق، هناك إثنيات كردية وتركمانية وفارسية وأرمنية .... الخ، تَشكلَ منها العراق الجديد عام 1921 بصيغة توافقات لخليطها، أو مكونات مجتمعها المذكور، الذي لكل واحد منها تاريخه الخاص ومعطياته الثقافية المحددة وتطلعاته السياسية النوعية وذاكرته الاسطورية، وله أيضا أبطاله العظام وشخصياته القومية، وهذه خصوصيات تفاعلت مع

ما موجود من تخلف، فحالت دون إنصهارهم في وعاء مجتمع الهوية الواحدة، والأنكى منه أن هذه المكونات وَضعت، أو وَضع كل واحد منها أهداف له في السلطة تخصه هو، ومساع له في الوصول إلى السلطة بكل الوسائل المتاحة، بدأها منذ اليوم الأول لمحاولة جمعه مع الآخرين ضمن مشروع الهوية الواحدة، مكونا وإياهم شكل صراع سلطوي يوصف بأنه:

تسقيطي الطابع. كل حاكم في العراق، وقبل مجيئه للحكم بإنقلاب، أو بغيره، يمهد للمجيئ بمساعي تشويه وتلفيق بعضها غير صحيح، ويبدأ يومه الأول بعد المجيئ بلوم من سبقه ويؤسس إلى عمله الجديد بداية من جديد لكي لا يبقي من أثر لمن سبقه في المجيئ.

تفردي الاتجاه. مهما نادى الحاكم بالديمقراطية والتعددية والاشتراكية، فإنه في نهاية المطاف ينفرد بالسلطة، حتى أن البعض نادى بأن واقع العراق وخصوصيته وتبعثر هويته، لا تنفع في التعامل معها سوى التفرد بالسلطة.

دائمي الوجهة. إضطرت بريطانيا يوم احتلالها وإدارتها للعراق، ولأسباب بينها التصارع على السلطة، تنصيب فيصل بن الحسين ملكا من الحجاز، هاشمي الأصل يقبله العرب الشيعة لأصوله الهاشمية، ويرحب به العرب السنة لمذهبيته السنية، ولا يرفضه الأكراد لنفس الأعتبارات الدينية، ومع ذلك فإن وجوده والجهود التي بذلتها الملكية لم تنه أسبابه "الصراع على السلطة" التي أسهمت مع أسباب أخرى بموتها، وكذلك الحال بالنسبة إلى الجمهورية الأولى "عبد الكريم قاسم" التي وإن حاولت تجاوز بعض أصوله خاصة الطائفية منها، لكنها لم تنه أسبابه الأخرى التي أسهمت بموتها أيضا، حتى استمر الحال تصارع أوصل حزب البعث وصدام إلى السلطة، اللذان وعلى الرغم من القدرات الفائقة التي توفرت لهما في كف المثيرات الخاصة ببعض جوانب الصراع، لكنهما لم ينجحا ولم يُنهيا أسبابه التي أسهمت مع المغالاة بالتفرد وأساليب الإدارة الخطأ في موتهما معا، وسوف لن ينته عند حافات الديمقراطية الحالية وأحزابها السياسية التي جاءت بعد التغيير ، إلا في حال النجاح بتكوين وطنية عراقية يحس فيها عموم العراقيين أنهم في وطن واحد يتمتعون بنفس الحقوق والواجبات.

إن توليفة التأسيس لهوية العراق الحديث آنذاك توليفة حملت في داخلها بذور التشظي، بعد أن أختير لتكوينها، شيوخ العشائر العربية والكردية "الأغوات" وكبار التجار والضباط القادة من العهد العثماني، الذين حاولوا تكوين دولة عراقية بهوية عراقية.

كان عرب الجنوب وبعض الوسط من بين المغادرين لصفوفها.

وكان التمثيل العام لبعض المكونات مفقود منها.

بعد أن كونت النخبة السياسية في توليفتها شكل سلطة سياسية لا يمكن عدها ممثلة تماما لهوية عراقية واحدة، بقيت كذلك حتى حركة عام 1958، التي أثبت حصولها وأحداث ما بعدها أن هناك شرخا في موضوع الإثنية، حيث الإقتتال العربي الكردي، ممثلا بالحكومة المركزية، والكردي ممثلا بالأحزاب السياسية الكردية الذي دام بقاؤه إلى عام 2003 دون أن تنتهي دوافعه حتى يومنا هذا.

طائفياً: إن الدين الإسلامي الغالب لشعب العراق يضم أغلبية شيعية عربية مقابل أخرى سنية عربية، وهناك أغلبية سنية بين الأكراد والتركمان مقابل أقلية شيعة من بينهم، وكذلك الحال بالنسبة إلى المسيحيين الذين يتكونون هم أيضا من عدة طوائف، تناقصت جميعها بإضطراد في السنوات الأخيرة. وهي طوائف وإن عاشت مع بعضها بعضاً بقدر من التفاهم لفترات محددة، إلا إنه عيش كان مطوقا بمظلة السلطة المركزية القوية، أبقت في داخل الواحدة منها أفكاراً غير صحيحة عن الأخرى. ورؤية إقصائية غير عقلانية هي الأخرى.

بسببها أصطدمت مع بعضها بعضاً، صدام هويات طائفية عدة مرات، تؤشرها بشكل واضح الرغبة الجماعية للفائزين بالانتخابات للمشاركة بالحكم دون معارضته، وشدة التصارع على المناصب العليا خاصة رئيس مجلس الوزراء الذي يمتلك السلطة التنفيذية. وبسببها أُستغلت أدوات قتال بالإنابة أكثر من مرة تؤشرها بشكل جلي حرب الخليج الأولى مع إيران التي أعترفت السلطة التي قادتها، أنها كانت تقاتل نيابة عن الأمة العربية، فعرضّتْ العراق إلى خسائر في بنيته التحتية وتقدمه الحضاري لم تعوضها الدول العربية.

إن حوادث التفجير والاقتتال والظروف التي حصلت بعد التغيير أعادت تصارع الهويات الطائفية بشدة أكبر في جوانب الرؤية الخاصة، بإقصاء الآخر والتفرد في الساحة، والسعي الحثيث لإنهاء إتجاهات التنوع الافتراضية والعمل الجاد لإعطاء الخطاب المتبادل صفة روحانية قادرة على حماية الجماعات السياسية المشاركة في الإقصاء من عمليات الاعتراض عليها في الهيمنة المقدسة. علما أن هذه الصراعات تعود إلى مرحلة سابقة، إلى عراق العهد العثماني الذي شهد أصولها المريرة بين الفرس الصفويين والأتراك العثمانيين داخل الأرض العراقية، عندما اتجه كل واحد منهم بالاعتماد في قتاله مع الطرف المقابل على طائفة من الطائفتين الرئيسيتين "الشيعية والسنية" حتى دخلت الكاظمية والأعظمية في عداوات طاحنة لفترات زمنية طويلة، راح ضحيتها العديد من أبناء الطائفتين، وهو عداء استمر في الذاكرة لسنوات قريبة من الآن، حاولت القاعدة وبعض القوى المسلحة استثارته أساسا لتوسيع قاعدة الاضطراب، وأسست عليه

في بعض عملياتها التدميرية في المدينتين وباقي أنحاء العراق للدفع بإتجاه الاحتقان والاقتتال الطائفي بين الطائفتين. استثارة أدركها العراقيون بعد أن أثُخنت جراحهم، ونوه عنها الأمريكان بعد اشتداد معاركهم، وذكرها الرئيس الأمريكي بوش الابن في مذكراته التي نشرت عام 2010 قائلا(كانت أحلك أيام الحرب، وفي كانون الثاني 2004 اعترضت قواتنا رسالة موجهة من الزرقاوي إلى كبار زعماء القاعدة. كتب إليهم يصف الضغوط التي يواجهونها ثم بسط خطته التي ستمكنهم من المواصلة والبقاء. كتب في رسالته: "علينا أن نجر الشيعة إلى المعركة، لأن ذلك هو السبيل الوحيد لإطالة أمد الحرب بيننا وبين الكفار" بذلك حدد الزرقاوي هدفا جديدا للجهاديين في العراق . العمل على إشعال حرب طائفية).

إنه صراع فيه اتجهت الهويات الطائفية والقومية والاثنية، بحثها المستمر عن مكان لها في مشروع البناء السياسي الجديد للعراق الديمقراطي، بطريقة أصرّتْ فيها على هويتها الفرعية، فتبين أنها بالرغم من جهدها في المشاركة الجماعية لإعادة البناء، مازالت أسيرة الواقع العراقي، بحقيقة تركيبته الاجتماعية غير المتجانسة، حتى أسهمت هي من جانبها في توسيع حالة التشظي الذي يمكن تشبيهه في السنوات الثلاث الأولى من الثماني التي أعقبت التغيير، وكأن العراقيين يعيشون في واحات شبه منعزلة، من الهويات المتفرقة الضيقة الأفق، درج السياسيون الجدد الذين أقروا بوجوده على وصفه بالفسيفساء العراقي ودرج علماء الاجتماع على وصف حالته بأزمة الهوية. أزمةٌ لم يستطع القائمون على العملية السياسية من تقليل دوافعها في التشظي الذي أصاب النظام السياسي حتى نهاية عام 2010، ولم يستطع المجتمع المنتج لهذه الأزمة من تكوين رمزية سياسية حزبا كان أم شخصية سياسة، أم اجتماعية قادرة على توحيد الجهود والأحزاب المتشظية، لحل مشاكله العصية فيما يتعلق بالثروة والعلاقة مع الطوائف والأقوام وإرساء قواعد الديمقراطية حتى نهاية العام المذكور، ولا يمكنه إنتاج هذه الرمزية في المنظور القريب، لعدم توفر ظروف إنتاجها بعد.

لقد كان صراع الهوية في البداية عنيفا بات خلاله الاعتراف بشرعية الدولة في تقديم الحماية والعدالة غير واردا، وبات التأزم والشك بالنوايا قويا والجهد المبذول للتوحيد وانتاج الهوية محدودا، أو حتى معدوما فتسبب في زيادة سرعة التفتيش في مكبوتات الماضي عن هوياتٍ وانتماءات أولية (تقليدية)، جعلت هذا النوع من الصراع آفة من الآفات الاجتماعية السياسية، ضخمت الهوية الفرعية على حساب الهوية الوطنية.

وأثارت في داخل المتصارعين إتجاهات تقزيم الآخر، مما زاد من إتساع دائرة التشظي، أي دفع المجتمع العراقي ضعيف التجانس إلى الاستجابة سريعا إلى مثيرات التشظي والتناحر.

وأعاقت عملية إثراء الثقافة اللازمة لتكوين هوية نفسية عراقية قادرة على توحيد المجتمع العراقي في إطار أمة تعيد بناء كيانها عصريا بأقل الخسائر.

وكونت أرضية ملائمة لتفشي العنف الهوياتي، وأداة مناسبة للحشد والتعبئة السياسية الدينية، التي طرحت في إطارها غالبية الأطراف السياسية المهيمنة في الساحة، هوياتها الفرعية في إطار المقدس غير القابل إلى المس، أو المراجعة والتأويل، فزادت الطين بلة على علم منها، أو دونه في أغلب الأحيان.

إن التشظي الهوياتي الذي أعاق عملية إعادة بناء الدولة العراقية عصريا بعد التغيير وما زال يعيقها، كان قد نحرها أكثر من مرة منذ العام 1921، عندما كانت الهوبة من بين إشكاليات بنائها على مستوى الخطاب السياسي والانتماء الوطني، لدى أغلب النخب السياسية والجمهور المحكوم بافكار وسلطة تلك النخب آنذاك، مما مهد إلى وأد تجربتها عام 1958 في محاولة لتكوين هوية عراقية جديدة، سحبت المعنيين إلى تشظي من نوع آخر للهوية العراقية غير المكتملة وللهوية القومية العربية غير الواضحة، أدت إلى وأد آخر لهذه التجربة عام 1963، التي أدخلت العراق في صراع هوية من نوع تتجاذب فيه القوى عدة اتجاهات لهوية قومية ومحلية ودينية، في غياب شبه كامل لبديل يحقق الدولة الوطنية، فأدت إلى تشكيل هويات مجتزأة من بين الهويات الفرعية المذكورة لكثير من النخب المجتمعية والسياسية وجمهور تلك المرحلة الزمنية، فباتت البعثية بهوية عربية والشيوعية بهوية أممية والناصرية بهوية قومية، لا علاقة لها بالطوائف والأديان العراقية، أي أصبح في داخل كل هوية فرعية أكثر من هوية فرعية، حتى أصبحت هوية الدولة العراقية متشظية، تتقاسمها مفاهيم ووظائف وأدوار تتمحور حول الوطن العربي والأمة العربية، والوطن الإسلامي والأمة الإسلامية، وأقل حصة فيها للوطن العراقي والأمة العراقية، وهكذا الحال حتى مهدت إلى حصول آخر وأد لها عام 2003، سقطت فيه هوية الدولة العراقية البعثية، وجاءت بعدها دولة العراق الديمقراطية غير مكتملة الهوية التي أوصلت العراقيين، أو القسم الكبير منهم، لأن يعيشوا السنوات الأولى ما بعد التغيير، بوهم الهوية المتفردة، وكأن أفكارهم كما يقول الروائي الايرلندي الشهير أوسكار وايلد هي آراء أشخاص آخرين، وجل حياتهم محاكاة لحياة آخرين، وعواطفهم أقتباسات من عواطف الآخرين، لأننا والكلام لأوسكار نتأثر وإلى درجة مدهشة بالناس الذين نرى أننا نشترك معهم في هوية واحدة (4).

وإن لم نعتقد أن تنظيم القاعدة والقوى المضادة للتغيير كانت قد عملت مؤسساتيا، لتحقيق مقولة وايلد، لكن فعل الاحتقان الديني الذي استخدمته في بداية مشوارها في الساحة العراقية، تمكن من تحويل الكثير من مخزون الذاكرة العراقية ذي الصلة بالهوية المتفردة، المترسب في اللا شعور منذ النشأة الأولى "سنيا أو شيعيا، كرديا أو عربيا" إلى شحنات إنفعالية عدائية لدى البعض من العراقيين، وُظّفَت كأحد أقوى الأسلحة الوحشية بالضد من الجماعة في الطرف الآخر طيلة هذه السنوات، خاصة وأن النزاعات الطائفية من هذا النوع، وما نتج عنها من أعمال عدائية، أستمدت طاقتها في الاستمرار من إرهاصات وهم الهوية المتفردة، التي زادت مستوياتها في العراق، ومن الكراهية التي تفشت بمستويات عليا بين بعض العراقيين طيلة أربع سنوات مستمرة من بين السنوات الثماني، والتي تأسست قوة فاعليتها على هوية فردية أعتقدها البعض أنها تميزهم عن غيرهم من أفراد طوائف أخرى، وعلى سيادة مزعومة لأفراد هذه الهوية على غيرهم من أبناء طوائف أخرى. من هذا نستنتج:

1. إن القوى المضادة في العراق قد نجحت بدايةً، أي طيلة السنوات المذكورة في إعطاء هذه الهوية المتفردة، بين العديد من العراقيين، شكلا ملائما لإلغاء الغير، وتجاهلا ملموسا للهويات الأخرى.
2. إن النجاح العسكري والنفسي المؤقت للقوى المضادة تداخل مع عوامل أخرى، فأنتج بشكل مؤقت أيضا مجموعة هويات عراقية ذات تركيبات هلامية، وحقول صراعات دورية، أسهمت في وأد المشروع الوطني الليبرالي العقلاني، وإنماء الأصوليات الدينية، وإنبعاث المزيد من الهويات الفردية بين الجماعات الفرعية وإدماج الدين بالسياسة، والامتثال إلى دين الطائفة، كهوية بديلة عن هوية العراق الوطنية.
3. إن ذاك النجاح تسبب في أن تكون الهوية الطائفية الفرعية عدائية، كارهة "حانقة" لفترة زمنية، تفوقت في كرهها على كل معطيات العيش المشترك والتعاطف الوجداني العراقي، الذي كان سائدا بدرجات تقترب من أن تكون مقبولة في عموم البلاد، وكان القتل وسيلتها المأدلجة للخروج من خانتها المؤلمة، الذي أدخل البلاد دوامة الاضطراب، وعدم الاستقرار للسنوات الثماني.
4. إن النجاح الذي تحقق للقوى المضادة في تعزيز الهوية المتفردة، بدأت شدته تخف تدريجيا، بعد عام 2008، لكن التفرد في الهوية لم ينته بعد، وبقي عالقا في الذاكرة، يمكن إستثارته بفعل التحريض، إذا ما توفرت ظروف ملائمة للاستثارة.

5. إن صراع الهوية المستمر، سوف لن ينتهي كما يود السياسيون الوطنيون، ويتأمل الباحثون المنصفون، إذا لم تتعض الجهات المتصارعة من أخطاء الماضي وتتخلى عن خططها في السيطرة والتقزيم والتخندق الأثني والطائفي، وإذا لم تسارع إلى إعادة تكوين هوية وطنية عراقية بجهد وطني وعلمي صحيح.
6. إن أسباب ودوافع التوتر وعدم الاستقرار، وإن تغيرت أشكالها إلى أخرى، سوف لن تنتهي إذا لم تُنتج هذه الهوية، وإن العراق سيبقى سيدا في انتاج كوارثه في التشرذم والتسلط والابتئاس، إذا لم يكتمل المشروع الوطني لتشكيل الهوية.

وفي خاتمة موضع الهوية تجدر الإشارة إلى إنها أي الهوية عبارة عن تلك القيمة النفسية، التي تحتاج باستمرار إلى جهد إنساني متواصل، لصياغتها بشكل حقائق إجتماعية وحضارية يدركها الجميع فيقبلونها دون تردد ويدافعون عنها ضمن إطار الدولة (5)، وهو جهد قيمي تربوي تعليمي، لم يكن متوفرا بشكل كاف في العراق خلال مراحله السياسية المتعددة، بل وعلى العكس تم التوجه بدلا منه في أكثر من مرة إلى استخدام الجيش، ضامنا لوحدة الدولة وقوته سبيلا لفرض وحدة الهوية، صاحَبَ هذا الاستخدام، محاولات دمج قسري للجماعات الاثنية والقومية والطائفية وتذويب قسري أيضا للخصائص القومية والثقافية لهذه المجموعات، وهي توجهات كونت تعارضاً بين الهوية المركزية للدولة العراقية، وتعدد الهويات الفرعية داخل المجتمع الحافل بالتنوع والتعدد، وأثبتت أنها لا تحمي الدولة من التصدع والهوية من التشظي. حتى إن الذي حصل بعد التغيير يدعم هذا الرأي، إذ أن غالبية الصراعات التي جرت بعد عام 2003 ولم تنتهِ حتى نهاية عام 2010، مردها إلى مصاعب تشكيل الهوية النفسية للدولة العراقية، بعد أن حاولت كل جهة وقومية وطائفة تشكيلها على وفق رؤيتها ومنطقها ومصالحها.

الفصل الثاني

خروقات في المجال الوجداني

للإنسان العراقي

إن الوجدان هو الَنفس وقواها الداخلية التي تمتد جذورها في الطبيعة الإنسانية إلى الطفولة حيث الخطوة الأولى التي يخطوها القادم الجديد إلى الدنيا ومعها قوة الوجدان جنباً إلى جنب مع باقي الغرائز والميول والرغبات الأُخرى التي تأخذ بالتكامل والاشتداد كلّما خطى وكبر ونمت قواه الطبيعية.

وهو إحساس أولي باللذة، أو الألم من حيث الإدراك والمعرفة، وهو الشعور بالخاصية عندما تكون في مواقف تتطلب الموازنة، أو المقارنة لاتخاذ الحكم على قضايا تواجهها النفس، وهو شأن إنساني تتجاوب معه سرائر الناس على ما فطروا عليه، وبذلك يكون صفة عامة يتحلى بها الناس جميعا على حد سواء وإن كانت مستويات تأثرهم ليست على نفس الدرجة(6).

والوجدان من الناحية الشعبية هو أن يكون لدى الانسان ضمير يؤنبه ويحركه بإتجاه الآخر، وأن يقف مع الآخر، وأن يستحي ويقول الحق، وأن يرفض لغيره العيش تحت مظلة الحرمان والقهر والاضطهاد، أي أن يكون إنسانا بحق.

وهو معنى شائع لا يبتعد عن المعاني الفلسفية والنفسية له، فصاحب الوجدان أصبح هو نفسه صاحب الأخلاق، وعديم الوجدان هو أقرب إلى من يفقد تواصله الايجابي مع بيئته الانسانية التي يعيش فيها، وأقرب كذلك إلى من يشعر بالاضطراب في كينونته الانسانية الأخلاقية. وهو عند العراقي أمر مشكوك فيه بعد أن حمله العارفون وزر الأخطاء وسعة الابتعاد عن الصواب وبعد أن حسموا الجدال في مسألة إضطراب أمر بلاده معنيا من الناحية الوجدانية بها وبما جرى ويجري في مجالها خلافا للقواعد والقيم والأصول، لأنه أسهم في أستجلاب غيره ليكون مؤثرا في رسم واقعه، وشارك في إشاعة الفوضى طرفا فاعلا فيها، أو داعيا إليها، أو مشجعا لحصولها، أو ساكتا عنها طيلة هذه السنين التي مضت، وكأن الوجدان في داخلة أشبه بالمشلوك، أو إنه مختلف في هذا الجانب عن غيره من بني البشر الذين يمتلكون قدرة إدراك وجدانية لتشخيص الأمور الحميدة والحسنة، والتمييز بين الأمور الصحيحة والخاطئة، وشحن بالمعلومات والتأملات التي يغلب عليها الصح والنفع العام.

إنه في هذه النقطة مختلف بعد أن شُحن وجدانه ولفترة زمنية طويلة بالسواد، وعدم القدرة على التمييز، حتى أصبح:

عاجزا في هذه السنين الصعبة عن المساعدة فيما يتعلق بالمحافظة على النفس والبيت والوطن.

لم يعد له القول الفصل في التمييز بين الصحيح والخطأ.

لم تعد أوامره الذاتية قادرة على إخضاع نفسه والآخرين لأحكام القيم النبيلة والتقيد بالمعايير الصحيحة.

لم يعد الآباء فيه قادرين على أن يدفعوا الأبناء بإتجاه الاستجابة إلى الشعور بالذنب كما يشعر أبناء جنسهم الآخرين.

لم يعد رجل الدين فيه قادرا على إلزام الجموع التابعة بالتقيد بقوانين الدين في الحلال والحرام، وتخويفهم من يوم الحساب، حتى شاهدنا برلمانيين متدينيين على سبيل المثال لم يمتثلوا إلى دعوة صريحة لمراجع دينية عليا عام 2005 في الالتزام بالبقاء في عضوية البرلمان وممارسة سلطاتهم في التقويم والاصلاح، وفضلوا بدلا عنها الهرولة بإتجاه المناصب الوزارية، وشاهدنا عام 2010 كثيراً من المناداة أطلقها خطباء جمعة ومراجع دين في النجف وكربلاء لحسم موضوع تشكيل الحكومة سريعا، ولا أحد من الفائزين بالانتخاب يستجيب إلى الطريقة التي يريدون، وكذلك كثير من الحث للمعنيين على التنازل والوسطية ولا أحد من المرشحين يتأثر ويستجيب، وإن كانوا في غالبيتهم قد جاءوا من القوائم ذات التوجهات الدينية السياسية المؤثرة، وفازوا في الانتخابات بقوة الدفع الدينية، وهم في الأصل يقلدون تلك المراجع الدينية في قضاياهم الشرعية وشؤونهم الحياتية.

ولم تعد الدولة فيه قادرةً كما ينبغي، ولا مسؤولها الأعلى قادراً كما يريد في التأثير على الانسان بالمستويات الأدنى، ليكون سائرا في الطريق الصحيح، متعلما متفاعلا منتظما طائعا لما يمليه الضمير الوطني، حتى تلمسنا عديداً من المواقف في الزمن الجديد لا يَسمع فيها العموم صوت المسؤول الأعلى، وكأن الأعلى لا يُسمع غيره ولا صوت الضمير، حتى إنه في خلال هذه السنين التي خضعت للمتابعة تلمسنا مناشدات جاءت بها الحكومة ومسؤولون فيها للحد من فعل الخطأ، والالتزام بمعايير النزاهة، والتقيد بقيم المواطنة وغيرها، لكن أعمال التجاوز وخرق الأمن وخيانة الأمانة مازالت ماثلة بنسب ليست قليلة، وبما يوحي أن أعداداً غفيرة لا يسمعون.

إنها حالة ضعف وجداني وهرولة إلى الأمام دخل فيها كثير من اللاهثين إلى المساجد والحسينيات وغالوا في طقوس الدين لأمر لا يتعلق بتقوية الضمير ولا بتعزيز الوجدان، وإنما للهروب من أستحقاقات الوجدان ووخز الضمير. دفعٌ وهرولةٌ كانوا يستلهمون فيها الحل من خارجهم التكويني بدلا من أن يستقوه من وجدانهم الداخلي، في تناقض مع الواقع ومع رؤيا الفيلسوف روسو في إجابته عن تساؤل لماهية القواعد التي ينبغي أن يأخذ نفسه بها ليحقق المصير الذي أراده الله له في الأرض، يوم قال (يجب علي المثابرة في اتباع طريقتي الدائمة، وقوامها ألا أستقي هذه القواعد أبدا من مبادئ فلسفية عليا، وإنما أجدها في أعماق قلبي وقد

نقشتها الطبيعة بحروف لا تبلى. وليس لي إلا أن أستشير نفسي في شأن ما أنا فاعل: إن كل ما أشعر بأنه جيد فهو جيد، وكل ما أشعر بأنه سيئ فهو سيئ، وإن خير فتوى لهي فتوى الضمير، ولا يصطنع الانسان براعة المحاكمة إلا عندما يساوم ضميره. أجل إن أول ما يترتب على الانسان أن يعنى به ويراعيه هو ذاته.

ولكن ما أكثر ما قال لنا صوتنا الباطني عندما نسعى لبلوغ مصلحتنا على حساب الآخرين بأننا نسيء صنعا.

إننا إذا سمعنا قول حواسنا أهملنا الإصغاء الى صوت قلوبنا.

الكائن الفاعل يطيع والمغفل يأمر، والحق أن الضمير صوت الروح والأهواء صوت الجسد.

وليس بمستغرب أن تتعارض هاتان اللغتان في أكثر الأحيان، فإلى ايهما نستمع إذن؟ إن العقل يضلنا في الغالب، ولنا كل الحق في إتهامه ودفعه، بيد إن الضمير لا يغشنا أبدا.

إنه هو الدليل الحقيقي الذي يهدي الانسان ويرشده. الضمير بالنسبة إلى الروح كالغريزة للجسد، ومن أتبعه أطاع "الطبيعة" ولم يخش أن يضل أبدا) (7).

لقد كان الوجدان في الثماني سنين وما قبلها بعشرات أخرى ليس هو الضمير بمفهوم روسو، إنه أستجابة للحواس الغريزية، حتى صار بالاستجابة لها منحازا إلى جهة دون أخرى قبل أن يعرفها من قريب، وأحكامه مسبقة عن الغير قبل أن يقف معهم في الموقف الصحيح، وكان كارها الدولة قبل أن يعي قيمتها بشكل دقيق، حائرا تتجاذبه واجبات المواطنة والعيش بأمان والرغبة في تدميرها بإمعان، حتى لم يستطع حل الصراع بينهما إتجاهان متناقضان، فبدت عليه علامات الانحراف والحيرة والشك في معايير الأخلاق.

شكٌ أخلاقي في العراق يختلف عن وجوده في باقي البلدان، إنه هنا لا ينتج عذابا للوجدان"تأنيب الضمير" لأن تكراره كان كثيرا حتى أكتسبت بعض خصائصه قوة العادة لا تُشعر صاحبها بالذنب في ارتكابه الأخطاء، ولا بتأنيب الضمير في إزهاقه أرواح الأبرياء، وعلى العكس من هذا، وبدلا من أن يكون وجدانا معذبا أصبح وجدانا حذرا أتاح لبعض أصحابه الانزلاق إلى صفوف المذنبين، دون وعي منهم بالنتيجة التي يتوقعون، أو غير آبهين لحصولها، وكأنه إنزلاق آلي ومسايرة عمياء لما يجري من أعمال وملابسات الأحوال، وأصبح وجدانا مقلدا وضالا حائرا متخلفا غير قادر على أن يكون حَكَما نزيها للذات وكابحا لرغبات الغريزة، حتى اقترف بعض أصحابه بسبب هذه الضلالة والتخلف والحيرة أعمال شر وتخريب وآثام من كثرتها وإخفاقه في السيطرة الإرادية الواعية على مخرجاتها، تم الاقتراب من وصفه بالوجدان المضطرب،

الذي يسارع في الاستجابة إلى الحواس دون الإصغاء إلى الصوت الداخلي للضمير، وإلى التغافل عن ضرورة تكييف العمل الاخلاقي مع شروط التجربة الحسية ومعطيات الواقع الراهن، حتى تردى الفاعل الاخلاقي في الواقع الراهن، وارتضى أصحابه الاكتفاء بسلوكٍ خضع خضوعا أعمى لمعطيات هذا الواقع الشاذ بمعايير الحضارة وأصول بناء الأمم وتشييد الأوطان.

إن موضوع الوجدان موضوعا فلسفيا شائكا، سنحاول التأسيس على مفهومه ذي الصلة بالضمير، ولإيضاح كم الخرق الحاصل في مجاله بالنسبة إلى الانسان العراقي سنتناوله بعنوانين رئيسيين هما التجاذب الوجداني والمجانبة الوجدانية.

التجاذب الوجداني*

تقدم لنا العودة إلى الماضي البعيد نسبيا وكذلك القريب زمنيا، شواهد لا غبار عليها عن حالات في المجتمع العراقي، تؤكد وجود قدرٍ من التجاذب، أو التناقض الوجداني في مواقف الحياة الانسانية العامة، تتمثل في الانصياع ـ التمرد. والإذعان ـ العدوان. وتملق السلطة ـ وبغضها، وحالات مشابهة كثيرة. وفي موضوعها، خاصة ما يتعلق منها بالانصياع إلى السلطة وتملقها مع وجود الرغبة بالتمرد عليها في حال سنوح الفرصة إلى ذلك(8). مازالت أجيالنا الآتية من الريف تتذكر، ذلك الشرطي القادم من مركز المدينة إلى قرية وسط الريف، ممتطيا حصانه المعهود بين الحين والآخر أيام الحكم الملكي، وتتذكر من بقايا غابر الزمان، كيف كان كبار القوم، يمتثلون لأوامره وتبليغاته وتحذيراته، وكيف يتوددون له ويتملقونه ويتهافتون لعلف حصانه. وكيف كانوا ينتقدونه بشدة بعد رحيله مباشرة وكأنه عدو لدود.

وبعد ذلك التاريخ تتذكر تلك الأجيال ومعها أخرى، كيف كانت بيوت البعثيين تغص بالزوار والمريدين، بعد عام 1968 بقصد التقرب وتقديم الولاء، وتتذكر معها أجيال أخرى عاشت أيام التغيير، كيف كانت بيوت المعارضين العائدين من الخارج بعد حصوله، محجا للقريبين والبعيدين، وبضمنهم أولئك الذين عُرفوا بكتابة التقارير عن أولئك المعارضين من الأقرباء المقربين، جاءوا لنفس غاية التقرب ومسح الذنوب وتأكيد الولاء، وبصددها يمكن الجزم على إنها ذكريات عن أحداث وصور عقلية عن حالات، تكررت بنفس الصيغة التي تعبر عن الرغبة بالانصياع، في أزمنة مختلفة وأنظمة حكم متباينة، كان القاسم المشترك فيها خاصية الرضوخ إلى السلطة، ويمكن الجزم أيضا وعلى وفق المعطيات المتوفرة وقصص التاريخ القريب أن هذا الرضوخ والانقياد إلى السلطة وتملقها، حمل في داخله نقيضا له هو بغضها حد المقت، في عملية تناقض وجداني تتداخل فيها الانفعالات، وتكثر مؤشراتها في ذاكرة الأجيال السابقة التي عاشت أحداثاً قديمة، والحديثة التي تعيشها قريبا من الآن، أكثرها وضوحا في تبيان مسألة التناقض هذه، لمن تجاوزت أعمارهم الثلاثين عاما، تلك التي جرت في أثناء الانتفاضة الشعبية جنوب العراق وشماله

* يتخذ التجاذب الوجداني، شكلاً صريحاً في بعض حالات الصراع والاضطراب النفسي، حيث التذبذب ما بين الحب والكره في تجاذب يحدث في الوقت نفسه، وفي الحالات الطبيعية تقدم لنا استجابات المراهقين العاطفية نموذجاً واضحا للتجاذب الوجداني، في تناقض بين الرغبة والنفور وبين التقرب والابتعاد وأمور أخرى.

في المحافظات الكردية، بعد الإنكسار الهائل في الحرب الخليجية الثانية، عندما خرجت صباح يوم 1991/3/2، أعداد غفيرة من عراقيي البصرة وغالبية مدن الجنوب، شاهرين الأسلحة والعصي ضد مقرات حزب البعث الحاكم ومنتسبي مراكز الشرطة، كرمز للسلطة التي يبغضونها، وكانوا يتملقونها أو منصاعين لها.

لقد تبدلت مشاعرهم منها مع أولى بوادر ضعف هيبتها، التي تم تحسسها من خلال تكرار حالات انتقاد وشتم صدام علنا من عسكريين يجوبون شوارع البصرة، بعد انسحابهم من ساحة حرب الخليج الثانية:

منهكين: من شدة التعب، مشيا على الأقدام من مواضعهم في الكويت، أو على حدودهم مع السعودية حتى بصرتهم وباقي مدن الجنوب.

جائعين: بعد أن تركوا أكداس أرزاقهم في مواضعهم الدفاعية التي غادروها مسرعين، وتبعثرت مقراتهم، وتفرق منتسبوهم العاملين في الشؤون الإدارية وأغلقت المطاعم من حولهم، وشحت الضيافة على طرق الانسحاب.

مكسورين: من خسارة حرب لم يقاتلوا فيها، ولم يحسوا أنهم طرف من أطرافها ومن نتائجها التدميرية التي لم يتوقعوها. خسارةٌ قصمت ظهر الحكومة وأخلت بالتوازن النفسي للإنسان العراقي، ووضعت الجيش العراقي على أعتاب مرحلة الهدم التدريجي. كنت من بين الشهود على حصولها يوم عملت مؤقتا في المركز النفسي المتقدم في أبو الخصيب بالبصرة مع مجموعة أطباء نفسيين متخصصين لمتابعة الوضع المعنوي للجيش العراقي في معركته مع الحلفاء بعد 1991/1/17، وأعتدّتُ مع زميل لي أن نذهب لنمشي في شوارع البصرة للترويح عن الضغوط التي نحسها، ولنعاين ما يجري ونتفحص ما يفيدنا في تقييم الحالة المعنوية التي بدأت تتردى بشكل سريع وخطير مع بدايات القصف الجوي المدمر للحلفاء واستمراره أربعين يوما قصفا إستراتيجيا للعمق العراقي وتعبويا للدفاعات الأمامية دمر هيكليتها تماما، ودفع القيادة العليا إلى إصدار أمر الانسحاب الكارثي ليلة 26/25-1-1991، بإتجاه البصرة التي أصبحت شوارعها من كثر المنسحبين فرديا، غابة من الجنود الحيارى المصدومين.

بعد يومين من ذلك الأمر كنت مع نفس الزميل نمشي في شارع كورنيش شط العرب، عصرا ونغطي رتبنا بقمصلة عسكرية عادية لنصبح مثل باقي الماشين على غير هدى، ولاحظت أمامنا في المشي عسكريا لا يحمل رتبة، يبدو من هيئته العامة أنه جندي من جنود الاحتياط جاوز عمره الثلاثين عاما، يمشي وحيدا بطريقة فيها التركيز والسيطرة شبه معدومة، يتكلم مع نفسه

بصوت عال، وكأنه في نقاش حاد مع غريم له في السياسة، حتى جلب انتباهي، فتقربت منه لأسمع ما يصدر عن حالته التي نكتشف في كل خطوة نخطوها نحوه كم هي مزرية. سرنا بجانبه دون أن ينتبه، ولم يعر لسيرنا أي أهتمام، فأتجه صوب تمثال من مئات التماثيل كانت موجودة على ضفة الشط لعسكريين استشهدوا بالحرب مع إيران، ويدهم اليمنى ممدودة بسبابتها في إشارةٍ، صوب الحدود الإيرانية، أريد منها التأكيد على أن إيران هي السبب الرئيسي للحرب والاستشهاد، وإنها العدو القادم من خلف الحدود والباقي ما بقي التمثال قائما إلى أبد الآبدين.

لقد اقترب من ذلك التمثال الذي كان لطيار برتبة مقدم ومازال منهمكا في الكلام مع إشارات في كلتا يديه بين الحين والآخر، يعيد في كلامه ويصقل حتى حفظته تماما:(كلها منه، إحنة شعلينة بهاي المصيبة السودة، مو كاعدين بمكانه، إلا تجي وتتحارش بإبليس، تعال وأشوف إشصار بينة، كلهة منة).

لما وصل التمثال، توقف عن الكلام بشكل مفاجئ أو إن الشريط المسجل لكلامه المكرر قد توقف لأمر ما في عقله المتعب، لمس بيده التمثال ونظر إليه نظرة عطف واسترحام، يريد أن يكلمه مثلما يكلم شخصا على قيد الحياة، وربما يكون تبعا لوضعه النفسي المضطرب قد أعتقد أنه على قيد الحياة، أو تخيل أنه يمتلك القدرة على مكالمة أموات يعيشون ما وراء الحياة، بعدها قال:

(أكيد أنت مرتاح، والله إحنة هم نريد نرتاح من هاي الدنيا) وبعدها دخل في نوبة بكاء شديد استمرت دقائق لم ينتبه فيها إلى وجودنا جنبه مثلما لم ينتبه من قبلها إلى مشينا بقربه، حتى تدخلت وقلت له بنفس لهجته:

ها الله يساعدك على هذا التعب، لازم أنت مو بصراوي.

عندها التفت إلي، أو صحا من نوبة فقدان الوعي والبكاء، ونظر نظرة خائف قائلا: (يمعود يا بصراوي، يا عراقي متشوف حالنا، ترة كلهة منة) ثم استمر في البكاء.

فقلت له اجلس هنا على حافة الكورنيش لقد وصلت وانتهى الخطر ولم يبق شيئا يستحق العتب واللوم، وبعد أن جلس وتنفس تنفسا طبيعيا، أعطاه زميلي سيكارة، عندما أخذ أول نفس منها انتهت لديه نوبة البكاء، فقال: (أنا جوعان وتعبان وحزنان وما أعرف أشسوي) لم تغمض لي عين منذ أول أمس، عندما بدأت المشي من آخر نقطة على البحر في الكويت بعد أن أصدر لنا آمر السرية أمرا بالانسحاب بعبارة نزلت على رؤوسنا كالصاعقة (كل واحد يشوف طريقه)، فوجدت طريقي مع ثلاثة من أقرب أصدقائي سرنا في الصحراء بأتجاه الحدود،

قتل عماد ببقايا قنبلة عنقودية كانت مبعثرة على الطريق الذي سرنا عليه، دفناه على استعجال حتى لم نفكر بوضع علامة مميزة على قبره، وقتل عبد بعد ساعات من طائرة سمتية كانت تستهدف آليات عسكرية منسحبة على نفس الطريق فوضعناه في حفرة، حتى لم نتمكن من ردمها ولو بقليل من التراب، لأننا مرعوبين ومستعجلين نفكر فقط بعبور الحدود، وثالثهم لطيف الذي دهسته ليلة أمس دبابة عراقية كانت تسير بأعلى سرعتها لتعبر خط الحدود قبل اصطيادها من طائرات الحلفاء التي لم تفلت آلية عراقية منها إلا بقدرة رب العالمين، فقسمته سرفتها التي مرت على نصفه السفلي إلى قسمين. لقد كان بجانبي يسير وكنا نشجع بعضنا لحث الخطى نحو الحدود التي اعتقدنا الخلاص عند بلوغها وهي على بعد أمتار.

لقد كان منظر المرحوم قد أفزعني، وكدت أن أفقد وعيي بعد أن شاهدت نصفه العلوي يتحرك لعدة ثوان وقد اختلطت دماؤه وأحشاؤه بالتراب، عندها تذكرت أني قريب من الحدود، وأني ميت لا محالة، وأحسن لي أن أموت داخل بلدي على أمل أن يجدني عراقي صاحب شيمة ويوصل جثتي إلى أهلي في العمارة، فتركت أخي وصديقي لطيف في مكانه بعد أن توقف نصفه عن الحركة، وبعد أن أغمضت عينيه، وركضت الأمتار التي تبقت إلى الحدود كأنها عدة كيلومترات والدقائق العشر التي استغرقتها في الركض كأنها عشر سنوات، وبعد وصولي إلى النقطة الحدودية في صفوان لا أتذكر سوى العلامة التي كتب عليها البصرة 60 كيلومتر، وأتذكر الآن إني واقف هنا جنب هذا التمثال.

كرر القول أعتقد أني لم أتناول طعام، لأني جائع، لكني لا أملك نقوداً، مستدركا إني لا أشتهي الأكل الآن، لا أعرف ماذا أعمل وكيف أصل إلى أهلي، يتملكني الخوف في المسير، أشعر بالحزن والرغبة الشديدة بالموت، ياريت لو لم توقظوني من غيبوبتي وتركتموني أهيم في أرض الله، أعلموني أنتم ماذا أعمل أو دلوني من أين أذهب إلى مدينة العمارة.

استرح قليلا قلتها بلغة الأب إلى إبنه الخائف، وسترى أنك تستطيع الوصول إلى العمارة، وأول شيء تفعله هو العبور إلى التنومة، الجهة الثانية من شط العرب من على الجسر المنصوب وهناك قريبا من جهته الأخرى سيارات حمل تنقل الناس وبضمنهم الجنود إلى باقي المحافظات، ومن المؤكد أنك ستجد من يذهب إلى العمارة، وهذه عشرة دنانير تستطيع أن تأكل منها وتدفع الأجرة منها حتى الوصول إلى أهلك، قلتها له وإني غير واثق من أن حالته النفسية والبدنية تمكنه من مواصلة المسير، لكنه رد قائلا: (أي راحة والموت أخذ كل جماعتي، خلوني أروح عسى أن يأتي إلي في الطريق ويأخذني مثلهم ويخلصني من هاي الدنيا) وقبل أن يتركنا ويذهب تذكر أنه

أخذ عشرة دنانير ولم يسأل حتى عن أسمائنا وكيف يوفي دينا بذمته، فعاد من خطوته التي خطاها وقال: (ترة أني ما عندي شي أعطيكم إياه غير هذا المسدس العسكري الذي أحمد الله أنه بقى وياي) فقلت له حافظ على مسدسك هذا ذمة عسكرية، وغداً تطالبك وحدتك به، والله وياك، دير بالك على نفسك.

لقد حصلت مثل هذه القصص بسرعة عالية وشدة كبيرة، كونت صدمة نفسية أسقطت الهيبة الافتراضية للحاكم والحكم بنفس السرعه والشدة، انتشر صداها لعموم الجنوب كذلك بنفس السرعة. عندها كثر المنتقدون، المنفعلون بغضا وسرعان ما تحول انفعالهم إلى سلوك تمرد على الحاكم واتجاه لتدميره وتدمير الدولة، بطرق وأساليب كان بعضها غالبا عليه النهب والقتل والحرق والتهديم، لا تفسر في الإطار النفسي سوى أن غير قليل قد تخلص من قيد التملق المؤلم للسلطة والانقياد القسري لها في داخله، بعد إدراكه ضعف قدرتها على التقرب منه، وتخطى حاجز الخوف منها، فاندفع أولا لتدميرها، وإزاحتها كعامل تهديد وقلق مكروه، وفي سبيله إلى ذلك، لم يبق في طريقه الطويل باتجاه مقراتها أي مَعلمٍ من معالمها، حكومة بعث، أو دولة عراق كان البعث حاكمها من قريب.

لقد أستمر الحال هكذا، حتى عاودت السلطة قدرتها على السيطرة بطشا وتنكيلا، فتوقفت عندها كل أعمال التمرد، وبسرعة قاربت سرعة الشروع به، فغادر البعض الساحة على غير هدى، ومن بقيّ مضطرا عاود الرجوع تملقا لسلطة حاكمة، وإلى رموزها البعثيين، بدرجة أشد من السابق، معبرا عن وجود التناقض الوجداني في نفسه ونفوس الكثيرين، ومن لم يمتلك خاصية التملق للسلطة والانصياع لها من المنتفضين، اختفى من مكان إقامته قرية كانت أم مدينة، ومن سنحت له الفرصة المناسبة لترك العراق، تركه هربا باتجاه قوات التحالف، وإلى السعودية طلبا للحماية ومن بقي في مكانه تعرض إلى الاعدام والتشريد في عملية تعد الأقسى من نوعها عبر تاريخ الحكومة البعثية.

من حالة الشرطي وأحداث الانتفاضة وسلوك القسوة عند الخارجين على القانون في تنفيذهم لجرائمهم، وتملقهم السلطة يوم يلقى القبض عليهم متلبسين، يتبين أن ما يقومون به من سلوك بالاتجاهين المتعاكسين، حالة قوامها حمل النقيضين في آن معا، يمكن التعبير عنها من الناحية النفسية، بالبغض . التملق لم يتوقف حدوثها على شكل نظام حكم معين، ولا عند زمن محدد، كانت موجودة في الزمن السابق وتكررت بعد التغيير في سلوك البعض إبان فترة التناحر والاقتتال حيث التوجه السريع مثلا لاستخدام السلاح حد إطلاق النار على مقابل يرمز إلى

السلطة لإمور لا تستحق أحيانا حتى العتاب، وكأن مطلقها عنتر بين شداد، ويوم تحاصره السلطة، يرمي سلاحه سريعا لينقلب في كثير من الأجيان ذليلا متوسلا أجبن من نعامة، كما يقول لسان العرب في سالف الزمان.

وبسببها وبسبب خصائص في الشخصية، وصل الأمر إلى أن يقتل جار جاراً له في السكن من قديم، لأنه موظف في الدولة، ويَذبحُ أخ أخاه الأكبر بالسكين لأنه من جماعة محسوبة على الدولة، ويرجع بعد فترة من القتل ليتقدم طالبا وظيفة في نفس الدولة. وغيرها أعمال قتلٍ تفنن في تنفيذها قاتلون محترفون ومتبرعون ببغض يثير الاشمئزار، قل مثيله في المجتمعات البشرية الأخرى باستثناء قبائل في مجاهل أفريقا توسم بالجهل اجتماعيا، واستمروا في تنفيذها بطريقة إذا ما وضعناها مع الرغبة في التدمير الموجودة قولا في النقاشات العامة، وفعلا في سياقات التخريب المتعمد لموجودات الدولة وأجهزتها والمال العام، مع شيوع عمليات النصب والاحتيال والسطو والاغتصاب والتهديد والافتراء والنميمة وكثر الكتابة الكيدية للتقارير، يسمح لنا الوضع هذا بالقول، إن حالة البغض العدائي أوشكت أن تكون حالة يتميز بها قسم
من العراقيين، أو خاصية ملموسة في الشخصية العراقية، كان لها الأثر في استشراء التمرد على الدولة، لأن الكثير من الشباب، أصبحوا متعهدي قتل بمبالغ نقدية تقل عن المائة دولار، لتنفيذ القتل أحيانا.

وإن عدداً من العصابات توجهت إلى امتهان القتل وسيلة كسب وارتزاق، وغالبية رؤساء العشائر يفتون باستخدام القتل وسيلة تفاهم مع المقابلين لهم في العشائر الأخرى، وتنفيذ القتل طريقة للأخذ بالثأر في تعاملهم مع مواقف الحياة، وكانهم يسعون جميعا إلى تدمير سلطة الدولة.

وإن اللجوء إلى العنف، والتمرد قد انتشر، وتكرر في السلوك العراقي، إلى المستوى الذي يمكن عده خاصية، عنفٌ بكل مظاهره: المقنعه تلك المرتدة منها إلى الذات التي نرى فيها الادانة الواضحة للنفس، والموجهة إلى الآخرين صلفا وتخريبا للمتلكات العامة، وإطلاقا للنكات والتشنيع بالسمعة والخداع والتضليل. والرمزية ذلك السلوك الجانح لخرق القوانين.

مظاهر عنف أي عدوان في العراق أشبه بالمتراكم المزمن نلاحظه ببساطة في فورات الغضب التي تتجلى سريعا بسيل من الشتائم والسباب أحيانا والاستخدام العنيف للسلاح والعضلات أحيانا أخرى في أسباب لا تستدعي استخدامها منطقيا.

لكنها مظاهر لن يسقط وجودها إمكانية العودة إلى الاقتراب من الدولة ومحاولة التماشي والسير في نهجها، عندما يشعر أولئك الغاضبون بقوتها وقدرتها على التأثير. وبمعنى آخر أن مع

خاصية العدائية الشائعة، نجد في مجال التعامل مع الغير في المجتمع العراقي، أن نقيضها التزلف للمسؤول الأعلى وتملقه ومحاولة كسب وده ومدحه في مواقف لا تستحق ذلك منطقيا شائعة في داخلهم، والمداهنة في العلاقات العامة وإعلاء الشأن، أو إكبار الحاكم والمسؤول من الأمور الواردة في نفوسهم وفي السلوك العام لغيرهم، دلائله ومؤشراته موجودة بكثرة، يمكن الاستشهاد بها بسهولة، بينها ذلك السلوك الذي رافق انبثاق أول حكومة عراقية في شهر مايس 2004 من قبل عريف الحفل الذي قدم الحكومة آنذاك عبر الفضائيات، إذ عاد وتحت تأثير الحماسة في التقديم إلى المداهنة وإكبار المسؤولين الجدد بنفس الطريقة التي كانت متبعة في السنوات الخمسين الماضية، لتقديم المدح الرخيص والإعلاء غير المبرر. وهو وإن لم يرق إلى ما كان يحدث أيام صدام وما سبقه، لكنه يؤشر أن خاصية التملق من خلال التضخيم العمدي لذات المسؤول موجودة، وإن التلذذ بمداهنة الأعلى كنوع من التملق لمقامه الرفيع ما زالت خاصية في السلوك العام. وهذه مؤشرات لو وضعت مع عودة شعراء توجهوا إلى مدح الجديد بطريقة يحاولون وضعه في أعلى القمم، ويبقون هم أسفل السفح راقدين.

ومساعي سَوّق أطفال إلى الشدو بعبارات تغيرت فيها الأسماء ليكون القادم، فارساً في الأعلى والباقي أتباع له يلهثون.

وتوجهات حثيثة لشيوخ عشائر لتكوين صيغة ارتباط بدوائر الرئاسة الجديدة، تقدمهم إلى القاعة الكبرى، بدبكة عربية يؤكدون فيها ولاءهم المطلق، لمسؤول يقف على المنصة وهم أسفلها يهزجون.

مع مساعي إرسال برقيات التهاني والتبريك لمناسبات عادية، يجعلونها نصرا على الأعداء بقيادة الأعظم وهم جنوده المخلصون.

وغيرها أنواع سلوك تُكبر الحاكم وتضعه في المرتبة الأعلى مثل الذي حصل مع البكر وصدام، وقبلهم عبد الكريم وعبد السلام، وتُصغر في نفس الوقت الآخرين وتجعلهم يحسون إحساس الأدنى مثلما فعل البعض غير القليل من العراقيين مع كل الحكام، تؤشر جميعها وجود هذه الخاصية، وجودا لم يكن حديث العهد، شاهدناه بوضوح في مشاهد عديدة كان الواضح منها تناقضا في الوجدان:

استقبال الملك فيصل الثاني محمولا وسيارته على الأكتاف قبل عام 1958 بطريقة تعظيم وإجلال، سبقت قتله وعائلته وسحل أفراد حكومته بطريقة مفعمة بمشاعر البغض والعدوان.

الشدو لعبد عبد الكريم قاسم ومنحه آلاف الألقاب والتغني بإسمه في كل المناسبات، بطريقة إكبارا لمقامه لم تحمهِ من الانقلاب عليه، وقتله بمحاكمة صورية ورمي جثته في دجلة بإسلوب مليء بالبغض والعدوان.

مدح عبد السلام محمد عارف في الصحف والتلفاز، وحضور الملايين خطبه الرنانة والتصفيق له منقذا وحدويا لم يأسف على موته مقتولا بحادث طائرة مريب، كنوع من التشفي البغيض في ذلك الزمان.

مناداة أحمد حسن البكر، بعد عام 1968 أبا قائدا ومثالا للقيادة الجماعية، وقف بحضرته الملايين وصفق له كل الحزبيين الذين اشتركوا، أو بعضهم في عملية عزله وإماتته بجرعة سم، مصجوبة بمشاعر تشفي بغيضة من أقرب الرفاق المقربين.

وكان آخر مثال للتعبير عن هذا التناقض الوجداني بين التملق حد الانصياع والبغض حد المقت والعدوان، وقد لا يكون الأخير هو صدام حسين الذي عظمه الحزبيون والناس العاديون، ووضعوه في الأعلى ليبقوا هم في الأسفل بعيدا عنه عدة درجات، وحاول بعضهم أن يُقيم له تمثالا من ذهب المتبرعات، يطلقه إلى الفضاء، ومن ثم إكباره حد التأليه، حاكما مطلقا لا يدانيه أحد من جميع الحكام والخلفاء كنوع من التملق، وهللوا لانتهاء حكمه، ويوم لم يمسكوا به بعد السقوط في 2010/4/9، ضربوا صوره بالأحذية، وفتشوا عن أقربائه وأعوانه لينتقموا منهم ويتابعوا الأنتقام حتى في القوانين التي يشرعونها للمصادرة والاجتثاث التي تمثل سبيلا من سبل البغض العدائي.

تلك أمثلة للتناقض أو التجاذب الوجداني في النفس العراقية الغالبة، نتلمسه ليس في المواقف المسجلة عن الرؤساء، وإنما في تلك العادية التي يواجه فيها البعض موقفا فيه قدرٌ من العدوان، الموجه ضده شخصيا، أو عندما تسد من حوله مسارب العدوان، فيتحول سريعا إلى شخص آخر، بسلوك يمثل أعلى درجات التملق، ويلاحظ في مواقف المواجهة التي يتفوق فيها رجال الأمن على أفراد عصابات موسوم سلوكهم بأقسى حالات البغض العدائي، أن قسما غير قليل من هؤلاء الأفراد، وفي اللحظات التي يكون أحدهم فيها محبوسا، أو محاصرا من رجل أمن قوي وشجاع، يتحول سريعا من ذلك الشخص الذي كان مهووسا بشراسته البغيضة، لا يتوانى عن ذبح طفل رضيع بموس حلاقة قديم، إلى شخص آخر يذعن للموقف الجديد بتملق شديد، يتوسل من يسيطر عليه حدا، يستجدي فيه الرحمة والعطف والرأفة، وكأنه يخاطب من بيده الموت والحياة.

إنها حالة تملق تقترب في أن تكون شائعة، بين المستويات في عموم الطبقات الاجتماعية، يرى بعض علماء التحليل النفسي أن حدودها التي تصل مستوى الإذعان، سلوك يأتي في الغالب من آلية الاسقاط التي يقوم بها المعني في الموقف المحدد، عن إذعانه المفرط إلى سلطة الأب (9) التي تعد قوية واستبدادية في المجتمعات العربية والاسلامية، بينها المجتمع العراقي. عموما إنها حالة تنتشر أكثر بين المستويات الثقافية والتحصيلية الأقل، لها حصة في تعميم الفوضى ونشر حالة عدم الاستقرار، لأن كم التملق الإذعاني الزائد في داخل النفوس، دفع البعض إلى محاولة فرضه على الآخرين، أي وضعهم في الموقف المماثل كآلية إسقاط، كلما سنحت الفرصة إلى ذلك، وهذا بحد ذاته يثير السلوك بالضد، وهكذا أصبح انتشارها واسعا امتد إلى ساحة السياسة، حيث الرغبة في الإقصاء والسعي إلى الإزاحة والميل إلى التهميش، والتحرك للتنكيل بمستويات فاق حصولها بين السياسيين العراقيين عنه بين السياسيين في المجتمعات المتحضرة.

إن التناقض الوجداني خاصية، إذا ما وجدت في الشخصية العامة بقدر معين، في نظام سياسي ضعيف، وأجهزة ضابطة واهنة، ستتسبب في إبقاء أبواب الاضطراب في كل المجالات مفتوحة، وأحداث الخروق الأمنية قابلة للحصول، وغلقها سوف لن يحصل إلا بعد تعديل مقادير البغض في النفوس، وهذه مسألة ليست سهلة تحتاج إلى جهود جبارة في عدة إتجاهات لتحقيق:

ترميم النظام القيمي.

إعادة صياغة المناهج التربوية.

تشريع بعض القوانين الوضعية التي تعلي من شأن الإنسان، وتصون حقوقه دون الحاجة إلى التملق، والرغبة في التدمير.

المجانبة الوجدانية

منظر رجال وبعض من النساء، يحملون أجهزة ومعدات، أثاث وكهربائيات في شوارع بغداد وبعض مدن العراق، ينهبون ما يقع في طريقهم وإن كانت بقايا كرسي مكسور، منتشين في انتظارهم اليوم الموعود، منتصرين فيه وكأنهم يدخلون القدس بعد طول أحتلال، بل وأكثر من القدس، لأن قدسيتها قد غابت عن التفكير في طريق النهب الميسور.

منظرٌ فريد مازالت صوره باقية في العقول يوم سقطت بغداد، وبقايا مناظر شبيهة بها منذ تسعينات القرن الماضي، أيام الانتفاضة التي اقترب أهلها من إسقاط بغداد، وقبلها بعشرات السنين أيام الفرهود التي يحكي عنها من بقي على قيد الحياة من أهل بغداد، وأحداث سرقة لا تحصى وعراك بالسلاح الأبيض على شاشة حاسوب، وغيرها الكثير حدث في ذلك اليوم المؤمل أن يبدأ فيه العراقيون مرحلة انعتاق جديدة وأمل في حياة فريدة.

منظرٌ عبر عنه بغدادي أصيل، وقف حائرا على رصيف شارع السعدون ظهر يوم 2003/4/9، يشاهد مسلسل النهب والتجاوز والحرق والتخريب، وطوابير السائرين صوب أماكنها رواحا ومجيئا، بعد أن كبت إنفعالات غضبه، وملم شتات أفكاره عائدا إلى بيته القريب، قائلا باللهجة العراقية (أَوَيلِي إشراحْ يصِير بِينَّه مِن أَكلْ الحَرامْ).

وصفٌ أو توقعٌ كان في محله، واستذكاره يمكن أن يصف لنا حال التجاوزات وعمليات الإخلال ودوافع الوقوع في فخوخ الاضطراب، من ذلك التاريخ الذي وقف به حائرا ذلك الشيخ البغدادي، وحتى يومنا هذا الذي يقف به كل أهل العراق، حائرين وربما نادمين، وقد يكون بعضهم ليوم آخر منتظرين, يمكن وضعه، أو وضع ما حصل في مجاله ضمن محيط الاضطراب الوجداني، أو مجانبة وجدان يعبر عن تحول نحو الأسوأ، انتشر في العراق بشكل غير معقول، لا مجال في هذا الفصل لعرض كل أنواعه وأسبابه، وبدلا منه سنكتفي بتناول الفساد السياسي، كنوع من أنواع المجانبة لأنه يقدم لنا تصورا واضحا عن هذا النوع من الخلل الوجداني.

ماهية الفساد المجانب للوجدان

إن مصطلح الفساد السياسي الذي بات تداوله حديثا في المجتمع العراقي، كناتج عرضي للتصارع الحاصل على السلطة ضمن العملية السياسية، غلب عليه الطابع الحزبي الخاص، وأحيانا التنفيذي لصالح الغير "الأجنبي" على حساب الصالح الوطني، وغابت في مجاله القدرة على إدراك عاقبة العمل الفاسد، والقبول الضمني لآثار نتائجه السلبية على المصلحة الوطنية. نقلته بعض

الأحزاب معها من الخارج، وبدأت أولى خطوات تطبيقه، أو الممارسة على السير في طريقه بالأحياء الفقيرة، التي عادة ما يكون أهلها عرضة لممارسة الفساد وتقبل عروضه(10)، وحجتهم في ذلك تستند إلى الرعاية وكفالة العاطلين عن العمل، وأوليات الشروع به تعود إلى أول أنتخابات تشريعية وزعت فيها هدايا بسيطة على الناخبين في تلك الأحياء، تطورت مستوياتها لاحقا إلى مستوى تنظيم خطط شراء أصواتهم، بتمويل كان من الخارج، بعد أن أصبحت كلفته والدعاية عالية لا يستطيع الحزب، أو الحركة تحملها وقواعده لا تستطيع التبرع لها. تمويل كان مقبولا ومرغوبا وإن كان على حساب الوطن المنكوب (11). فوصفت حالته بفساد وجدان سياسي خاص، جذوره لم يجر التحقق من أصولها وسعة انتشارها علميا، إلا أنها من الناحية العملية، لا تقف عند المرحلة الزمنية التي أعقبت الاحتلال عام 2003 وإن انتشرت بعده بشكل غير مسبوق، بل وترجع فعليا إلى المراحل التي جاءت بعد الانقلاب الذي حصل عام 1958، حيث التغير الدراماتيكي الذي أنتج واقعا سياسيا مختلفا وأمنا إجتماعيا غير مستقرٍ، إتجه فيه:

القوميون العرب الى جمال عبد الناصر طلبا للعون في صراعهم الدائر مع عبد الكريم قاسم، والبعثيون إلى دول غربية وعربية تناهض حكمه الجديد بغية الانقلاب عليه، والأكراد إلى بعض الدول الاقليمية والغربية لتنشيط حركتهم في المطالبة بحقوقهم القومية والثورة عليه، وعبد السلام محمد عارف للاتفاق مع البعثيين بهدف التآمر عليه، ومن ثم مع القوميين للانقلاب على البعثيين في نفس العام.

واتجه فيه البعثيون للتآمر مع عبد الرزاق النايف وإبراهيم الداوود على عبد الرحمن محمد عارف، للقيام بإنقلاب عام 1968، والتآمر عليهما وإزاحتهما بعد أقل من أسبوعين من الحكم الجديد لينفردوا في ديكتاتورية حكم مطلقة مستبدة، أفسدت الكثير من معالم الحياة على نحو قاطع (12)".

واتجه فيه أيضا السياسيون الجدد في الزمن الجديد الذين أبقى قسم منهم الاتصال والتواصل مع الأمريكان خارج أطر الدولة ومستلزمات السياسة ماثلا ومطلوبا، لتحقيق مصالح حزبية وأبقى قسم آخر، أو كون علاقة خاصة مخابراتية مع دول عربية وغير عربية خارج أصول التعامل الدبلوماسي لتأمين مصالح ذاتية، ووجد قسم ثالث أنه محشور في دائرة التأثير من دول أقليمية، لا مجال لديه سوى التعامل معها حقيقة حتمية لتأمين مصالحه وتذليل المصاعب أمام تحقيق أهدافه الشخصية، حتى أمكن الجزم أن سياسيين وكتل وأحزاب، قد توزعوا على الدول تبعا لتكويناتهم

القومية والمذهبية، فخلطوا الأوراق وشوهوا صيغ العمل، مكونين حالة فساد سياسي متعدد الأوجه، مجانب للوجدان تحت مظلة التنافس الديمقراطي، يصعب معالجته عمليا.

إن الفساد السياسي مفهوم، ارتبطت بعض جوانبه في عراق ما بعد التغيير بإدارة الدولة والحكم، حيث وقف البعض مع الحكم ودعمه بغض النظر عن أخطائه، أو الاصطفاف بالضد منه من البعض الآخر ومعارضته دون التعريج على أوجه القصور فيمن يعارضه، فتكونت بسبب هذا الوقوف والاصطفاف، تصورات وأفكار، أنقسمت على أساسها مواقف الكتل والأحزاب تبعا للوجود في الحكم والاقتراب منه، فأصبحت النظرة الآتية من المجموعة القريبة من الحكم إلى ما يقوم به المعارضون لهم من اتصالات بالخارج وطلب الاستقواء بالدول والمنظمات، فساد للذمة أي اضطراب للوجدان، وبالمقابل ينظر أولئك المعارضون لهذا الحكم إلى أعمال مؤسساته الضابطة ومساعي المحافظة على الحكم، والانتخاب على أنها الأصل في مجانبة الوجدان.

يضاف إليها، أن الدول التي أَقحَمتْ نفسها أو أُقحِمَت في موضوع وأحداث العراق، أخذت تقوي تواجدها في ساحته المضطربة، من خلال تحركها المستمر هنا أو هناك، ودعمها لهذا الطرف أو ذاك، وضغطها على هذا الجانب أو ذاك، كنوع من تحقيق المصالح الخاصة، وبطريقة تجاوزت الاعتبارات والقيم الانسانية والسياسية، ومثلت صلب موضوع الفساد الأكيد للذمة والضمير، انتشر وتشعب وتداخل متفاعلا مع تركيبة مجتمع عراقي ملائمة لذلك، فكّون أي التفاعل جانبا من إختلال وجداني، أو فساد سياسي لم يتفق على ماهيته السياسيون والبرلمانيون، فأبقوا النظرة إليه محكومة بالرؤى السياسية والمواقف الحزبية، كذلك لم يسبر غوره الأكاديميون العراقيون بسبب الظروف وأخطار البحث العلمي السياسي، فأبقوا تحديد تعريفه غير مكتمل، ولن يكتمل لأن أي تعريف إجرائي يتفق وطبيعته، لابد أن يتأسس على افتراض مسبق لوجود فكرة ناضجة عن مسألتين مهمتين:

أولاهما المبادئ السياسية غير الفاسدة.

وثانيتهما الكيفية التي يمكن للمرء بها أن يشتق صيغة موحدة لتحديد مستوى الصحيح، الذي ينحرف عنه السياسيون الفاسدون(13).

ومع هذا فإن التعريف الإجرائي في حال غياب الافتراض المذكور، الذي يمكن أن ينسجم وهذا العرض لموضوع الفساد السياسي العراقي في هذا الكتاب، أو الأقرب في مجاله إلى الواقع هو:

سلوك السياسي فردا كان، أم جماعة منظمة لتحقيق مصالح حزبية وذاتية خاصة، يخل حصولها بالعملية السياسية والنظام العام.

بعيدا عن مسألة تحديد التعريف الخاص بالفساد السياسي، والتوصيف العلمي لحالاته، يمكن وضع العديد من الأعمال وأوجه السلوك التي حصلت وما زالت تحصل خلال هذه المرحلة الزمنية من تاريخ العراق الحديث في خانة الفساد السياسي، بينها:

1. الوصول إلى مرحلة الإحتضان السياسي للفساد (14)، إي قيام أطراف في الدولة بالحيلولة دون تقديم فاسدين محسوبين عليها سياسيا واجتماعيا إلى القضاء. إذ على الرغم من سعة النشر عن حجم الفساد في العراق، حصلت حالة إتهام معلن لوزير عراقي واحد فقط لدورة الحكم 2006- 2010 وهو وزير التجارة، بقضايا فساد لا تتعلق به شخصيا، وقيل بصددها أن الاتهام مبني على تناحر سياسي يُعرّف في حال صدق وحوده بالفساد السياسي.
2. إساءة إستخدام المسؤولين السياسيين والحكوميين للسلطة، لتحقيق مكاسب ذاتية لهم شخصيا، أو لاحزابهم(15)، كذلك استغلال المنصب لأغراض الدعاية الانتخابية وتسخير معدات الدولة وعجلاتها، ومقرات دوائرها وإعلامها لنفس الغرض.
3. إستلام أموال أجنبية بطرق غير شرعية، للتأثير على صيغ الانتخابات ونتائجها، وعلى العملية السياسية، أي إستعانة قوى وأحزاب وشخصيات بتلك الأموال، لأغراضها الانتخابية الخاصة، والسعي لتغيير شكل العملية السياسية، أو إفشالها على أساس أن من يعطي المال يأخذ القرار (16).
4. مخالفة القواعد والأحكام التي تنظم عمل النسق السياسي للدولة "المؤسسة السياسية" في أكثر من مجال، والابتعاد عن مواد الدستور، أو الاقتراب منها كيفيا، إذ يوم أختلفت الكتل السيياسية في تفسيرها المادة 76 من الدستور العراقي الخاصة بتكليف الكتلة النيابية الأكبر بتشكيل الوزارة في انتخابات عام 2010، ورجعت إلى المحكمة الاتحادية التي أكدت أنها تعني الكتلة التي تدخل البرلمان بعدد أكبر من الأعضاء، أصرت الكتلة العراقية التي حازت على أعلى الأصوات في الانتخابات "91 صوتا" على أن هذا التفسير منحاز وغير قانوني، ولوحت بالاحتكام إلى الأمم المتحدة، في حين رحبت كتلة إتئلاف دولة القانون التي حصلت على "89 صوتا" بعد تشكيلها مع إلائتلاف الوطني تحالفا جديدا يجمع بحدود "166صوتا"، وشجبت التدخل الدولي وإن جاء من الأمم المتحدة التي يمكنها ذلك بحكم وجود العراق تحت البند السابع.

5. إنتهاك السياسيين المؤتمنين على المسؤوليات العامة، واجبات تلك الحقوق والمسؤوليات، بهدف الحصول على دعم ومكافئات لا يستحقونها.
6. وقوف كتل سياسية في البرلمان في الصف المعارض لمشاريع الحكومة في البناء، وقوانين إعادة الإعمار.
7. السعي لتفصيل قوانين أنتخابات تتلاءم مع توجهات الأحزاب الفاعلة المشاركة في الحكم، كما ورد في قانون الانتخابات الرقم 16 لسنة 2005 وتعديلاته لسنة 2009 الذي يتيح للأحزاب الفائزة إمكانية الاستفادة من التعويضية والمقاعد الشاغرة، الأمر الذي يزيد حصتها في الفوز على حساب الأحزاب الصغيرة التي تجاهد في سبيل الفوز ومن ثم ذهبت أصوات مؤيديها إلى الأحزاب التي عارضوا انتخابها.

إن النظر إلى تلك الأعمال من زاوية الحصول، يجد الناظر ودون أدنى شك أن علاقة عدد من الأحزاب والكتل السياسية بالأجنبي معلنة، ولم يخش التكلم عنها في الإعلام العام، وهي كذلك معروفة للدولة وأجهزتها الأمنية والاستخبارية، دون أن يتمكن أحد من التقرب ناحيتها، وكأنها أصبحت نهج عمل سياسي ثابت. وإن الالتقاء بجماعات إرهابية وأخرى مسلحة تقاتل الدولة دون تنسيق مع الحكومة، أصبح أمرا واردا بل شائعا حدوثه، حتى أن الحكومة لا تستطيع عمل شيء يوم تعرف به، سوى تقديم بعض التسريبات حول موضوعه إلى أجهزة الاعلام، وكأن حالته مسألة عابرة.

كذلك الحال بالنسبة إلى سعي الكتل والأحزاب السياسية لخرق الدوائر الأمنية والعسكرية، لأغراضها الحزبية أمر وارد حتى أصبح، لجميعها أشخاص معتمدون في جميع الأجهزة الأمنية، معترف بوجودهم تحت حكم المحاصصة، وأكثر من ذلك سعت بعض الأحزاب والحركات إلى إقامة خلايا تنظيمية حزبية في القوات المسلحة والأجهزة الأمنية مشرعنة بقانون الدمج، تعمل في السياسة خلافا للدستور وكأن شيئا لم يكن.

وإن معلومات مفبركة قد قُدمت إلى جهات أجنبية ودول جوار بقصد التشويه والاستمالة والتسميم السياسي.

وإن التوجه صوب المحيط الاقليمي في كل أزمة تحصل ومشكلة تحل وفي كل صغيرة وكبيرة، ومن ثم التغاضي المقصود عن وجوده المفضوح وعن تدخلاته شبه المعلنة، حسب الأمزجة وتبعا إلى الفائدة والانتماء المذهبي، وكأن العراق واحة وَقْفٍ خُصصَ ريعها لغير العراقيين.

منافذ الفساد السياسي المجانب للوجدان

إن الفساد السياسي في العراق حدثَ ويحدث لغايات، أغلبها تتأسس حول السعي الحثيث للوصول إلى السلطة، أو منع الوصول إليها وإفشال العملية السياسية، أو حرفها بالاتجاهات التي تبتعد عن معنى الديمقراطية، وغالبية منافذه في المرحلة التي أعقبت التغيير هي:

1. الإنفاق المالي غير المشروع. بما في ذلك شراء أصوات الناخبين وبعض المسؤولين في دوائر الانتخابات ومراكزها الانتخابية، إذ وزعت بالفعل أموال بشكل مباشر على ناخبين، في الانتخابات البرلمانية التي جرت عام 2005، وكذلك في انتخابات مجالس المحافظات عام 2009، والانتخابات البرلمانية لعام 2010، صاحَبها أحيانا، الطلب من الناخب أداء قَسَم اليمين، لضمان الإدلاء بصوته الى الجهة التي منحته المبلغ المحدد. وكان القسم الذي شاع في أثناء الانتخابات المذكورة في المناطق الجنوبية هو((هاي إجتافاتي للعباس ما أنتخب غيرك)).
2. منح بعض الحوافز الى الناخبين مثل الهدايا والأغذية، أو المواد العينية كذلك إيجاد فرص عمل قصيرة الأجل، خاصة بعقود مؤقتة.
3. قبول مرشحين وأحزاب وكتل سياسية أموالا من دول وجماعات وأشخاص، تصنفها الدولة معادية للعملية السياسية، منها بعض دول الجوار ومنظمات غير عراقية مثل مجاهدي خلق الايرانية الموجودة في العراق، ومن رجال أعمال معروفين.
4. بيع التعيينات والتكريمات لأشخاص لقاء ثمن، إذ عُرف في العراق ومنذ الأيام الأولى للتغيير أن جهات سياسية وأشخاصاً متنفذين يُعّينونَ أشخاصاً في الجيش، أو الشرطة وينقلون من مكان لآخر ويمنحون مناصب قيادية لقاء مبالغ معينة، تجاوزت في بعض الأحيان آلاف الدولارات على سبيل المثال حتى بات متداولا بشكل واسع بين سياسيين كثيرين وغيرهم من أكاديميين وعسكريين وناس عاديين، أن وزيرا لوزارة معينة "سيادية" قد دفع ما يقارب خمسة ملايين دولار الى الجهة المعنية بترشيحه لهذه الوزارة حسب المحاصصة، وما زال الموضوع متداولا بين أروقة السياسة والمجتمع، دون تقديم أدلة يمكن الأخذ بها قانونيا. كذلك نشرت صحف وفضائيات بينها الشرقية والبغدادية في شهر تشرين الثاني عام 2010 وبعد أيام من إتفاق الكتل السياسية على أن يشكيل الحكومة مرشح التحالف الوطني أن هناك تسعيرة للترشيح إلى بعض الوزارات من حركات داخل كتل أخرى تصل إلى عدة ملايين من الدولارات للوزارة الواحدة، لكنه نشرٌ كذبته جميع الكتل السياسية وطالبت التحقيق به. كما اشترطت كتل وأحزاب سياسية فاعلة على مرشحين لها في مناصب عليا قبل قبول ترشيحهم بشكل نهائي،

أن يمنحوها أي جهة الترشيح عقودا وتسهيلات تعيين لقاء ترشيحهم هذا، وهذه في واقع الحال معلومات تتداول هي الأخرى بين السياسيين والناس الآخرين دون سند، أو دليل قاطع يثبت حصولها، أو يفنده من الناحية القانونية، وإن كان بتقديري الشخصي، وإطلاعي العام على بعض مجريات المرحلة وأحداثها المستمرة منذ نيسان عام 2003 حتى الأشهر الأخيرة من عام 2010 أن مثل هكذا نوع من السلوك وأنواع أخرى مشابهة له قد حصلت فعلا. إذ شكى وزير معروف في الحكومة عام 2008 بجلسة خاصة معه، أن الشخص الأول في الكتلة الذي رشحه إلى الوزارة يلح عليه بشكل غير طبيعي، بضرورة منح كتلته عقودا، مؤكدا أن المشكلة هي في أن عقود الوزارة حسب الخطة الاستثمارية لتلك السنة قد نُفذت جميعها. ونقل لي صديق أن رئيس كتلة أتصل به طالبا مليوني دولار لترشيحه إلى منصب نائب رئيس الوزراء بعد أن أنسحبت كتلة التوافق من الحكومة في 2007/8/1 وأعلنت استقالة وزرائها الخمسة بالإضافة إلى نائب رئيس الوزراء أنذاك الدكتور سلام الزوبعي. وفي جلسة عتاب مع أحد رؤساء الكتل الذي استلم مبالغ نقدية ضخمة، لقاء ترشيحه وزراء في الحكومة عام 2006، أجاب وببساطة أن تلك المبالغ ليست له، وإنما قدمت لمؤسسات خيرية تديرها كتلته.

5. التخطيط للوصول إلى معلومات عسكرية وأمنية مصنفة بالسرية من سياسيين موجودين في الدولة وأحزاب سياسية مشاركة بالعملية السياسية، هم في الأصل غير معنيين بالتعامل مع هكذا نوع من المعلومات.
6. إساءة استخدام موارد الدولة، أي القطاع العام، خاصة الأموال والبنية التحتية والأجهزة والمعدات والعجلات التي عادة ما تكون متاحة أمام مسؤولين متنفذين من الحزب، أو الكتلة لصالحهم وحزبهم، إذ شاع بين العراقيين خاصة في السنوات الثلاث الأولى بعد التغيير قيام وزراء، أو وكلاء وزارات بالتدخل لإحالة مقاولات وعقود إلى شركات ومقاولين محسوبين على الحزب، أو الكتلة وبالاتفاق معهم على حصة من الأرباح، أو تؤخذ مباشرة بعد توقيع العقد على شكل عمولات لصالح الحزب والحركة.
7. لجوء بعض السياسيين المصنفين رؤساء أحزاب أو كتل إلى الخارج، خاصة الدول العربية لحثها على الوقوف بالضد من العملية السياسية وإعاقتها، بحجج يصوغونها على أسس طائفية، هم متهمون في الأصل بتأجيجها.

8. دخول القطاع الخاص طرفا في دعم أحزاب سياسية ماليا بهدف الاستفادة من إمكانية وصولها الى البرلمان، وإلى مناصب وزارية مهمة، تمكن المعنيين فيه من استعادة ما قدموه من دعم مالي لاحقا.
9. تقديم كتل سياسية أموالاً إلى أعضاء في البرلمان بقصد دفعهم إلى الامتناع عن التصويت على مشاريع قوانين يفترضونها في غير صالحهم.
10. الخلط والتداخل بين الأموال الخاصة لبعض السياسيين وأموال الحزب، أي إيداع أموال الحزب باسمائهم وعوائلهم داخل وخارج العراق، لتكون بالنتيجة أموالاً خاصة، أو تحت التصرف الشخصي للسياسي وعائلته.

مستوى الانتشار

لا يوجد مقياس مصمم خصيصا لقياس سعة انتشار الفساد السياسي في العراق، لكن عدم وجود مقياس مقنن لا يلغي إمكانية التقدير بضوء المواقف والأحداث، وعلى هذا الأساس سنتناول تحليل المواقف السياسية من حدث تهديد إرهابي شديد، يمكن أن يساعد في تأشير سعة الانتشار التي يسعى العرض الحالي للإشارة إليها كأحد فقراته الرئيسية، وهذا الحدث هو تفجيرات يوم الأربعاء الدامي:

طبيعة الحدث: يوم الأربعاء المصادف 2009/8/19 الذي سمي بالأربعاء الدامي، حدثت فيه خمسة انفجارات متزامنة بمناطق متفرقة من بغداد، تسببت في استشهاد أكثر من مائة شخص غالبيتهم من المدنيين وعشرة أمثالهم من الجرحى، وتسببت أيضا في إحداث أضرار كبيرة في المباني القريبة، كان من أشدها تأثيرا، إنفجاران:

الأول: قرب وزارة الخارجية وبالتحديد في نقطة السيطرة المحاذية للوزارة، لسيارة حمل يقودها انتحاري، بحمولة قدرت بحدود طنين من مادة متفجرة، كانت قد اخترقت عدة نقاط سيطرة عسكرية، ومرت في عدة شوارع محكومة بإجراءات أمنية، لتصل الى المكان المستهدف على الرغم من تعليمات منع مرور سيارات الحمل في الوقت الذي حدث فيه الانفجار.

الثاني: على الشارع الفرعي للطريق السريع "محمد القاسم" مقابل وزارة المالية، لسيارة نقل محملة بمادة متفجرة تقارب الطنين، يقودها انتحاري، وهي أيضا سلكت عدة شوارع وتجاوزت تعليمات المنع الخاصة بسير مركبات الحمل في الوقت الذي حدث فيه التفجير.

المواقف السياسية من الحدث: انقسم السياسيون وكتلهم من الحدث، إلى موقفين رئيسيين:

الأول: يمثل الموقف الرسمي للحكومة والمؤيدين لها، قوامه أن بعثيين متعاونين مع القاعدة هم المسؤولين عن التفجير. وقد جاء الإعلان عنه سريعا من حيث التوقيت، أي قبل إكتمال التحقيقات الرسمية، وقبلَ تَبلوُر نتائج صحيحة حول الجهات والدوافع، لكن مسؤولين في الحكومة فسروا ذلك بوجود معلومات مسبقة عن الموضوع الذي يعد من بين المواضيع المتابعة من قبل الأمن والاستخبارات العراقية.

الثاني: يشكك في رأي الحكومة والمثير فيه، إنه هو الآخر جاء سريعا، استبق النتائج المحتملة للتحقيق وتجاوز مبدأ المطالبة بعرض النتائج والتأسيس عليها في تحديد المواقف في مثل هكذا أحداث كارثية لا تسمح بالاستعجال، ولا تسمح كذلك بخرق مبدأ وحدة الموقف في التعامل مع التهديد. وهو بوجه العموم موقف يشكك في عموم موضوع التفجيرات التي تحصل في العراق والمصادر المسؤولة عن حصولها والنتائج التي تعلن لخسائرها.

عرض المواقف: إن طبيعة المواقف التي تكونت عن الحدث، سواء من قبل الأحزاب والكتل السياسية المشاركة في العملية السياسية، أم تلك التي تصنف بالضد من الحكومة وإدارتها لهذا الحدث ولعموم العملية الأمنية في ظروف خسارة جسيمة وتهديدا شديدا للأمن والاستقرار، كانت غير منسجمة تماما مع مبدأ وحدة الموقف التي يفترض أن تكون موجودة على وفق الاعتبارات الوطنية في مثل هكذا كوارث، وكانت غالبية المواقف المنوه عنها في تصريحاتٍ سريعة وقوية، على لسان سياسيين من داخل العملية السياسية وخارجها تتمحور حول جوانب بعيدة عن هذا المبدأ، هي:

1. ضرورة أن تأخذ اللجان التحقيقية دورها في معرفة الجهات الضالعة وراء التفجيرات التي حصلت، مؤكدين "أصحاب هذا الموقف" على أن الساحة العراقية أصبحت مكانا للتصفيات الاقليمية وإن التصعيد الإعلامي مع الدول المجاورة يخدم عمل العصابات والمليشيات الإجرامية ضد الشعب العراقي، وإن التوتر بين العراق وسوريا لايخدم مصلحة البلدين، وفي هذه الحالة يعد موقف أصحاب هذا التصريح وإن كانوا مشاركين في العملية السياسية، غير منسجم مع موقف الحكومة المعنية بالجانب التنفيذي للعملية السياسية، خاصة وإنه موقف أرادوا منه إعطاء تصور عن عدم وجود ضرورة للتصعيد مع دول مجاورة، لأنه يخدم العصابات والمليشيات، وهو موقف وضعته الحكومة ضمن المواقف التي تسعى لإضعافها في ظروف تواجه فيها والشعب تهديدات خطيرة لا تقبل الإضعاف من وجهة نظرها.

2. يجب عدم تدويل الأزمة، إذ يرى أصحاب هذا الاتجاه الموقفي، أن لا جديد في العلاقة مع سوريا، وإن ما جرى هو لأغراض انتخابية، مع دعوة صريحة من قبلهم للجامعة العربية إلى التدخل بين سوريا والعراق، هذا وإنهم أي أصحاب هذا الرأي قد طالبوا بإجراء عملية تطهير قوية وفاعلة للأجهزة الأمنية، وكشف مخترقيها من العناصر البعثية، مع ضرورة العمل الجاد على إيقاف الخرق الموجود داخل الأجهزة الأمنية، وحماية الحدود من التسلل الخارجي أولا، ثم الانتقال إلى محاسبة دول الجوار، وهنا تجدر الإشارة إلى إن أصحاب هذا الموقف وإن انسجموا واتهام الحكومة للبعثيين والقاعدة، إلا إنهم لم يستطيعوا أن يخرجوا من عباءة الوقوف بالضد من رئيس الحكومة كنهج فكري، وما طرح فكرة التطهير في هذه الظروف الصعبة وغير المنطقية، لا يُفسر إلا في إطار السعي لإضعاف الحكومة والتمهيد لإسقاطها في سياق حق يراد به باطل.

3. إيران وراء التفجيرات التي حصلت، وهذا موقف من المواقف التي تصنف بالاتهام السريع المباشر، إذ وجه أصحابه أصابع إتهامهم سريعا إلى إيران مؤكدين أن العمل الإرهابي الذي وقع أكبر بكثير من قدرات المجموعات المسلحة، إذ لا تستطيع أي مجموعة سياسية، أو مسلحة أن تقوم به، داعمين رأيهم بإشارات لوزير الدفاع خلال استضافته في البرلمان، بوجود تدخلات لدول الجوار، يرون في ذكرها تأكيدا لضلوع إيران في أعمال العنف التي تشهدها البلاد، وهو موقف يستبعد ضلوع أعضاء من حزب البعث بالتفجيرات باعتبارهم غير قادرين على تنفيذ هكذا أعمال بحاجة إلى قدرات ترقى إلى مستوى أجهزة دولة، وإن ما عرض عن الموضوع كان غير صحيح وأقرب الى الفبركة، مع انتقادات واضحة وصريحة لعملية التصعيد مع سوريا، معتقدين أن موقف بغداد في قضية التفجير كان إنفعاليا بدرجة كبيرة، وهو من وجهة نظرهم، لا ينذر بقطيعة دبلوماسية جديدة بين البلدين فحسب، وإنما يهدد مستقبل العلاقات العراقية . العربية (17). وبنفس الأتجاه يؤكد أصحاب هذا الموقف أن إيران التي تقف وراء الحادث، قد أدت ومازالت تؤدي أدوارا لأجل تمزيق العراق وتحطيم بنيته التحتية، وإنها قد تعاونت منذ البداية وسهلت العدوان الأميركي، وهي التي تقف وراء الخراب كلها في العراق، بدءاً من العملية السياسية مرورا بالتفجيرات، وصولا إلى الحؤول دون الإستقرار على الأرض العراقية، وانتهاءاً بالتخلف والظلمة التي تعيش فيها البلاد، وهي الجهة المستفيدة من التفجيرات، والقادرة على تنفيذها، (18).

إن هذا الموقف المضاد لوجهة نظر الحكومة، واضح في طرحه الذي يراد منه التقليل من شأن الحكومة، وإيجاد رابط نفسي لها مع إيران، كذلك الوقوف بالضد منها في ظروف شدة تقتضي عدم اللجوء إلى مثل هكذا أساليب حتى أنتهاء الأزمة، كما يحصل عادة في عموم المجتمعات البشرية التي تواجه أخطارا شديدة، أما تبرئة جهة متهمة قبل الاطلاع على التحقيق وعلى المعلومات الاستخبارية، فهو تشكيك يراد به تكوين إثارة إنفعالية بالضد منها أي الحكومة.

إن المشكلة في موقف كهذا، ليست في توجيه الاتهام الى إيران التي تضعها في المواجهة على طول الخط، وإنما بنواياها إعطاء إنطباع إلى المتلقي العربي على وجه الخصوص مفاده أن إيران تتدخل في الشأن العراقي إلى مستوى وجودها دولة داخل الدولة العراقية. هذا وبغض النظر عن صحة الاتهام من عدمه، أو مقدار التدخل الذي بات موجودا بالفعل بالنسبة لإيران وجميع دول الجوار، فإنه يفسر إتجاها يراد منه دفع الجوار العربي للبقاء بالضد من الحكومة وحشد جهده المتاح لاسقاطها، أو الحيلولة دون انتخابها ثانية في انتخابات كانت في حينها على الأبواب.

4. إن المشكلة برمتها مفتعلة، وأصحاب هذا الموقف يرون أن الحكومة هي التي افتعلتها، وأن الاتهامات الموجهة إلى سورية لا تقوم على أسس مهنية ودبلوماسية، وإن الموضوع برمته مُسيّس لإلقاء اللوم على الآخرين دون اللوم المفروض أن يكون موجها للأجهزة الأمنية العراقية، ويؤكد أصحاب هذا الرأي أن أجهزة الحكومة قد أتهمت شريطا من الدول، فمنها من أتهم إيران وجهات أخرى اتهمت سوريا، وجهات برلمانية وحكومية أتهمت السعودية، وأخرى اتهمت القاعدة، وهناك من أتهم جهات أمنية عراقية بالضلوع، مؤكدين أي أصحاب هذا الرأي، أن الأزمة المفتعلة مع سوريا، كان يجب ألا تتم معالجتها بالطريقة التي حدثت، متهمين الحكومة بعدم إعطاء الرقم الصحيح لتفجيرات الأربعاء الدامي. مستغربين من حديثها عن محاكم دولية وجنائية، خاصة وإن العديد من الجرائم التي حصلت، لم يكن للجهات الخارجية أي دور فيها، وإن هناك مجرمين في الداخل يرتكبون جرائم كبيرة بحق العراق والعراقيين هم الذين يجب أن يديروا المحاكم التي تحاكم القائمين بالتفجير (19).

إن هذا الموقف يقع ضمن مواقف الاتهام المباشر للحكومة، إذ أنه وبالوقت الذي يبرئ الخصم، يتهم الحكومة، أو أطرافاً تشكل الحكومة بأرتكاب أفعال إرهابية لأغراض خاصة، وهو إتهام يمكن تصنيفه وقوفا واضحا مع الخصم.

5. الدعوة إلى حل المشاكل مع سورية عن طريق الحوار والدبلوماسية وتنسيق الموقف الرسمي في التعامل مع القضايا والأزمات التي تحدث بين العراق والدول الأخرى. إذ يؤكد أصحاب هذا الموقف على ضرورة ملاحقة الملفات السياسية بموقف مشترك بين جميع المسؤولين العراقيين، متهمين الحكومة بالتفرد في أتخاذ القرار(20).

تلك كانت مواقف لبعض الأحزاب والحركات المشاركة في العلمية السياسية، التي لها نواب ولبعضها وزراء في الحكومة العراقية، توضع غالبيتها في خانة الفساد السياسي. وهناك مواقف أخرى لجهات من خارج العملية السياسية، نذكرها هنا على سبيل التدليل على نهج تفكيرها الذي يدعم حقيقة أن الموقف السياسي المتخذ في ظرف التهديد الشديد للأمن الوطني، قد التقت فيه جهات من داخل وخارج العملية السياسية في وضعٍ يحسب على الفساد السياسي، مثل هيئة علماء المسلمين التي تقود جزءاً من الجهد المسلح بالضد من الحكومة والعملية السياسية. حيث أتهم أمينها العام، الأحزاب السياسية وعلى رأسها المجلس الاسلامي الأعلى ومنظماته بالمسؤولية عن تفجيرات الأربعاء، مشككا بتبني دولة العراق الاسلامية للهجمات، وبإتهام الحكومة لبعثيين في الاشتراك لتنفيذها، مؤكدا وجود ارتباط بين الأحداث الأمنية أي التفجيرات التي حصلت والانتخابات قائلا (يراد منها إسقاط بعضهم بعضا، وإرغام البعض الآخر على أن يسير على وفق هذا الخط أو ذاك)، كما أتهم رئيس الحكومة بأنه يعرف من أين أتى المنفذون ومن الجهات التي فعلت (21). وهذا موقف للهيئة، جله اتهامات لأطرافٍ تناصبها الهيئة العداء، مثل المجلس الاسلامي الأعلى والحكومة، أو رئيس مجلس وزرائها بقصد الإيحاء بوجود تواطؤ مسبق مع مرتكبيها القادمين من إيران.

هذا وإذا ما توجهنا الى تحليل المواقف المذكورة، وبضوء التصريح المعلن عنها، نجد أن في ثنايا بعضها التي جاءت داعمة لمواقف الحكومة، أو مخالفة لها كانت في معظمها متناقضة، منحازة، غير منطقية، أي مجافية للوجدان، لغايات خاصة ونوايا مبيتة ودوافع فساد سياسي يمكن تأكيده من خلال الآتي:

1. جميع الأحزاب والحركات السياسية السنية اتهمت إيران في مواقفها التي أبدتها سريعا، بينمالم تتطرق الأحزاب الشيعية إليها أي إيران من قريب أو بعيد، وبذا تكون جميعها مواقف تعبر عن إتجاهات مذهبية أي مدفوعة بدوافع دينية مؤدلجة سياسيا، تصب في المحصلة النهائية في دائرة التأثير السلبي لغايات خاصة عند الجانبين.

2. في الكوارث والأزمات والأخطار التي تهدد البلاد عادة ما تتفق أحزاب الحكومة والمعارضة، على توحيد موقفها من الحدث بغض النظر عن سبل معالجته من الحكومة بقصد تسهيل التعامل وتقليل نسب الخسارة، إلا أحزاب العراق، فهي وإن كانت مشاركة بالعملية السياسية وبالحكومة، لكنها سعت من خلال مواقفها إلى عزل الحكومة عن الشعب ومحاولة إسقاطها في وقت حرج.
3. إن الوقوف إلى جانب الخصم في ساحة صراع مهلكة والمجازفة أمنيا وسياسيا، لا يتوقف عند مساعي البقاء في مقدمة المشاركين بالحكم، ومحاولات كسب أعلى الأصوات في الانتخابات، بل وأبعد من ذلك إلى تنفيذ أدوار في حرب نفسية قوامها التشويه والتسقيط وتنفيذ الأدوار الخارجية، لابد أن يكون لها ثمن مدفوع.

إن التحليل المذكور لمواقف الأحزاب العراقية المساهمة في العملية السياسية والمعادية لها، يؤكد بما لا يقبل الشك وجود فساد سياسي على أعلى المستويات، ويؤكد انتشاره بسعة تعد كبيرة بالحسابات الوصفية للحالة، وإلى مستوى بات يهدد شكل نظام الحكم ومستقبل الديمقراطية في العراق.

عوامل الانتشار

ينتشر الفساد المجانب للوجدان عادة في المجتمعات الفقيرة، ويحصل في ظروف التحول والتغيير من شكل نظام إلى آخر خاصة في حال إتمامه بطريقة سريعة، أو مفاجئة وفي ظروف تَغيبُ فيها القدوة السياسية، وتتفشي خلالها ظاهرة البيروقراطية الحكومية، ويضعف أداء السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية، ومع ذلك فإن وجوده في العراق، وعوامل انتشاره في عموم هذه البلاد التي تغير الحكم فيها من شكل نظام الى آخر، تعود عمليا إلى عدة عوامل نفسية إجتماعية غير مباشرة، مع عوامل وظيفية مباشرة، أهمها:

العوامل النفسية والإجتماعية.

للإنسان بخصائصه وقدراته وطبيعة أفكاره تأثير في القريبين منه، وللمجتمع بعاداته وقيمه تأثير أيضا، والتأثير في حالة الفساد السياسي العراقي ناجم في جزئه الأكبر من بعض الخصائص النفسية السلبية ذات الصلة بالتعامل مع الموضوع التي تعززت في السلوك الفردي والجماعي مثل:

1. ضعف الالتزام بالموقف الصائب والدفاع عنه. إذ نرى أن بين العراقيين من الطبقة العليا، والعاديين غير القليل الذين تقلبوا، أو تنقلوا بين هذا الحزب وذاك، ووصلوا في بعضها الى أعلى الدرجات القيادية، وانتقالهم هنا ليس ضمن الاتجاه الواحد، مثل القومي من الحزب الناصري

إلى حزب البعث العربي الاشتراكي، أو الليبرالي من الحركة الاشتراكية العربية إلى الوفاق على سبيل المثال، وإنما من العلماني الى التدين، أو بالعكس في بعض الأحيان، وهذا مع سعة التنقل للعراقيين العاديين بين الكتل والأحزاب يعطي إشارة إلى أن إدراك الموقف الصائب ضعيف والالتزام به أضعف، وحالة من هذا النوع تفتح المجال لقبول أدوار قد لا يعي المعني حجم الخطأ فيها، تمهد لحصول الفساد السياسي.

2. إختلال سبل تصريف العدوانية. إن خصائص مثل النقد والتجريح والنميمة، والايذاء وغيرها المحسوبة على العدوان في النفس البشرية، مشكلتها في المجتمع العراقي ليست بالوجود فقط، لأنها موجودة فعلا في كل المجتمعات البشرية، وإنما بأساليب تصريفها، إي إخراجها من داخل المعني الى الغير بطرق تَعَودَّ العراقيون السير فيها لغرض الإخراج باتجاه المقابل، بمستويين:

الأول. الأضعف المتاح، ويكون الاخراج ناحيته على أشكال، بينها في الغالب السب والشتم والانتقاد والإيذاء النفسي، أو الجسدي ...الخ.

الثاني. القوي غير الممكن، ويكون الإخراج بإتجاهه عادة ما يكون بأساليب ملتوية، رمزية غير مباشرة بينها التلفيق والإشاعة، والحسجة (والحسجة كلمة شعبية يتداولها أهل الجنوب العراقي في كلامهم وأشعارهم الشعبية ويقصد بها ذلك الكلام الذي باطنه يختلف عن ظاهره، أو أن القصد فيه يختلف عن المعنى الظاهر له ...الخ، وهي قريبة من التورية).

إن هذه الخاصية سمحت، أو وفرت قاعدة قبول للعمل بالضد من السياسي المقابل والحزب والكتلة المقابلة بطرق التسقيط والحط من القدر، وكذلك قبول التعامل مع الغير الخارجي ضد السياسي إبن البلد بطرق تتأسس على كم من الفساد السياسي.

3. إضطراب التوجه الفكري الذي أصيب به البعض من معاناة الحروب وسبل العيش الصعبة لفترة طويلة، يلاحظ فيه عند الاستفسار من أحد عمّا يريده من الحكومة، أو الحزب، أو السياسي الذي لا يتفق معه على سبيل المثال، إتجاهه أحيانا إلى أن يغوص في اللف والدوران ويتوه في الصياغات اللفظية، ويخرج بحصيلة بعيدة عن ما يريده، أو المفروض أن يريده، وإن حددها بطريقة غير دقيقة فإن التمسك بها أمرا ليس شائعا، إذ لو أعدتَ السؤال بعد ساعات إلى نفس الشخص المذكور على سبيل التجربة، تجد أن الإجابة مختلفة بنفس طريقة التيه الفكري، وإن أستطاع البعض التقرب من تحديد ما يريدون فإن قسما منهم لا يجيدون رسم الطرق السالكة للوصول إليها، مما يكّون تناقضا وإختلافا في كل مراحل العمل الفكري والعضوي، يسمح بحصول الفساد السياسي، وغيره من أنواع الفساد.

4. التهرب من المواجهة المباشرة. خاصية جاءت من خطأ التعامل الأبوي والسياسي مع الأبن والمواطن. تهربٌ، أو عدم القدرة على المواجهة، تدفع المعني سياسيا كان، أو شخصا عاديا إلى إتباع طرق ملتوية غير معلنة من أجل الوصول الى الغاية في التعامل مع المقابل، سواء بإعتماد الغير كوسيط للمواجهة، أو بابتداع حجج ومواقف تخفف من وطأة، أو عبء المواجهة، وكلا الحالتين أي الوسيط والابتداع تعبير عن هروب محبط من الناحية النفسية، يثير عدوانا بالضد من المطلوب مواجهته، يظهر على شكل عتب، يمكن أن يتطور إلى أنتقاد وتقريع، هذا بالإضافة إلى أن الطرق، أو الوسائل النفسية المبتدعة عادة ما تتحمل الكثير من الإضافات غير المنطقية، لعدم وجود التزام أخلاقي لتقييدها، مما يسمح بحصول الفساد.
5. ضعف الأنا العليا "الضمير". إن التفريق بين ما هو حلال وما يقابله من حرام، تفريق حدي كما هو في الشريعة الاسلامية يكاد يكون ضعيفا في البيئة العراقية خلال العقود الأربعة الأخيرة، ويكاد يكون معدوما لدى البعض في هذه البيئة على الرغم من اتجاهات التدين خلالها والمغالاة في شعائره خلال العقدين الأخيرين منها.

خاصية تكونت واستمرت نتيجة الخطأ في التربية وإعداد الانسان، وكثرة التعرض الى الجوع والعوز، بمستوى أضعف الضمير الفردي والجماعي، وبضعفه انتهت سلطة الرقيب الداخلي، وتكونت حالة من عدم الاكتراث لما يحدث في الوطن حاضرا، ولِما سيحدث له لاحقا، وعدم الرغبة بالمشاركة في الهموم، والتفاعل مع الأحداث، أي حالة ضعف عام تدفع، أو تقنع العقل السياسي لعمل أي شيء وبأي طريقة للوصول الى الغاية، وإذا ما وضعت بجانبها النرجسية الموجودة، ستكون نتيجة التفاعل بينهما في موقف التصارع الجاري مع الغير، توجه للازاحة والتسقيط والافتراء، وغيرها أفعال تعد أعمدة للفساد السياسي.

العوامل الوظيفية

يقصد بها تلك العوامل الادارية والسياسية والقيادية التي كونت أنواع سلوك فاسد مجانب للوجدان، وهي كثيرة ومتشعبة، منها:

السياسية: لقد كون حزب البعث في إدارته غير الصحيحة للبلاد على طول ثلاثة عقود ونصف كما من الايحاء المضاد للعراق كوطن مناسب، وإلى العيش في ربوعه كحضن آمن، فتركه الملايين إلى دول المهجر في حال من العوز والتهديد حتى ضاقت، أو تشوشت الصورة التي كانت موجودة له في ذاكرتهم الجمعية، وعندما أتيحت الفرصة الى العودة ثانية بعد التغيير، عاد بعض السياسيين وغير السياسيين، محكومين بتلك الصور المشوشة، فوجد غير السياسي العائد، أن

الوضع لم يتغير كما أراد له، أو تخيله بعد إزالة الدكتاتورية، وعلى العكس وجد إضطرابات في الأمن تفوق تهديداتها ما كان موجودا في السابق، ومصاعب للعيش من نوع جديد تتعلق بالاختلاط والتفاهم والتفاعل مع الناس، التي تبدلت طباعهم حتى القريبين، فزاد التصدع شدة وتحول الاتجاه من رغبة في البناء الى تسابق للتحصيل السريع، على حساب مشاعر الانتماء الى الوطن، فزادت أبواب الفساد سعة.

أما السياسي الذي نادى بالتغيير وناضل من أجل حصوله لعشرات السنين، فقد وجد بعودته أن الجمهور الذي جاهد بين صفوفه لدعم أفكاره في مجال التغيير والبناء والإعمار قبل عدة سنوات، هو ليس الجمهور ذاته المرسوم في ذاكرته، إنه الآن يصفق له ولغيره في نفس الوقت، ويأكل على مائدته في النهار ويذمه في الليل، ثم يجلس معه مؤيدا، ويجلس مع غيره مناصرا. جمهورٌ غير ثابت في الرأي، يجري خلف المصالح النفعية القريبة، ولا يتذكر المصالح الوطنية البعيدة، لديه الاستعداد أن يهتف لهذا وينتخب ذاك، فسارع هذا السياسي المصدوم بجمهوره المعهود إلى السير بإتجاه تقوية الحزب على حساب الوطن، خشية مبطنة من الجمهور وعدم الإطمئنان لردود أفعاله، وكأن الحزب هو الوطن، ومنتسبي الحزب هم الجمهور، وتوجه مع حزبه إلى التنافس مع الفئات السياسية الأخرى على موارد الدولة، وكأن هذه الموارد تركة جمهورٍ مريضٍ ميؤوس من شفائه، وأقتسم مع الكبار المخولين بإدارة الدولة والمجتمع ما بقي من الوظائف والموارد والبنايات الحكومية حصصا يقوي بها إرتباط جمهوره الحزبي، ويحافظ على تخندقه بعيدا عن الجمهور العام الذي فقد الثقة به تماما، فوقع مع غيره كثير من السياسيين في وهم المقدرة والنخبة والصفوة، وأبتعد عن الجمهور الذي وصف سلوكه هذا بالتجاوز والكسب غير المشروع، وإرساء قواعد فساد سياسي من نوع خاص.

الاقتصادية: إن الفساد في المجتمع العراقي موجود منذ زمن بعيد، بقدرٍ يوصف بالمسيطر عليه نسبيا، بحكم السيطرة القوية من سلطة الضبط المركزية، أو إنه لم يتم التطرق إليه إعلامبا وبحثيا، خشيةً من بطش تلك السلطة التي تمارسه يوميا، ولم يركز عليه خارجيا، لأن التركيز قد يهدد بعض المصالح البينية، ووجوده في الحقيقة يمتد إلى عشرات السنين السابقة بعد أقترانه بحالة العوز التي تكونت بين عموم المواطنين العراقيين، وصعود طبقة غنية مفرطة الغنى، قريبة في معظمها من الحاكم والمرتبطين معه في المصالح المشتركة والقريبين منه من أبناء الرعية. حالة تناقض، ساعدت على إرتكاب أفعال التجاوز على القانون والقيم من أجل لقمة عيش هنية، وزادت من الاحتجاج على الوطن، بطريقة وسعت من فتحة باب الفساد، التي دخلها بعض السياسيين

الجدد، لغايات بينها كسب ود الجمهور غير المستقر سياسيا والجائع ماديا عن طريق الهدايا والتوظيف وتوزيع الأراضي، فتسببوا في زيادة نسب الفساد السياسي وجعلوا المشاركة السياسية البناءة صعبة بكل المعايير.

المؤسساتية: لو القينا نظرة بسيطة إلى المؤسسات الضابطة والداعمة في المجتمع، نصل إلى قناعة مفادها عدم وجود مؤسسات من هذا النوع، إذ لا توجد قبل التغيير منظمات مجتمع مدني، ولا ثقافة مجتمع مدني، كذلك لا يوجد إعلام محايد فاعل، وبالمقابل تشكلت بعد التغيير مباشرة آلاف المنظمات الهلامية، أو التابعة للاحزاب السياسية، وصدرت مئات الصحف اليومية التابعة في أغلبها للأحزاب والكتل السياسية، ونشأت عشرت الإذاعات المحلية، والفضائيات العراقية التابعة لجهات سياسية وشخصيات مدعومة من دول أجنبية، وأصبحت من كثرتها وتشتت أهدافها بالضد، أو مع مساهمةٍ في تيهٍ سحب الكثير من الموجودين في محيطه إلى حالة فساد غير معهودة.

هذا من جهة ومن جهة أخرى فإن مؤسسات الرقابة والضبط والتنفيذ أما ضعيفة مثل البرلمان وبعض الدوائر والوزارات، أو غير موجودة مثل مجلس الخدمة، مما دفع بعض السياسيين والمسؤولين الحكومين بإستغلال هذا الوضع في تعبير مشاريع والاستفادة من مشاريع والمغالاة في تعيين الأقارب والحزبيين.

الظرفية: لم يتمتع العراق بالأمن والاستقرار لفترة زمنية تعد طويلة بمقاسات الوقت الحالي، وهذا يعني شعور بالقلق المستمر لغالبية العراقيين ولكافة طبقاتهم، وخوف من حاضر غير مضمون ومستقبل مجهول. مشاعرٌ مختلطة، دفعت أصحابها باتجاه التفتيش عن ضمانات لتخفيف هذا الخوف والقلق، فكان الكسب المادي والوجاهة السلطوية هما الضمان، وبوجودهما توجه العديد من العراقيين للتفتيش عن منافذ كسب بأية طرق متاحة، مكونين حالة فساد دفعت المنظمات الدولية المعنية بالشفافية في تقريرها لعام 2008 الى تصنيف العراق مع مانيمار بثاني أفسد دولة في العالم بعد الصومال (22).

هذا من الجانب التنظيمي، أما من الجانب الوظيفي فإن ظروف عدم الاستقرار كما هي حالة العراق، يصعب أن تقوم بسببها الأجهزة الرقابية بأدوارها في المتابعة والمحاسبة.

فبعض موظفي النزاهة ودوائر المفتشين العامين على سبيل المثال، يخشون البوح في تقاريرهم عن حالات فساد لمنتسبي حزب فاعل، أوكتلة تمتلك مليشيات.

وبعض منتسبي الكتل والأحزاب الموجودين في تلك الدوائر، يسعون في كثير من الأحيان الى تغطيتها بانحياز.

وضباط من الأمن والاستخبارات يتمنعون عن متابعة حالات يكون أطرافها سياسيين نافذين، وأحزاب حاكمة. مما سمح بحصول الفساد وإتساع حصوله.

الرقابية: لقد توقف التشريع في العراق فترة زمنية ليست قصيرة بعد عام 2003، وأُلغيت قوانين في تلك الفترة الزمنية، ونفذت أخرى على أساس الانتقائية، فكانت فترة فراغ قانوني، لم تتمكن خلالها أجهزة الدولة المعنية، من صياغة الاتهامات ذات الصلة بالفساد على وفق القوانين، وفي حال صياغتها وتوجيهها إلى شخص ما سيكون التنفيذ من قبل الجهة المحددة، أو الوزارة المعنية مرهونا بتقديرات الوزير للاتهام الموجه لأحد منتسبيه، والمركز السياسي للمتهم، أي قوة الجهة السياسية المرتبط بها، ففي حالة كونها مشاركة بقوة وفاعلية في الحكومة وإمتلاكها قدرة تأثير يقوم الوزير في بعض الأحيان بحفظ القضية، ويحول دون السماح بتسليم المتهم إلى الجهات القضائية.

إنها حالة حدثت أكثر من مرة في وزارة الدفاع على سبيل المثال إذ أن أحد المتهمين المعروفين بقضايا فساد عام 2005، صدر بحقه أمر ألقاء القبض، وبقي عدة أيام يتجول بالوزارة، بل ونقل من نائب الأمين العام إلى منصب مستشار، وبعد الالحاح من النزاهة لإلقاء القبض عليه، توجه من بغداد إلى كردستان ثم إلى أوربا عائدا إلى الدولة التي كان يقيم فيها ومتجنسا بجنسيتها قبل التغيير.

كذلك الحال لمتهم آخر بنفس القضية ينتسب الى أحد الأحزاب الفاعلة القوية، كان يشغل منصبا مهما في الوزارة ترك أمره ولم يتطرق أحد إلى دوره فيها، ومثل هكذا سلوك بطبيعة الحال شجع على الفساد، وقوى الفكر المليشياتي والحزبي للتوسع في الكسب الخاص والحماية الخاصة للمفسدين.

وفي هذا الشأن تجدر الاشارة إلى أنه يشهد لمفوضية النزاهة حتى أواخر عام 2010 جديتها في محاربة الفساد، ومتابعتها لآلاف القضايا الخاصة بالفساد إلا إن قوانينها لم تصل الى مستوى شمول الفساد السياسي بالمساءلة، لأنه لم يُعَرّفْ قانونيا في العراق حتى وقتنا الراهن، كذلك لا تمتلك النزاهة آليات واضحة للتعامل مع المفسدين السياسيين، وهي جهة حاول البعض إثارة بعض الشبهات حولها، خاصة بعد لجوء مديرها السابق الى أمريكا، ومحاولته التركيز على بعض الانحياز "الذي يصنف في حال وجوده نوعا من الفساد السياسي".

وبنفس الاتجاه يمكن الاشارة الى أن جهاز القضاء العراقي الحالي، وإن سار خطوات جدية إلى الأمام في موضوع الاستقلال عن السلطة التنفيذية، إلا إنه لم يصل إلى الدرجة التي تمكنه أن يتمتع بالحيادية التامة والنزاهة شبه المطلقة، مما يضيف تأثيرات أخرى لعامل ضعف الرقابة القانونية على تكوين وانتشار الفساد السياسي.

تأثيرات الفساد المجانب للوجدان

إن الفساد السياسي من أكثر أنواع الفساد خطورة، لأنه يمهد إلى حصول باقي أنواع الفساد، ويُفشل خطط التنمية، ويعيق خطوات الديمقراطية، ويُصدع بعض القيم مثل الثقة والتسامح، وهو في الأنتخابات يشوه التمثيل النيابي في عملية صنع القرار السياسي، أي إنه معّوَلُ هدمٍ للقدرة المؤسساتية وتقويضٍ لشرعيتها، لأنه يؤدي إلى إهمال إجراءاتها وإستنزاف مصادرها، فبسببه بعد التغيير مثلا تمت المتاجرة ببعض المناصب الرسمية، وفتحت منافذ المال السياسي حتى أن تقارير سياسية وتحاليل أستخبارية وبحثية قد أشارت قبل الانتخابات البرلمانية لعام 2010 إلى أن المال السياسي الأجنبي " العربي والاسلامي" سيتدفق على العراق، بمستوى أكثر بكثير من تلك التي تم صرفها في الانتخابات اللبنانية الماضية، والتي فاجأت نتائجها الجميع بمن فيهم قيادات الموالاة في لبنان، وهي تقارير أقلقت المسئولين الحكوميين ودفعت جهات دينية وسياسية شيعية إلى التحذير من إحتمالات حصول تغيير لطبيعة وشكل نظام الحكم الديمقراطي الذي يتأسس على الأخذ برأي الأكثرية. وبهذا أصبحت العديد من الأحزاب والكتل السياسية متورطة في الارتباط بالمال السياسي الأجنبي كما مذكور سابقا، وأتجهت الى أن تحسب الأمور بمقياس الربح والخسارة الذاتيين، لا بالمقياس الوطني، وتسببت في حالة فساد أمتدت بالإضافة إلى ما يتعلق بالانتخابات إلى جوانب أخرى في عموم البناء والاعمار والعملية السياسية، فأعاقت عمل الحكومة الذي يفترض أن يتم على وفق آليات دستورية تحتم أن يتحمل البرلمان مثلا، مسؤولية تشريع القوانين التي تنظم عملها تبعا للصلاحيات المحددة دستوريا، لكن البرلمان المعني بهذا الجانب مشكلاً في معظمه من كتل برلمانية، تكّونت خلال فترة التمهيد للانتخاب، والعضو فيها ينتمي الى الحزب، أو الكتلة وصوت العضو في البرلمان مرهون برأيها، بل وتابع لها في معظم الأحيان، وأصبحت آلية التصويت على ما مطروح في البرلمان آلية يمكن تسميتها بالتصويت الكتلوي خارج قبة البرلمان، وليس العضوي الفردي، كما هو دارج في كل مكان، أي أن لا قيمة لصوت العضو خارج رأي الكتلة وصوتها، حتى أن غالبية مشاريع القوانين باتت المناقشات بصددها تجري في مقرات وغرف رؤساء الكتل، خاصة الكبيرة منها، أي إن الصوت

يتم تحصيله خارج قبة البرلمان، ومن المعروف أن بعض هذه الكتل تحكمها اعتبارات طائفية وقومية وانتخابية ومساومات ذاتية، عليه تحسب كل هذه الاعتبارات من قبل الكتلة عند التصويت، وهذه آلية عطلت، أو أعاقت عمل الحكومة وتسببت في أن يكون الشعب هو الخاسر الأكبر في مجالها. أمثلتها كثيرة بينها، أو أهمها:

1. أستغرق تصويت البرلمان على ميزانية عام 2009، عدة أشهر، مما اضطر الحكومة الى العمل بآلية الحصول على سلف لتمشية أمورها التشغيلية، أما المشاريع الاستثمارية المُباشر بها فقد تعطلت وغير المُباشر بها قد تم تأجيله.
2. طلبت الحكومة موافقة البرلمان على سندات دعم لتسديد استحقاقات مالية لشركتي سيمنس وجنرال الكترك، وبمبلغ مليارين وستمائة مليون دولار لعقود تخص الكهرباء، وفي حوارات جانبية مع بعض أعضاء البرلمان أفاد قسم منهم إن مثل هكذا مشاريع، يستفيد منها رئيس مجلس الوزراء لزيادة شعبيته وتقوية فرصه الانتخابية، عليه لم يدعموا تشريعها.
3. قُدمت الميزانية التكميلية الى البرلمان في آب 2008 ولم يجر التصويت عليها حتى إنتهاء العام المذكور.
4. مرت البلاد في ظروف قتال مع قوى إرهاب دولي ومحلي، دفعت الحكومة الى أن تقدم للبرلمان مشروع قانون جهاز مكافحة الارهاب، وأنتهت فترة عمل الحكومة قانونيا، ولم يتم تشريع القانون، وبصدده أعلن بعض البرلمانيين، أن من بين أسباب عدم التصديق هو أرتباط هذا الجهاز برئيس مجلس الوزراء، القائد العام للقوات المسلحة مما يجعله قويا.
5. هناك أكثر من مائة قانون مقدم الى البرلمان، لم يتم إقرارها حتى انتهاء دورته، لشعور بعض الكتل البرلمانية أن إقرارها يؤدي الى زيادة شعبية الحكومة.
6. تسييس حق مجلس النواب الرقابي، والقيام بعملية استجواب متأخرة جدا، لقليل من وزراء الحكومة، وممن يحسبون على جهة دون أخرى.

إن الأمثلة المذكورة وأخرى غيرها تنم عن إنتشار واسع للفساد بمستوى أضعف الحكومة وأضعف حال العراق وشوه صورته في محيطه العربي والإسلامي، وجعله بحاجة إلى بذل جهود كبيرة لإعادة تلك الصورة إلى حالها السابق، من الحكومة المكونة على أساس التحاصص ومعها الكتل السياسية المشاركة في العملية السياسية.

لكن الملاحظ هنا أن هذا الجهد المبذول في الوقت الراهن لم يكن ملائما، أو كافيا للمحافظة على الحد الأدنى من العلاقة المفروضة مع الخارج، وإنما مبعثرا أحيانا ومشوها للحقيقة أحيانا

أخرى، بسبب الفساد السياسي منذ العام 2004، مما جعل بعض الكتل السنية تتجه الى المحيط العربي السني، ليس لدعم موقف الدولة العراقية، وإنما للتشكي ونقل صور أحيانا غير حقيقية عما يجري في العراق، فتسببت في زيادة تشويه الصورة، وحالت دون عودة العرب الى العراق عودة كافية للتخفيف من محنته، وإعادته الى محيطه العربي بأمان إلى نهاية عام 2010.

وبالمقابل جعل بعض الكتل الشيعية تتجه إلى إيران، ليس لتعزيز قدرة الدولة بالوقوف أمام الارهاب وتحسين علاقاته بالغير، وإنما للاستفادة من قدرات إيران في الوقوف بالضد من النفوذ السني الذي استشعرت أخطاره عام 2005 وما بعدها.

فاسهما كلا التوجهين بسحب العرب والإيرانيين أكثر إلى ساحة الصراع العراقية الداخلية، وحطموا صورة العراق وأضعفوا قدراته على التحرك في محيطه العربي والإسلامي على حد سواء، وتحول بعضهم إلى أدوات تنفيذ سهلة لتوجهات أولئك العرب والايرانيين على حد سواء.

إن الفساد السياسي العراقي الذي تأسس في غالبيته، على علاقة خاصة لكتل وأحزاب وشخصيات سياسية، مع دول وقوى خارجية بعيدا عن إطار الدولة وقوانينها، تسبب في تقوية بعض الكتل، التي شكلت مليشيات وأنشأت شركات أمنية وأجهزة حمايات، ومدت نفوذها في دوائر الدولة ومؤسساتها، وزادت من قدرتها في التاثير على المواطن والموظف والعسكري ورجل الأمن في الدولة الى المستوى الذي كونت فيه:

1. ترهيبا لغيرها الموجودين معها في الساحة ولعموم المواطنين، بالتأسيس على تلك القدرة التي تمتلكها.
2. غواية بتقديم المال والجنس عندما تفشل الوسائل الاعتيادية الأخرى في التأثير بالاتجاه المطلوب حصول التأثير فيه.

وبالمحصلة، أصبحت هناك جهات خارج منظومة السلطة التنفيذية، يمكنها التأثير في القرار الاداري والأمني التنفيذي، وهي وإن خفت حدتها بعد عام 2008 لأسباب ذكرت آنفا بالإضافة إلى النجاح في توجيه ضربات قوية إلى بعض المليشيات ومراكز القوى إلا إنه، وبسبب وجودها السابق الذي استمر لفترة زادت عن أربع سنين، يمكن القول إنها أسهمت وبشكل مباشر في بعض جوانب الاضطراب وأطالت أمده وإن آثارها ما زالت باقية، وتاثيراتها في بعض مفاصل القرار الوسط، يمكن أن تكون موجودة وفاعلة، والقلق منها عند المواطنين العراقيين باقٍ، إلى الحد الذي شكلت أحيانا بعض إتجاهاتهم في الرأي وطرقهم في الأداء في غير صالح الاستقرار.

من هذا يتبين أنه وفي وضع الفوضى وتدني مستوى الأداء وشيوع الفساد، ضاعت فرص عديدة للنمو والانتقال الى المجتمع المدني المستقر، وتأخرت أخرى لإنقاذ العراقيين من حالة الجوع والتخلف، ولو فتشنا لأغراض البحث العلمي عن الأسباب التي حالت دون أقتناص تلك الفرص، نجد أنها تتعلق بالارهاب الخارجي وحمل السلاح الداخلي، والاحتراب بين الجماعات وسوء الإدارة، والتقصير في بعض الجوانب الحياتية المهمة، ونجد أن المسؤولية عنها تتحملها غالبية الكتل الفاعلة في البرلمان ومعها الحكومة ورئاسة الدولة، التي لم تستطع جميعها أن تنتج مجتمعاً مدنياً عراقياً جديداً، ولم تتوافق في عملية إرساء قواعد قوانين تلائم وضع العراق غير المستقر، ولم تتمكن من دعم عملية الانتقال الى المجتمع الأفضل، ولا العمل جماعيا لتكوين مؤسسات قادرة على قيادة عملية الانتقال الى الأحسن، فكانت أسباب توضع في المرتبة الأولى تليها بالمرتبة الثانية وربما تجاريها من حيث الأهمية، مسائل الفساد باشكاله المتعددة بينه السياسي الذي أعطى الإرهاب والاحتراب وسوء الإدارة فرصا أوفر لتعطيل النمو، ودفع الدولة لأن تخصص غالبية ميزانيتها الى الأمن والتسليح، وإعادة بناء الجيش والأجهزة الأمنية، وتبذر بعضها في دهاليز الفساد غير المعروفة، وبصددها ذكر السيد باقر جبر الزبيدي وزير المالية بلقاء متلفز في تموز 2010 أن العراق صرف أكثر من 300 مليار دولار، في ميزانياته للأعوام السبعة الماضية، وهذه مبالغ ضخمة لم يلمس منها أي تقدم في موضوع البناء والاعمار والخدمات، مما أثار عدداً من علامات الاستفهام.

ومن ثم يمكن الجزم أن تأثير الفساد والسياسي منه على وجه التحديد في مجال الاعاقة وضياع الفرص، لا يقل عن الارهاب بكل صوره، إن لم يكن يفوقه درجات في بعض الأحيان.

لقد تعددت الآثار السلبية للفساد، ومع تعددها بقيَّ التأثير الأخطر هو الذي حصل وما زال يحصل في مجال الأمن الوطني العراقي، إذ أن الاتصال بالاجنبي وتكوين علاقات خاصة معه وقبول دعمه المادي وإسناده السياسي الموجود فعلا، له ثمنه وأبسط ثمن في مجاله هو تنفيذ مصالحه على حساب العراق، علما أن المصالح وعندما تكون مشتركة، تكون بين بلدين وليس بين حزبين، أو كتلتين سياسيتين، أو بين إحداهما وحكومة أجنبية، وتؤمن بطرق اعتيادية لا تحتاج إلى وكلاء حزبيين يدعون إليها داخليا خلافا للأعراف التقليدية، والدول بطبيعتها تخشى اللجوء المباشر إلى هكذا وكلاء لمعرفتها التامة بمخالفتها القوانين التي قد تثير أزمات، وربما حروبا في حالة حدوثها، كما إن اللجوء إلى حالتها يعني أن هناك أتباعا مجندين رسميا لصالح هذه الدولة، أو الجهة تستطيع أن تأمرهم، أو توجههم لتلبية مصالحها وأهتماماتها متى تشاء، وهذه

ثغرة في الأمن الوطني غير مقبولة في جميع دول العالم دون أستثناء، ثم إن العراق ما بعد التغيير أُدخل في دوامات صراع وقتال بسببها وأسلوب الأمريكان المنفتح في العلاقات الدولية العامة، دخلت إلى العراق، أو ساحته أقوى المخابرات الأجنبية، تساند بعضها بعضاً، وتقاتل بعضها بعضاً لحسابات المصالح وتقوية النفوذ، وهذه المخابرات وفرت على نفسها جهد التجنيد بوسائل غير تقليدية، إذ وعندما دخلت العراق وجدت أتباعاً لها مهيئين مسبقا للتعاون معها، لأنها هي من مولتهم قبل مجيئها في الأصل ووجدت حرية مطلقة في التفتيش بين هذه الكتل والأحزاب والناس العاديين لتجنيد عملاء اختصاصيين ينفذون مهام فنية محددة ومقاتلين ينفذون أوامرها في الساحة التي يريدون.

إن الأجنبي الذي كان التكلم معه فقط، يقدم المتكلم الى حبل المشنقة دون نقاش، قد تغير إلى العكس تماما بعد هذا التساهل المصلحي غير المنطقي للتعامل معه، حتى أصبح "الأجنبي" على أساسه سيدا في الساحة، وهو الذي يختار من يتكلم معه، أو يرفض الكلام وإياه من بين العراقيين، وهو الذي يطلب من العراقي ما يريده بصيغة أمر أحيانا، أو أمر مغلف بصيغة رجاء أحيانا أخرى، وأصبح العراقي متبرعا في التواصل معه والاتصال به حتى بلا أجر، أو بأقله في غالب الأحيان. أمور حدث بعضها ومازل بعضها يحدث دون اعتبار، ففي الاتصالات الجارية لتكوين كتل وتحالفات سياسية للانتخابات البرلمانية عام 2010 مثلا، التقى مجموعة من اللبراليين بأحد أعضاء البرلمان وبدعوة منه، وفي أثناء النقاش أبدى عضو البرلمان وصاحب مشروع التكتل، الاستعداد لتمويل الحملة بما يزيد عن التموين المحتمل لأكبر كتلتين انتخابيتين عاملتين آنذاك، فسأل أحدهم عن المبلغ المحتمل، رد البرلماني أنه غير محدود، فسأل آخر عن ضرورة معرفة مصدر هذا الكم الهائل من الأموال غير المحدود قبل القبول على تكوين الائتلاف، أو القائمة الانتخابية، فرد سريعا سنعلمكم بعد التوقيع على الائتلاف.

إنه قبول للتبرعات من قبل هذه الكتلة غير مشروط، وهناك بطبيعة الحال عشرات مثلها قبلت التبرعات وهناك آخرون مثلها مستعدين للقبول ومن أية جهة كانت، ومستعدين أيضا أن يقدموا لجهة التبرع ما تريده من معلومات ومصالح في الزمان والمكان المطلوبين دون حساب لمساءلة قانونية، أو شعبية، أو قلق من ضمير. مما يؤشر وجود مجانبة للوجدان بسعة غير قليلة.

إن مجانبة الوجدان السياسي الذي دفع كتلاً وأحزاباً إلى الاعتماد على المال الخارجي في تقوية حالها، دون التأسيس على الفكر والعقيدة مجالا لتمتين العلاقات والتوسع الجماهيري، وتنشئة القيادات الملائمة، تسبب في تقديم أشخاص غير أكفاء إلى كرسي البرلمان. وتكوين

برلمان غير حازم في الرقابة على الحكومة كما هو مفروض. وتوزيع مناصب حكومية مهمة ومؤثرة على غير المناسبين. وتلكؤ مشاريع الانتقال الصحيح الى الديمقراطية. وبسببه، أو بمحصلة الاستمرار على نفس النهج سيضعف الحزب وسيقل تأييد الجمهور له على المدى البعيد، وستغيب القيادات الأكفأ والأنسب، وستفتح ثغرات وترتكب أخطاء قد تسهم وتحت اعتبارات الضرورة والأمن إلى الدفع باتجاه ديكتاتورية الحزب، أو الكتلة وربما الطائفة، عندها سيخسر العراق فرصة الحصول على الديمقراطية في وقت كان متاحا، وسوف لن يكون كذلك في المدى القريب.

صورة الفساد المجانب للوجدان

إن عرض بعض المعطيات ذات الصلة بموضوع الفساد السياسي المبينة في هذا الفصل أعلاه، تدفع عمليا إلى تحديد صورته من معناه الذي يتأسس في أغلب جوانبه على علاقات مصالح وإساءة إستخدام نفوذ وإعاقات عمدية، لم يتوقف عند حدود السياسة والسياسيين، أو إن حصوله بهذه السعة، بين السياسيين العراقيين، مهد إلى أمتداده إلى مجالات أخرى، لا يقل تأثيرها خطرا في المجتمع العراقي على ما يوقعه مجال السياسة من تأثير مثل الإعلام، إذ يلاحظ وجود قنوات فضائية وصحف ومجلات وإذاعات محلية تستلم هي الأخرى مبالغ من ذات الدول، أو من الأحزاب الممولة من تلك الدول، لتحقق غايات الإثارة والتحوير الفكري وتغيير الاتجاهات، تصب في ذات الأهداف السياسية المرسومة من نفس الجهات الخارجية، حتى أضحى الإعلام وسيلة خطيرة بيد الأجنبي، تأثيرها السلبي أشد وقعا على الشارع العراقي من وقع السياسيين الفاسدين.

وكذلك مثل البحث العلمي الذي وجدت في مجاله عشرات المراكز البحثية التي تسير في نفس طريق التمويل من الخارج لتنتج بحوثاً لأغراض سياسية، وكذلك الحال لمنظمات المجتمع المدني التي يسير بعضها بوسائل وأدوات وتمويل من الخارج، وغيرها.

إن الفساد السياسي في العراق متداخل مع أنواع أخرى للفساد، وحالاته تمتد إلى حوانب أخرى غير السياسة، فالحزبي الذي يتجاوز الاعتبارات الوطنية، ويقبل تمويلا خارجيا على سبيل المثال، سيكون مخالفا للقانون وعدم الامتثال للقانون في ظروف ضعف سلطته نوع من الفساد الاداري، كما إن وفرة المال بيد السياسي ورغبته شراء المؤيدين والأصوات والنفوذ، تدفعه الى تقديم الرشا لسياسيين آخرين وموظفين وناس عاديين وصرف الأموال بهذه الطريقة واستلامها نوع من الفساد المالي. وهكذا في باقي المجالات، يدفع إلى التأكيد على أن الفساد السياسي في

العراق مفهوم شامل لجملة أفعال خرقٍ للمعايير الوجدانية. وإنه قد قَدّمَ في الوقت الراهن إلى الواجهة السياسية بعض أحزاب وأشخاصاً، ليس لها قواعد جماهيرية تتناسب وقدراتها الارتكازية "الادارية والمالية"، وليس لها رؤية وطنية مميزة تتناسب وبرامجها الانتخابية، مما دفعها إلى الاستناد في تحريك الجمهور على قوة الدفع المالي، وبعملها هذا أسهمت في تعزيز حالة جمهور إنفعالي متقلب المزاج "غير مستقر فكريا" لا يمكن الركون إليه في المواقف الصعبة التي قد تواجه البلاد، ولا الاستفادة من زخم إندفاعه الوطني للضغط على السياسي الحاكم لدعم توجهاته الصائبة، وتقويم سلوكه الخطأ.

إن سير الوقائع ذات الصلة بالفساد السياسي تبين أن السياسيين مازالوا غير قادرين على التحكم بمنافذه وتوجهاته، مما يعني إحتمالات تسرب أمواله وتوجهاته إلى قسم منه إلى الغلاة والمتطرفين من الشيعة والسنة وحتى الأكراد، ليؤسسوا كيانات، أو أفكاراً تستوعب المتطرفين من جميع المكونات، ومن ثم قد يصبحوا أدوات سهلة بيد بعض الكيانات السياسية، أو الدول للوقوف بالضد من التيار الوطني الراغب في إعادة البناء. ويصبح موضوعه من أشد المواضيع خطورة على حال العراق، وأقلها حصولا على الجهد المبذول للتعامل معه، أي عدم مناسبة الجهد المبذول للخطورة الموجودة، إذا ما أخذنا بنظر الاعتبار أن تنظيم النزاهة السياسية يتطلب قدرا من الدقة، وهي غير موجودة في البيئة العراقية العامة، لكثرة التعرض الى الخطأ في عموم الدوائر والمؤسسات، وبين الكتل والأحزاب. ويتطلب بعض الصبر الذي يكاد يكون نافذا بين العراقيين، بسبب طول فترة العيش لعمومهم تحت الشد والتوتر. بالإضافة إلى القدوة في السلوك التي تعد مستوياتها في المجتمع قليلة، وغير كافية لإثارة الانسان العراقي ودفعه باتجاه التضحية والإيثار والالتزام.

إن السعي لرسم صورة الفساد السياسي يلزمنا المرور عبر البيئة الاجتماعية السياسية العراقية التي يحصل فيها هذا النواع من السلوك، هذه البيئة التي توصف بالمساعِدة، أو الحاضنة للفساد تبعا لما ورد من تفاصيل حتى أصبحت بيئة تساعد دهاليزها على وجوده. ويضمن غياب الرقابة فيها انتشاره. ويؤمن اضطراب دَور برلمانييها مؤسساته. ويبرر إعلامها المنحاز حصوله.ويساعد تخلف منظماتها للمجتمع المدني استفحاله. ويسهم غياب ثقافة التضحية والوطنية والقدوة في استمراره.

ويلزم من جانب آخر إلى النظر إليه من زاوية ضعف إدراك عموم المتورطين بخطورته على العراق من جهة، وعلى مستقبلهم السياسي وأحزابهم من جهة أخرى، حتى أصبح واقع مجانبة

وجداني سيزيد من المصاعب في عملية التعامل معه على المدى القريب، وَيقّيد تحرك الحكومة في مجالات الاصلاح، وإعادة البناء على المديين القريب والبعيد. وكذلك من زاوية المشاركة المتحاصصة التي لم يستطع السياسيون تجاوز وجودها في رسم السياسة وإدارة الحكم وأبقوها حتى نهاية عام 2010 عاملا مساعدا لاستشراء هذا النوع من الفساد، في بيئة اجتماعية قلقة، لا تمتلك ثقافة التوافق، وأحزاب بعضها فاسدة، تجهل طبيعة الأزمة والحقائق، وأهداف حرفت من الإصلاح والإعمار إلى الإخلال بعمل المؤسسات الرسمية وغير الرسمية للدولة والحكومة.

خلاصة القول فيما يتعلق بهذا الموضوع أن الفساد السياسي واقع حال موجود مع الانسان وسيستمر وجوده، مثل عديد من أنواع السلوك السلبي التي تحاول الدول والأحزاب ومنظمات المجتمع المدني والأديان السيطرة عليه. وهو شائع في كل المجتمعات البشرية خاصة ما يتعلق منه بشراء الأصوات الذي ما زال موجودا، بمستوى يعد مشكلة في شرق آسيا، إذ حدث خلال الانتخابات المحلية عام 2002 في الفلبين على سبيل المثال تلقي 7% من جميع الناخبين البالغين في جميع أنحاء البلاد شكلاً من أشكال الرشوة، وفي تايلاند ذُكر أن 30% من أرباب الأسر الذين شملتهم دراسة استقصائية، قد تم تقديم أموال لهم خلال الانتخابات العامة التي جرت عام 1996 (23). وإن قضية التمويل السياسي، أصبحت تثير أهتمام منظمات الشفافية العالمية، إذ في تشرين الأول، أكتوبر عام 2000، أفردت هذه المنظمة في بيان علني جانبا لممارسات التمويل السياسي المشكوك فيها، كتهديد متزايد للديمقراطية، كذلك أكد بيتر إيجن من المنظمة الدولية لمكافحة الفساد "TI" أن الموجة الحالية من فضائح الفساد التي تشهدها جميع أنحاء أوروبا هي ليست للإثراء الشخصي، وإنما لشراء إمكانية الوصول إلى صانعي السياسة والأحزاب السياسية، كهدف رئيسي في هذه اللعبة (24). حتى أن منظمة الدول الأمريكية (OAS) ولتجاوز مثل هكذا انحرافات اعتمدت ميثاقا ديمقراطيا، يتعهد بإيلاء اهتمام خاص للمشاكل ذات الصلة بارتفاع تكاليف الحملات الانتخابية، وإنشاء نظام متوازن وشفاف من أجل تمويلها(25). كما إن زيادة مقدار الخلل دفعت بالاتحاد الأوربي والولايات المتحدة، لزيادة نشاطهما باتجاه إيجاد تشريعات تخص التمويل السياسي، ففي آذار مارس عام 2002، وافق المشرعون في الولايات المتحدة على تنظيم التمويل السياسي في جيل واحد، بدعوى أنها ستساعد في حل عقدة شبكة المال والنفوذ التي جعلت الكونجرس والبيت الأبيض عرضة بشكل كبير لظهور الفساد، وفي الفترة الزمنية السابقة تم سن إصلاحات مالية بعيدة المدى في كندا وكولومبيا وكوستاريكا وجواتيمالا والمكسيك وبنما وفرنسا وألمانيا واليابان والمملكة المتحدة،

مستندين إلى حقيقة، أن الاستخدام غير المنظم للمال يمكن أن يُعرض للخطر، ويسيء إلى العقائد الأساسية للديمقراطية، وكذلك يقود شراء الأصوات غير النظامي والشامل إلى نقطة قد يوافق الناخبون فيها حتى على المساهمات غير القانونية، وإساءة استخدام موارد الدولة، مادام الباب بقي أمامهم مفتوحا، للاستفادة الشخصية من العمل الفاسد للسياسيين(26).

من هذا الاهتمام يتبين أن الفساد السياسي بشكل عام سلوك سلبي تحركه المصلحة الشخصية، أضحى ظاهرة تكاد تكون عالمية، موجودة بنسب متفاوتة في جميع المجتمعات البشرية الغنية منها والفقيرة، وإن كانت الأخيرة ذات الموارد المحدودة منها، تستحوذ على النصيب الأكبر من كل أنواع الفساد، وعلى هذا ومع تزايد الوعي بمخاطره على التنمية والاقتصاد والاستقرار الاجتماعي، وتهديده المباشر لأمن الدول واستقرارها، أصبحت محاربته ومكافحته هي الأخرى قضية عالمية، تبنتها منظمة الأمم المتحدة التي سعت إلى صياغة أتفاقية دولية لمكافحة الفساد عام 2006 سميت باتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد.

إن الفساد السياسي في المجتمع العراقي الذي يعد وجوده آفة مجانبة للوجدان، ساعدت ظروف الانتقال الصعبة إلى النظام الديمقراطي على انتشاره، حتى أصبح مُكلِفا جدا لخزينة الدولة، ومعيقا جدا لخطوات إعادة البناء والإعمار، وهو على هذا الأساس يكون بحاجة الى جهد جبار للحد من تأثيراته على حاضر العراق ومستقبله، وهو جهد غير ميسور حتى وقتنا الراهن. إذ في الوقت الذي شُكلت هيئة للنزاهة من بين أهم مهامها متابعة موضوع الفساد، ووجد في تنظيم الوزارات مفتشون عامون يرتبطون إداريا بالوزارة المعنية وفنيا بالنزاهة، وشَكلت الحكومة لجان متابعة، وعقدت ندوات وعاقبت وأحالت إلى المحاكم مفسدين، وأصدرت تعليمات للحد من ظاهرة الفساد، لكنه مع ذلك يعد جهدا لم يقترب من موضوع الفساد السياسي الذي بقي وباقي أنواعه الأخرى آفة تعيق الاستقرار وإتمام عملية البناء، لأن بعض جوانبه تتعلق بالوجدان، والتعامل الصحيح معه يتطلب إعادة تصحيح مسارات الوجدان التي اضطربت بشكل كبير.

الفصل الثالث

خروقات في مجال المفاهيم الداعمة للوجود الإنساني العراقي

عند التحدث عن المواقف وتحديد، أو تقييم ما جرى في هذه البلاد بعد الاحتلال "الحرب"، خلال السنوات الثماني بعدما اقترب خلالها من حافة الانهيار أكثر من مرة، لابد من الاشارة إلى عوامل سياسية أسهمت فيما جرى، وأخرى أقتصادية دفعت إلى حصوله، وثالثة مذهبية كانت الأساس في وجوده واتساعه، ومن ثم عوامل نفسية تفاعلت مع غيرها من العوامل المذكورة فأنتجت حالته، والأخيرة هي التي سنركز عليها في هذا الفصل لعمق تداخلها وشدة تأثيرها وسعة استغلالها باتجاه تكوين حالة اضطراب تقترب فعلا من الانهيار. وفي مجالها سنناقش موضوع الإحساس بالضرر أي تقديراته التي كونت مفاهيم جديدة وأخلت بأخرى قديمة، حركت الأطراف الموجودة في الساحة والقريبة منها وكونت مواقفها من العراق وأسهمت في تكوين حالة عدم الاستقرار، والتي لابد من أن يدركها العراقيون سياسيون ومسؤولون حكوميون وناس عاديون، من المعنيين وحدهم في التعامل معها، وبما يجنبهم حدوث الانهيار، أو منع تكرار ما حصل قريبا من حافاته. لأن الإحساس بالضرر، تقدير عقلي تؤثر مستوياته في نهج التفكير وتطبع الإتجاه مع، أو بالضد ومن ثم تحدد طبيعة السلوك في الساحة التي تؤشر وقائع أحداثها خلال هذه السنوات.

أن أهل العراق وكل المحيطين به والقريبين من هذا المحيط الإقليمي والمشاركين في حربه، قد وضعوا من جانبهم تقديرات لضرر قد يحصل من الحرب، وتقديرات لما حصل بعدها والتغيير، ووضعوا أخرى لما سينجم عنها في المستقبل، فكانت بوجه العموم تقديرات قسم منها منطقية قريبة من الواقع، وأخرى أقل من ما هو حقيقي بقليل، والقسم الآخر مبالغ فيه أكثر من اللازم، بمستويات تفاوتت وكانت من بين الأسباب الرئيسية لتعقيد الحالة العراقية، بصورة تختلف جذورها من مرحلة إلى أخرى، وهي في المرحلة التي سبقت الحرب والاحتلال قد جاءت "جذور التقدير" من:

1. تقييمات مسبقة عن قوى المعارضة العراقية التي تعامل البعض مع شخصياتها بمستويات تركت آثارا سلبية وتخوفات انفعالية، لا يمكن الركون إليها في عملية الحساب والتقدير.
2. توجهات الأمريكان وتصوراتهم عن إعادة ترتيب المنطقة التي أثارت خوفا عند حكام المنطقة، وعدم الإطمئنان عند الشعوب، بمستوى أخل بالتقييم الحقيقي للخطر لأن يكون تبسيطا شديدا لمن يريد إعادة الترتيب، ومغالاة شديدة لمن لا يريده.

3. عدم آهلية المنطقة من الناحية السياسية للتعامل مع حالات شائكة مثل حالة العراق الذي كّون قلقا بدرجة عالية بين الحكام، أنتقل إلى عموم الناس بذات الدرجة من الشدة، أفقد البعض الحكمة اللازمة للتقدير.
4. التقديرات الذاتية للمصالح وعدم وجود مشتركات للتفاهم على تحقيقها بين أطراف بعيدة عن الساحة وأخرى قريبة منها، أو في داخلها، جعل الفرقاء يفكرون بمسالك خاصة، يراها كل فريق أنها صحيحة لتحقيق مصالحه وإن كانت تتقاطع مع مسالك الأطراف الأخرى، فكانت أفكارا أثرت على حكمة التقدير.

تلك كانت جذور، أو عوامل تكوين نفسية لتقديرات الضرر، تتعلق بالمرحلة التي سبقت الحرب والتغيير، التقت بعض الأفكار الناتجة عنها بمجريات أحداث وتعقيدات وأساليب تعامل غير صحيحة، لمرحلة ما بعد التغيير، خاصة الفترة الأولى "الحساسة"، أي الفترة الزمنية القليلة التي حكم فيها عسكري أمريكي ومن بعده حاكم مدني أمريكي الذي شاركه فيها مجلس عراقي للحكم.

هاتان المرحلتان الزمنيتان الحرجتان، اللتان أسهمتا سوية مع إرهاصات الماضي وتفاعلاته في إيجاد تقديرات عند جميع الأطراف متباينة تمتد طويلا بين الربح المطلق في أقصى اليمين والخسارة الكاملة في أقصى اليسار.

وكان عند الجانب العراقي إحساس بالربح عند بعض العراقيين عموم الشيعة، وهو كذلك إحساس بالربح المطلق عند الأكراد"، يقابله في الجانب المقابل لهما إحساس بالخسارة شبه المطلقة عند البعض الآخر "عموم العرب السنة".

وكان في مجمله إحساساً مشحوناً بقوة دفع إنفعالية شديدة، كونت بين العرب الشيعة كجماعة فرعية، أو العرب السنة كجماعة فرعية أخرى، والأكراد جماعة فرعية ثالثة، في المناطق التي يشكل كل منهم فيها أغلبية واضحة، إتجاهات للتقوقع النفسي أي العزلة حفاظا على ما تم تحقيقه من ربح، وتجميعا للقوى سعيا لتعويض الخسارة.

وكانت هذه الاتجاهات أول العوامل التي أسهمت في إثارة المكبوت الخاص بالطائفة والمظلومية والقومية، لم يستطع التخلص منها الأشخاص العاديون ولا المسؤولون الحكوميون. مثال قريب عليها ما دار في زيارة وفد رسمي عراقي إلى السعودية عام 2007، عند إلتقائه بالأمير فيصل وزير الخارجية، إذ في سياق الحديث تكلم رئيس الوفد عن مصاب الحسين، ومظلومية الشيعة في العراق، وآزره في الحديث حول الموضوع نفسه عضو آخر في الوفد لا يقل

عنه في المستوى القيادي بالدولة العراقية، وقد تكرر الموضوع بنفس الطريقة، في لقاء بالزيارة نفسها مع الأمير مقرن بن عبد العزيز رئيس الاستخبارات السعودية.

إن ما ينطبق على الشيعة في هذا المثال يمكن تعميمه على الأكراد عندما يستذكر بعضهم في كل المناسبات ذلك الاضطهاد الذي تعرضوا له في الزمن السابق، حتى بات الاحساس به أحد عوامل عدم الثقة بالمشاركين معهم في العملية السياسية في الزمن الحالي.

إنها إثارة واضحة لمشاعر الاضطهاد أي إعادتها إلى الذاكرة القريبة جاءت في البداية مصحوبة بإنفعال المقت الطائفي، فوجد عديد من أصحابها المستثارين بعودتها رغبة عارمة في السير بطريق العزلة مع الطائفة جغرافيا، أوقعتهم أسرى التطرف العدواني، إذ وكما هو معروف نفسيا، أنه وكلما أشتدت رغبة الناس في عزلتهم مع طائفتهم، كلما اشتدت عداوتهم، واشتد رفضهم لأبناء الطوائف الأخرى ولأفكارهم ومفاهيمهم وطقوسهم وقيمهم في الحياة(27).

لقد حصل ذلك بعد الإفاقة من صدمة التغيير، ودامت شحناته الانفعالية القادرة على تحريك سلوك الاضطراب غير السوي للسنوات الأربع الأولى بعد التغيير، وتعميمه بين أعداد غير قليلة من أبناء تلك الطوائف، بمستويات تأثير كانت كافية لتعزيزها نهجا في التفكير والسلوك، وعندما أخذت مجراها أي حالما أصبحت واقعا، شكلت بين تلك المجاميع العراقية حالة ارتباط نفسية أسطورية خاصة بالطائفة "ميتولوجيا" لا تعود فيها، أي الطائفة ومنطقتها الجغرافية مجرد ساحة حرب تقاتل فيها ومنها هذه الجماعة:

الشيعية الرابحة: للدفاع عن هامش ربحها، أو لتوسيعه أكثر كلما كان ذلك ممكنا.

السنية الخاسرة: حفاظا على البقاء، أو سعيا للتعويض جهد الإمكان.

بل وأصبحت قاعدة انطلاق لكل منهما نحو تحقيق أهدافه الطائفية الخاصة، كانت عند الجماعة الخاسرة "السنية" واضحة باتجاه تكوين وضع لها يتلاءم وتقديراتها لتعويض الخسارة، ينسجم وإرثها الثقافي والقيمي.

وفي سياق انطلاقتها توجهت بعض تنظيماتها الطائفية المحلية صوب القاعدة، لتشترك معها في أن تكّون لها، أو تعطي لنفسها دورا دينيا ريادي للدفاع عن الإسلام، أو الطائفة في محيط تواجدها، فكانت دولة العراق الاسلامية التي حاولت القاعدة تسويقها محليا هي الأقرب في هذا المجال.

عندها بدأ الإحساس بأهمية الهوية الطائفية وبدأ الإمعان بالنظر للانتماء إلى المنطقة الطائفية، مجالا لتعويض الإحساس بالخسارة والشعور بالخوف، وبقوة انفعال دفع كل جماعة من الجماعات

المذكورة لرفض المقابل ورفض المساومة والاتجاه إلى العنف والاستقطاب الطائفي، سبيلا للتعامل في ساحة الاضطراب لفترة زمنية خفّتْ حدتها نهاية عام 2007.

إنها حالة يمكن الجزم على أن القاعدة، وبعض القوى الطائفية المسلحة في الساحة العراقية، قد أسهمت في وجودها، ونجحت في تعزيزيها نهجا في التفكير والانفعال، حتى نهاية العام المذكور، الذي شهد انحسارا ملموسا لنشاطها، بمستوى قلل من المثيرات اللازمة لإدامة العزل والاحتقان، وفسح المجال لعوامل تأثير نفسية أخرى في تكوين قناعات بعدم جدوى الأساليب المتبعة لتعويض الخسارة، وأعطى الفرصة للجهد النفسي الأمريكي إلى شق الصف المسلح المعارض، وكسب البعض من بين الفاعلين العراقيين في الساحة إلى جانبه والحكومة في محاربة المتطرفين في نهج التفكير "القاعدة".

وبحدوثها كُسر حاجز العزلة، أو تهدم جداره في عدة أمكنة وظهرت معالم يأس من إمكانية تحقيق الأهداف الطائفية. فكونت حالة نفسية سياسية غير التي كانت سائدة، مهدت إلى إلتقاط الأنفاس وإعادة التفكير بما حصل وما سيحصل في حالة الاستمرار بالسير على نفس الطريق، وإلى إضعاف الجهد المسلح، خاصة في مجال إدامة زخم العنف والإحتقان، وكذلك إلى الإعتراف الضمني بالوقوع في وهم الإنعزال، وهو وإن كان إعترافا عقليا قليلا، بالمقارنة مع كم الأفكار غير الصحيحة عن الطرف المقابل، لكنه أسهم في نشأة مفاهيم وقناعات باتت بعض معالمها واضحة مع بداية 2008 قوامها لا مجال إلى توسيع هامش الربح المتحصل بإلغاء الطرف الآخر، ولا مجال في المقابل من تحقيق الأهداف بالاحتراب، وإن العراق لا يمكن أن يحكم من جماعة واحدة.

مفاهيم وقناعات يوم أخذت طريقها بين العراقيين قللت من شدة التوتر نسبيا، أو على الأقل لم تسمح بتجاوز حدوده إلى مستوى الانهيار "الحرب الأهلية"، كما أرادت القاعدة وبعض القوى المسلحة أن تكون. لكنها مع ذلك لم تتمكن من إلغائها تماما، إذ بقيَّ قسم منها موجوداً وسيبقى كذلك بمقادير تزيد، أو تنقص تبعا لجهود الحكومات العراقية، وكفاءتها في إدارة الصراع الدائر على أرضها، وتبعا الى الظروف الاقليمية المواتية والدولية المناسبة، وإلى قدرة المجتمع العراقي الجديد على إنتاج قناعات وأفكار ومفاهيم بديلة عن تلك السائدة، وهذه جميعا غير متوفرة بالقدر الكافي على تأمين مسألة الإلغاء النافع حتى الآن.

إنها نوع من الوهم أسهم في تكوين حالة الاضطراب التي قربته من حافة الانهيار وأسهم في استمراره كل هذه الفترة الطويلة من تاريخ العراق، وإن نَظر إليه البعض نظرة شك يوجه فيها الاتهام إلى:

الأمريكان، وما قيل عن الفوضى الخلاقة.

العرب والمسلمين، وما صُور عن دورهم المباشر في دعم وإسناد الجماعات المسلحة.

الكيانات السياسية المعارضة، وما عرف عن محاولاتها في إعادة الماضي القريب.

الكيانات المشاركة في العملية السياسية، وما أشيع عن صراعاتها في الوصول إلى الحكم.

وهي نظرة، أو أفكار وإن صعب الشك في حقيقة وجودها، إلا إن تأثيراتها لا تتعدى الوصف، بكونها عوامل تأثير غير مباشرة، أو عوامل مساعدة لحصول الاستثارة التي ما كان لها أن تحدث في الأصل لولا الأرض الخصبة، أي العراقيين كونهم اللاعبين المنفذين في الساحة غير المتوافقين على طريقة اللعب، وغير المنسجمين على السير باتجاه موحد في طريقها، المستعدين إلى اللعب بالنيابة عن غيرهم، على الرغم من أنهم أصحاب الشأن في محيطها. حقيقة يكثر المثقفون الحديث عنها في هذه الأيام التي انحسرت فيها، أو تصدعت حواجز الانعزال، ويشيرون إلى:

أن الشعب العراقي يسهل استخدامه مقاتلا بالإنابة وسبق أن استخدم فعلا كأداة حرب، أو رأس رمح فيها من العرب الخليجين في القتال مع إيران.

وأن أرضهم سبق إن قامت عليها حروب وصراعات عديدة بين خصوم من خارج حدودهم، مثل واقعة كربلاء بين الإمام الحسين (ع) ويزيد الأموي، وقبلها حروب الإمام على (رض) مع معاوية، وكذلك حروب الفرس والعثمانيين، وقوات العثمانيين والإنجليز في الحرب العالمية الأولى.

وهكذا هو حالهم عبر التاريخ، متضررين من حروب الغير على أرضهم، أو مقاتلين بالإنابة في حروب تبدأ بينهم، أو مستهدفين بمواجهة الغير في حروب تقام في ساحتهم.

وكونهم المستفيدين والمتضررين الفعليين من خلال توجههم الحثيث إلى التقوقع المناطقي والانعزال الطائفي، كما ورد سابقا وتقديراتهم غير الصحيحة للخطر الناجم عن الوجود الأجنبي، ودورهم في التعامل معه، وطبيعتهم السلبية في التعامل مع السلطة والحكم.

إنه وهم صاحبه تصدع وفوضى قيمية اقتربت من مستوى الاختلال وجدت في السابق، وساعد على بقائها الحاضر بأساليب التعامل الخطأ مع الانسان، عندما وزعت ثُمٌ جاهزة على الكثير من العراقيين النزيهين بإرتكاب جرائم لم يرتكبوها، وتقدم أشخاص بالمستويات التحصيلية الدنيا إلى مصاف الدرجات العليا وهم لم يستحقوها، وعندما فُضِلَ الكذب على الحقيقة

والمراءات على الاستقامة والخيانة على المروءة، وغيرها في مرحلة تحول تحتاج العكس منها على وجه التحديد، عندها:

تصدع العدل في المجتمع قيمة.

غابت الأمانة بين الناس قيمة.،

تغير الود والتقدير والتكافل والمشاركة والنزاهة والإخلاص في سلوك العامة من أبناء المجتمع مجموعة قيم ضابطة. وحلّت محلها الخيانة والنصب والاحتيال والكذب والنفاق والنميمة مجموعة أخرى من القيم المخِلة.

وغيرها بمستويات وصلت شدتها وتأثيرها وسعة إنتشارها إلى إمكانية عدّها، وقائع ترقى إلى أن تكون قيما سلبية جديدة، ووجودها بهذه الصورة دفع أغلب العراقيين إلى أن يتعاملوا مع كل مفردات حياتهم الاجتماعية والسياسية بالوقائع المذكورة والأساليب غير الطبيعية، فأسهموا بشكل غير مباشر بتعزيز واقع خُرقت، أو اختلت فيه المفاهيم وامتدت آثار اختراقها على طول البلاد وعرضها.

وهم الضرر

تلك المشاعر العارمة للعزلة، والإدراك المغالى به حد الوهم للخسارة، جعل بعض أبناء الجماعات العراقية يحسون الضرر قبل التغيير وفي أثناءه، وأحيانا يتوهمونه، لكنه إحساس لم يتوقف عند حدود العزلة الطائفية التي تصورها البعض ربحا، واعتقدها البعض الآخر خسارة، كما ورد سابقا، لأن الحالة لم تتوقف عند حدودهما وتأثيراتهما، بعد أن دخلت عوامل ومتغيرات أخرى أضافت منافذ ضرر جديدة، وسعتْ من هامش حصوله، وغيرت من التصورات الخاصة به ليتجاوز حتى الرابحين، لأن الإحساس به تغيرت وقائعه وتقديراته مع تغيرات وقائع الحرب ومراحلها:

فبالنسبة إلى العراقيين الذين لم يتحسسوا، أو لم يتحسس كثير منهم قبل الحرب وجوده، ولم ينتجوا تقديرات له من مجيئ الأمريكان وحربهم تفوق شدتها، تلك التي تكونت في عقولهم خلال الفترة التي سبقت الحرب حصارا مريرا وتقشفا مذلا وقلقا مؤلما ومصيرا مجهولا، أي ضرر حاصل بالفعل، فإنهم وبالتدريج بدأوا بعد انتهائها بإنتاج أوهام ومن ثم تقديرات للضرر الناجم عن حصولها، أثرت كثيرا في مواقفهم من الدولة العراقية المطلوب بناءها من جديد ومن الأمريكان، المفترض قيادتهم للبناء، وهي تقديرات مختلفة باختلاف شرائح المجتمع العراقي، ومقدار قربها من الحكومات وابتعادها عنها، وكانت على وجه العموم تقديرات الشريحة التي تضررت من حكم صدام مثلا تختلف عن تقديرات الجماعات، أو الشرائح الاجتماعية المحسوبة عليه والداعمة له، وعن تلك الموجودة في عقول المثقفين الواعين، وعن تقديرات الأكراد شبه المستقلين، سيساعد عرضها بقدر من التفصيل على إدراك تأثيرات توقع الضرر وتقديراته على انتاج فعل الاضطراب، الذي أريد له أن يدفع البلاد إلى الانهيار، وعلى هذا الأساس أي الشرائح الإجتماعية، سيتم العرض وكما يأتي:

1. المتضررون من حكم صدام

إن هذه الشريحة التي تشكل غالبية العراقيين لم تكّون أفكارا سلبية عن الضرر، ولم تناقش توقعات عالية لإحتمالاته قبل وقوع الحرب ولا حتى في أثنائها، بسبب التكوين الفكري المضاد للنظام وتأملات التخلص من ضغوطه المؤلمة، وبسببها توجهت وهي الشريحة الكبيرة والممتدة طويلا بين غالبية العرب الشيعة وعموم الأكراد والتركمان وبعض العرب السنة إلى التفكير بالكيفية التي يمكن بها التخلص من صدام، ولو عن طريق الاستعانة بأطراف أخرى خارجية مثل

الأمريكان، الذين التقت مصالحهم مع مصالحها النفسية في التغيير، بطريقة أزاحت من ذاكرتهم الآنية القريبة أية أفكار مضادة للحرب وللأمريكان، واستبدلتها جذريا بتأملات المساعدة وتقديم العون في تكوين المستقبل الأفضل. لذا توهمت في البداية مستويات للضرر، تقل عن التوقعات المحتملة للنفع.

لكن أمر هذه الشريحة وتقديراتها التفاؤلية، قد بدأت بالتبدل مع كل يوم أعقب التغيير، كانت تتجه فيه صوب الجماعة استجابة لانفعالات العزل النفسي العدائي، ومع كل يوم تصطدم فيه بواقع الخطأ والإحباط، فتكونت حالة شك في داخلها من احتمالات عدم بلوغ غايتها في الحياة الأفضل، زادتها بعض العوامل شدة مثل:

عدم إيلاء الإدارة الجديدة اهتماما لحالتها وباقي شرائح المجتمع وتمنياتهم في الحياة الأفضل لانشغالها بالقتال الداخلي.

خيبة الأمل في الادارة الأمريكية الواعدة التي لم تتمكن من فرض السيطرة، وفي بعض القيادات الجديدة التي لم تستطع أن تشغل الفراغ النفسي الذي تركته القيادات القديمة، لجسامة المشاكل التي تفوق قدراتها على التعامل وتقديم الحلول الملائمة.

عندها بدأت صور المستقبل الأفضل تتشوه، أو تمحى من الذاكرة القريبة لهذه الشريحة تدريجيا، لتحل محلها بالتدريج أيضا، صور جديدة عن مشاهد تهديد حصلت وتوقعات جديدة عن معالم ضرر محتملة الحصول، لتبدأ بعدها الصور في حالتها الجديدة، تقترب من العتمة التي رسمها الآخرون، خطوة بعد أخرى وبأشكال مختلفة تسهل إثارة الاضطراب.

2. القريبون من حكومة صدام

إنها الشريحة التي يقترب أصحابها من حكومة صدام سواء من الأقرباء، أو من الذين يرتبطون بعجلة سيرها مباشرة، أو بشكل غير مباشر، أو الذين يشعرون بولائهم المحسوم إلى صدام وحزب البعث العربي الاشتراكي، وهي شريحة إجتماعية تعد محدودة بالمقارنة مع باقي الشرائح الأخرى، إلا إنها تمتلك الكثير من وسائل التمكن والتأثير المادي والمعنوي والسياسي، جعل تأثيرها في حصول واستمرار التوتر ليس قليلا على مستوى الداخل، وجعل تحركها نافذا في الخارج وبدرجة ليست قليلة أيضا، خاصة في مجال إيهام بعض العرب، للمراهنة على دعم أنشطتها المثيرة للتوتر، الذي تعتقد أنه السبيل الوحيد لإعادة مجد مفقود.

إنها شريحة كانت أفكارها المضادة للأمريكان وتقديراتها للضرر الناتج من قدومهم، تقترب من أفكار السلطة والحزب الحاكم، وتحركاتها النفسية تعتمد على النقاش والتثقيف وإقامة العلاقات

العامة، التي تتمحور في معظمها حول تعزيز واقع الضرر المحتمل من شن الحرب وقدوم الأمريكان والتغيير، وقد استمرت في تقديراتها هذه حتى حصوله، أي التغيير بالسرعة المذهلة، التي أحدث صدمة في حالتها النفسية، عززت الخشية الموجودة في داخلها وزادت نسبة الخوف وضاعفت التقديرات الخاصة بالضرر الذي بات واقعا ملموسا، فصاغت مفاهيم معتمة فيها غير قليل من الوهم عن التغيير ومستقبل البلاد، زادتها عتمة بعض أساليب إدارة الدولة، باتجاه عزلهم وتحميلهم ذنوب الأخطاء الفادحة لنظام سابق كانوا قد آزروه، وتيقنهم من فقدان السلطة والهيمنة والمنفعة منه.

إن الخشية من وقوع الضرر التي أخذت حيزا كبيرا من التفكير في عقول هذه الشريحة العراقية من جانب، والخوف الذي تصاعدت مستوياته في نهج تفكيرهم من جانب آخر، حوّلَ في الأشهر القليلة التي أعقبت التغيير تلك الخشية النفسية إلى توجس وترقب وقلق من المصير المجهول، "صدمة نفسية" دفعت بعض أفرادها إلى أن يكونوا من بين واحد، أو أكثر من حالات في مجملها:

حامل سلاح بالضد من جنود الحلفاء، ومنتسبي الحكومة العراقية، وأفراد الأمن والعسكريين فيها.

مُحرض على حمل السلاح، وداعم لمعنويات من يحمله في ساحة القتال.

حاضن ومساند ومؤيد لاستخدام السلاح بكافة أشكاله.

ومن لم يستطع ذلك ولم يقدر على تحمل ضغوط الضرر الماثل، توجه إلى الخارج، إلى دول الجوار القريبة خاصة الأردن وسوريا، والأقل إلى اليمن ومصر، ليكون البعض واحدا، أو أكثر من حالات في أغلبها:

داعم غير مباشر لمن يثير الاضطراب من النواحي المادية، أو المعنوية.

مشارك بالسياسة المعارضة للنظام الجديد.

فاعل في جهود إعادة تنظيم البعث ودعمه ليعاود نشاطه داخل العراق.

مساهم في الحملات الإعلامية لأغراض التحريض.

والباقون منهم، أو بعض ممن بقي من هذه الشريحة في الداخل حاول البقاء على التل، وانتظار ما ستسفر عنه الأقدار، وآلى على نفسه أن يتحمل التبعات، عسى أن تسنح الفرصة للوقوف بالضد دون التعرض للضرر المباشر، فعزف مع غيره كثيرون عن المشاركة في تلك الانتخابات البرلمانية التي جرت عام 2005، والتي مهدت نتائجها لمزيد من الاضطرب، إلا أنه

وبشكل عام نجح غالبية أبناء هذه الشريحة في عملية التكيف والاقتراب من المنطق، "تقليل الوهم" بالعودة إلى وظائفهم السابقة والانضمام إلى مشروع الصحوات، لمكافحة الارهاب، ومن ثم المشاركة الواسعة في انتخابات 2010، باعتقاد أن المشاركة بهذه القوة، ستؤسس لهم أماكن في الدولة العراقية، تعوضهم عن الشعور بخسارة تلك التي فقدوها قبل ثماني سنوات، وبصددها أي المشاركة تبين في هذه الانتخابات أن أكثر المناطق مشاركة فيها، تلك المناطق التي يسكنها غالبية المصنفين على هذه الشريحة والتي تعرف بغير الآمنة، مثل صلاح الدين وديالى والأنبار والموصل، وقد نتج عن هذا الوسع بالمشاركة، حصول بعض من غير المؤيدين لعملية التغيير على أصوات أهلتهم ليكونوا أعضاء في البرلمان الجديد، مما يدلل على أن قناعات مثل هؤلاء وناخبيهم قد تحولت من السعي لدعم واستخدام السلاح وسيلة للتعامل مع الضرر الناجم عن التغيير، إلى المشاركة الديمقراطية سبيلا للمساهمة في الحكم الجديد والتقليل من حجم الضرر الحاصل.

3. المثقفون

الشريحة الواعية، المدركة شبه المستقلة، التي لم تَنْضضِ تماما تحت عباءة صدام ولم تحمل في الوقت ذاته أفكارا متطرفة، أو مؤدلجة مسبقا بالضد من الغرب والأمريكان، إلا في حالات قليلة، وهي وإن لم يحسب لها تأثير في الانسياق شبه الآلي لصياغة الموقف المناوئ، والتقدير السلبي للضرر المتوقع، الذي أتسمت بها مواقف بعض الشرائح الأخرى، لإفشال التجربة الجديدة، وإعادتها لاعبا مهما يعوضها المكانة المفقودة، وإن لم يكن لها تأثير حاسم في ساحة الإضطراب، إلا إن آراءها كانت في الغالب متفقة بحدود مقبولة ونهج التغيير والتعامل المنطقي مع واقع حصوله، يمكن الاستفادة من معطياته لصالح العراق، وبذا كانت الأفكار والتصورات والمفاهيم التي كونتها عن الضرر، تقل فيها نسب الوهم والعتمة بشكل واضح، لأن غالبيتها تقترب من الواقع منطقيا.

إلا أن هذه الشريحة التي تحسب على الأقلية بالمقارنة مع باقي الشرائح، لم تجد الفرصة أمامها متاحة لتأخذ دورها كعنصر توعية وتصحيح للأوهام والصور المرسومة في الذاكرة الجمعية، كما هو حالها في كل أزمنة العراق الحديثة، بعد أن شعر العديد من أفرادها مع بداية التغيير أنهم محشورون مع غيرهم في أنساق العزلة الطائفية.

وإن بعضهم من غير المحشورين، شعروا أنهم مهمشون مثل أقرانهم من المهنيين والاختصاصيين.

وأدرك بعضهم الآخر أنهم غير قادرين على الوقوف في صف طويل يتجه صوب العمل والتوظيف وتقديم الخدمات اللازمة لإعادة البناء، من كثر تدافع الحزبيين القادمين من الخارج، والمتحزبين الانتهازيين من الداخل، علما أن غالبية المنتميين إلى أحزاب المعارضة، كانوا من العراقيين المقيمين في الخارج، وكان العمل السري لغالبية تلك الأحزاب باستثناء الكردية، يكاد يكون قليلا وغير فعال في عموم العراق وشبه معدوم في بعض مناطقه الغربية والشمالية العربية، مما دفع إلى أن يكون غالبية الكوادر التي استلمت مناصب حكومية في جميع المفاصل، هم من أولئك السياسيين الذي تحملوا مسؤولية العمل المعارض دون أن تتاح لمعظمهم فرص كافية لاكتساب المهارات الوظيفية والسياسية التطبيقية، وقد شهدت هيكلية تلك الأحزاب، تضخما كبيرا غير متجانس من عراقيين وطنيين مخلصين لنهجها الفكري والايديولوجي، "الكوادر القيادية" وكثيرا من الانتهازيين الوصوليين،"القواعد" الذين تدافعوا بالحراب وسيلة للحصول على حصة من غنائم التغيير بطريقة لم يستطع أن يجاريهم فيها المثقفون.

بسببها أعادت هذه الشريحة نفسيا، تقديراتها للضرر وجعلتها عالية بعد أن كانت قريبة من الواقع، ونتيجة لهذا التقدير العالي المستوى وقف البعض منها، أو أغلبها على الحياد وترك البعض الآخر ذلك الصف الوهمي الطويل والبلاد، وأحلام المشاركة في إعادة البناء، وسعوا مثل غيرهم من العراقيين إلى إيجاد ذواتهم وأوطان لهم غير العراق فخسرهم الوطن جهداً، كان من الممكن أن يكون مثمرا في تأمين الاستقرار وإقلال أثر الاضطراب، وخسروا هم أنفسهم في تيه الهجرة والابتعاد.

4. الشريحة الكردية

إنها الشريحة التي تضررت كثيرا من الحروب شبه المستمرة، ومن مساعي التقليل من القدر في المواطنة الحرة والاستهداف المنظمْ لوجودها القومي والثقافي من عموم الأنظمة السابقة، كانت لهذه الأسباب وظروفها الخاصة، ذات سعي دائم للحصول على الدعم والاسناد الخارجي لتعزيز قدرتها في إدارة الصراع الجاري مع حكومات المركز، وهي من ثم لم تبق، أو تعبئ في ذاكرتها أية محتويات أوهام سلبية بالضد من الغرب والأمريكان، ولم تقترب من مناقشة الضرر الذي يمكن أن يحصل من الحرب والتغيير، بل على العكس من ذلك، توجهت إلى التحالف معهم في الحرب واشتركت بها فعليا (28) كقوى مسلحة معارضة للنظام، وبنت كل مواقفها على الفائدة القصوى في مجال إثبات الوجود، طرفا قويا في معادلة التغيير والمشاركة في الحكم وإعادة البناء، وأسست على الوجود الأمريكي طرفا ضامنا يمكن الاحتكام إليه عند طرح الحقوق القومية، أو

عند مواجهة موانع في الحصول عليها، في بدايات الحكم الديمقراطي الجديد، تلك الحقوق التي نادت بها على مر السنين في تعاملها الصعب مع المركز، وهو أي الأمريكي الطرف الذي يفوق الوثوق به، باقي الأطراف السياسية العراقية المشاركة معها في الاستعدادات الجارية لعملية التغيير وإعادة البناء من جديد، وهذه عوامل ومسائل أخرى ذات صلة بنهج التفكير الثوري الكردي، جعلت التوقعات المستقبلية للحرب والتغيير في الذاكرة الكردية خالية تماما من الوهم والعتمة وصور الضرر كما هي عند الآخرين.

لكن هذه الشريحة التي تأتي بعد الشريحة العربية في التسلسل التراتبي (15 ـ 20% من عدد سكان العراق) (29)، إلا أنها أمتلكت قدرات عسكرية وسياسة وإعلامية ومالية وُضفت لمعارضة صدام حسين، بدرجة تفوق قدرات كل المجاميع العراقية الأخرى، حتى المدعومة منها أمريكيا. وامتلكت إمكانيات حُشدت لرسم وترتيب الساحة السياسية العراقية ما بعد التغيير عسكريا وإعلاميا وماديا تفوق أيضا جميع الأطراف المشاركة معها في الرسم وإعادة البناء والترتيب.

إلا إنها بالرغم من هذا التفوق في الإمكانيات والفرص المتاحة لم تستطع مد تفاؤلها إلى الآخرين داخل العراق وخارجه فيما يتعلق بالصور والمفاهيم غير المعتمة للضرر، بسبب الخبرات السلبية السابقة للجمهور الكردي في تعامله مع الدولة المركزية وعموم العراقيين، التي كونت في داخل أجياله الجديدة على وجه الخصوص:

ميل للاستقلال.

نفرة من العرب والمركز.

رغبة في التقوقع على الخصوصية الكردية "العزلة القومية" ضمن أسوار كردستان.

وهي نفرة وميول عزلة ورغبات باستثمار الفوز، اختلطت انفعاليا لتحول دون تكوين قواعد تفاعل شعبية مع الغير من العرب والتركمان، خارج سورهم المحكم بسلاسل الجبال، إذا ما أضيفت إليها عوامل أخرى يعود بعضها إلى نشأة نوع من التطرف القومي بين بعض شرائح الجمهور الكردي الفتي بعد عام 1991، الذي توجه علنا إلى رفع شعارات يعبر بعضها عن تطرف قومي والدفع باتجاه رسم صور عقلية لمستقبل الإقليم، بعيدا عن سلطة المركز. حقيقة أكدتها صناديق استفتاء عن الاستقلال، غير رسمية وضعت في عموم المراكز الانتخابية لإقليم كردستان بجانب الصناديق الخاصة بانتخاب أعضاء الجمعية الوطنية الانتقالية في 2005/1/30، بينت النتائج المتحصلة عنها أن 96% من المستفتين الأكراد مع الاستقلال

وتقرير المصير في حال عدم الحصول على الفيدرالية أسلوباً للحكم والتعامل مع المركز في بغداد(30).

من هذا يتبين أن تلك التوجهات المتطرفة على الرغم من قلتها بالمقارنة مع غيرها من التوجهات العقلانية سيكون من السهل القول:

أنها قد أعطت انطباعات معاكسة.

أثارت قلقا بين الآخرين في الساحة العراقية والعربية.

أسهمت في إضافة عوامل تعقيد في ساحة الاضطراب سهل استغلالها من جهات الإرهاب، إذ شهدت المناطق المختلطة المختلف عليها، أو التي سميت في أدبيات التشريع العراقي الجديد بالمناطق المتنازع عليها مثلا، توترا واضطرابا وتبادلا للاتهامات، من العرب بأن الأكراد وراء عمليات الذبح والتهجير التي شهدتها المنطقة وكذلك الموصل وكركوك، ومن الأكراد بأن القاعدة وبقايا البعثيين وكتل سياسيية عربية متهمة بالشوفينية هي التي تقف وراء تلك الأعمال التخريبية، وهكذا بدأ الحال منذ التغيير واستمر لما بعده، مسألة تتفاعل لتنتج الإرهاب بطريقة لا يستبعد فيها استغلال القاعدة وجهات أخرى اختلاف الجانبين، والتطرف القومي الحاصل بين صفوف بعض سياسيهما، والنفاذ منهما سبيلا إلى تحقيق أهدافها في إثارة التوتر والاضطراب.

امتدادات الوهم

لقد كونت الحرب عدة منابع "مثيرات" للضرر بالنسبة إلى العراقيين وغالبية العرب، وغيرهم من أبناء المنطقة المحيطة بالعراق والقريبة منه، تأسس قسمها الأول: على مسألة التناقض في النوايا والأهداف، وكذلك في مشاعر الرفض والقبول بين العراقيين من جانب، والعرب وقسم من المسلمين من جانب آخر، إذ إنها حرب أعلنت لها أهدافا للتحرير وإسقاط النظام الديكتاتوري وإقامة الديمقراطية والرفاه، كانت مرغوبة في حينها لغالبية العراقيين في الداخل والخارج من جهة، ومرفوضة لغيرهم من العرب والمسلمين في الخارج من جهة أخرى، وكان الاستشراف المستقبلي لاستراتيجيتها، يمتد إلى إعادة ترتيب المنطقة، بوسائل لم يُعرها العراقيون أهتماما في حينها، بسبب رغباتهم الشديدة في التخلص من كوابيس العيش التي يحسونها في الوقت الذي خشي من أضرارها المحتملة غالبية أبناء المنطقة والجوار.

وأقيم قسمها الثاني: على غياب البديل القادر على فرض الضبط والسيطرة، إذ أن نتائجها الآنية الميدانية، تمثلت في إزالة النظام الحاكم بطريقة المحتل، دون تهيئة البديل الملائم مسبقا، ولا التمكن من توفيره حال إتمام عملية التغيير، على العكس مما أراد حصوله العراقيون السائرون في طريقه يوم طرحوا وهم في صفوف المعارضة قبل فترة من حصول الحرب والاحتلال فكرة إقامة حكومة مؤقتة في المنفى يجري الاعتراف بها، تكون قادرة على الانتقال إلى الداخل مع بداية الحرب، تأخذ على عاتقها إدارة البلاد. مشروع رفضه الجانب الأمريكي في حينه لاعتبارات لم يفصح عنها أحد، وأعيد طرحه ثانية فور سقوط النظام، ولم يحصل هو الآخر على تأييد من قوات الاحتلال التي نصّبتْ حاكما أمريكيا ومن ثم آخر مدنيا، مهد لتسليم الادارة إلى حكومة عراقية مؤقتة في شهر مايس 2004.

إن غياب البديل العراقي أعطى فرصة للمتضررين، في أن يعيدوا حساباتهم ويكثفوا أتصالاتهم ويهيئوا أنفسهم للوقوف بالضد من الحكم الجديد، وأعطى ذات الفرصة إلى العرب المتدينين المتطرفين الذين جاءوا متطوعين للقتال مع صدام حسين، في أن يأخذوا نفسا ويعيدوا ترتيب أوضاعهم ويعاودوا القتال بالضد من الحكم الجديد تفاديا لمزيد من الضرر.

وبني قسمها الثالث: على تباين في تقدير الضرر، إذ أن وقعها أي الحرب وأسلوب إدارتها بطريقة الاحتلال، كون مشاعر حول موضوعها والتغيير كانت متباينة، أو بالمعنى النفسي الدقيق ممتدة على خط طويل طرفه الأقصى في اليمين: وهمٌ بعدم وجود الضرر، أو توقع الربح الصافي،

لأن حصولها في جانب الموجودين في هذا الطرف أدى وظيفة الإزاحة التامة لجميع الضغوط التي كانت جاثمة على الصدور، أسهم وجودها في المعتاد بتشكيل سلوكهم "المؤيد، أو الرافض" ومشاعرهم "مع، أو بالضد" وتقديراتهم "للضرر أو الفائدة".

طرفه الأقصى في اليسار: وهمٌ بجسامة الضرر، لأن حصولها في جانب أصحاب هذا الطرف، سيتسبب في عيشهم تحت ضغوط نفسية من نوع آخر تتعلق بفقدان السلطة وضياع المصالح والتهديد بدفع الثمن، وهذه ضغوط تكفي لتكوين إحساس بوقوع الكارثة أي وهم الضرر الفادح.

وأطرافه الأخرى تتوزع على الخط الممتد بين اليمين واليسار، لأن مواقف التقدير لا تقتصر على تلكم الموقفين المذكورين، فهناك مواقف موجودة بينهما، تقترب نسبيا من الأطراف الموجودة في اليمين، وأخرى تقترب من تلك الموجودة في اليسار، أو بينهما لتتوزع المواقف في النهاية على طول الخط، قربا أو بعداً من الموقفين المتطرفين، اللذين لم يكونا منطقيين في التقدير والتقييم.

إن المثيرات المذكورة، ذات الصلة بموضوع التقدير الحاصل للضرر، تسببت في أن تختلط معايير التقييم الصحيح لمستوياته، بالنسبة إلى جميع الأطراف، خاصة تلك المتطرفة في الاتجاهين المتعاكسين، وتسبب التصارع الحاصل بينهما مزيدا من الفرقة والاختلاف، كانت نتائجه واضحة في تلك الأحداث التي شهدتها الساحة السياسية العراقية والتي لم يبق بسببهما أحد من الشخصيات التي آزرت على سبيل المثال رئيس المؤتمر الوطني في أثناء عملية التغيير، إلا القليل جدا لا يزيد عددهم عن عدد أصابع اليد، ولم يبق لرئيس حركة الوفاق إلا اثنان أو ما يزيد عليهما بقليل من القدامي المآزرين أيضا، وأختفت أحزاب معارضة من الساحة، كانت انشطتها قبل التغيير مقبولة وتنظيماتها بعده معقولة، مثل الائتلاف الوطني العراقي، وانشق البعض عن أحزاب عريقة مكونين أحزاباً أخرى مثل تيار الإصلاح، بالنسبة إلى حزب الدعوة بعد عام 2005 وحركة التغيير "كوران" بالنسبة إلى الاتحاد الوطني الكردستاني بعد 2009، وتكونت تنظيمات مسلحة شيعية قاتلت الأمريكان وأخرى قاتلت الحكومة وارتكبت أعمال تخريب وإرهاب لا تحصى خلال السنوات الثماني.

إن تناقض الاتجاهات الذي حصل في البيئة الاجتماعية العراقية، وسط ظروف فيها السيطرة ضعيفة، أو مفقودة أحيانا كون اختلافا انفعاليا بين الجمهور العراقي دفع باتجاه المزيد من الفرقة، تجاوز الأطراف الواقعة في أقصى اليمين وأقصى اليسار، من المتطرفين الشيعة والمتطرفين السنة، ليمتد إلى تلك الجماعات الموجودة بينهما، أي بين الشيعة أنفسهم والسنة أنفسهم، وإلى

المتحالفين المتفقين على أسلوب وطريقة التغيير، فتزيدَ من فرص حدوث التوتر والاضطراب. كما إن وهم الضرر، أو التقديرات غير الصحيحة للضرر التي أثرت سلبا على الأمن والاستقرار، تجاوزت هي أيضا حدودها وتأثيرات حصولها العراقيين العاديين لتصل إلى الأحزاب والسياسيين، وامتدت من العراق إلى الجانب العربي وإلى الإقليم المحيط بالعراق، سهل حصولها وامتدادها وجود بعض المشتركات بينهم وبين العراق، مثل العادات والتقاليد وبعض خصائص الشخصية ونهج التفكير الديني والقيمي، وكذلك وقوع العراق معهم في منطقة تتشابه فيها نظرة الحاكم الى المحكوم والتعامل الفوقي التسلطي مع الإنسان، ووجود مشتركات قومية ومذهبية وإياهم منذ قديم الزمان. فكانت امتدادات جعلت احتمالات التأثير والتأثر فيما بينهم عالية النسبة، لو تناولنا ما يتعلق منها ببعض جوانب الأهداف التي أعلن عنها للحرب، وأخذنا هدف إقامة النظام الديمقراطي والخشية من امتدادات تأثيره، نجد أن مساعي تحقيق هذا الهدف، قد رافقتها العديد من التصريحات والمقالات الأمريكية والغربية المؤيدة إلى أمريكا في أن العراق الديمقراطي سيكون قبلة المنطقة، ومجالا للإشعاع الديمقراطي بإتجاه الآخرين فيها، حتى إن الرئيس الأمريكي السابق جورج دبليو بوش قد أكدها في كتابه الصادر عام 2010 عندما قال (فوجود عراق حر ومسالم يأتي في صميم مصالحنا الاستراتيجية، ومن الممكن أن يكون حليفا له قيميته في قلب منطقة الشرق الأوسط ومصدرا للاستقرار في المنطقة، ومنار أمل للمصلحين السياسيين في دول جواره وفي أنحاء العالم قاطبة. وشأنه شأن الديمقراطيات التي ساعدنا علي بنائها في المانيا واليابان وكوريا الجنوبية فإن العراق الحر سوف يجعلنا أكثر أمنا لأجيال قادمة). ورافقتها أيضا تصريحات وكتابات عراقية تأملت في أن يكون العراق هكذا، حتى أصبح كثير من المنتج إعلاميا بصدده يصب في صياغة تصور أن إقامة الديمقراطية في العراق هو الهدف الرئيسي للحرب، وإن العراق سيكون مختلفا عن محيطه، عندها تكونت إشارات واضحة لاحتمالات التأثير، أي خشية من أن يتخذ العراق قاعدة انطلاق أمريكية، واحتمالات تحقيق الوعود في إعادة تشكيل العراق لما بعد التغيير ديمقراطيا "ولو بشكل نسبي"، مما قد يدفع شعوبهم إلى المطالبة بتطبيقاتها في دولهم ومجتمعاتهم. وهي خشية أسهمت في امتداد التقديرات السلبية للضرر إلى عموم دول الإقليم العراقي.

إن تقديرات الضرر قد شملت جميع من في المنطقة، إذا ما أريد فهم عملية حصولها بالنسبة إلى هذا الطرف، أو ذاك ومديات تأثيرها على استجاباتهم تجاه العراق، لابد من النظر إليها من خانة المصالح التي يقاس على أساسها، أو منها كم هو الذي يمكن أن يتحقق من الحدث العراقي

الذي نحن بصدده، وكم هي مقادير الربح المتأتية منه والخسائر المحتملة بسببه، والأحداث والمتغيرات ذات الصلة به. وكذلك من خانة القرب من دائرة الاستهداف، أي القرب والبعد من مركز الاستهداف جغرافيا والذي هو العراق، إذ أنه كلما تم الابتعاد عنه مركزا للأزمة، كان الوهم الخاص بتقدير الضرر، متسماً بالتبسيط والواقعية، وعلى العكس منه كلما تم الأقتراب من حدوده الدولية، لامس التقدير حدود المبالغة والتشاؤم. إنها أي التقديرات حقيقةٌ كانت واضحة بالنسبة إلى الجميع حتى بإختلاف الظروف في فترتين زمنيتين مختلفتين، ففي الفترة التي سبقت وقوع الحرب بقليل، مثلا تكونت حساسية من وقوعها أثارت إنفعال الغالبية وكونت أفكاراً عن حتمية حصول الضرر والإصابة بشظاياها المتطايرة من مركزها العراق، حتى صاغت صور عقلية، معتمة عنه، أي الضرر كان أكثرها عتامة تلك التي تتعلق بالموقف العربي الإسلامي من الوجود الأمريكي، ومقدار الضرر الذي يمكن أن يتسببه من خلال استهدافهم دولاً ومجتمعات في المنطقة أنطلاقا من العراق، لأنهم يحملون في الأصل، أو غالبيتهم أفكارا بالضد منه، حتى قبل سعيه التوجه إلى خوض الحرب في العراق، بسبب مواقف إنحيازه شبه المستمره إلى جانب خصومهم التقليديين، خاصة الإسرائليين وفشله، أو حتى عدم مبالاته تبرير ذلك الانحياز. من هذا، كانت تقديرات الضرر لأصحاب هذه المنطقة، وقبل بدء الحرب في الإجمال، تقديرات ذات طابع سلبي، بنيت على أساس التوقعات، أي قبل تلمس حصول الضرر عمليا.

أما الفترة اللاحقة التي أعقبت حصول التغيير، فإن الأفكار والصور العقلية التي كونت مفاهيم وتوقعات سلبية "مبالغ فيها أحيانا"عن الضرر، في المرحلة الزمنية لما قبل الحرب، قد تعززت سريعا في عقول المتلقين العرب والمسلمين، بعد حصولها والتغيير نتيجة لكثر الأخطاء التي ارتكبها الأمريكان وشدة تكرارها. وإن الخشية التي تكونت قبلها من إقامة الديمقراطية والتقدير العالي للضرر الناجم عن تطبيقها، تسبب الفشل في تحقيقها سريعا، واستشراء المقاومة الإسلامية المتطرفة للحيلولة دون تطبيقها إلى تحول هذه الخشية، إلى قلق من امتداد التأثيرات الجانبية السلبية للفشل إلى داخل المجتمعات في المنطقة الإقليمية. فكان قلقاً قد أخل وجوده بعملية التقدير المنطقي للضرر المتوقع، واستغل استغلالا كبيرا من جهات حكومية وأخرى غيرها في دول الإقليم، بإتجاه تضخيمه في عقول المتلقين إلى مستوى كان كافيا لتحقيق تعبئة المتطرفين الإسلاميين الإنفعاليين وتشجيعهم للقدوم إلى العراق، وجمع الأموال اللازمة لدعم المسلحين ومدهم بمستلزمات الاستمرار في القتال. كذلك تكوين رأي عام عربي ليس في صالح التغيير،

وبالضد مما يجري في داخله. عندها أصبح بعض العرب والمسلمين في المحيط الإقليمي للعراق طرفا في الصراع الجاري على أرضه، ومساهمين في إثارة التوتر والاضطراب من عدة نواحي أهمها:

المادية: جمع الأموال عن طريق الهبات والتبرعات، وإرسالها عبر الدول المجاورة إلى القوى المسلحة وقوى الإرهاب في العراق.

التدريبية: إقامة معسكرات تدريب خاصة لبعض الأفراد قبل إيصالهم إلى الساحة العراقية.

الأستخبارية: جمع المعلومات "الاستخبارات" وتسريبها إلى أطراف في الساحة العراقية.

الإدارية: تأمين بعض الإحتياجات التي تديم فعل العمل في الساحة.

التسليحية: جمع أسلحة من الساحة العراقية ذاتها عن طريق الشراء والاستيلاء ومن الساحة الدولية عن طريق غض الطرف والتهريب.

البشرية: مد ساحة الاضطراب بمتطوعين من الخارج بالوسائل المناسبة.

النفسية: حيث التحريض والدعم المعنوي غير المباشر.

وفي مجال الامتداد هذا نرى، إذا ما استثنيت الكويت لاعتبارات الصراع المستمر بينها من جانب وبين بعض نظم الحكم السابقة في العراق من جانب آخر، وما ترسب في ذاكرة أبنائها القريبة من تلمس حصول الضرر المستمر من نظام صدام وعدم الثقة بسياسته وعدم الإطمئنان لأي قادم جديد، دفعها إلى عدم التأسيس على التقديرات الحاصلة للضرر في مواقفها للتعامل مع العراق الجديد، واستبدالها بأخرى تستند الى تحسين كفتها في التوازن المختل مع العراق بكل السبل المتاحة. وكذلك المملكة الأردنية الهاشمية التي انتقدت ديكتاتورية صدام وفتحت أبوابها ما بعد التغيير لتكون قاعدة فاعلة للجهد الدولي الخاص بإعادة بناء العراق، فهي وإن شعرت بالضرر المادي من غياب النظام السابق، الداعم لاقتصادها، لكنها لم تحسبه ضررا غير قابل للتعويض، ومن ثم لم تتوقع توقعا مبالغا فيه للضرر المحتمل ولم يكن التوقع القريب من الواقع للضرر المحتمل قدومه من العراق، عاملا لرسم سياستها التي أستمرت باتجاه البقاء قريبة منه اقتصاديا، بعيدة عن مشاكله سياسيا جهد الإمكان. هذا وبإستثناء تلك الدولتين العربيتين الجارتين، نجد أن غالبية من تبقى من الحكومات العربية والإسلامية في المنطقة التي تحيط بالعراق، قد توقعت الضرر بنسب عالية وقلقت من احتمالات حصوله فعليا. وبسببهما أي توقع الضرر والقلق من حصوله وقفت بالضد من عملية التغيير سرا وعلنا على الرغم من أن جميعها مع بعض الاستثناءات البسيطة رغبت برحيل صدام. إنها وقفةٌ، وإن لم تكن في صالح الإرهاب والقوى المسلحة بشكل مباشر، إلا إنها حُسبت من قبل الحكومة العراقية وقوى سياسية عديدة، عاملا

من عوامل تشجيع الراغبين من أبناء تلك الدول بالقدوم إلى العراق والمشاركة في القتال بساحته الشائكة. وإنها تقديرات إذا ما وضعنا في مجالها بالاعتبار أن شعوبنا في المنطقة تتحسس عاليا مواقف حكوماتها وتدرك سريعا إيماءاتها وتغير من إتجاهاتها تبعا لتلك الإحساسات والايماءات، لتُعَبرَ عنها إنفعاليا، بعد أن تتلقفها إشارات متعددة الاتجاهات، نجد أن إمتدادات التقدير المبالغ فيه، لم تتوقف عند الحكومات، بعد أن وصلت إلى الشعوب التي تلقفتها وعبرت عنها في السنوات الثماني بشكل مقالات تكتب يوميا وأخبار تصاغ محورة في كل النشرات وأفلام وثائقية تبث ولقاءات تصور وتبرعات تجمع وخطب تلقى وانتقادات توجه وأتهامات تلفق، وغيرها مواد تعكس الإحساس بالضرر، كانت تفسر من المتلقين العراقيين السُنة وباقي العرب باتجاه أن ما يجري يفوق الضرر إلى مستوى الابادة الجماعية لطائفتهم، وإن هناك تفردا شيعيا بالحكم على حساب طائفتهم التي ينتمون إليها، وهناك إلتقاء مع إيران الشيعية التي لا يأمنون جانبها. فكانت تفسيرات فيها من الوهم غير القليل، أستغلت ضمن مواد الإثارة النفسية التي أسهمت في إنتاج العزل والفتنة الطائفية، منها يتبين أن المساهمين في هذه الإثارة نجحوا بدايةً، في إعادة الموروث الثقافي المخزون بالذاكرة الجمعية العراقية عن الطائفة وعن الاختلاف وأحقية الحكم، وفي تكوين أفكار مشوهة عند الآخرين من العرب والقريبين من العراق عن الديمقراطية وطبيعة حكم الأغلبية الشيعية، دفعت العديد منهم بالعمل لوضع العراقيل أمام الحكومات العراقية سعيا لإفشالها، والتمهيد لفسح المجال أمام الخبرات القديمة للمشاركة، وربما إعادتها للمساهمة الفاعلة بقيادة العملية السياسية والإدارية ثانية. لكن هذا النجاح بدأت مستوياته تقل بالتدريج مع تقادم الزمن، ومع استعادة القوات العسكرية والأمنية العراقية المبادأة في ساحة القتال الأمني منتصف عام 2007، وإن لم تتحقق بشكل حاسم بعد، وإلى حين تحققها يحتاج العراق إلى زمن إضافي لإعادة البناء الصحيح وجهد إضافي لتكوين أستقرار حياة، يعيد العراق عراقا، كما كان يراه العالم ويراه أصحابه أيام زمان.

خلاصة القول: إن جميع الأطراف القريبة من العراق والبعيدة عنه، أدركت وجود كم من الضرر الناتج عن الحرب وأسلوب التغيير في العراق، حتى الأوربيين أو غالبيتهم، الذين لم يأبهوا لحصوله في البداية، أدركوا لاحقا وجوده بما يفوق النفع المحتمل وقرر بعضهم أن لا يبقى بعيدا عن الساحة العراقية، أو أن لا يتركها لمن هم فيها، فيسهم في تعزيز سياسة التفرد أمريكيا، والتداخل أقليميا فيزيد من مقادير الضرر. وإنهم لحسابات تتعلق بالمصالح الآنية والمستقبلية، وباحتمالات إعادة ترتيب النفوذ، لا يودون أن يكونوا خارج دائرته، وهم الأقرب إلى ساحته من

حلفائهم الأمريكان، فكان تدخلهم من باب المساعدة وتقديم العون، ومحاولات التهدئة وتأسيس مواطئ قدم، تنفع في المستقبل القريب. أما العرب، فأدركوا أنهم أكثر المتضررين والمتحسسين من أحداث هذه الحرب، ونتائجها العسكرية والنفسية، بعد أن وجدوا أنهم غير بعيدين عن ساحة قتال معقدة يمكن أن يكون التقرب منها خطر محتمل والابتعاد عنها لا يلغي إحتمالات الخطر. ففضل بعضهم الوقوف على الحياد، وفضل القليل منهم المشاركة الايجابية، وفضلت الغالبية العظمى التعامل السلبي غير المباشر بوسائل وأساليب نفسية فيها المجازفة بالثمن المدفوع قليلة نسبيا.

أما إيران الطرف غير العربي في محيط العراق، فهي كما ورد سابقا، قدرت مستويات عالية للضرر، وتحركت على أساسه باتجاه العمل لضمان نفوذ آني ومستقبلي في هذه الساحة غير المستقرة، يؤمن لها قدرة على التأثير وإنشاء خطوط دفاع خارج حدودها، تقلل من احتمالات الضرر جهد الإمكان.

ومن بعدها بدرجة أقل تركيا التي أدركت لاحقا حصول الضرر بخسارة أوراق مهمة كان يمكن أن تفيدها في التأثير بالأحداث التي تقربها من المحيط العربي المطلوب التقرب إليه استراتيجيا، وتجنبها في ذات الوقت أي توجهات لضرر من خروقات محتملة لأمنها القومي، وعندما حاولت الدخول المباشر إلى الساحة تبين لها أن الفرصة لم تنته تماما فعاودت التوجه إلى التلويح بقربها وتأثيرها وبتمتين العلاقات.

وبالنسبة إلى العراقيين الذين أدركوا الضرر القادم من الحرب متأخرا، قدموا ثمنا باهضا لإدراكهم المتأخر هذا وعدم تحسبهم المسبق:

إضطرابا أمنيا وتسويفا عمديا لعملية البناء والديمقراطية.

خللا في العملية السياسية.

توزعوا بسببه بين الشيع والأحزاب والأقوام، مؤيدين ومناصرين ومعارضين ومقاتلين، لكنهم وهم أصحاب الشأن يختلفون عن غيرهم من اللاعبين الآخرين في الساحة لما يتعلق بموضوع الضرر، إذ لا مجال لهم بعد إدراك وجوده سوى العمل على تقليل آثاره، والسعي لتجاوز حصوله، بعد أن أمضت آثاره بشدة في جسد بلدهم المريض.

صراع المفاهيم بين زمنين

لقد تعددت الأهداف النفسية التي أوجدتها الأطراف الفاعلة في ساحة الاضطراب العراقية خاصة القاعدة وبعض القوى المسلحة المنضوية تحت لوائها، لتأمين الغاية الأساسية في إيصال العراق إلى إنهيار يسمح بتغيير شكله إلى عراق تريده أن يكون إسلاميا سلفيا، وسبيلها النفسي إلى ذلك، محاولات تحرك ونشاط فكري لحشر أكبر عدد ممكن من العراقيين في حالة التوتر وعدم الرضا عن الحال، الذي يسهل دفعهم من خلاله بإتجاه أن يكونوا أداة من أدوات القتال في الساحة، وهي وإن لم تحصل على نسب نجاح حاسمة، ولم تثمر جهودها في ذلك كما كانت تريد، إلا انها تمكنت من الاسهام في إثارة توتر واضطراب لفترة زمنية أستمرت عدة سنوات، من خلال التركيز على هدفين رئيسيين هما:

1. الدفع بإتجاه المشاركة في حالة الاضطراب

لقد ركض العراقي إلى الأمام هاربا من عيش لم يرض عنه في الزمن السابق، فوجد نفسه مع بداية العهد الجديد، بمواجهة حال تتطلب سرعة أكبر في الهرولة بنفس اتجاهات الهرب، وكأن الهرب حالة بؤس كتبت عليه في الزمنين لا نجاة منها ولا مفر، فأعمال القتل من أمامه لا حدود لها، والإختطاف من خلفه لا يتقيد بعمر، أو شريحة، أو طائفة محددة والتهجير بجانبه متبادل للجميع، ومن ثم التجويع والتهميش قريبة منه، لا تتوقف إتجاهاتها عند حدود معينة ومعها غابت الخدمات، كل الخدمات دونما استثناء، وأختل الأمن حتى شعر العراقي أن لا حل له سوى استمرار الهرولة بواحد من عدة أتجاهات تفضي إلى الهرب:

إنسحابية، انزوى البعض على إثرها متنحيا جانبا، أو تاركا هذه الساحة والبلاد إلى خارجها يتأمل العودة إليها من جديد.

عدائية، أتجه بزخم دفعها البعض نحو ساحة الاضطراب فاعلا فيها بقوة، أو مشجعا لمن يشارك فيها بحماس، أو مؤيدا لأعمالها بإمعان.

تأملية، توجه من خلالها البعض الآخر صوب المشاركة في الجهد الميسور للبناء مدافعا، أو مقاتلا، أو مساهما في أعمال البناء.

فكانت هرولة من الداخل إلى الخارج واجهتها بالمقابل هرولة من الخارج إلى الداخل، أي أن حالة الفوضى التي حصلت في الداخل شجعت الآخرين في الطرف المقابل من دول وجماعات

وجهات على التقرب من ساحته مؤيدين، أو غاضين الطرف، أو داعمين، وتصنيف دوافعهم إلى:

تفادي انتقال هذه الفوضى إلى مجتمعهم.

أو استغلال الفوضى لتحقيق المكاسب.

أو الانتقام من الأمريكان والتشفي بهم.

أو حرف عمل يجري أو يراد تنفيذه.

وكان تقربهم باتجاهات وسبل مختلفة تمتد من الربت على الاكتاف والدعاء في الصلاة إلى الدعم المباشر والاسناد، ذكرت تفاصيلها في عناوين سابقة.

إنها أوجه تقرب خارجية، أو أنشطة وإن لم يكن جميعها مقصودا، أو واقعا ضمن مخططات مؤسساتية حكومية، أو جهد حكومي مقنن، لكنها حدثت وحدوثها، انصب في خانة وضع الإنسان العراقي تحت ضغط الشعور بالخطر المستمر، الذي يمكن أن يدفعه لأن يكون طرفا مشاركا في إثارة الاضطراب.

2. إحداث فعل الإحتقان لأغراض إثارة الاضطراب

لجأ عموم المسلحين في ساحة الاضطراب العراقية وتنظيم القاعدة على وجه الخصوص إلى التعامل مع موضوع إحداث فعل الاحتقان الطائفي، تعاملا دينيا مبنيا على بعض الآليات النفسية الاجتماعية السلبية مثل التشويه والخطيئة والذنب، حيث العمل أولا وبتسلسل تدريجي قبل إنطلاق الرصاصات الأولى وتكوين حالة الاضطراب، على لصق كل السلبيات بأطراف الحكم، أمريكان كانوا أم عراقيين في مسعى لتحويل صورهم الإنسانية التقليدية إلى الصورة الرمزية للشيطان في عقول المتلقين العراقيين "تشويه"، لتكوين نهج تفكير يتأسس بالإضافة إلى الرغبة والسهولة في تبرير القتل على جعل القتل في حد ذاته نوعا من عمل الخير، وبهذا التشويه كونوا وضعا، أو ظروفا نفسيةً، تحرر فيها بعض مرتكبي العنف والجريمة لاحقا من الشعور بالذنب، لفترة زمنية كانت كافية لإدخال العديد من الموهومين إلى ساحة الاضطراب.

إن عملية تكوين الاحتقان، أو الاضطهاد الطائفي في المجتمع العراقي ومقدار تأثيرها على تشكيل السلوك الكافي لإحداث حالة الانهيار، يسحبنا إلى التنويه إلى أن هذه العملية، ارتبطت بمسألتين، تتعلق الأولى بالخصائص الذهنية الانفعالية التي تطغى الانفعالات فيها، أو تنكص إلى مستوى اللاعقلانية، التي هي في العراق تكاد تكون الاسلوب السائد في التعامل مع المواقف المثيرة، لأن الانسان هنا يعيش في حالة من التوتر الانفعالي المستمر في ثنايا شخصيته معطلا

القدرة على الحكم الموضوعي والنظر الى الأمور عقلانيا، فيتجه إلى أساليب لاعقلانية بينها الاضطهاد وإثارة مواويل قديمة.

وتتصل الثانية بقدرة الإنسان العقلية على التبرير، أو ما يصفه بعض أصحاب التحليل النفسي بنوع من التزييف العقلي والشديد من حالاته بالبرانويا "الشعور بالاضطهاد" (31)، وهذا وصف، أو تفسير صحيح إذا ما حاولنا النظر إلى موضوعه من منظور الحالة العراقية، التي بات فيها الإحتقان الطائفي أساسا في تشكيل فعل الخرق الأمني وإحداث التوتر والاضطراب، بعد عام 2004 وبمستوى من الشدة، دفع إلى إقحام المفاهيم والرؤى الطائفية في كل النقاشات، وفي كل مناحي الحياة السياسية والاجتماعية، مما يوحي وكأن قسم من العراقيين قد أصيبوا فعلا بالاضطهاد الطائفي، إذ يعدون، أو نعد أنفسنا ونحن منهم بالأذكياء، وكما يقول المثل الشعبي العراقي "مفتحين باللبن" ونتعامل على وفق هذا الذكاء، بشكل صحيح مع جميع مفردات العيش والحياة، لكننا وعندما نصل إلى موضوع السنة والشيعة "الطائفية"، ترتفع درجات التبرير العقلي لما نشعر به ونصرح فيه ونسلك على أساسه، وكأن الطائفية مشاعر مخزونة في ذلك الجزء المنعزل، المصاب بالاضطهاد من عقولنا، حتى لو أننا قد تحدثنا في الفترة الزمنية الأولى من الثماني سنين مع عراقيين بمستوى تحصيل عادي، أو حتى جيد في أمور تتعلق بالعمل والمستقبل والعلاقات العامة، نجدهم يكشفون عن قدرات مقبولة على الاستفادة من عقولهم في مثل هذه المجالات الفكرية وغيرها، ولكننا عندما نتقرب معهم من موضوع يتعلق بالشيعة أمام سني، أو عن السنة بوجود شيعي، نواجه وبشكل مفاجئ ومثير، نظام فكري مفاهيمي مغلق، وظيفته التأكيد على أن الجانب المقابل هو الطائفي وهو الخطأ في آرائه وأفكاره وفي أحكامه، التي يعود النقاش فيها حول اختلافات يمتد تاريخها قديما إلى ما قبل أكثر من 1400 عام.

وفي محاولة هذا النظام الفكري المفاهيمي المغلق للسير مع العقل وعدم التناقض معه، أتجه المقابل سنيا كان، أم شيعيا عربيا، أم كرديا إلى:

إنكار قسم من الوقائع، وإن كانت بعض معطياتها مثبتة وواضحة تاريخيا وفقهيا.

حرف أخرى عن حقيقة مسارها.

التأكيد على أن التفسيرات التي قدمها حول الموضوع الجاري حوله النقاش، منطقية والتفسيرات التي جاء بها المقابل حول نفس الموضوع طائفية.

إعلان الشيعي من غير تردد أن تهجير العائلة السنية من المنطقة مسألة طبيعية، جاءت ردا على تهجير مثلها شيعية، وتقليل السني من شأن قتل عائلة شيعية على الهوية، أو إن قتلها من وجهة نظره، مختلف تماما عن الإبادة التي جرت لمجموعة عوائل سنية.

وإذا ما سِرتَ بالنقاش معه حتى النهاية وأخبرته أن الطرف المقابل يقول الشيء ذاته، قد يلجأ إلى التهكم، لقلة إدراكه دوافع الموضوع وحقيقته ومن ثم يحاول تقديم العشرات من التفسيرات التي تشير إلى أن طائفته ليست البادئة، وإنها ليست حانقة وإنها أيضا بعيدة عن العنصرية بعد الأرض عن السماء.

وإذا كنت من نفس الطائفة، وأجريت معه نقاشا حول أخطاء البعض من أبناء الطائفة وهو في الموقف الانفعالي، قد يتهمك بالردة ابتعادا عن مصالح الطائفة التي يراها من جانبه هي الأساس في المقارنة والقياس.

وغيرها عديد من الحجج، التي تعبر عن قدرة تبريرية واسعة لعقل بشري متعب نفسيا، وعن ولاء إضطهادي للطائفة أخذ حيزا من التفكير، وتؤشر من الناحية النفسية حالة استطاع الغير ولاسيما من هم في الخارج استغلالها في غير صالح العراق.

فتفاعلت جهوده في الاستغلال مع أحداث في الداخل جرت في غير صالح البلاد، فتمكنت نتائجه "التفاعل" من استثارة كل الأفكار ذات الصلة بالطائفة، أو أعادتها إلى الذاكرة القريبة طافية على السطح من جديد، محملة بشحنات إنفعالية عدائية، يمكن التعبير عنها، أو وصفها بالاحتقان الذي يدفع إلى القيام بفعل ما لتنفيس إنفعالاته.

العقلانية واللاعقلانية في المفاهيم الطائفية

إن استخدام العقول المليئة بمثيرات إنفعالية سلبية لتبرير المسائل غير العقلانية، ومحاولة تسويغها في النقاشات التي جرت بين السنة والشيعة "المتطرفون"، إذا ما وُضعت مع بعض أنواع ومخارج السلوك العنيف لتصريف إنفعال الاحتقان، يبين كم هي المسافة التي لا تزال موجودة بين العقلانية، ونقيضها في العقل الشعبي العراقي أي اللاعقلانية. وكم هي سعة التبرير الموجودة في ذات العقول.

ويبين أيضا ضخامة الجهد المفروض القيام به من الجميع، منتسبي الدولة ومؤسساتها وعموم المجتمع وأبنائه ليتسنى إجتياز أزمة الاحتقان، أو تقليصها، أي تغيير بعض المفاهيم غير السوية التي شاعت، لضمان إخراج الإنسان العراقي خارج مؤثرات هذه الحالة النفسية الخطيرة.

إن مسألة الإحتقان الطائفي غير العقلاني حقيقة موجودة بين الناس الذين يعيشون في مجتمعات متخلفة غير مستقرة، ويسلكون سلوكا يقترب مجازا من سلوك الحيوان القطيعي، أو السائر في القطيع والذي تتحدد كل توجهاته ودوافعه بمتابعة القائد الأعلى للقطيع، وتكون كل مساعيه مرتبطة بإقامة الروابط الجيدة مع باقي أفراد القطيع، وتستمر كل محاولاته باتجاه الالتصاق بأفراد القطيع، عملا وفعلا وتفكيرا، للتخلص من مشاعر التهديد بفناء الوجود، والركون إليهم في تحديد الصحيح والخطأ وتثبيت الحق والباطل، وكأن التفكير المنطقي قد تم محوه من العقول.

إن الإنسان في واقع الحال ليس كذلك، إنه خُلق في الأصل كائنا مفكرا، وليس حيوانا مثل باقي الحيوانات التي اعتادت السير في سياق القطيع، ولأنه يفكر فإنه يستطيع:

أن يخبر العيش، ويدرك ذاته.

أن يحيا ويستمر في الحياة بعقل مستقل عن غيره من أبناء الجماعة والطائفة الموجودين معه في نفس المكان.

أن يؤدي أعمالا حددتها نتائج التفكير بعيدا عنهم في كثير من الأحيان.

لذا سيتسبب وجوده النفسي في دائرة القطيع المفترضة إلى حدوث إنقسام مفاهيمي في داخله بين طبيعته الحيوانية كفرد من القطيع، وبين طبيعته الإنسانية كواحد من البشر القادرين على التفكير، وهو إنقسام شاهدناه حاصلاً بين العديد من الذين كانوا في محيط الاحتقان الطائفي المتشدد، حيث الاندفاع بإتجاهين كأنهما متناقضان:

الأول: التوجه بالتقرب من القطيع، أي البقاء ضمن توجهات الاحتقان والعزل الطائفي، لا عقلانيا.

الثاني: التوجه بالعقل بعيدا عن القطيع في التعامل مع الآخر في الطائفة الأخرى، عقلانيا.

إندفاع في مواقف صراع فكري وجداني غير عقلاني تمثله شخصية السيد أبو رانية الساكن في حي الجامعة منذ عشرين عاما مع عائلة مكونة من زوجته وأربع بنات أكبرهن في كلية الصيدلة والصغرى في الدراسة المتوسطة، وجاره المحاذي إلى بيته الدكتور علي وزوجته طبيبة الأسنان وإبناهما الطالبان الجامعيان.

لقد كان أبو رانية طيلة السنين التي قضوها معا جارا جيدا بقياسات الجيرة العراقية، لا يتكلم عن الدين والطائفة، ولا يخوض بأمور السياسة إلا ما يتعلق منها بمدح الحزب وقيادة الثورة، ويوم يذهب إلى قواطع الجيش الشعبي في سني الحرب مع إيران، يوصي الدكتور علي ويأتمنه على عائلته، ويرجو إبنه الكبير إيصال بناته إلى مدارسهن في طريقه إلى الجامعة. لكنه بعد السقوط

تغير وأصبح شخصا آخر، بدايته تودد غير مسبوق إلى الدكتور وعائلته، ومحاولات استذكار الجيرة ولعب الأطفال وأيام الحصار، وتأكيد على حرق البدلة الزيتوني ونشريات الحزب وأيام زمان، وكان الدكتور يهون عليه الأمر ويخفف الشدة ويقلل من قلقه غير المألوف بعبارات أقلها(أبو رانية لا تدير بال لأنك لست البعثي الوحيد، ثم إنك لست قياديا فيه، ولم تتسبب بإيذاء أي أحد بالمنطقة، ودعنا ننتظر عسى أن يكون القادم أحسن لنا ولك وللعراق من الذي ذهب). وهكذا استمر الحال مع مؤشرات ضعف تدريجي في علاقة الجيرة إلى عام 2005. لوحظ بعده مسايرة أبو رانية لإسلاميين سلفيين في الشارع، ومرافقته لهم إلى جامع النجمة القريب من بيتهم للصلاة خمس مرات، ثم عدم المرور على بيت الدكتور ولا إلقاء السلام على أي من العائلة عندما يلتقيه في الشارع وجها لوجه. وعندما أحتدم الاحتقان الطائفي وشوهد مع أولئك السلفيين يتجولون باسلحتهم في المنطقة والشارع ترك الدكتور علي وابنه الأكبر بيتهم وغادروا إلى عمان دون معرفة الجيران، وبعد أيام على مغادرته جاءت سيارتان تنقلان مجموعة مسلحين ملثمين، إلا واحد منهم بلحية سوداء كثة، توقفتا أمام الباب الرئيسي للبيت، فأدركت الدكتورة أن عائلتها المقصودة، وطلبت من إبنها الثاني الموجود قريبا منها الهرب سريعا من على سطح البيت إلى الشارع الخلفي وترك المنطقة فورا إلى بيت الجد في حي المنصور.

ردت عليهم من فتحة الشباك وكأنها لا تدرك الموقف قائلة: من في الباب، أجاب أحدهم أفتحي بسرعة محتاجين الدكتور بشغل مهم.

دقيقة سوف أفتح لكم الباب، وعندما تأكدت من هروب ابنها، فتحت لهم فدخلوا وانتشروا في الغرف، فتشوها جميعا، وبعد أن تجمعوا ثانية في الصالة سألها الشاب الذي يبدو مسؤولهم بلهجة سعودية: أين الدكتور علي، فأجابته: إنه في الأردن، واين الأولاد. مع أبيهم، ولم يتبق سواي لارتب وضعي وألحق بهم.

عليك أن تأتي معنا في الحال، قالها بصيغة الآمر الناهي.

عندها أدركت أن لا خيار لها فركبت وإياهم إلى الجامع، وعند دخولها معهم لمحت أبو رانية جالس مع جماعة آخرين في أحد الغرف الجانبية، دفعت إلى داخل غرفة في الجامع كانت مكتظة بعديد من النسوة بينهن شابات في مقتبل العمر.

في اليوم الثاني وبعد صلاة الظهر أرسل عليها نفس الشخص السعودي ليسألها عن الزوج والأولاد، وبعد أن أكدت كلامها، وخيرته فيما إذا يريد التأكد من التلفون النقال الذي بحوزتها،

طلب منها الاتصال، وبعد أن تحقق ذلك، أقتنع أن كلامها صحيح وإن الدكتور وأولاده في الأردن، عندها وبعد محاضرة طويلة عن الإسلام وحكم الشريعة، لخص حكمهم الشرعي عليها:

يجب أن تتركي المنطقة خلال 24 ساعة لأنك وعائلتك من الروافض، وتركناك لأنك إمرأة، ولقاء تركنا لك عليك أن تدفعي ثلاثين ألف دولار تبرعا للجهاد الاسلامي.

اتصلت الدكتورة بمعارفها، وسلمت المبلغ بالطريقة التي حددوها إلى شخص يركب دراجة بخارية أمام مطعم الساعة في المنصور، ومن بعد ذلك تم الافراج عنها فتركت بيتها في حي الجامعة وأنهت ما تبقى من أعمالها واصطحبت ابنها الثاني والتحقا بالأب ليقيما معه في عمان، وعندما عادت إلى العراق في زيارة خاطفة عام 2009 بعد خفوت شدة الاحتقان وانتهاء أعمال التهجير والقتل في بغداد، ذهبت إلى بيتها الذي لم يبق منه سوى الجدران، وزارت صديقة لها في الشارع الثاني، سائلة عن الذي جرى، فأخبرتها الصديقة أن أبا رانية هو السبب، وهو من أخبر إمام الجامع في حينها بأن بيت الدكتور علي هم آخر الروافض الباقين في الشارع، وأكدت لها إنه قد عملها مع عائلة في نفس الشارع هم بيت الحاج محمد الذين هُجِروا بعد مقتل الأب وابنه، حتى سمي بعلاس المنطقة.

لقد خرجت من الشارع وفي طريق خروجها صادفها أبو رانية، واستوقفها ليسلم عليها وكأن شيئا لم يكن، قائلا: ها دكتورة حمدا لله على السلامة، متى ترجعون بعون الله وتصلحون بيتكم. ردت عليه بتهكم واستهزاء: لا يمكن أن نرجع وأنت ما تزال موجوداً.

لا دكتورة لا تروحين بعيد، شدة وزالت، إن شاء الله كل شيء سيرجع طبيعيا، ونرجع مثل أيام زمان.

لا أعتقد ذلك، ولا يمكن أن أرجع، وتركته وغادرت عائدة إلى عمان ثانية.

إن سلوك المذكور تناقض بين إتجاهين لمسايرة القطيع بشكل غير عقلاني، والعودة إلى المعايير الاجتماعية بعيدا عن القطيع عقلانيا، سار على هداه بعض الضعفاء والمصابين بإضطهاد الاحتقان، وللتخلص من تأثيراته المعنوية لجأ مثل هؤلاء إلى التبرير كآلية نفسية، قادرة على التوفيق بين الاتجاهين، أو بين الطبيعتين، الحيوانية والإنسانية، ليستطيعوا العيش بأقل ما يمكن من الشعور بالذنب، وليستمروا بنفس الاتجاه، خاصة في السنوات الخمس الأولى من الثماني، التي غلفت حالتهم بنوع من الغموض في التفكير، أو أنقسام بين العقل بمحتوياته الصحيحة عن مجتمع عراقي يمكن أن يعيش في ربوعه الجميع، وبين ذلك الجزء المصاب بالتفرد الطائفي والتحيز المذهبي الذي أنتج العديد من أنواع السلوك العدائية الموجهة للطرف الآخر في التركيبة

الاجتماعية، في تناقض قد لا تكون الاستجابات جميعها مطابقة لاستجابة أبي رانية في المثال المذكور خاصة في أعمار الشباب، الذين نجد تناقضا وجدانيا في سلوك أحدهم يتجه في بعض جوانبه إلى قتل من يصدف أن يكون موجودا في طريقه من الطائفة الأخرى، ويحاول في جانبه الآخر تقديم الحماية الكاملة لبعض من يعيشون في محيطه في الشارع من تلك الطائفة، وهذه وإن كانت لا تمثل تكرارا يمكن تعميه، لكنها حدثت في بعض الأحيان، بينها حادثة الشاب سليم ابن العشرين عاما الذي عرف عنه في منطقته بالصليخ كثر تطرفه واشتراكه مع أفراد القاعدة بقتل وتهجير عدد من العوائل الشيعية في منطقة الأعظمية القريبة منهم، رافضا الاشتراك في أي عملية مثيلة لمن يسكن في محلته، حتى جاء يوم 2006/2/24 عندما طلب منه الأمير مشاركة مجموعة في عملية حرق بيت شيعي رفض صاحبه الامتثال إلى ترك المنطقة.

إن البيت في نفس الشارع الذي يسكنه، وأحد الأبناء كان من بين أصدقاء طفولته، فأصر على رفض المشاركة، ورجا الأمير أن يترك هذه العائلة التي لم يبدر منها شيئا يلامون عليه طيلة وجودهم، لكن رجاءه لم ينفع، وعندما شعر أن القرار قد أتخذ ولا مناص من إيقاف عجلته التي تدور بسرعة، تسلل من الجامع عائدا إلى بيته، حمل بندقيته ومسدس 9 ملم وذهب إلى البيت المقصود. طرق الباب بإلحاح وعندما لم يفتحها أحد، قفز من على سياج الحديقة، وبدأ الطرق على شباك المطبخ المواجه للحديقة مناديا: عمي أبو حميد أفتحوا الباب بسرعة، لا وقت لدينا، لأن الجماعة راح يجوكم.

عندها فُتحت الباب وخرج حميد مصفر الوجه خائفا من سليم صديق الطفولة والصبا من أن يغدر به، وبعد أن تبادلا التحية ببرود، طلب منه سرعة إخبار الوالد والعائلة بضرورة مغادرة البيت حالا، لأن جماعة الجامع قرروا حرقكم فيه.

لقد فهم الأب ما دار في الحديث، وهو الواقف خلف الستارة يرقب ما جري، حتى لم ينتظر الابن المصدوم، فأصدر أوامره بأن يخرجوا من البيت بالملابس التي عليهم، لكن الحظ لم يخدمهم، فقد وصل خمسة من أفراد الدولة الإسلامية المكلفين بالمهمة قبل أن يخرج أهل الدار من باب بيتهم، باستثناء سمية التي تصادف وجودها في الحديقة لنشر الغسيل، والتي جلست متخفية خلف شجرة الياس في زاوية الحديقة البعيدة بعد أن فهمت قدوم المنية.

لقد دخل الصديقان سوية إلى داخل البيت بعد أن لمحا القادمين، وطلبا من الأب والآخرين أن يبقوا بعيدين عن الشبابيك، ثم صعدا سوية إلى السطح أملا في أن يفعلا شيئا يقلل من مأساة باتت وشيكة.

بدأت الحكاية بإطلاق النار من خمسة بنادق آلية تمترست خارج السياج، لم تبقِّ زجاجا في الشبابيك، ولا لوح سليم في الباب، رد عليها سليم وصديقه الذي إستلم المسدس، وأستمرت معركة يتفرج عليها الجيران لأكثر من عشرة دقائق، قُتل فيها إثنان من المهاجمين، وأستطاع ثالثهم رمي قنبلة يدوية على سطح البيت، بعد أن تبين له أن الرمي عليهم قادم من الأعلى، قتل على إثره الصديقان المختلفان طائفيا، المتفاهمان موقفيا، وهدأ الرمي ومن بعده دخل الثلاثة إلى الدار بعد أن فتحت بابها الرئيسية برصاص المهاجمين، وأقدموا على جمع الأب والأم والبنات الثلاثة وإثنين من الشباب في المطبخ وأطلقوا عليهم النار، ثم صعدوا إلى السطح وأنزلوا جثث الصديقين، وسكبوا على الجميع صفيحة نفط، ثم أوقدوا في أجساد الضحايا وعفش البيت النار، وخرجوا يطلقون العيارات بكثافة، ويكبرون بأعلى أصواتهم منتصرين في معركة تصوروها مصيرية بين الكفر والايمان.

بعد ذهابهم خرجت سمية الإبنة الناجية الوحيدة مذهولة تركض بالشارع العام، لا تعي شيئا حتى عبرت الجسر الذي يمر من فوق الطريق السريع، واستوقفتها دورية شرطة نقلتها إلى المستشفى لتبقى شاهدة تحكي قصة عائلتها والتناقض في سلوك الشاب سليم الذي أخرجه من مسايرة القطيع.

هذا وإذا ما تركنا مسألة القطيع والتأويلات التي اعتمدت لتفسير سلوك الاضطهاد الطائفي، من بعض الأوجه النفسية، وإن كان التطرق إليها مفيدا لفهم سلوك العنف الذي أقترب بعض مرتكبيه في عامي 2005 – 2006، من السلوك الغريزي غير العقلاني عند الحيوان، وحاولنا فهم بعض ما يجري ضمن معطيات أخرى نفسية هي أيضا، مبنية على أساس الصراع المفاهيمي الداخلي، الذي عادة ما يعاني منه المصابون بذلك الاضطهاد، صراعا باتجاهين متعاكسين بعضها تضاد بين الرغبة في التطلع إلى آمال المستقبل، وبين الحاجة في الداخل إلى الإمتداد إلى تقييدات الماضي. كانت كفته في السني الأولى لصالح الماضي، يمكن ملاحظة مؤشراتها من تلك الأفكار التي دخلت العراق قبل التغيير وبعده، التي تعيد أصحابها إلى الماضي البعيد أساسا في التعامل مع الحاضر القريب، وكُيِّفتْ عودته هذه فقهيا، وأسمته جماعات من الداخلين أحيانا بالسلفية التي تدعو إلى الالتزام بنهج السلف الصالح، بإعتباره نهج الاسلام الصحيح، لكن دخولها في العراق كان غريبا بإنحرافه إنحرافا شديدا عن تعاليم الاسلام، حيث السعي الحثيث لمريديها إلى العودة بالزمن لأيام الخلافة الاسلامية الأولى، فقط في الأمور التي تتماشى مع رغباتهم، حتى منعوا في بعض الأماكن التي سيطروا عليها، بعض أنواع اللبس الذي عدوه غربيا

دخيلا على المجتمع الإسلامي، وحرمّوا الحلاقة التقليدية للشعر واللحى التي لم تكن موجودة في بداية الاسلام، وأنهوا مظاهر الزينة النسوية، ولم يسمحوا ببيع الثلج والمرطبات في أيام الصيف، لأن المسلمين الأوائل لم يألفوا أستخدامها بسبب عدم وجودها آنذاك، وأكثر منها استخدموا السيف في قطع الرقاب، لأنه كان الأداة الدارجة في القتال وتنفيذ العقاب، فكانت عودة مشوهة تَضُرُ بالإسلام، ويشك في أن تكون مصادرها إسلامية.

إنه صراع، عندما تتدخل عوامل نفسية أخرى من خارج المعنيين به، لترجيح كفة أحدهما سيكون عندها الناتج أما تشبث بأفكار ووقائع الماضي البعيد دون النظر إلى الحاضر القريب ومتطلباته، أي الإصابة في مثل الحالة التي حصلت في العراق خلال السنوات الأربع المذكورة بداء الاضطهاد الطائفي، أو العكس من ذلك استخدام العقل، لبلوغ تمام معطيات الحاضر وتأمل المستقبل في مثل حال عموم المتحضرين المنفتحين على غيرهم من باقي الطوائف والأقوام.

لكننا في العراق وفي خضم هذا الصراع الذي كان واضحا بين الماضي والحاضر طائفيا، وإن خَفَتْ حدته تدريجيا بعد منتصف عام 2007، لا يمكن الجزم بإنتهائه تماما كما يأمل المتحضرون وبعض الساسة الوطنيين، لإن الانتهاء، أو الشفاء من داء الاضطهاد وتجاوز أزمته، يأتي فقط من:

الترجيح التام لمعطيات الحاضر.

ومن التأمل المقبول لآفاق المستقبل.

وإلى أن يتحقق هذا في مجتمعنا المصاب بحواز الماضي، سنبقى في حالة قلق هيامي، وسيغلب على تقديراتنا، أو تقديرات العديد منا لحقيقة ما هو نافع لنا ولمستقبل أولادنا، ما يأتينا من الجماعة الحاكمة، أو المقابلة لها في في الرغبة بالحكم، وستبقى الكثير من أحكامنا عن الواقع المعاش، والحاجة الى التكيف لما يجري، وسبل التعامل مع الأحداث والضغوط، تحددها الحاجة إلى الاتصال بالجماعة "الطائفة" والخشية من الإنعزال عنها.

ومع هذا لا يمكن أن نلغي الأمل بحياة أفضل، بعيدا عن التأثير المباشر للطائفة من خلال الجهد المنظم لبعض أفراد تلك الجماعات المذهبية من غير المصابين بداء الطائفية، ومن القادرين على تحمل ضغوط الانعزال عن طائفتهم، السائرين في طريق قول الحقيقة، والذين سيكونون هم القدوة في السياسة وإعادة البناء، إذا ما سارت الأمور في العراق مثل سيرها في كل المجتمعات البشرية نموا متصاعدا وتقدما مضطردا ونضجا إجتماعيا لا مفر من حصوله ولو بعد حين.

وخلاصة القول إن الأمل سيبقى موجودا، والطريق سيبقى شائكا تتخلله المطبات، وسيبقى دعاة العودة إلى الماضي موجودين، ودعاة التأمل المستقبلي هم أيضا موجودون، وإن كانوا في وقتنا الراهن قلة يسبحون ضد التيار، كما حصل للأدباء والكتاب العراقيين الذي تظاهروا واعتصموا في شارع المتنبي يوم 2010/12/3 أحتجاجا على قرارات صدرت لمجلس محافظة بغداد تدفع بإتجاه تقييد الحريات العامة، وذلك بغلق ناديهم وبعض النوادي الليلة الذين وإن تلقوا دعما إعلاميا معقولا لإحتجاجاتهم، لكنهم لم يستطيعوا ثني المجلس المذكور عن قراره الذي رجع به إلى قرار سابق لمجلس قيادة الثورة المنحل في التعامل مع هذا الموضوع.

الفصل الرابع
خروقات في المجال الانفعالي
للإنسان العراقي

أثيرت في السنة الأخيرة من السنوات الثماني الماضية أسئلة محيرة من مثقفين وذوي تحصيل عال، حول أخطاء الحكم التي أضرت بالعراق، وفيما إذا كان الفكر مسؤولا عن حدوثها، أم حاملها الانسان، ويعودون بنقاشاتهم إلى حزب البعث عندما أنحرف بعض حاملي فكره المرتب جيدا أيام زمان، وأغرقوا العراق في وحلٍ لم يتمكن الأهل مغادرته حتى الآن، ويقارنون تلك الفترة وذاك الغرق بما حدث ويحدث في واقع الحال، فآمنوا بحقيقة أن الإنسان هو من ينتج الفكر وهو من يطبقه ويتحمل مسؤولية التطبيق، ويتشاءم جميعهم عندما ينظرون إلى سلوك بعض حاملي أفكار ما بعد البعث في تزاحمهم على تسخير السلطة لصالحهم أحزابا وحركات شرعت غالبيتها باستخدام وسائل تأثير بالتأسيس على أمور لا علاقة لها بالفكر النيّر لتوسيع هامش وجودها بقصد السيطرة وقد برع حاملو فكر جدد بهذا الأستخدام ذا الوجهين المتعاكسين، الإيجابي ترغيبا لصالحها، وفيه وعدت القريبين منها والمحايدين في محيطها بالمستقبل الأفضل لهم والعائد الأوفر لصالحهم، حتى أتفقت غالبيتها المشاركة في الحكم وفي مجالس المحافظات، اتفاقات ضمنية غير مكتوبة، بإقتصار التعيين مثلا على تزكيات منهم، وسيلة كسب نفعية للجمهور المطلوب تقوية أرتباطه وتحويله من الحياد إلى المشاركة ضمن التنظيم الخاص به جنود مجهولون. والسلبي ترهيبا لصالحها وفيه زادت على تلك الاتفاقات في الترغيب، تفاهمات ضمنية للإقصاء، أو التهديد بإلاقصاء لمن يحاول الاقلال من شأنها، أو الحيلولة دون وصولها إلى بعض الأهداف. وتأكيدا على هذا يتناقل بعض السياسيين تفاصيل حادثة غير موثقة رسميا، من أن رئيس كتلة سياسية، أرسل لوزيرٍ، رفض إصدار أمر وزاري بقبول مرشحين من كتلته ضمن قوائم الدمج، وعندما حضر السيد الوزير أخرج له ملفات فساد تخصه في الوزارة، قائلا: إنك بدأت تعرقل دمج مرشحينا في وزارتك، وإذا ما بقيت كذلك فإنك وبعد يوم من خروجك من هنا ستجد أن نسخا من هذه الملفات والأدلة ستسلم إلى مفوضية النزاهة، وقيل إن الوزير بعد أن عاد إلى مكتبه أصدر أمرا وزاريا بدمجهم جميعا دون استثناء، علما أن في عراق اليوم ليس كل ما يقال هو صحيح لا محال.

إنها أساليب بوجهين مارستها الكتل والأحزاب، طيلة السنوات الثماني واستخدمت معها وسائلها في الدعاية، بعد أن أنشأت جميعها فضائيات وصحفا ومراكز بحوث، أستخدمت بشكل واسع من جميع الأطراف مستهدفة الإنسان والمجتمع فأسهمت مع عوامل أخرى في إثارة إنفعالات مثل الكراهية والعدائية والتعصبية والتخويف التي مهد وجودها لتكوين حالة التوتر والاضطراب قريبا من حافة الانهيار.

الكراهية

موظف بسيط في دائرة بلدية منسية، لا نفوذ لها في النظام الجديد، يَنهرُ مراجعا طلب الاسراع بإنجاز معاملته للحصول على رخصة فتح محل عطارة، لأنه جاء مبكرا بعد دقائق من بدء الدوام. وشرطي في السيطرة القائمة في مدخل المحلة يوبخ سائق سيارة، لم يطفئ ضياء سيارته العالي سهوا فأزعجه وهو في نوبة حراسة دورية. وموظفة في الوزارة، تعرقل معاملة مقاول من الدرجة الأولى جاء بعطاء يتنافس به مع عطاءات أخرى لبناء مدرسة، لأنه لم يدفع المقسوم مثل باقي الرعية. وحارس مصرف يوبخ عميلا قديما للمصرف، نسي تسليم هاتفه النقال في الاستعلامات، فأخل بالأمن وهدد الاستقرار بطريقة غير شرعية. وشاب جاء من الموصل إلى بغداد يحمل إضبارته المعدّة بإمعان، للتقديم إلى كلية الشرطة، تعاد له إضبارته من الموظف المعني بالاستلام، رميا بوجهه الشاحب من تعب السفر وخطورة الطريق، لأن المقاعد المخصصة للقبول قد استنفذت جميعها عن طريق الاستثناءات التي أمر بها الوزير والقريبين منه في الدولة الديمقراطية.

وأمثلة أخرى كثيرة تؤشر مع أمور أخرى كثيرة أن كرامة العراقي بوجه عام ليست في المستوى المطلوب إنسانيا، وإنها لا تقع ضمن اهتمامات العراقي المعني بوجودها قيمة يجب أن تكون موجودة. وإن الدولة بجميع مؤسساتها لا تضع في حساباتها أن مثل تلك الأساليب تشكل إهانة وإذلالا للكرامة الإنسانية. وتؤشر من جانب آخر، كم هي إنفعالات الكره* التي تتولد بالضد من الدولة ومؤسساتها ورموزها وحكومتها بين هذا الجمع المهان يوميا.

هذا ولو أتيحت الفرصة لباحث، أو أستاذ جامعي لزيارة حي فقير أقيم من الصفيح على أرض مملوكة للدولة، أو بناية حكومية تجاوزت عليها عوائل فقيرة في هذه الدولة، سيجد أن عائلة كاملة تقيم في غرفة تقل مساحتها عن تسعة أمتار، وسيدرك أن السكن فيها إنتقاص أكيد من الكرامة الانسانية، وعدم إعارة الاهتمام لها من المسؤولين، امتهان للكرامة، وأخرى مثلها تقيم مع أطفالها العشرة في حمام شقة يتقاسمونها مع عوائل أخرى، انتهت في عقولهم مسألة أستخدام

* الكراهية، مشاعر انسحابية يصاحبها اشمئزاز شديد ومن ثم نفور وعدوانية، أو عدم تعاطف مع شخص، أو جماعة، أو شي ما، أو ظاهرة معينة. وهي أحد أنواع الانفعالات، التي قوامها شعور سلبي نحو شخص، أو جماعة، أو موضوع يكون مصحوبا باستثارة فسيولوجية وبفكرة، أو خبرة عقلية شعورية وبسلوك عدائي صريح.

الحمام لأغراض النظافة، وسيجد في الأحياء المشابهة والبنايات المشابهة أن التجاوز على الطفولة موجود، وعلى الأنوثة موجود وعلى الأمومة والأبوة والاستقامة كذلك موجود، وسيجد مع كل هذا الموجود أشكالا من الرذيلة ترتكب والمعصية ترتكب والسرقة والنهب والوشاية كذلك ترتكب، وسيستنتج على الفور أن الإقامة بمثل هذه الأمكنة وتركها على حالها إهانة للكرامة الإنسانية.

وسيتأكد مع استنتاجاته هذه أن الكرامة الإنسانية بكل صورها غير موجودة، وإن مسؤولي الدولة، وجميع مؤسساتها لا يضعون في الحسبان أن العيش بهذا المستوى وبهذه الطريقة هو أكثر درجات الانحطاط للكرامة الإنسانية، وسيدرك على الفور كم هو حقد هؤلاء الساكنين في مثل هكذا أماكن، وكم هي مشاعر الكره التي تتولد لديهم على من يعيش قريبا منهم في بيت عادي فيه مرافق صحية وفيه حياة أخرى غير حياتهم، وكم هي مشاعر المقت التي تتولد لديهم يوميا نحو موظفي الدولة الذين لا يناقشونهم في مشاكلهم، والدولة التي لا تنصفهم.

وعلى نفس المنوال، لو تجرأ عالم نفس، أو باحث في علم الاجتماع، وجالس أولئك النسوة والشباب والأطفال في أماكن عملهم وسط أكوام القمامة، واستمع إلى كلامهم وهم يفتشون عن كسرة خبز باقية، أو قطعة ملابس متروكة، أو لوح خشب مكسور، أو قِدرٌ من الفافون مثقوب، أو سلك من النحاس موجود، لما توقف عن مطالبة الكتل السياسية والحكومة بتقليل عدد وزرائها الأثنين والأربعين وزيرا في آخر تشكيلة تمت في 2010/12/21، وتحويل الفائض بالمصروفات والمنافع الاجتماعية للرئاسات إلى صندوق إنقاذٍ للفقراء يقلل المقت بالنفوس، ومطالبة المسؤولين الحكوميين وأعضاء البرلمان والرئاسات الثلاث بالتنازل عن مخصصاتهم وتقليل نسب رواتبهم لإضافة المزيد من المال إلى ذلك الصندوق أملا في إنقاذ مثل هؤلاء، لأن إنقاذهم سيجنب المسؤولين تبعات الكراهية التي يولدها التفتيش في الزبالة، وسينقذهم من العنف الذي تسببه الكراهية بالضد منهم وباقي رموز المجتمع. لأن الانسان إذا ما حُرم أو أُحبط أو حيل بينه وبين تحقيق حاجاته المشروعة، وشعر أن الآخر فردا كان أم جماعة أم حزبا أم طائفة أم سلطة أم حكومة ..... إلخ، هو المسؤول عن ذلك الحرمان، إضطر إلى أن يكرهه كمسؤول عن السبب (32).

إن الكراهية بطبيعتها تنتج العنف، وتُنتَجُ هي من مشاعر الحيف والعذاب والإهانة والإذلال للذات الإنسانية ومن قلة الكرامة التي يعيشها الكائن البشري في أي مجتمع كان، مشكلتها في إنفعالاتها التي لا تنتهي بالعودة من عملية التفتيش في أكوام الزبالة، ولا بالرجوع إلى الموصل أو

البصرة، ولا بإطفاء ضوء السيارة العالي في الأمثلة المذكورة، لأن الكره الذي يتكون في الموقف المثير له تكبت انفعالاته بسبب انسحاب الشخص الكاره من الموقف المثير للكره، نتيجة عدم قدرته على المواجهة التي يتفوق فيها مصدر الإثارة وهو انسحاب، أو تجنب يثير بعد حصوله أي بعد ترك الموقف خائبا، مشاعر الإهانة من جديد وبدرجة أشد، تنتج عدوانا أي رغبة في تدمير الشخص، أو الجماعة، أو الشئ المكروه، والأخطر ما فيه إن وجود العدوان الناجم عن الكره وعندما لا يجد مسربا مناسبا إلى الخروج من نفس الذي يكره، سيكّون حالة نفسية قلقة، يسهل استغلالها من المسلحين والإرهابيين الساعين إلى تجنيد المناسبين لتنفيذ أعمال تثير التوتر والاضطراب.

إن الشعور بالكراهية يمتد في العقل الإنساني ليُنشط انفعلات أخرى قد يكون بعضها مكبوتا مثل الخوف والغضب، "الخوف من الشرطة مثلا، والغضب عليهم في نفس الوقت"، على شكل صراع إنفعالي مرير يؤذي الصحة النفسية كثيرا، ويؤذي المجتمع في آن معا. كما إن العدوان الناجم عن الكره الموقفي قد لا يخرج بصيغة سلوك عنيف في الحال وبالضد من المصدر الذي تسبب في إثارته، فيما إذا تقابل الطرفان "الكاره ومصدر إثارة الكره" وتشاجرا، أو تصالحا بعد جدال في الكلام، حتى تتسرب الشحنات الانفعالية ويقترب الكره الموقفي من الزوال، لكن الذي يجري غالبا في العراق، هو الانسحاب من الموقف بالنسبة إلى الكاره، كما مبين في أعلاه وبانسحابه تحولت الشحنات الإنفعالية للكره صوب المجتمع ورموزه السياسية والحكومية وأجهزته الضابطة من الشرطة والجيش، وحصوله بهذا الشكل يفسر لنا مسألتين مهمتين تتعلقان بالمسؤول السياسي والحكومي والأمني العراقي في وقتنا الراهن:

أولاها. الانتقاد الجارح خارج المألوف، أو أكثر من الواقع الذي يتطلبه فعلا، كما هو حاصل من العراقيين بانتقادهم عموم السياسيين والمسؤولين والأمنيين والأجهزة، على الرغم من تحمل بعض السياسيين مهمات جساما في عملية إعادة البناء واستقامة بعضهم وحسن أداء بعضهم الآخر أيضا، التي لا تستوجب منطقيا كل هذا الانتقاد، الذي يصل أحيانا إلى حدود الأستخفاف والتلفيق والاتهام.

ثانيهما. قلة الهيبة، إذ عند المرور على مدير عام لمتابعة معاملة مطلوب ترويجها، يحس الشخص المتابع وفي إحيان ليست قليلة، وكأن هذا المدير غير المدير العام الذي كان موجودا في السابق، وإذا ما أتيحت الفرصة لشخص ما أن يذهب بزيارة خاصة إلى وزير في الحكومة لأغراض المجاملة، أو لأي سبب كان، وسبق له أن راجع وزراء سابقين في أنظمة سابقة، يحس هذا

الشخص في حضرة الوزير الحالي، أن هيبته هي ليست مثل تلك التي كانت موجودة لوزراء سابقين، وهذه أحاسيس تبين أن هيبة المنصب في الوقت الراهن، قد تدنت بشكل كبير، وتبين أنه من غير المعقول أن يكون تدنيها راجع إلى عدم كفاءة عموم الوزراء الذين أستوزروا بعد التغيير بالمطلق، لأن في زمن صدام الذي كان لمنصب الوزير هيبة ورهبة تناسب هذا المنصب مثلا، جيئ بوزير للداخلية كان أصله نائب مفوض، وجيئ بوزير للدفاع كان جنديا في الحمايات الخاصة بدايةً، واستوزر وزير آخر كان قاطع تذاكر في مستشفى حكومي أصلا، مما يرجح أن مستوى الذل والعذاب، والتمييز وتدني الكرامة الإنسانية التي حصلت بمستويات عالية ولشرائح واسعة من أبناء المجتمع العراقي كونت كرها، كانت مساربه بإتجاه المسؤوليين السياسيين والحكوميين بينهم الوزراء وذوي المناصب العليا، دفع إلى كثر انتقادهم واتهامهم والإقلال من شأنهم الذي تسبب بشكل غير مباشر بالإقلال من هيبتهم وهيبة المناصب التي يشغلونها. لأن الذل والتمييز والعذاب إهانة، والإهانة خلل في الكرامة الإنسانية، تغذي دورة العنف التي تولد الكراهية في أغلب الأحيان، لتمتد من الذين يتعرضون لها بشكل مباشر إلى المجتمعات التي تعيش إنفعالاتها.

إن إنفعال الكراهية الذي بدأت شدته تنحسر ببطء في العراق، جاء من ظروف العيش البائس ومن أسباب أخرى جرى التطرق إليها في فصول هذا الكتاب، أهمها غياب العقلنة سلوكيا، وركوب بعض السياسيين وعلماء دين موجة الكراهية العاتية، وسعيهم إلى الوقوف في الصفوف الأولى لمجاميع الكره، والنظر إليها وسيلة في مشاريعهم، حتى أصبحوا فقهاء كراهية، قدموا الحجج وحاولوا العودة إلى إختلافات التاريخ، زادوا فيها شعلة النار الملتهبة بصبهم المزيد من الزيت، حتى سيطروا لغالبية السنين الثماني بأفكارهم الخرافية على مفاصل مهمة من المجتمع العراقي، واستهدفوا شرائح منه كانت آمنة، شككوا بولائها الوطني وإنتمائها العراقي وطالبوا بمزيد من الازاحة والاجتثاث، هذه جميعها عوامل أسهمت في تكوين حالة بؤس شديد للعيش في هذا الوجود، أدى حصولها مع أمور أخرى إلى إنتاج أنواع سلوك خطأ وانفعالات خطأ، دفعت البلاد إلى حالة التوتر والاضطراب.

إن للكراهية التي حصلت في العراق مشاكل، أو تأثيرات وبإتجاهات أثرت سلبا على أستقرار الحياة حتى إنها استشرت وتعممت بين شرائح واسعة في المجتمع العراقي، لأن الظروف السائدة ساعدت على التعبير عن انفعالاتها، فالسلطة ضعيفة والضعف بطبيعته يقلل من الرعاية ويهمل العديد من الناس خاصة الفقراء، على الرغم من إن قوة السلطة المفرطة هي الأخرى تنتج

الكراهية، لأن الإفراط بالقوة حد البطش وإن يبقي القانون فاعلا، وأجهزة الحكومة مسيطرة على ما يجري ومتحكمة به، فإن الناس الشاعرين بالقهر والاضطهاد من الفقراء وغير الفقراء سيكرهونها، وسيتجهون إلى كبت كرههم إليها وإلى سلطتها بدوافع الخوف منها.

إن سلطة الدولة في العراق خلال هذه الفترة الزمنية يمكن تقييمها بالضعيفة التي لم تتمكن من إحداث عمليات الكف لمشاعر الكراهية، ويمكن تقييم القانون بالأضعف من أن يكون عاملا في كبحها، وكذلك لما يتعلق بالحالة النفسية التي تقّيم بالواهنة لعموم الأطراف في التركيبة الاجتماعية التي ساعدت على تقبل حصولها، والأخطر من ذلك هو أن جماعات التحريض على وجودها مازالوا فاعلين، ومازالت مخططاتهم في العراق قائمة، وإن مستويات التخلف قد زادت في السنوات الأخيرة، وبزيادتها قل الوعي والتفكير بما يجري عقلانيا، وإن هناك إبتعادا قد حصل عن الواقعية في التعامل مع ما يجري بين الناس والجماعات، أي تعطل دور العقل نسبيا في السيطرة على إنفعالها، وبتعطله تكونت لها ثقافة مبنية على البغض والتكفير والتخوين (33) قوامها اعتقاد البعض في مجالها أنهم الأحق والأصوب. وإن المقابل لهم هو الغاصب، المتآمر، الكافر، الكاره الذي يستحق العقاب. فبات المجتمع بسبب هذه الثقافة مقسوما إلى طوائف وأقوام تبرر جميعها الكره الموجود في داخلها للآخر وأبتعادها عنه، حتى أمكن القول أن هذه الجماعات المنقسمة وطيلة أربع سنوات من الزمن الجديد، كانت تختلف الواحدة عن الأخرى بما تمتلك من خزين كبير لثقافة الكراهية، كبديل لمعايير المحبة والتواد والتسامح والرأفة والتعايش والانسجام، والشراكة.

إن وجود الكراهية المتبادلة وبدرجات ليست قليلة بين العراقيين، أو مجاميعهم جعل المجتمع العراقي، أو بعض أفراده في مستويات القيادة والضبط والافتاء، يكتسبون خاصية عدم القدرة على الاعتراف بالخطأ العلني، وإعادة التفكير بموضوع إرتكابه من جديد ومن ثم عدم الاعتذار عن حصوله، دون علم منهم بحقيقة أن عدم الاعتراف بالحيف الذي يسببه الحاكم، أو السلطة التابعة له على شريحة إجتماعية محكومة، سَيبقِي قسما من إنفعال الكره الذي تكّون يوم حدوث الحيف، مكبوتا في النفوس، قادرا على تحريكها بالضد منه، أو رموزه كرها متى يجد أصحابها الفرصة سانحة إلى ذلك. حقيقةٌ ينطبق وجودها على البعثيين وعلى حكمهم العراق (1968 . 2003) إذ أن عدم اعترافهم علنا بكثرة أخطائهم التي دمرت العراق، وإصرارهم على عدم تقديم الاعتذار المفروض تقديمه للشعب العراقي عن تلك الأخطاء، أبقى إنفعالات الكره الموجودة ضدهم بين شرائح متضررة واسعة من العراقيين، لم يستطع أحد إزالتها من النفوس على الرغم من

مرور ثماني سنوات على زوال حكمهم، ولم يستطع أحد الحيلولة دون الإيغال بعمليات الاجتثاث والمساءلة والعدالة التي لاحقتهم وما زالت تلاحقهم حتى يومنا هذا، فكانوا بسبب مواقفهم في عدم الاعتذار من بين الخاسرين.

في الزمن الجديد أشتدت الكراهية، بمستوى أدى إلى تكوين الاشاعات المختلفة من أجل إثارة وتأجيج الفتنة التي هي وجه من أوجه الكراهية، كذلك تعزيز الفرقة ونشر القطيعة بين الطوائف والمذاهب والقوميات والأديان كوجه آخر لها، وكانت غالبية الشائعات المتداولة في هذه الفترة الحرجة من تاريخ العراق الحديث، مغلفة بطابع عدائي غير ودي، موجهة في الأعم إلى الأشخاص السذج والبسطاء الذين هم جنود الكراهية وضحاياها وقد كان للانترنت دور كبير في نشر هذا النوع من الاشاعات وترويجه.

وخلاصة القول أن شدة الكراهية قد ساعدت على دخول المزيد من العراقيين في ساحة اضطرابها الشائكة، والبقاء فيها غالبية السنوات الثماني حاملي سلاح موجه صوب الدولة، عاملين بالضد من توجهات الدولة، بعد أن تسببت "الكراهية" في تحريض مخيلتهم بصورة شبه مستمرة لحمل السلاح والوقوف بالضد من كل معالم التغيير وإعادة بناء الدولة.

العدائية

ما الذي يدفع عصام الشاب اليساري النشأة ابن الشيوعي المعروف عضو لجنة محلية في بعقوبة أن يكون عضوا قاتلا في تنظيم القاعدة في الزمن الجديد؟، ومالذي يجعله أمعَنُ القتلة في عموم محافظة ديالى لعدة سنوات؟. هذا ما حيّرَ أهل شهربان الذين يتذكرون أحد أماسي شهر تموز عام 1984 عندما جاءت خمس سيارات تويوتا سوبر صالون تحمل أرقاما من بغداد، طُوقت المنطقة وذاك البيت المحصور في زقاق ضيق من أزقتها القديمة الذي ورثه أبو عصام وعائلته من أبيه النجار، ويتذكرون جيدا مشهد اقتحام البيت والخروج منه بعد أقل من نصف ساعة وآثار الدماء تغطي ملابس أحدهم كان يسير في المقدمة، وهم يقهقهون ويتطارفون، وكأنهم حققوا انتصارا حاسما في أحد معارك الحرب التي كانت تدور على حدود العراق غير البعيدة عن شهربان، ويتذكرون بشكل جلي صوت أحدهم وكأنه آمرهم المكلف بإنجاز المهمة، عندما كان يقول وهو مستمر في المشي وباللهجة البغدادية (ماكو أحد يسوي فاتحة لهذا الخائن) عندها تيقنوا أن ذاك الشيوعي ابن شهربان الذي تربى على التضحية من أجل الغير والسعي لإقامة الوطن الحر والشعب السعيد قد فارق الحياة.

أسئلة بقت في ذاكرتهم من ذلك الزمان أجاب عليها عصام الابن البكر عصر أحد أيام شهر حزيران عام 2004 عندما حضر وحيدا إلى مقر الحزب الشيوعي الذي كان يقضي فيه ما تبقى من شيوعي شهربان جل أوقاتهم، يتناولون نفس الأحاديث عن ماض يكررون سرد وقائعه يوميا، بعد أن أصبح الحاضر رتيبا لا جديد فيه سوى أحداث القتل والغدر والاختطاف التي بدأت تنتشر في ديالى وتتداول حولها الأخبار من أن تنظيم القاعدة هو المسؤول، ولا عمل حزبي يمكن أن يقضى فيه الوقت وتسرد وقائعه على السامعين، بعد أن بدأت القاعدة تتحكم في بعض مداخل الطرق والأماكن المهمة في المحافظة، وبدأ الناس يُقلون التنقل والترحال.

لقد وقف عصام بعد أن وضع بندقيته على طاولة قديمة رطبة من بقايا شاي كان يغطي سطحها اللزج، وكأنه يتحدى الجميع بجسده دون الحاجة إلى بندقية، أو لعله مطمئن لمن في المقر كونهم شيوعيين، رفاق الوالد، يتذكرونه شهيدا، أو ضحية من ضحايا النظام قائلا:

أنتم تعرفوني جيدا أنا بن المرحوم الرفيق الشهيد أبو عصام، وتعرفون إني قد أنضممت إلى صفوف القاعدة وقتلت وخطفت، ومثلت بجثث قتلى عديدين، وأكيد تستغربون كيف أني إبن ذلك الشيوعي المعروف أصبح من القاعدة، وسأجيبكم ببساطة أني أصبحت كذلك حتى أثأر

لأبي الذي لم تأخذوا به أنتم ولا حكومتكم التي تؤيدون، يوم حاول البعثيون إجباره على الاعتراف عليكم ورفض بكبرياء، حتى اغتصبوا أمي أمامه وأمامنا نحن الأطفال، وقتلوه بأخمص بنادقهم وقطعوا أوصاله بحرابهم، وهو يهتف للحرية التي لها تهتفون. إني أصبحت هكذا حتى أنتقمُ لأمي التي ماتت من حسرة وألم الاغتصاب، خاتما حديثه وهو يرتجف قائلا، أود أن أعلمكم أني قتلت حتى هذه اللحظة ثمانية عشر بعثيا هم من ساهم في قتل والدي ومن شارك في إغتصاب أمي، ومازلت أشعر بالحقد والرغبة بالقتل، لم أرتوِ منه ودم المقتولين وستسمعون مني المزيد. وغادر حيث لم يسمع عنه شيء بعد ذلك التاريخ.

إن الفترة التي أعقبت التغيير خاصة بعد عام 2004 كانت من الفترات الزمنية الخصبة، في مجال إثارة العدوان ومن ثم تشكيل سلوك العنف في ساحة الاضطراب التي بدأت تتسع مثيراتها خارج حدود الثأر والانتقام لتأخذ أشكال احتقان ومقت طائفي، يعتقد الطرف الشيعي المطلوب أستثارة عدوانيته، للدخول في أعمال قتال بالضد من السنة أنه قد سيطر على مسارب العدوان، أي تأنى في ردود فعله الانتقامية، وإن مراجعه الدينية وبعض سياسييه قد أكدوا على ضرورة تأنيه، وعدم إنسياقه وراء الانتقام بعد إدراك بعضهم الفخ المنصوب للعراقيين سنة وشيعة لتحقيق هدف العزل الطائفي ومن ثم الاقتتال.

إلا إن هذه السيطرة قد كُسرت بعد تفجير مرقد الإمامين العسكريين، وشيوع عمليات التهجير القسري للشيعة من بعض الأماكن المعروفة بغالبيتها السنية وكثر اغتيال أبناء الشيعة على الهوية، في نفس الوقت الذي يتم فيه اغتيال أبناء السنة على الهوية أيضا، من مصادر اغتيال وقتل أصولها واحدة على الأغلب. مما تسبب في انفلات عرى السيطرة، وإن كان بعض جوانب انفلاتها عفويا فإن إشارات قد تسربت من مفاصل قيادية، أن هناك رضا لدى البعض من رجال السياسة عن حدوثها وهي بعض إشارات تم تلقفها من صديق شيعي متدين كان يشغل منصبا رفيعا بالدولة العراقية في لقاء زيارة عادية لي معه في شباط 2007، دار فيه نقاشا حول الانتقام وردود الفعل الطائفية، وأثرها في استقرار العراق وأمنه، قال وبصوت خافت، يعبر عن الرغبة بجعل ما يقال سريا، أنه ولولا ردود الفعل الانتقامية هذه، لما بقي شيعيٌّ في بغداد.

إنها قناعة لا يبدو وجودها مقتصرا على هذا المسؤول، بل ويتبادل التفكير بها آخرون من المسؤولين القلقين من إستهدافهم سنيا، وهي مع نزول مليشيات مسلحة، يرتدون قيافة قتال سوداء إلى بعض مناطق بغداد ذات الغالبية السنية، مع كل تأزم عامي 2005 و2006، واستخدام السيارات العسكرية والأمنية في تنفيذ مهام اغتيال شخصيات سنية، وتهجير عوائل

سنية في تلك الفترة الزمنية على وجه الخصوص، تؤشر وجود تغاضي قد يرقى لمستوى قبول حدوثها نفسيا عند البعض ولو القليل من المسؤولين في مفاصل الدولة الأمنية على وجه الخصوص، أو ما يمكن تسميته بالاستجابة السلبية لتوجهات التحريض التي قامت بها الجهات المعادية، مما أدخل العراق دوامة عنف لا حدود لها وزاد من شدة الاضطراب، وهذا واقع حال أيد حصوله قائد التيار الصدري، واسع الانتشار في وسط وجنوب العراق السيد مقتدى الصدر في مقابلة له مع غسان بن جدو في قناة الجزيرة الفضائية مساء يوم 2010/4/10 عندما أشار إلى إن مثل تلك الأعمال قد حدثت وإن من قام بها هم منشقون عن التيار.

لقد بدأ الانتقام بأفعال عدائية مضادة، أي اغتيال مقابل لبعض السنة وتهجير مضاد لعوائل سنية من مناطق محسوبة شيعيا، وهي وإن كانت كذلك فقد صدرت كنوع من الإنفعال المضاد في إطار فخ منصوب تمت الاستجابة إلى غاية نصبه التي تتمثل بالرد على العنف بطريقة أكثر عنفا.

لقد هَجّرَت القاعدة عوائل شيعية من أماكن سكنها ذات الطابع السني، وكذلك فعلت وبأدوات غير مباشرة تهجير عوائل سنية من أماكن سكنها ذات الغالبية الشيعية، فأحدثت صدمة نفسية باقتلاعها الإنسان "المهجر" من محيط أرضه التي اعتاد العيش فيها لعشرات السنين. وحرمانه من معالم حياة ألفها وأجبرته في أن يكون بمكان جديد اندثرت فيه صورة الحيز التاريخي الممتد لعدة عقود من السنين، واندثر معها الماضي القريب في الذاكرة، وجرده هذا الإندثار من كل حس بالانتماء إلى المكان الجديد، حتى أصيب غير قليل من المهجرين والقريبين المتفاعلين مع مصيبتهم بالقلق الوجودي من نواح ثلاث أنتجت جميعها العدوان هي الشعور بالحيف من مرارة الانسلاخ من الأماكن الأكثر إلتصاقا بأصولهم الممتدة إلى الماضي البعيد. وكذلك الشعور بالحنق العدائي من العيش تحت ضغط الشعور بالنفي والإبعاد والنبذ من المحيط الجديد. ومن ثم السعي لإعادة تجميع عناصر الهوية الفردية المشوهة من خلال الإندفاع مثل كل المنفيين والمهجرين الحقيقيين بقوة، لتحقيق ذلك وبوسائل وأدوات عدائية.

إن العدوان قد انطلق في الحالة الجمعية العراقية وكان من الصعب إيقافه لعدة سنوات مستمرة، لأن استمراريته ولدّت هي نفسها القدرة على الاستمرار، أو بمعنى آخر إن العدوان في إنطلاقته لم يصبح متغيرا يعتمد إستمرار بقائه على عوامل أخرى، بعد أن أصبح هو ذاته حالة "متغير مستقل" أندفع منها إلى نتائج ولدها عنفا أبقاه قادرا على إنتاج العدوان من جديد(34).

لقد حصل هذا طوال الفترة الممتدة إلى عام 2007، إذ تطورت مسارب العدوان سريعا، متجهة إلى إغتيال شخصيات مهمة، مثل عضوي مجلس الحكم عقيلة الهاشمي عام 2003 وعز الدين سليم عام 2004 وآخرين، وإلى تفجيرات مؤثرة مثل الذي جرى للامامين العسكريين في سامراء عام 2005 وإلى إختطاف جماعي واسع، مثل تلك التي جرت في دائرة البعثات بوزارة التعليم العالي والبحث العلمي أواسط تشرين الثاني 2006 وقبلها في اللجنة الاولمبية العراقية في 15 تموز نفس العام التي راح ضحيتها رئيس اللجنة السيد أحمد الحجية وأعضاء آخرين.

اغتيالات واختطافات مدبرة أثارت العدوان والريبة في الطرف المقابل لأن غالبيتها حدثت بسيناريوهات متشابهة تتأسس على اقتحام مجاميع بلباس الشرطة وسيارات حكومية مستخدمة في دوائر ووحدات الشرطة خلال ساعات العمل وبسرعة ودقة تنفيذ، تؤكد حسن التدريب والتهيؤ المسبق، ولغايات متشابهة هي اغتيال شخصيات شيعية وحكومية وأمنية وأختطاف موظفين من السنة، تلقى جثث المغدورين منهم في أماكن زبالة متفرقة، أو على أرصفة الشوارع والطرق العامة لأن الخاطفين المدفوعين بمشاعر العدوان لا يبقون المخطوفين لديهم لفترات تزيد عن عدة أيام، وفي حالات نادرة عدة أسابيع حتى إن كان الاختطاف لاعتبارات سياسية. وكانت قد تكررت بمستويات أثارت العدوان فعلا، إذ أن مع كل تفجير ضخم واختطاف واسع حصل بين الشريحة المصابة في أجسادها ونفوسها مثل التي ذكرت والأخرى التي لم تذكر، إرتفعت شدة الإنفعال العدائي، وأتسع نطاق العنف سبيلا له وأتجه البعض أفراد وجماعات للبحث عن ملاذ آمن في محيط علاقاتهم الترابطية بجماعات تتماثل، أو تتشابه معهم طائفيا، شكوا لها همومهم وحكوا قصصهم بأساليب وجدانية مؤثرة، ضاعفت من شدتها وتأثيرها في النفوس السامعة، وساعدت على انتقال مشاعر عدوانها منهم إلى الآخرين في المحيط الموجودين هم فيه، حتى اتسعت وتسربت هذه المشاعر إلى أناس كثيرين بينهم المعنيين بفرض الأمن وتطبيق القانون، وإلى بعض الحزبيين فأخلت بمعالم الاستقرار.

التعصبية

في السنوات الأخيرة، لا يمكن أن يصنف المجتمع العراقي، مجتمعا منتجا، إذ تخلف في التحصيل العلمي عن جميع الدول العربية والمحيطة، وفي الثقافة قل إنتاجه كثيرا. وفي السياسة على الرغم من أن العالم فتح له أبواب الديمقراطية تحت مظلة الاحتلال، لكنه لم يتمكن من دخولها بشكل ينتج الديمقراطية التي تلائم طبيعته، ولم يستطع استنساخ الديمقراطية الغربية. وفي الخدمات وبعد ثماني سنوات لم يتمكن من أنتاج قدرة كهربائية تكفي نصف حاجة العراق، وكذلك الحال في الصناعة والزراعة والأمن، لأن مجاله الإنفعالي قد خرق من خلال الوجود الملموس لبعض التوجهات السلبية، بينها التعصب الذي فكك أواصر المجتمع ودمر قدراته الذاتية على العمل بروح الفريق، وكأنه أي التعصب كّون آلة قضم للعلاقات والطاقات المشتركة، التي يعتمد عليها الانتاج ووضع في قيادتها، أو أرتقى سلم قيادتها أشخاص بينهم متعصبون يعتقدون أنهم فوق الجميع، يقربون هذا ويبعدون ذاك فشقوا، أو فتتوا الفريق، أو قتلوا في النفوس روح الفريق. لكنه تعصب في العراق هذه الآفة الإنفعالية وإن لم يصل إلى مستوى الإضطراب النفسي الذي يمكن أن يودي بحياة الملايين كما حصل في صراع الكاثوليك والبروتستانت في أولستر، والتصفيات العرقية في البوسنة وكوسوفو وغرب السودان، ومآسي التوتسي والهوتو في بوروندي، لكن الذي حصل في هذا المجتمع النامي، بين بعض السنة والشيعة يمكن عده تعصبا كاد أن يجرف البلاد إلى متاهات الحرب الأهلية والانهيار، خاصة في الفترة الزمنية التي أعقبت عام 2004 حتى العام 2007 التي عدت من أكثر السنوات تعصبا وخطرا على العراق وتدميرا وتهديدا لتقسيم البلاد، لولا الصحوة النسبية التي حدثت بين أبناء الطائفتين الرئيسيتين والجهد الحكومي الذي نما في مجال الضبط والسيطرة ومكافحة الارهاب.

تلك الفترة التي بات فيها عراقيون أفرادا وجماعات يعتقدون أن أصولهم المذهبية هي المؤهلة وحدها دخول الجنة والباقون في النار، والحاكم الذي يأتي منهم هو الأنزه، والذي يأتي من الجهة الأخرى مشكوك به مسبقا وإن كان الأعلم فمصيره رميا في النار.

وهكذا أدركوا إدراكا مشوها للمقابل وبنوا أفكارهم وتقييماتهم عنه دون وجود ما يبرره من المنطق، فكان تعصبا بكل معنى الكلمة، فيه الكردي لا يقبل أن تناقشه عن سلوك خطأ عند جماعة كردية، لأن كل ما يصدر عن الكرد من وجهة نظره هو الأصوب، وكذلك الحال بالنسبة للعربي الشيعي، الذي لا يقبل من غير الشيعي أن يتكلم عن بعض أعمال تجافي القانون تحدثها

أطراف شيعية، لأنه يضع في إعتباره أن الشيعة هم الأسمى وهم لا يخطئون، وكذلك الحال بالنسبة إلى السني، الذي لايقبل منك وأنت من جماعة غير جماعته الطائفية، أن تتناول سلوك أهل المناطق الغربية في أحتضانهم لبعض أفراد القاعدة في فترة التوتر لاعتبارات طائفية، في الوقت الذي يَشتُمْ أهل تلك المنطقة عندما يتم تناول موضوعها هذا مع أهل السنة لوحدهم.

إنه تفكير تعصبي أنتج مواقف تعصبية مثل تلك التي جرت في أنتخابات الجمعية الوطنية لعام 2004 حيث شارك فيها الشيعة مؤيدين فكرتها بشدة، وكأنها الحقيقة الوحيدة التي لا تقبل الجدال، ورفض المشاركة فيها السنة "عموم السنة" رافضين فكرتها بشدة، وكانها الحقيقة المطلقة التي لاتقبل النزاع، فتكون قبول تعصبي ورفض كذلك تعصبي، أثر في عموم العملية السياسية، لولا جهود الأمريكان في الضغط على بعض الأطراف السنية وإغرائهم في المشاركة لاحقا، مع وعود لهم بتصحيح بعض الأخطاء.

ومثل حالة كتابة الدستور الذي أنجز على عجل بسبب ضغوط التعصب وضغوط الخارج بإتجاه التخلص منها، حتى أبقيت فيه العديد من الثغرات التي أعاقت السياسيين من طرح الحلول الملائمة لبعض المشاكل الشائكة. مثل قضية كركوك التي استمر حالها معلقة تتجاذبها أفكار متبناة من البعض، وأفكار مرفوضة من البعض الآخر حتى أصبحت كركوك من وجهة نظر الأكراد على سبيل المثال كردية، لا يمكن النقاش في غير أصولها الكردية وهي كذلك عند التركمان تركمانية، لا يُقبل الشك باصولها التركمانية، ومن ثم عند العرب عربية، لا يقبلون مثل غيرهم المس بإصولها العربية.

إن التعصب الذي يعبر عن إتجاهات تفكير سلبي مطلق، أو إيجابي مطلق عن اللآخرين دون وجود دلائل كافية، وعن شعور بامتلاك زمام الحقيقة المطلقة، ظهر مرادفا للعزل الطائفي، أو إن العزل الطائفي قد استثار التعصب الكامن في العقول من الموروث النفسي السلفي لمجتمعنا، إلى الحد الذي بات يتحكم بتفكيرنا لا شعوريا،وكون في العديد منا هاجس الشك بالآخر والخوف من غدر الآخر، أي بارانويا الشك" (15) الذي أقحم في السياسة، التي لابد أن يقحم فيها عبر إنسانها المصاب بهذا النوع من البرانويا، حتى أضحت الفكرة التي يطرحها الوزير السني خاصة في السنوات الأربع الأولى من الثماني سنين، يقف بالضد منها الوزير الشيعي، أو الحزب الشيعي حتى قبل الرجوع إلى تفاصيلها، والعكس صحيح لما يطرحه الوزير الشيعي، وقد أستمر هذا الحال، أو بقايا الشك وفقدان الثقة إلى نهاية عام 2010 حتى أعاق وجوده تشكيل الحكومة لمدة تسعة أشهر بعد انتهاء الانتخابات في 2010/3/7 وإنقضاء المدد الدستورية،

وهو ما دفع بالسفير الأمريكي في بغداد "روبرت هيل" أن يشبه ما يجري بإسلوب دبلوماسي محبوك على شكل نصيحة لأصدقائه السياسيين العراقيين في مؤتمر صحفي له في السفارة الأمريكية ببغداد بداية تموز 2010 (في أن لا يتنافسوا كما هي المنافسة في حلبة السومو، وأن لا يكونون مثل لاعبي السومو، يقذفون الطرف المقابل لهم خارج الحلبة)، نصيحة يبدو أنها قد أثمرت في نهاية المطاف بتشكيل حكومة اشترك فيها جميع الفائزين بطريقة لم يستطع أي منهم دفع صاحبه خارج الحلبة السياسية.

إن التعصب، وما نتج عنه من شك وعدم ثقة، كان في غالبه تعصبا دينيا مذهبيا، وهو أسوأ أنواع التعصب، لأنه يتأسس على المقدس وعلى مشروعية الذات الإلهية، أو على الحق الإلهي، وبسببها استخدمت بعض المساجد والحسينيات منبرا للتحريض ولزيادة سعة الشك بالطرف الآخر لعدة سنوات، لجأ إليها كثير من المتدينين وغير المتدينين بقصد تأكيد الهوية وإثبات الوجود، واستخدمت كذلك مخازن سلاح وورش تفخيخ سيارات وعجلات لذات الفترة الزمنية أيضا، لتفريغ شحنات الشك ماديا عن طريق استخدام القوة.

فكان تعصبا دينيا مذهبيا عدّ حصوله في الساحة العراقية، مكلفا من حيث الخسائر البشرية والمادية في الزمن الحديث، ومشابها لغيره من التعصبات الدينية في باقي المجتمعات الانسانية، إذا ما أخذنا بالاعتبار أن أحد مشاكل البشرية التي كلفتها خسائر فادحة بالأرواح والأموال، هي أن كل الديانات التوحيدية، سعت حثيثا إلى الجهاد في سبيل دينها الوحيد، وتشريعاتها الصحيحة، في حروب تعصب خلفت وراءها مجازر ودماء، وجراحا عميقة في النفس الجمعية لليهود والمسيحين والمسلمين على حد سواء.

إن التعصب معضلة تركت آثارا نفسية سلبية ليست قليلة على المجتمع والأتباع حتى من نفس الطائفة الدينية، لأن جزءاً كبيراً من الخطأ الذي ارتكب في مجاله "الصراع والتعصب الديني" قام على أساس سوء أستخدام التعاليم الدينية لأغراض خاصة، أو غير دينية وهذا ما كان واضحا في المناطق التي سيطرت عليها القاعدة في العراق، والتي فرضت فيها تفسيرات دينية أحادية وأفكار سلفية، لأحداث ووقائع كان بعضها قد حصل في السنوات الأولى من عصر الرسالة، وبعضها الآخر مشكوك بحصوله لعدم معقوليته، حتى كف الناس في تلك المناطق عن تأييد أمرائها ومن ثم الانقلاب عليهم، أعداءً حاربوهم بقوة في ميدان قتال صعب، خسروا فيه من الخسائر المادية والبشرية يصعب إحصائها في الوقت الراهن ويصعب التخلص من آثارها لمديات زمنية مستقبلية.

أسباب التعصب في العراق

لقد سأل العراقيون كثيرا ومثلهم العرب والمسلمون، عن أسباب هذا التعصب والاحتقان وعن دوافع الشك وعدم الثقة التي قربت العراق في السنوات الثلاث الوسط إلى حرب أهلية كادت أن تحرق ما تبقى من العراق، وكبدته خسائر لا يمكن أن تعوض لا في المدى القريب، ولا كذلك في الأمد البعيد، وجاءت الإجابات مختلفة عند السياسيين تتمحور حول إتهام خصومهم بالتقصير والارتباط بالأجنبي وتنفيذ أدوار مخابراتية، وغيرها إجابات هي في حد ذاتها، أو تحمل في ثناياها معالم شك وتعصب وقلة تبصير. بينما أرجعت إجابات النفسانيين السلوكيين منهم عن كونها أنواع سلوك خطأ أكتسب بعضها عن طريق الآباء وبعضها الآخر من جماعات النشأ وبقيت كذلك راسخة في التفكير، ويوم جاء التغيير وحصلت بسببه نشوة عند بعض الطوائف والأقوام وإحباط عند البعض الآخر، تحول الصراع بإتجاه التفرد للتعامل مع حالتها، أستثار تلك الأفكار التعصبية الخطأ لتكون الدوافع المحركة لسلوك القتال في الساحة الذي تم الاعتقاد فيها أنه أي القتال هو السبيل الوحيد للتعويض، وبالمقابل وجد الطرف الآخر في هذا السلوك، السبيل الوحيد للمحافظة على المكاسب المتحققة، وبتكرار حدوث أعمال التعصب والشك وعدم الثقة "القتل والتشريد والاضطهاد والتمييز والتهجير والغدر والاتهام الكيدي وغيرها" لعدة سنوات، طُبع سلوك عديد من العراقيين بطابع عدم التسامح المتطرف، أو صهروا في بوتقته الدينية المذهبية، لفترة أمتدت عدة سنوات وقد تمتد لأخرى مقبلة وإن خفت حدتها في النصف الثاني من عام 2010، لأن في مجال الإحتراب الداخلي لا يوجد إنفعال، يمكن استثارته في الوقت المطلوب للتأزيم مثل إنفعال التعصب الآتي من جرح المشاعر الدينية، وليس هناك من صورة للعدو يمكن إثارة إنفعال الكره بالضد منه، تضاهي الصورة المشوهة بإتهامات الكفر، أو الالحاد.

ولأن أولئك المتعصبين يسقطون الشر الكامن في نفوسهم، والشك الذاتي في دواخلهم، والتمرد في سلوكهم على الآخرين في الطرف المقابل لهم، ويقاومونه هناك بالنيابة.

ولأن الظروف المضطربة التي سادت بعد التغيير تسببت في أن يتفاعل الكره المكتسب، بالسادية الغريزية ضد الطرف المقابل وضد الأضعف من الأقليات وضد الخصوم في الساحة، التي يجب تحقيرها وإهانتها واستغلالها وتدميرها، كونها من وجهة نظره المتعصبة أصل الشر.

وهكذا إزداد الأمر سوءً، وأنتشر التعصب عندما وجد تعزيزا لحصوله من أصحاب القرار، أو حتى سكوتا عن حدوثه على أقل تقدير.

كان هذا تفسيرا نفسيا سلوكيا للتعصب وهناك تفسير للتحليل النفسي يضعه في خانة النكوص الجماعي: حصل نتيجة وجود تهديد بفقدان الهوية، بدأ عند العرب السنة بعد التغيير مباشرة، فصاغ تهديدا مقابلا بالحيلولة دون تأكيد الهوية للعرب الشيعة. إذ أن الناس من وجهة النظر التحليلية هذه يستجيبون بتعصب، خصوصاً إذا ما شعروا بوجود تهديد، أو أعتداء على قيمهم الأساسية، أو ولاءاتهم، أو اتجاهاتهم الدينية، أو التقليل من قيمتها، وهذا ما حصل في بداية الأمر في العراق، حيث أستثار حصوله أنماطا من الاستجابات التعصبية الراسخة في الذاكرة البعيدة عن الطائفة والعرق والأحقية، أستغل من القاعدة التي فتشت عن أدوات لها في المجتمع العربي السني وبعد ترجمته إلى أفعال إيذاء تعزز التعصب عند الطرف المقابل "الشيعي" وبردود فعل أشد حتى أصبح بين الطرفين أحد مظاهر الصراع.

إن العودة إلى الفترة التي سبقت عام 2008 تبين لنا أن مواضيع قد أدرجت عن الشيعة والسنة والأكراد لا علاقة لهم بها، وقُتل عديد منهم لأمور لا صلة لهم بها، ولا ذنب لهم بإرتكابها، حتى أصبحت النساء وأضحى الأطفال والشيوخ من تلك الطوائف تجسيدا للخطر القادم منها، كما يعتقد المتعصبون، الذين تحولوا هم من الناحية النفسية إلى ضحايا نزعات لا ترحم للانتقام، وتحولت تفسيراتهم إلى تبريرات أبعدتهم عن الشعور بالذنب، بعد أن وجدوا في الأعمال التي أرتكبوها مثلا، تكليفا إلهيا وواجبا شرعيا مقدسا لابد من القيام به، على الرغم من إنها تبدو للمحيط المحايد وغير المتعصب أعلى درجات الحرام وفقدان الضمير:

لقد قُتلت عائلة أبو فادي المسيحية في منطقة الدورة ببغداد شتاء عام 2006 بطريقة تفوق التصور الانساني للذبح التعصبي، إذ وجد رأس الأب مرميا في حديقة المنزل يصعب التعرف على ملامحه من كثر الجروح الغائرة فيه من سيوف هوت عليه في موقف أستسلام لمصير محتوم لا حول له فيه ولا قوة، ووجد جسده ممددا جنب الزوجة التي فُتحت بطنها بنفس السيف الذي قَطع رقبة الزوج وأخرج جنينها الذي قدره الطب العدلي بستة شهور، وقريب منهم فادي البالغ من العمر عشر سنين، مقطعةٌ أطرافه العليا والسفلى وجميعهم في بركة دم سبحوا فيها قبل خروج أرواحهم إلى نفس الرب الذي يعبده المسلمون. وفي عام 2007 تم إلقاء القبض على خلية أغتيالات من أربعة أشخاص بينهم إثنان من العرب غير العراقيين، تقيم في بيت هُجرَّ أهله المسيحيون من قبل، وأُعدَ وكرا لهذه الخلية في حي الميكانيك بالمنطقة المذكورة، وعند التحقيق معهم أعترفوا بقتل العائلة وعوائل أخرى، وأعترفوا بأعمال سطوٍ وأغتيال شرطة ومهاجمة نقاط سيطرة عسكرية. وفي سياقه روى روى أحد المحققين أنه قد عرض عليهم صور الضحايا، وطلب

منهم شرح العملية وإعادة تمثيلها في مسرح الجريمة، وقد أدوا المطلوب منهم تماما، وعندما سئلوا عن دوافع القتل أجابوا جميعا أن لا مكان للمسيحيين في دولتهم الاسلامية، ولما حاججهم بأن الدولة الاسلامية منذ الخلافة الراشدية مرورا بالأمويين والعباسيين حتى بداية التاريخ الحديث ضمت كثيرا من المسيحيين على أراضيها. جاء ردهم: نعم، لكن المسيحين في تلك الدولة الإسلامية يدفعون الجزية للخلافة التي تؤمن الحماية لهم، أو يدخلون الاسلام وكفى الله المؤمنين شر القتال، وقد عرضنا عليهم ترك المسيحية ودخول الاسلام فرفضوا، وطلبنا منهم دفع الجزية ولم يدفعوا، فأمهلناهم ثلاثة أيام قبل مقتلهم، لكنهم أصروا على عدم دفعها لأنهم لا يملكون من المال ما يكفي لدفعها حسب رأيهم، وهذا رفض مخالف للشريعة، ونحن طبقنا حكمها الذي أصدره الوالي بقتلهم، لعصيانهم ما أراد الشرع تطبيقه.

لقد طلب منهم المحقق تفسيرا عن التمثيل بجثث الضحايا والقتل بهذه الطريقة البشعة، فكان الرد: إنه إجراء أريد له أن يكون عبرة يعتبر منها باقي المسيحيين ليرحلوا من هذه الدولة التي لا يمكن أن يكون لغير المسلمين مكان فيها، وهو إجراء لا نحاسب عليه من الناحية الشرعية. عندها أنهى المحقق ما بدأه متيقنا أن لافائدة من الاستمرار بالحديث مع أناس مغسولة عقولهم بأفكار تعصبية من غير هذا الزمان.

لقد أنشر التعصب في العراق واسعا، وكانت هناك أسباب ساعدت على سرعة تفشيه، واستمراره فترة ليست قصيرة، أهمها أنتقاله كشكل من أشكال التصلب في الرأي، من الجماعات، أي الكتل والأحزاب إلى الشارع المصاب به في الأصل، فزادت شدته واتسعت رقعته، حتى بات واضحا عند الخوض في نقاش عن موضوع سياسي، أو إجتماعي مع صديق مقرب على سبيل المثال، يلاحظ بشكل واضح:

إنه يفتي في الموضوع وإن كان هذا الموضوع من ضمن أختصاصك.

يصر على ما أفتى به، وكأنه حقيقة مسلم بها.

عليك الأخذ بها، وإلا فأنت على خطأ أو أنك تناصبه العداء.

وإذا ما كان الموضوع دينيا، أو سياسيا فأنت تقترب من الكفر والزندقة، أو الارتداد.

حتى أصبح واقع حال جاء في الأغلب من الجهل وتدني مستوى التحصيل الثقافي والتربوي، وشدة الضغوط النفسية، التي يحتاج الإنسان بوجودها في العادة إلى مسارب تفريغ للشحنات الانفعالية الناتجة عنها، وكانت أضراره واضحة في مجالات عدة بينها الحقد والكراهية، وكذلك التسقيط والعنف الاجتماعي، ومن ثم زيادة أعمال الاضطراب.

إن موضوع التعصب الذي يكون في الدين، يمكن أن يكون كذلك في السياسة، وآثاره لا تقل عن تلك التي يتركها التعصب الديني، وهناك الكثير من الأمثلة التي تتذكرها البشرية في القرن العشرين والتي تبين حصول موجات من التعصب، انتشرت لأسباب سياسية يتعلق بعضها بالعزة الوطنية، أو بالتحرر والانبعاث القومي، أو الكفاح من أجل البشرية، وبالمستوى الذي أوجد فيه هذا النوع من التعصب في القرن المذكور أدوات تأثير جبارة على الحياة والموت تعود إلى وجود الجيوش وأجهزة الأمن والاستخبارات، بيد قادة سياسيين كانوا مدفوعين بمشاعر العدوان والاستبداد والتعصب الايديولوجي مثل ستالين وهتلر وصدام حسين، الذين سلبوا بسبب تعصبهم إرادة شعوب بأكملها، وأستخدموا في سلبهم لها كل وسائل الحداثة، وجهود الأجهزة التي بحوزتهم، مكونين عنفا سياسيا سلطويا تعصبيا، مدعوما بأدوات ضبط مهيمنة في النظام، وامتدادات شرعية في سياق العلاقة بين الحاكم والمحكوم، أو السلطة والجمهور، مستندين، أو مستفيدين من تلك الإمتدادات في النفس الإنسانية المتعصبة الفردية أي الانسان والجماعية أي المجتمع، حتى أنهم عززوا أنماطا من التعصب من خلال نظم العمل والتعليم ومصادر العيش، وكونوا سلطة متعصبة بين الجمهور، وأسهموا في صياغة ثقافة خاصة تتأسس على التطرف في الرأي والمعتقد، ومن ثم تبرر ذلك السلوك على وفق آليات دفاعية، وبالمحصلة أضروا بشعوبهم وشعوب العالم التي تعاملوا معها باسلوب الحروب وإثارة الأزمات.

الخوف

أن تخاف مسألة أعتيادية، لأن الخوف بحدود معينة موجود في الطبيعة الانسانية، لغرض التعامل مع الخطر، أو التهديد القائم بإستجابة مناسبة، ولأن وجوده بقدر معين في موقف ما يكّون قدرة "طاقة" ملائمة للتعامل مع مصدر الخوف في ذلك الموقف، لكن غير الاعتيادي أن يكون الإنسان نفسه وأشياءه مصدر إخافة، وأن يبقى في دوامة الخوف جل وقته ليلا وفي وضح النهار، عندها سيكون الخوف حالة يتجاوز حصولها الجوانب الانسانية، ودور الإنسان في الحياة الكونية، وهي وإن وجدت في بعض المجتمعات البشرية، لكنها في العراق وكما هي مؤشرات وجودها قد فاقت حدود المعقولية، بسبب:

1. الإحساس بالخوف في جميع الأماكن

إن مصدر التهديد متواجد في كل الأماكن وقريبا منها، وقادر على الوصول إليها متى يشاء، إذ لا يمنع الجامع إسلاميا متطرفا استعجل الذهاب إلى الجنة، من تفجير نفسه بحزام ناسف بين مصلين حضروا لأداء صلاة الفجر أملا في الجنة.

ولم تسهم نقطة السيطرة في الحي الذي أغلقت كل منافذه إلا واحدة في شارع فرعي من منع عبور شخص قدم من الشمال العربي الافريقي لاغتيال طيار يقيم في حي المنصور، دُفع ثمن أغتياله من مخابرات دولة مجاورة.

ولم يتمكن شاب واقف في نقطة تفتيش بعد أن صحا من غفوة الاحتقان الطائفي، أو جندي تكرر وجوده في الواجب أكثر من عشر ساعات، أو شرطي أدمن الكبسلة "أي تناول الحبوب المهلوسة"، من الحيلولة دون تسرب إرهابيين.

ولم تتمكن الأجهزة الكاشفة دون عبور أسلحة لتنفيذ مهام تخريب وأغتيال قد أخفيت داخل صهريج لنقل الوقود.

ولم ..... ولم، حتى أصبحت جميع الأماكن مباحة ومفتوحة إلى مستوى كان البغدادي عامي 2005 و2006 يسمع عدة انفجارات تحصل في مدينته يوميا، ويسمع أن الطب العدلي يعجز عن القيام بمهامه في التشريح وتحديد الهوية من كثر المقتولين المرميين في ثلاجاته التي تنقطع عنها الكهرباء مرارا وفي ممرات دائرته المليئة بجثث المغدورين أحيانا، حتى جاء عام 2007 الذي نشط فيه العسكر ونما عمل الأمن والاستخبارت، واستعادت الحكومة قدرا من المبادأة، وإنقلبت قوى المقاومة المسلحة على القاعدة، فقلت أعمال القتل والارهاب، ليكون التفجير عام 2010 عن

طريق تفخيخ السيارات وربط الأحزمة الناسفة وأغتيال الشخصيات نوعيا، في سياق خروق أمنية قد تبتعد الواحدة عن الأخرى عدة أيام، أو أسابيع، ومع ذلك إذا ما خرجنا من بغداد ونظرنا إلى الموضوع على مستوى العراق، يمكن التأكيد إلى أنه حتى نهاية عام 2010، لم يمر يوما على البلاد دون حصول عمل مسلح أي خرق أمني. مما يجعل التأشير على إنها أستباجة لم تنتهي بعد، وسوف لن تنتهي في القريب العاجل، إلا بجهد هو يعد في وقتنا الحاضر غير متيسر كما ينبغي أن يكون.

2. البقاء في موقف الخوف طوال الوقت

إن مصدر التهديد موجود في كل وقت من بداية النهار حتى نهايته، إذ لا يمنع القتلة ليل العراق حالك الظلمة من إرتكاب جريمة قتل، وعلى العكس من ذلك قد يلجأون إلى ظلامه الدامس سترا لتنفيذ بعض أعمالهم. ولا يمنع الإرهابيون نهار العراق وشمسه الساطعة في شهر تموز من تفجير سيارة مفخخة وسط جمهور أنهكه الحر، وعلى العكس من ذلك قد يلجأ الإرهابي إلى مثل هكذا أجواء ليزيد البؤس بؤسا. ولا يمنعه البرد والمطر وتوقيتات الصلاة، لأن الوقت عندهم متيسر ومفتوح، وهم من يمسك زمامه منذ بداية النهار حتى آخر ضوء من الليل، بطريقة جعلت الخوف من أعمالهم موجودا طوال الوقت، كذلك من بداية النهار حتى آخر ضوء من الليل. حتى قال بعض العارفين في الأمور والقريبين من ذوي الشأن أن قسما من المكلفين باعمال السيطرات من رجال الشرطة والجيش، يقومون بالسماح للسيارة المشكوك بها ملغمة، بالمرور سريعا بالاتجاه الذي تقصده تفاديا "خوفا" لتفجيرها في محيط السيطرة الأمنية.

3. الجميع هم مصدر خوف وإخافة

إن الأخ الذي أختلف مع أخيه على تقاسم إرث أبيهم قانونيا، دفع خمسين دولارا لقاتلٍ مهووس بالقتل، سعِد بتنفيذ المهمة، وَسهّلَ للأخ الاستحواذ على الأرث الذي لم تزد مقادير الحصة فيه عن ألفي دولار، فأوجد بفعلته حالة خوف مصدرها الأخ تعممت بتكرار وجودها أكثر من مرة.

ولأن عائد من غربة تجاوزت العشرين عاما، يوم علم أن من ضمن الذين سطوا على بيت والده الذي يقيم فيه إعتزازا بذكراه، ومن بين الذين هددوه بالقتل، أو دفع الفدية عشرة دفاتر من الدولارات أي مئة ألف دولار إذ أن الدفتر وأحيانا الشدة، بلغة أهل السوق العراقي مصطلح دارج يعني عشرة آلاف دولار، هو إبن عمه الساكن مع أهله في بيت الجد الكبير، حتى أسشاط غضبا بعد دفعه الفدية، وعاد إلى غربته مكسورا، يكلم نفسه عن هول الفاجعة، وعن القرابة

والخيانة وموت العائلة ورابطة الدم المهدور، ومن كثر الكلام عن هذه الحادثة ومثيلاتها التي تكررت من صديق وإبن المحلة والقريب، والآخر غير الغريب، وكثر ما أضيف لمتنها من تزويق كلام، تعمم خوفا من أقرب قريب.

ولأن جارا دفع فدية تخليص إبنه المخطوف ثمن بيته الذي باعه مستعجلا، أكتشف بالصدفة أن عصابة خطف تنشط في محلته، وإن جاره أحد أفرادها، وهو علاسها أي الذي قدم معلومات لها، في موضوع إبنه المخطوف، عندها يئس من الحياة وترك المحلة والمنطقة، وهاجر إلى مدينة بعيدة عن مدينته، ومن شدة حزنه بات موضوعا للقصص والحكايات، التي أنتشرت وتركت أثرا قوامه الخوف من الجار، حتى أصبح الخوف خوفا من الجميع، تمثله بشكل جلي واضح حادثة العميد الركن عماد محمد حسن آمر الكلية العسكرية عام 2006 الذي حضر إلى وزارة الدفاع شاكيا خوفه من تصرفات ضابط برتبة مقدم في الكلية يتدخل في قبول الطلاب وترقين القيد، ويشك في مسؤوليته عن قتل عدة ضباط من منتسبي الكلية بعد تشكيله فصيلا للاستخبارات بإمرته دون موافقات رسمية، راجيا نقل هذا الضابط خارج الكلية وإيجاد سكن له في المنطقة الخضراء خوفا من قتله، وإنتهى الأمر دون الأخذ بشكوى وخوف العميد، وبقي الضابط الذي رفعت عنه الاستخبارات العسكرية عدة تقارير تؤكد ذات الشبهة التي أفاد عنها العميد عماد، لترجع بعض هذه التقارير مهمشة من الأعلى في الوزارة بهامش يوحي بضرورة التدقيق.

بعد أقل من شهرين على المراجعة وإبداء مشاعر القلق، أوقف رجال شرطة مرور العميد عماد وهو في طريقه إلى بيته بحي المنصور بحجة تدقيق أوراق سيارته التي كان يسوقها بنفسه، وطلبت منه تعقبها في السير بإتجاه ساحة اللقاء لعرض الموضوع على الضابط آمر الدورية، بعد أن طلبت من ضابط برتبة رائد كان موجودا معه بالسيارة بالنزول منها، مؤكدين أنهم بحاجة إلى مالكها لشك في عائديتها، وفي الساحة المذكورة كانت تنتظرهم مفرزة شرطة بسيارة رسمية، اقتادته على الفور إلى جهة مجهولة، وبعد يومين وجد مقتولا ومرميا على كوم زباله، وقد أخترقت جسده أكثر من خمسين إطلاقة.

لقد قُتل العميد عماد بطريقة بشعة زرعت خوفا من نفس المصير في نفوس الضباط، وبعد مقتله استلم قيادة الكلية ضابط آخر برتبة عميد أيضا، حضر هو كذلك بعد شهر من تسنمه المسؤولية إلى رئاسة أركان الجيش، شاكيا من قيام عسكريين يعملون بإمرة المقدم المذكور

بالاعتداء عليه ضربا، سبب له جروحا نازفة في الظهر، كشف عنها لرئيس الأركان طالبا منه التدخل للتخلص من هذا المقدم.

تبعا لحديثه أن رئيس الأركان أتصل بالأمريكان عن طريق المستشار الموجود قريبا منه، طالبا منهم التدخل في إجراء سريع، وبالفعل حدث في اليوم الثاني إنزال من طائرات سمتية على المقر الذي يشغله المقدم بعد تطويق الكلية وجميع مداخلها بقوات أمريكية، وبعد إحساس الموما إليه أي المقدم بالعملية المفاجئة، نزع رتبته العسكرية ودخل المرافق الصحية متخفيا فيها، لكنه شوهد من جندي في القوات الخاصة العراقية المساهمة بالعملية، طرق عليه الباب طالبا منه الخروج، فرد عليه عارضا منحه أي مبلغ من المال يطلبه لقاء تركه بعيدا عن قبضة الأمريكان، إلا إن الجندي رفض العرض وألقى عليه القبض وسلمه لهم، وهم بدورهم سلموه على الفور إلى الاستخبارات العراقية التي شكلت عليه مجلسا تحقيقيا، تعرض أعضاؤه ومسؤولين بالوزارة لضغوط من مسؤولين حكوميين وأعضاء برلمان لإطلاق سراحه وبشكل غير مسبوق، حتى وصلوا في محاولاتهم التدخل كما أفاد بعض القريبين من التحقيق إلى رئيس مجلس الوزراء الذي أصر على ضرورة أن يأخذ القضاء مجراه بشكل طبيعي.

خلال التحقيق سارع جماعته في الكلية إلى الاعتراف عن أعمال قتل حدثت بأمر منه.

وعن قبول مئات من الطلبة بشهادات دراسية مزورة.

وفقدان أسلحة وتجهيزات من مشاجب الكلية.

وغيرها أعمال كثيرة، يؤشر حدوثها كم هو الخوف والإخافة موجودة في النفوس وفي جميع المستويات إلى مستوى لا يستطيع بعض المعنيين والمسؤولين في مفاصل القيادات الوسط من اتخاذ إجراءات بالضد من أشخاص تؤكد أعمالهم أنها مخالفة ومثيرة للاضطراب. إنه خوفٌ، زاده شدة وتأثيرا:

خوف السياسيين من فقدان مزايا المنصب.

وخوفهم من خذلان رفاقهم لهم داخل المؤسسة السياسية التي فيها يعملون، أو من حلفائهم السائرين وإياهم في نفس الطريق.

وخوفهم من أن يُقتلوا عند تركهم المنصب والحكومة.

جملة مخاوف أستجابوا لها بالمعكوس حيث التمسك بالبقاء في المنصب والحكم وعشق الكراسي، حتى أخافوا بسلوكهم الخائف جل الآخرين المقابلين لهم والمتحالفين معهم وباقي المواطنين، وكونوا دورة خوف كان لها الفضل الكبير في إدامة التوتر وعدم الاستقرار.

صراع الخِواف

إن ما يحصل في العراق خواف أشد وقعا من الخوف، أو هو خوف مرضي لا يشبه تلك الأنواع الدارجة للخوف، التي يدرك فيها الإنسان الأوضاع الخطيرة والمهددة لحياته، فيتجنبها تفاديا للهلاك، إنه خِواف من الناس ومن غيرهم في مواقف الحياة مؤلم وخطير، تصاحبه أنواع من الهموم، وضع كثير منهم في مواقف صراع مزعجة بين الرغبة بتجنب الناس، والحاجة إلى العيش مع الناس، حتى إن قسما من الذين وضعوا في مثل هكذا مواقف عانوا عذابا مع كل خروج إلى الناس، أو حضور مناسبة بين المعارف والأقرباء، وكأن الواحد منهم يساق سوقا إلى الموت، إنه خِواف أفقد البعض ثقتهم التي كانت متبادلة بين بعضهم بعضا، وجعل قسما منهم حيارى، منطوين على ذواتهم، غير مطمئنين على حالهم، يحسدون الآخرين على عيشهم، وجعل قسما آخر خاصة الذين يشعرون بالخوف الشديد، يتنازلون عن حقوق لهم عند الغير، أو عند الدولة وبعض المسؤولين، وأفقدهم القدرة على الدفاع عن النفس كما يجب أن تكون، لأن في داخلهم ميولا للتجنب تفوق الرغبة بالمواجهة، فزاد الأسى وكثر الاستغلال وعم الظلم وزاد الوهن وضاعت حقوق.

في العراق لم يعد أحد يتكلم عن الخوف من المرتفعات ولا الأماكن المغلقة ولا المصاعد والحيوانات، بعد أن شاعت بجنبها مخاوف أخرى من نوع آخر، لم تبق للأولى مجالا لذكرها في الحوارات العامة وفي عيادات الأطباء، وكأن المخاوف قد تغيرت أنواعها وبما يلائم حاضر العراق وواقع عيشه المخيف، حتى أصبح هناك بالإضافة الى المخاوف التقليدية الشائعة، خوف من فعل الإرهاب وخوف من العنف وآخر من الموت ومن الوحدة ومن الإغتيال، ومن ثم الخوف على الأبناء والأحفاد والشباب، وهكذا أمتدت القائمة بعيدا في عالم الخوف، المخيف إلى خوف الجماعات الطائفية والعرقية على نفسها من التفكك، أو حتى الانقراض بسبب حصول الاضطهاد والإهانة والاذلال والتمييز والشعور بالدونية، وأمتد البقاء في دورة خوف حفزت فيها مشاعره "الخوف" الموجودة داخل هذه الجماعات، ميولا لإخافة الآخرين، كنوع من آليات الدفاع النفسي للتقليل من شدة وجوده في النفوس، فوقعت الجماعة في فخ الخوف من الأخرى كما حدث بين السنة والشيعة والعرب والأكراد، والتركمان والأكراد الذي وصل أوج شدته بين عامي 2005 – 2007، فكان أكثر أنواع الخواف قربا من إختلال العقلانية، وأكثرها تهديدا لمعايير التكيف وأستقرار الحياة العراقية، خاصة وإن في الخوف المتبادل بين الجماعات الطائفية والعرقية العراقية، تمثيل لأهمية الدور الذي يلعبه التاريخ غير السار في تعزيز الخوف لدى العراقيين،

إذ أن بعض ذكريات الماضي المؤلمة والظلم، يكّون نظرة خوف توقعية للمستقبل، في داخلها الكثير من انفعلات الريبة والغضب التي تُصَعدُ في العادة الصراع الموجود بين طرفين وتدخلهما سوية في حلقة مفرغة للخوف والإخافة، لذا يصح القول أن المصالحة التي سعت إليها الدولة طيلة السنوات السابقة، والثقة المطلوب تعزيزيها بين الفرقاء للسنوات اللاحقة لا يمكن أن يتحققا، إلا إذا أشبعت الحاجات الأساسية للأطراف المتصارعة للأمان، وإزيلت أو قُللت المخاوف المتجذرة في عقولهم منذ أمد طويل.

كما إن حل مشكلة طرف واحد في إعادة حقوقه المهضومة، ورفع الحيف عنه سوف لن يحل المشكلة، لأنه سيبقي الخوف عند الطرف المقابل ماثلا، يثير الخوف في داخله من أجل المحافظة على الهوية والبقاء.

إن في عراق الخوف، أو في الخواف العراقي، تداخل الخوف من المعلوم بالخوف من المجهول "القلق" مكونا حالة ترقب وخواف غامض، اقتربت سعة انتشارها من أن تكون شائعة بين العديد من العراقيين طيلة السنوات المنصرمة التي أعقبت التغيير، وإن بدأت معالمها قبله بأكثر من ثلاثة عشر عاما، أستبدت بالمشاعر وسببت أنواعا من الضيق والألم لعديد من الناس وزادتهم حزنا وإكتئابا وإضطرابا وخيبة.

مشاعرٌ طبيعتها المبالغة في التشكي، وتوقع الضرر وعدم الاطمئنان، حتى أدمن الكثير على الخوف، بعد أن كون الواحد منهم لنفسه عالما يخاف من أن يتركه إلى عالم غير قادر على مواجهته، أو لا يود أن يخرج منه خوفا على فقدانه. عالمٌ للعزلة مع الذات، وأدمن بعضهم بأعمار الشباب على تناول المهدئات والمخدرات وأقراص الهلوسة في محاولاتهم الخروج منه عالمٌ مخيف، فدخلوا عالما آخر أكثر خوفا وإخافة على حالهم وعلى مستقبل العراق.

هذا ولو تركنا أمر التنظير، وحال الخوف مجهول المصير، وأنتقلنا إلى الجانب الميداني من الموضوع، إلى أحداث التغيير ذاتها، نجد أن لها دورا في تعزيز بعض جوانب الخوف وتكوين حالة الخواف، إذ أن إجراءات التغيير إلى النظام الديمقراطي الجديد المفروضة من الخارج بأسلوب قتال صدمي، أخلت محصلتها بما تبقى من روح الوطنية العراقية وأثارت مخاوف بين الجميع، وكانت الأفعال التي ارتكبها الإرهابيون وبعض القوى المسلحة من القسوة حدا أثار الخوف في نفوس الناس والمقاتلين من العسكريين وقوى الأمن جهتا خوف، أو مصدرين للخوف، تفاعلت نتائجها معا فأنتجت:

سلوكا بين العسكريين ورجال الأمن لفترة زمنية كانت حرجة فيه قدرا من الخوف، والتنحي جانبا عن المسؤولية المهنية في مقاتلة المسلحين، ومحاباتهم أحيانا كمحصلة للخوف منهم، تعكس صورته الحقيقية مسألة دفن المحامي كامل الياسري الذي قُتِلَ في نيسان 2005 على طريق بغداد اللطيفية الحلة، وأُعدتْ له جنازة رافقناها إلى النجف، وعند وصولنا اللطيفية، كان هناك مسلحون على الطريق يوقفون السيارات، وبالصدفة في أثناء تقربنا منهم، كانوا قد أوقفوا سيارة حمل، سهّلَ لنا عبورهم دون توقف، وبعد كيلومترين منهم كانت هناك دورية عسكرية عراقية بقوة فصيل مشاة، أوقفناها أنا وأحد الضباط برتبة فريق كنا معا في السيارة، وشرحنا الموقف لآمرها برتبة ملازم أول، وأعطيناه الإحداثيات المطلوبة لمكان تواجد المسلحين، فقال إنه ذاهب لهم، وبعد أن تركناه وسار هو باتجاههم، توقفنا على مسافة 500 متر لمتابعة الموضوع، فشاهدنا سيارات الدورية تستدير إلى يمين الطريق، لتتوقف عند مطعم كان موجودا في المنطقة، وأنتظرنا أكثر من خمس دقائق دون جدوى، فأكملنا طريقنا، وبقوا هم في أماكنهم، وفي المساء أوردت وكالات الأنباء أن مجزرة حرق لعدة سيارات بمن فيها قد ارتكبت في نفس التوقيت والمكان الذي كان من المفروض أن يتدخل فيه آمر الدورية المذكور. فكان رد فعل لآمر دورية معنية بأمن الطريق العام، معوّلٌ عليه في تأمينه وحماية أرواح الناس، لا يمكن فهمه إلا في إطار الخوف من مجابهة أولئك المسلحين، إذا لم يكن محاباة لهم، وربما التنسيق معهم. وفي جميع الأحوال فهو سلوك يؤشر وبشكل واضح رغبات مسبقة في التجنب "خوف" وغياب للدافعية القتالية تأسست معظم جوانبها على الخوف جعلت هذا الضابط ومنتسبي دوريته وغيرهم يتنحون عن قتال من أجل وطن تبلدت فيه المشاعر وزادت فيه نسب الخوف في تلك الفترة الزمنية.

وأنتجت كذلك سلوكا بين السكان المدنيين، فيه الخوف شديد من الغريب القادم إلى المنطقة والقرية، مسلحا بما متيسر من الأسلحة، وعازما على إبادة من يقف في طريقه للقتل، خوفٌ من النوع الذي كون تعاطفا موقفيا أي آنيا مع القوى المسلحة الراغبة في القتل، تفاديا لمشاعر الخوف من قيامها بالقتل، فأسهم هذا الخوف بين الناس في قبول القتلة بينهم وتزويجهم ببناتهم وتقديم الدعم الإداري والأستخباري لهم، والسكوت عن تجاوزاتهم لفترة زمنية تجاوزت السنتين. وبذا أسهم سلوكهم الناجم هذا عن الخوف والقلق الشديدين، بالنسبة لهم مدنيين كانوا، أم عسكرين في المعاونة غير المباشرة على تحقيق فعل الإضطراب بين عموم الناس، والمباشرة في تحقيق الخرق الأمني المطلوب.

إن حالة الكراهية والتوجه إلى العنف، التي أقيمت على العزل الطائفي خوفا وإخافة، في ساحة النزاع العراقي في العامين المذكورين على وجه التحديد، كانت قد نجحت في إحداث بذورها بعض القوى المسلحة والارهابيون، بعد فترة قليلة من التغيير، وزادتها شدة بالتدريج حتى بداية منصف عام 2007، وهي حالة تشبه كل حالات النزاع، ذات طابع إستنزافي، يحتاج بقائها فاعلة لتكوين حالة الخوف إلى:

جمهور من الشباب، ليكون وقودها وأدواتها للأستمرار.

جمهور من الشعب، ليكون حاضنا وداعما لديمومة وجودها، أي يُؤمِن لها عنصر البقاء.

ولتأمينهما بالقدر المطلوب، توجهت تلك القوى في فترة عنفوانها المذكورة، للعمل على محاولة تشكيل حالة تكاتف تضامني بين أبناء السنة "المناطق المتوترة" من خلال دفعهم للمشاركة بحس الإثارة الذي ولدته بعض أعمال المقاومة في البداية، ومن ثم تعزيز حالة الخوف من الحكومة والطرف الشيعي والكردي المقابل في نفوسهم، والتي أستشرت فعلا بعد فترة قليلة من التغيير، لأن الخوف الذي ينتشر سريعا في حالات النزاع، يعد من أقوى المثيرات لتكوين حالة التضامن بين الناس الشاعرين بالضرر والخسارة في تلك المجتمعات. ومحصلة القول أن هذا الخوف وشديده الخِواف قد ساهم في:

مد العمل المسلح بعنصر البقاء لفترة السنوات الثماني.

توفير عنصر التأثير النفسي الفاعل ميدانيا لتكوين حالة توتر للعامين 2005 و 2006 وبعض من عام 2007.

وهو بوجه العموم سيبقى عنصر مد للمستقبل بنفس الاتجاهات المذكورة، إذا لم تتخذ إجراءت جدية للتعامل مع حالته الشائعة من الدولة ومؤسساتها الضابطة والتعليمية والثقافية، ومعهما مؤسسات المجتمع المدني الخاصة بالتوعية والتثقيف.

الخيبـة

رضيةَّ، امرأة جاوزت الخمسين من العمر قَتل أرهابيون سلفيون زوجها، لأنه لم ينفذ تحذيرهم برحيل قسري من منطقة الشواكة في الكرخ التي يسكنون فيها وحيدين ببدل إيجار بسيط يتساهل صاحبه وإياهم لما يتعلق بالمبلغ المطلوب منذ ثلاثين عاما، لا خلفة لهم ولا معين. كان تحذيرا مكتوبا على قصاصة ورق تُركت على عتبة بابه ملفوفة بداخلها رصاصة بندقية آلية، قد أهمله لأن لا إمكانية له بترك المنطقة والعيش خارجها، ولا أمل عنده من الشكوى وطلب الحماية، ولا توجد جهة يمكن أن يقصدها، ويترك عمله الذي يعيش منه وزوجته ضمن المنطقة، حتى أقتنع مع نفسه، أو استسلم لقناعة أن هذا التحذير قد يكون مجرد تهويش، وأبقى الأمر إلى القدر وقسمة رب العالمين، وتشجيع من زوجته للاستسلام بقول لها، دعها على الله. قناعة يبدو وكأن لا بديل عن وجودها، حتمّت طعنه بسكين مع مغيب شمس يوم 2006/3/16 أي بعد 48 ساعة من ذلك التحذير وهو عائد في طريقه إلى البيت من عيادة طبيب في شارع حيفا يعمل فيها فراشا طوال هذه السنين.

حضرت السيدة رضية في اليوم الثاني إلى مستشفى اليرموك لاستلام جثة زوجها المغدور بعد أن أبلغتها الشرطة عن وجودها في ثلاجة المستشفى، أملا في نقلها إلى النجف الأشرف لدفنها هناك كما هي عادتها وعادة أهلها الساكنين في مدينة العمارة جنوب العراق.

إنها وحدها في هذه المصيبة، لعدم وجود أقارب لهم في عموم بغداد، واستحالة طلب نجدة أهل المنطقة لأن حضور الرجال الشيعة آنذاك لاستلام الجثث في مناطق سنية محفوف بالمخاطر من إرهابيين ومليشيات تتربص لاصطيادهم طائفيا، كما هو الحال بالنسبة إلى السنة في مناطق الشيعية المحفوف حضورهم فيها بنفس القدر من المخاطر ومن نفس المصادر.

لقد استلمت الجثة، وتركتها في تابوت سلم لها من المستشفى مجانا، وذهبت إلى الشارع في طلب سيارة أجرة من تلك الواقفة قريبا من بابها الرئيسية، تنقلها وجثمان الزوج إلى المثوى الأخير، فطلب منها السائق مائة وخمسين ألف دينار، بقيت تفاصله في السعر حتى وصل معها متعاطفا مع بكائها ولطم الخدود ومنظرها المزري إلى مائة ألف دينار، فقالت له متوسلة أن يقبل منها ثلاثين ألفا لا تملك سواها، وعندما لم تجد استجابة كررت المحاولة مع ثان وثالث، بعدها يئست وعادت إلى المعنيين بتسليم الجثث، سألت واحدا كان واقفا في طريقها وهي في حالة حزن يرثى لها:

هل الحكومة تدفن من لا أهل لهم؟

رد عليها الموظف بالايجاب، فقالت له خذوا أبو غايب وادفنوه، وانحنت على وجنته وبعد ان قبلته قالت سامحني أبو غايب (والله ما عندي غير هاي الثلاثين ألف، الله وياك). ثم عادت إلى مرآب السيارات في علاوي الحلة تحمل فوق رأسها جبلا من الهموم، وركبت سيارة كيا إلى مدينة بابل لتسكن مع غيرها من المهجرين، مثقلة بمشاعر الخيبة من فراق الزوج والمنطقة ومجهولية قبر الحبيب.

إنها خيبة بكل معنى الكلمة، ومثلها خيبات أخرى سادت في الشارع العراقي والبغدادي منه على وجه الخصوص، هيأت أجواء مناسبة لتقبل الدعاية المضادة والاشاعات المشككة وفعل التحريض، أو استغلتها الأطراف المقابلة للحكومة أي المناوئة لها في ساحة الصراع، بقصد تعزيز تصورات عن مصداقيتهم في الوقوف بالضد من التغيير، وعملية إعادة بناء الدولة بالشكل الجديد، بالتأسيس عليها أحداث تلامس المشاعر والأحاسيس، وعلى الفشل الحاصل من تحقيق الأهداف وأساليب التعامل مع الواقع المعاش، خيبة أحسن من وصفها السيد جبار محمد في قصته التي بدأ سردها يوم الرابع من آذار 2005 ونحن في الطريق سوية بسيارة إجرة إلى عمان، إذ بعد أن تجاوزنا منطقة الرمادي تنفس عميقا وبدأ محاولا أن يتكلم بصوت عال ليسمعه جميع من في السيارة التي تجاوزت سرعتها مئة وثمانين كم في الساعة، وهي قصة طويلة بدأها بالحرب العراقية الإيرانية وحكايات الجيش الشعبي وقاعدته التي كان من بين أفرادها يوم تعرضت إلى هجوم إيراني في منطقة الشيب مَثلَ فيه دور الميت ليوهم المهاجمين المارين من فوق جثث غالبية أفراد قاعدته الذين قتلوا في ذلك الهجوم، بعد أن لطخ بدلته وشعر رأسه بدم أعز صديق له مات بجنبه قبل أن يكمل شهرا من الزواج، مؤكدا أنه منذ ذلك اليوم الذي حَبسَ به أنفاسه حد الاختناق، بات يفكر بعراق غير العراق الذي أثخنت جراحه الحروب، حتى إنه ويوم بدأ التحضير لحرب عام 2003 وضع نفسه في غرفة يقضي فيها جل وقته يسمع أخبار التحضير بعيدا عن زوجته وبناته الثلاثة خوفا من أن يفشي أحد منهم سره ويدفع ثمن المتابعة والسماع، لأنه تعود التعليق على الأخبار الواردة لمستوى السب والشتم، وكأنه مصاب بداء الهلوسة طوال الوقت.

لقد توقف عن الكلام قليلا ثم واصل، جاءت الحرب وحصل التغيير وخرجتُ إلى الشارع هاتفا ومناديا بدعمه والنظام الجديد، وعدت إلى البيت مساءً بعد أن حضرت إطاحة دبابة أمريكية تمثال صدام في ساحة الفردوس، وأكدت بفخر لعائلتي التي كانت تنتظرني كعادتها بقلق

شديد، أنكم الآن تعيشون بأمان في مجتمع بلا قواعد للجيش الشعبي ولا حروب، ولا خوف من الحزب ورجال الأمن وفدائي صدام، هاتفا بأعلى صوتي في حماسة تصورت فيها أني على عتبة أبواب الفردوس أخطب في جمهور المارين إليها عبر السراط المستقيم: إنها الديمقراطية التي يعيش أهل الغرب حياة النعيم في ربوعها، وسنعيشها نحن إن شاء الله، ومن بعدها نمتُ عميقا دون كوابيس لأول مرة في حياتي المليئة بالأحلام المزعجة والكوابيس من ذلك اليوم المشؤوم الذي أنقذ حياتي فيه دم صديق. ويكمل جبار الذي لم تفارق فمه السيكارة في أثناء الحديث قائلا: في اليوم الثاني الذي أعقب غياب صدام والنظام جهزت نفسي منتشيا بالنصر لأذهب إلى دائرتي وأهنئ زملائي، وعندما وصلتها شاهدت أشخاصا ينهبون أثاثها وآخرين يحرقون أولياتها ودبابة أمريكية تبعد أمتارا عنها تراقب المشهد ولا تتدخل فيه، عندها شعرت بوخزة ألم في داخلي، لم توصلني إلى حد الشعور بالخيبة لأني مازلت مغمورا بنشوة الانتصار، ولم تفقدني الأمل بديمقراطية الغرب وبغد أفضل من حياة عشتها معفرا بدم صديق، وعندما رجعت إلى البيت كنت أبرر لزوجتي ما شاهدته ذلك اليوم، من إنه ناتج عن انتقال تحصل فيه بعض الأخطاء، وبقيت هكذا أتألم وأبرر وأُصبر نفسي ومن حولي أن الفرج قادم لا محال حتى عدت قبل ثلاثة أيام أي في اليوم الأول من هذا شهر "آذار" إلى بيتي في الغزالية، فوجدت الباب الخارجية مخلوعة من مكانها، عندها دخلت خائفا مسرعا، فكانت بمواجهتي على أرض غرفة الجلوس زوجتي مضرجة بالدماء وقد تهشمت جمجمتها بفأس وربما بسيف عتيق.

أصيب جبار بنوبة بكاء شديدة، وعاود الحديث بعدها: لقد أغميَّ عليّ من شدة الصدمة ومنظر الدم الذي يذكرني بدم الصديق، وبعد أن صحوت منها ركضت باتجاه غرفة البنات مذعورا فوجدت أجسادهن الثلاثة عرايا في أسرة نومهن وقد فصلت أجسادهن عن رؤوسهن، وورقة متروكة وسط الغرفة التي تغطي أرضيتها الدماء مكتوب عليها، هذا جزاؤكم رافضة كفرة إلى جهنم وبئس المصير.

يتذكر جبار ذلك الانفعال الذي عاشه في هذا الموقف يوم خرج صارخا، مهرولا، ينوح مثل الثكالى باتجاه الجيران يطرق هذا الباب ويتجه إلى الآخر ولا أحد منهم يستجيب، حتى تعب من كثر الدوران وكثر التعثر، فعاد إلى بيته مشدوها مشوشا، حتى تذكر شقيقه الساكن في العامرية، الذي حضر مسرعا بعد الاتصال به هاتفيا، فوضعا الجثث الأربعة في سيارة الأخ، وتوجهوا بها الى النجف لدفنها دون توابيت لازمة لنقل الموتى في المعتاد، وعندما عاد إلى بغداد بنفس اليوم، ترك بيته وما فيه ليبيت ليلته والليلة التالية في بيت الشقيق دون أن يقيم عزاء، حتى اليوم الثالث

الذي توجه فيه إلى المنصور ليستقل السيارة التي نحن فيها متوجها إلى عمان، مؤكدا في ختام قصته التي تخللتها عدة أسئلة من باقي الركاب الأربعة قريبا من نقطة الحدود في طريبيل، أنه لا يعرف أين هو ذاهب، ولا يعرف ما سيحدث في الغد، وإنه لا يمكن أن يعود ثانية إلى عراق فيه منظر بناته وزوجته يراه منقوشا في كل مكان.

إنها مأساة عائلة وإنسان انتظر التغيير، ومثلها آلاف القصص والمواقف التي كونت مشاعر خيبة في النفوس، وهي مؤشر لفشل استغل جيدا في عمليات الكسب والتجنيد والتحريض بالضد من الطرف المقابل ومن النظام الجديد.

وهناك قصص ومواضيع فشل عند الجانب الأمريكي هي الأخرى قد استغلت بالضد من التغيير، بينه الفشل فيما يتعلق بتأسيس أمن وطني عراقي، والحيلولة دون حصول العزل الطائفي، وكذلك الفشل في منع قيام الاقتتال، حتى أخذت حيزا كبيرا من جهود العديد من الفضائيات العربية، التي باتت تركز على هذا الجانب بتكرارات وإيحاءات أوجدت مشاعر خيبة بين العراقيين الذين انتظروا التغيير، ولم يمانعوا في حصوله على يد الأجنبي بقوة السلاح، وكذلك بين المجتمع العربي والإسلامي الممول الرئيسي للساحة المضطربة بالمقاتلين. وكانت القاعدة أول المستغلين وأقواهم بالتأثير في المجتمع العراقي، بعد أن أخذت حالة الفشل والاخفاق تؤتي ثمارها في تكوين الشعور بالخيبة، معززة تكوينه بأعمال في الميدان أفضت إلى ذات النتيجة مثل تفجير المراقد الدينية والجوامع والحسينيات، وتنفيذ أعمال تصفية جسدية لحالات مختارة وتفجيرات في المناسبات الدينية، وحرق عوائل بسياراتهم على الطرق الخارجية المؤدية إلى المراقد الدينية، وقتل الكثير من الأشخاص المارين في الطرق العامة قتلا طائفيا، بدأت أعماله والإبادة على طريق المحمودية اللطيفية المؤدي إلى محافظات بابل وكربلاء والنجف بشكل مرتب ومخطط له جيدا، ولغاية أساسية هي إثارة الإنفعال العدائي الذي يحقق العزل الطائفي بالقدر الكافي لإشعال الفتنة المطلوب إشعالها طائفيا، إذ سجل مثلا:

وقائع قطع رؤوس عن أجساد موتى، كانوا في طريقهم للدفن في مقبرة النجف، مع جميع من معهم في المواكب الجنائزية، كما حصل مع جنازة الحاج علي حسين عبد علي من مدينة البياع الذي تُرك أحد أبنائه سالما من إبادة لباقي أفراد العائلة والمشاركين بالجنازة، ليعود إلى ما تبقى من أهله ومنطقته يحكي القصة المثيرة لانفعال المقت والبغض والأسى أملا في إثارة الانفعال المقابل بالضد من السنة.

حالات اغتصاب لنساء وفتيات في سن الطفولة مثلما حصل مع الطفلة (ج) التي اغتصبت أمام ذويها الذين قتلوا جميعا بعد إتمام عملية الاغتصاب، وسمح لإبن عمها الشاب بالعودة إلى أهله ليسرد الرواية، لنفس الغاية المذكورة. وكذلك أغتصاب شيخ في السبعين من عمره هو الحاج(م) أمام ولديه الذين يرافقانه في طريق سفره بسيارتهم الخاصة، ومن بعد ذلك حرقه والإبن الأكبر، وإطلاق سراح الثاني ليعود طالبا، بالثأر بعد قص الحكاية بتفاصيلها المرعبة.

وغيرها حالات يبين تحليل وقائعها أن اختيار سبل ووسائل الإبادة كانت بطريقة تثير الخيبة ومن ثم الغضب والحنق والرغبة بأخذ الثأر، التي كانت الأساس في عملية التحريض لإثارة الفتنة الطائفية.

إن هذه الوقائع وغيرها كثير من الأحداث كانت قد عززت مشاعر الخيبة بين الشيعة في الدولة وسلطاتها الضابطة وأمنها العام، وأسهمت في سحب بعضهم إلى ساحة الاضطراب بسعة كانت كبيرة وغير متوقعة. وهي وقائع وأعمال يبدو إنها منتقاة من قبل القاعدة بشكل مدروس، زاد وقوعها تاثيرا ذلك الإعتقاد شبه الراسخ لغالبية العراقيين في أن الأمريكان قد فشلوا في التعامل معها ميدانيا، عندما كان ذلك ضمن مسؤولياتهم الأمنية، واعتقاد من بعضهم أبعد من ذلك، إلى مستوى الاتهام الموجه لهم بالتقصير المتعمد، وحجتهم على هذا الاتهام أن قواتهم تُسَيّر دوريات مسلحة على الطرق العامة، مدربة وكفوءة وإنهم يملكون وسائل استشعار ورصد وتنصت متقدمة واستخبارات دقيقة، ولديهم طائرات كثيرة وآليات متعددة وجنود مجهزين ومدفعية ساندة ومؤثرة، عليه من غير المعقول أن يكونوا غير قادرين على منع بعض أعمال عنف يقوم بها أفراد مسلحون على شكل حرب عصابات في مناطق كثافتها السكانية بسيطة وطبيعتها الجغرافية سهلية زراعية سالكة، أي ليست عصية، وهي حجة إذا ما نظرنا إليها نظرة إمعان نرى أن ردود فعل قواتهم وباقي الحلفاء على حوادث الإخلال بالأمن عمليا، كانت بطيئة في بعض الأحيان، لا تتناسب وهول الفعل المرتكب، أو شدة الحدث، وهو بطئ إذا ما أسقطنا مسألة الشك في حصوله، فإنه يعود وحسب آراء بعض قادتهم إلى طبيعة قوانينهم للاشتباك، وميلهم لتأمين سلامة مقاتليهم، لكنه واقع حتى إن كان أولئك القادة صادقين في تفسير أصوله، فإنه سمح للطرف المقابل لهم في استخدامه وسيلة إتهام بتعمد التقصير، أو فشل في الأداء، زاد من مشاعر الخيبة في النفوس.

إن مسألة تحقيق الأهداف والحيلولة دون تحقيقها مسألة طبيعية في الحروب البشرية، خاصة تلك التي تشبه الحرب الجارية على الأرض العراقية، التي تحركت فيها جميع الأطراف بحرية نحو

تحقيق أهدافها التعبوية والاستراتيجية، والسعي لمنع الآخرين من تحقيق أهدافهم الذاتية. إلا إنها حرب مثل كل الحروب وعلى الرغم من بذل الجهود في مجالها، فإن تحقيق الأهداف كما مخطط لها غير مضمون، وإنها ساحة صراع شائكة، وإن بذلت فيها كثير من الجهود من قبل جميع أطرافها المساهمين في القتال المباشر، وفي التحريض والدعم غير المباشر، فإن ظروف العمل فيها، وكثر الخروقات الأمنية الحاصلة في محيطها، حتى عام 2010 تؤشر عدم النجاح في تنفيذ غالبية الأهداف، لغالبية الفاعلين فيها، باستثناء الطرف الأمريكي الذي إذا ما:

تجاوزنا في موضوعه ذلك التلكؤ الظاهري في تحقيق بعض أهدافه التعبوية في إقامة الديمقراطية للعراق، وعدم إكتمال تحقيقها حتى حلول موعد انسحاب قواته الضاربة بالصيغة المتفق عليها في المعاهدة الأمنية التي لا يمكن أن تمكنه من أن يكون طرفا فاعلا في إكمالها بطرق الضغط التقليدية بأي حال من الأحوال.

وغضضنا الطرف عن تنامي ضعف تأثيره المباشر في الساحة العراقية عام 2010 بالمقارنة مع الأعوام التي سبقته عندما كانت له قوات ضخمة على الأرض، ذلك الضعف الظاهري الذي كان ملموسا في جهود تشكيل الحكومة العراقية التي تأخرت تسعة أشهر، حضر فيها بعض المسؤولين، بينهم بايدن نائب الرئيس لمقابلة الكتل السياسية عدة مرات، واتصل بهم أرفع قادتهم بينهم الرئيس أوباما شخصيا برئيس الدولة ورئيس مجلس الوزراء ورؤساء بعض الكتل السياسية، دون أن يفلحوا علنا بفرض التشكيلة التي يريدونها تمثيلا يرضي جميع العراقيين، يقترب منهم ويبتعد عن إيران، حتى أن بعد تشكيلها في آخر شهر من السنة عَلقَّ بعض ساستهم بالقول إن النفوذ الامريكي في العراق سيتلاشى نهائيا في القريب العاجل.

وتجاوزنا وعودهم في جعل العراق واحة أمن ورفاه واقتصاد قوي وتحضر مدني واعد والتي لم تتحقق، وسوف لن تتحقق بعد عدة سنوات من تركهم العراق، تحت أي ظرف من الظروف، لأن تيار الادارات المحلية الديني الجارف في السنوات الأخيرة أكل عن طريق القضم التدريجي كل وسائل الترفيه والتحضر، حتى أن الموسيقى والرقص الفلوكلوري قد مُنع في بعض المهرجانات بينها مهرجان بابل السنوي المعروف، والنوادي الاجتماعية قد تناقصت والمطربين الجيدين هاجروا والمسابح قد سكرت أبوابها والمنتديات قد أُغلقت قاعاتها، وبدلا منها انتشرت المقاهي الشعبية التي تخدر الجالسين فيها وتلهيهم عن هموم العوز وشقاء الحياة.

وأسقطنا من الحسابات ما يتعلق بكسب ود العراقيين ومساعدتهم في إعادة بناء العراق مثالا يمهد حصوله، إعادة بناء الآخرين في الشرق الأوسط الجديد، التي لم تثمر حتى الآن ولن تثمر

على أية حال من الأحوال في المستقبل القريب، بعد أن أخذ الكره العارم للأجنبي مأخذا من النفوس، وأسقطنا معه ما له صلة بتحسين صورتها في المنطقة بين العرب والمسلمين، التي جاءت على غير ما تشتهي، أي ساءت كثيرا على العكس مما تريده للتعامل مع أهل المنطقة تعاملا يجنبها عدوانيتهم وتوجهاتهم لإثارة الإرهاب، ولن تتحسن طالما أستمرت بنفس أساليبها في التعامل مع المنطقة وأهلها من العرب والمسلمين.

وتناسينا مؤقتا ما كونته بعض أوجه الإخفاق القتالي لقواتهم المسلحة في ميدان الحرب العراقي من إيحاءات مضادة لهذه الحرب في العقل الجمعي الأمريكي ومن مشاعر القلق في داخل بعض سياسييها وعموم منتسبيها من العسكريين وتخوفهم من العراقيين في الساحة التي يعملون فيها، وما أنتجته من توجس في التعامل أحيانا والقسوة أحيانا أخرى إلى مستوى استخدام القوة المفرطة والتنكيل المخزي من قبل عسكريين أمريكيين بالضد من عراقيين لا يستحق الموقف القتالي أو الأمني استخدامها، بينها ما حصل في سجن أبو غريب من تجاوز على الكرامة الانسانيية للموقوفين والمسجونين، وحادثة الشابة عبير التي أغتصبها وأحرقها مع أهلها جنود أمريكيين بالمحمودية في حزيران 2006، وحادثة قتل مدنيين من قبل شركة الحماية الأمريكية بلاكوتر في ساحة النسور ببغداد، وحوادث أخرى كثيرة نشرها موقع ويكليكس في 2010/10/23، كان حصولها قد أثار الخيبة في النفوس، بسبب ما يبدو أخفاقا ظاهريا في تحقيق الأهداف التعبوية.

إن النظر إلى الاخفاق الأمريكي في تحقيق الأهداف التعبوية في الساحة العراقية لا ينسجم ومعطيات الواقع والقدرات التي تمتلكها هذه القوة العظمى، ولا يتواءم وأسس العمل المؤسسي بعيد المدى الذي تعتمده هذه الدولة الكبرى، ولا يتوقف عند العراق ساحة حرب أرادتها مثيرة هذه الجهة.....، عليه لا بد من التجاوز وغض الطرف وتعمد الاستثناء لما يتأشر كونه قدرا من الإخفاق في بعض الأحيان، والنظر إلى موضوعه من الزاوية الاستراتيجية التي تحتم ذلك في بعض الأحيان، أي التأسيس على هذا الإخفاق سبيلا إلى تحقيق الأهداف المرسومة مستقبلا، والتي باتت بعض مؤشراتها تظهر في عموم المنطقة العربية كما حصل في إنتفاضة الشعب التونسي التي أسقطت الرئيس زين الدين بن علي في 14 كانون الثاني 2011، وانتفاضة الشعب المصري التي أنهت حكم الرئيس مبارك في 11 شباط 2011، وما يحصل في ليبيا واليمن والبحرين والجزائر وعمان من توجه للمطالبة بالتغيير إلى ديمقراطية تأسست توجهات المطالبة بها على ما حدث في العراق، أو كانت بداية قوة دفعها من التغير الذي حصل في العراق وأحداثه المتتالية لثماني

سنوات كونت حالة غضب عربي جماهيري عارم لا مجال إلى تنفيسه إلا بالتغيير على يد شباب يعتمدون وسائل أتصال وتواصل أمريكية، ويُدعَمون نفسيا من إعلام دولي ترتبط جل أطرافه بالغرب وأمريكا الدولة التي حاربت في العراق بدعوى التغيير.

إن هذا الاستثناء لما يتعلق بالاخفاق يدفعنا إلى العودة إلى بعض أنواع السلوك التي ذكرت في متن هذا الكتاب وعُدّتْ إخفاقا أو تقصيرا من القوات الأمريكية المحاربة، سواء ما يتعلق منها بفتح الحدود أمام المتطرفين العرب والمسلمين، أو إطلاق سراح مشتبه بهم، أو عدم الرد على بعض مصادر النيران، أو التغاضي عن أخطاء مسؤولين عراقيين وحالات فساد خلال فترة حكمهم المباشرة، وتقريب البعض من السياسيين وإبعاد آخرين، وغيرها حالات وأفعال كثيرة، يمكن تفسيرها بعيدا عن فلسفة المؤامرة، وساحة المعركة العسكرية، تفسيرا على وفق معطيات الحرب النفسية يأتي ضمن إحتمالات أن ذاك السلوك الذي يتبين في بعض جوانبه إخفاقا من وجهة النظر العراقية أو حتى العربية هو في بعض جوانبه دافعا لتكوين السلوك المحلي المطلوب تعميمه على المدى المستقبلي، أو بمعنى أدق أنهم سعوا للتعامل مع بعض المواقف التعبوية عسكريا أو سياسيا التي حسبت نتائجها إخفاقا بقصد إنتاج سلوك محلي "فعل" مضاد للحالة التي يرغبون تجاوزها أو القضاء عليها، وخير مثال لترجيح هذا التفسير ما حصل في محافظة الأنبار بداية الاحتلال وإلى عام 2007، حيث المشهد الظاهر للعيان وكأنهم سمحوا بتواجد الارهابيين المسلحين في عموم هذه المحافظة عمدا، وفتحوا الحدود قصدا، وأنسحبوا من بعض معاركها تورية، وكانت النتيجة حكم القاعدة لأبناء هذه المنطقة بطريقة مذلة لا يمكن تحملها وبأفكار سلفية لا يمكن تصديقها، واستهانة بالكرامة الانسانية لا يمكن قبولها، فتكون بسبب كثر تكرارها قدرا من الإيحاء المضاد لها وللقاعدة والسلفيين مصدرها، تطور إلى كره ومن ثم غضب أوجد فعلا محليا بالضد منها يكفي لمقاتلتها، تم تعميمه إلى باقي المناطق الساخنة بدعم مادي واستخباري قصم ظهر القاعدة في العراق واثر سلبا في قدراتها ومشاريعها في مناطق أخرى من العالم، كما هو مطلوب استراتيجيا.

إنها استراتيجية نفسية ستكون أبعادها واضحة بمرور الوقت، ستُفسر لنا بعض جوانب التخبط السياسي والخرق الأمني، والتردي الاداري الذي مر به المجتمع العراقي إبان تواجدهم، وستفسر كذلك أبعاد الغضب الجماهيري الذي تكون بسببه، والذي وجد في التظاهر المرحلي سبيلا للتنفيس بجمعة غضب يوم 2011/2/25 وأخرى للكرامة يوم 3/4 وبعدها للندم،

وهكذا يستمر الحال حتى يتكون الفعل المطلوب لتحقيق الهدف المطلوب على المستوى الاستراتيجي.

إن هذا الإخفاق التعبوي الصوري أو الظاهري شبه المقنن قد أمتد من أمريكا الراعية، إلى الحكومات العراقية المتعاقبة وأجهزتها المتعددة، إذ أن الأهداف المتمثلة في تكوين علاقة تفاعلية مع أطراف العملية السياسية بقيت متأرجحة. وإقناع الجمهور العراقي بالوقوف مع التغيير والعملية السياسية بقيت قاصرة. وقناعته بالعملية السياسية والانتخابات قد تصدعت ولو مؤقتا. وإجراءات فرض الأمن وبسط الاستقرار بقيت ناقصة. وبسببها بقي الجمهور غير راض من عمل الحكومة في تأمين أهدافه في العيش الآمن الرغيد، حتى إنها لم تستطع إقناعه خارج إطار محيطها الطائفي بأحقية وجهة نظرها في الحكم، وهو الجمهور الذي يصعب إقناعه نفسيا بأي حال من الاحوال، مما تسبب في حصول قلق بين بعض جهاتها وغالبية المشاركين معها في الحكم من إحتمالات الخسارة في أنتخابات آذار 2010، وكذلك التوجس من احتمالات فوز ومجيئ أشخاص موالين إلى حزب البعث، مما دفعها إلى التسارع في إصدار قرارات الاجتثاث لبعض المرشحين السياسيين للانتخابات، عن طريق هيئة المساءلة والعدالة، التي كانت أنشطتها شبه مجمدة حتى حلول فترة الانتخابات، وقد عاودت بالتلميح إلى إلغاء هذه القرارات إبان مفاوضات تشكيل الحكومة في 2010/11/10 ، وقد ألغيت فعلا بالنسبة إلى السادة صالح المطلك وظافر العاني وجمال الكربولي أعضاء في القائمة العراقية بجلسة لمجلس النواب في 2010/12/18 ضمن خطط الاتفاق على انتاج حكومة مشاركة وطنية، وهذه في مجملها معالم سلوك تؤشر محطات تلكؤ، كونت خيبة أمل حتى بين أطراف العملية السياسية الرئيسيين، أنتجت غضبا جماهيريا قد يتصاعد بالتدريج إذا لم تسارع الحكومة إلى تفكيكه عن طريق الاصلاح الفعلي للنظام وتقديم الخدمات، ومحاربة الفساد.

أما بالنسبة إلى أهدافها في تشكيل أجهزة عسكرية وأمنية مهنية، قادرة على أن تكون أداة ضبط فاعلة، وهي وإن حققت خطوات ملموسة في هذا المجال، لكنها أجهزة في واقع الحال لم تكتسب الجاهزية الكاملة التي تؤهلها، لأن تحقق الردع الخارجي بما يقلل من توجهات التدخل الإقليمي في شؤون العراق الداخلية، ولا الردع الداخلي بما يطور القابلية المهنية الكافية للتعامل مع إنسان عراقي تحرر من خوفه المعتاد للسلطة حد الرغبة بالتمرد على رموزها الموجودين.

كما إن مشاريعها الواسعة للمصالحة الوطنية بقيت تراوح في مكانها بين أروقة مكاتب أقيمت لهذا الغرض في سرايا الحكومة، وموظفون عينوا لهذا الغرض قريبين من أحزاب الحكومة.

وفيما يتعلق بالبناء والخدمات خاصة الكهرباء والمجاري والماء، التي بقيت أزمة حادة حتى نهاية عام 2010.

إن حقيقة بعض جوانب الإخفاق في الطرف الحكومي المبينة في أعلاه التي اعترفت الحكومة بحصولها، وبالإضافة إلى تسببها في إثارة مشاعر الخيبة بين المسؤوليين والموظفين الحكوميين، فإنها قد كونت حاجزا بين بعض وزرائها وبين الجمهور المطلوب خدمته من قبلهم، حتى أصبحت بعض ردوده إتجاههم سلبية إلى حد ما، كان بعضها واضحا بشكل جلي في الانتخابات البرلمانية الأخيرة التي رشح فيها ستة عشر وزيرا من هذه الحكومة والتي سبقتها، فشل غالبيتهم في الحصول على مقعد في البرلمان إذ حصل وزير الدفاع مثلا على 413 صوت، وحصلت وزيرة حقوق الانسان على 131 صوت، ووزير التربية على 400 صوت، ووزيرة المرأة السابقة على 435 صوتا، ومستشار الأمن القومي السابق على 949 صوتا، ولم يحصل وزير الداخلية على ما يكفي من أصوات وهو رئيس كتلة انتخابية، وأقل منهما بكثير حصل وزير النقل وبعض المستشارين القريبين، وهذا بحد ذاته يمثل إخفاقا قد حصل لأن:

جميع الحكومات التي تأسست بعد عام 2003 لم تسعَّ إلى تجاوز أمراض الماضي السياسية والنفسية، فالمحيطين برؤسائها، أو بأعلى سلطة فيها مثلا، كانوا من بين الحزبيين القريبين، وهم في الغالب لا يمتلكون المعرفة التي تؤهلهم لإسناد الأعلى وإعانته في مسائل إتخاذ القرارات المهمة والصعبة. وظروف السياسة التي قدمت أشخاصا من الصف الثاني والثالث إلى مصاف الدرجات العليا في الإدارة وإصدار القرار، دون إعارة أي إهتمام للكفاءة والنزاهة، فتقلد العديد من المناصب المهمة أشخاص غير أكفاء، كأن يكون سفيرا للعراق لم يحصل على الشهادة المناسبة، ومسؤول أمني سائق سيارة أجرة، وعضو برلمان مزور شهادة جامعية وهو لم يحصل على الثانوية، ومثلهم آلاف في المفاصل القيادية الادارية وغير الادارية.

ولأن توجه الأحزاب المشاركة في الحكم أي المتحاصصة، خاصة في الأربع سنوات الأولى كان توجها مقصورا على السعي بكل قوة متاحة من أجل الأستفادة من المنصب لصالحها، مما جعل الوزارة، أو المؤسسة تكون ساحة كسب خاص على حساب النفع العام. ولأن شدة الرفض الموجود لدى المحيط العربي السني، للحكومة ذات الغالبية الشيعية، وفشل غالبيتها في تسويق نفسها في هذا المحيط، أعاق الكثير من مشاريع استقرارها، وعرقل بعض جوانب خططها الأمنية. وكذلك لأن هناك نقصا في الخبرة السياسية لدى البعض في المفاصل العليا للحكومة، وأعتلاء طبقة من الانتهازين الصفوف القريبة من السلطة العليا لأتخاذ القرار. ولأن كل حكومة جاءت

بعد التغيير أحس بعض كبارها أن وجودهم في أعلى هرمها، هي الفرصة الوحيدة لهم بإتجاه تثبيت أركانهم الشخصية، وأصولهم الحزبية في الحكم، مما تسبب في أن يحشدوا جهدهم للتوظيف خارج الضوابط، والنقل بين المناصب خارج المعايير، والتكليف ببعض المهام خارج الأصول، ومن ثم قل جهدهم المفروض حشده لتحقيق الأهداف التي يطمح الجمهور تحقيقها.

ومع هذا فإن الفشل في تحقيق المهام لا يتعلق حصوله بالأمريكان الذين لا يمكن أن نسقط من الحسابات عند التحدث عن عدم تحقيق أهدافهم، أو الإخفاق في تحقيقها، إمكانية النجاح أي تحقيقها، وأهداف أخرى غير معلنة في المستقبل غير القريب من الآن، وإن تحقيقها المحتمل أي غير المنظور، يمكن أن يكون قد أقتضى السير في طريق مليء بالتخبط، والتعثر "الفوضى الخلاقة" عندها يمكن أن يكون الإخفاق الحالي، هو الطريق للنجاح المستقبلي، كما يرى بعض المتابعين.

ولا يتعلق كذلك بالحكومات العراقية التي توثق في سحلات إدارتها للبلاد بعض معالم الفشل، وإنما بجميع الفرقاء الموجودين في ساحة الصراع مثل:

القاعدة: التي كان تنظيمها، وجماعاتها العسكرية والدولة الإسلامية التي ترعاها، في قمة عنفوانها، هو الفشل بعينه بعد أن دخلت هي ذاتها في دائرة التفرد والاستبداد الديني، والمغالاة في التطبيق الطائفي، والاسفاف في القتل العشوائي، فتآكلت منظمة جهادية لإثارة التوتر، ومشروع دولة للتفتيت الطائفي بالتدريج مع الخسائر التي بدأت تتكبدها بكثرة منذ العام 2007. منها يتبين إذا ما أستثنيا أهدافها التعبوية في إثارة العنف والاحتقان الطائفي، والسعي لتكبيد العراق خسائر كبيرة في الأرواح والمال العام، وتخريب المشاريع والاقتصاد مرحليا، إنها أخفقت في عموم أهدافها التعبوية في إيقاف العملية السياسية إيقافا تاما وتغيير النظام القائم، وأخفقت في تحقيق أهدافها الاستراتيجية في إقامة الدولة الاسلامية السلفية، إخفاقا تسبب في تكوين خيبة أمل في نفوس قادتها وأتباعها، ضاعفت مشاعر العدوان لديهم ضد الدولة العراقية ومؤسساتها وعموم العراقيين، إذ لم يسلم من مسارب عدوانيتهم هذه، حتى أولئك الذين عملوا معهم والذين أحتضنوهم لفترة القتال الأولى ما قبل 2007.

المقاومة: تلك القوى التي استخدمت السلاح بالضد من الوضع القائم، وإذا ما عزلنا القاعدة عن تصنيفها بالمقاومة، وأبقينا باقي الأطراف العراقية ضمن هذا التصنيف، فإن أهدافها في إعادة حال العراق إلى ما كان عليه قبل التغيير، دولة محكومة من حزب واحد بالنسبة إلى الجماعات التي يديرها وينسق معها الجناح العسكري لحزب البعث العربي الاشتراكي، أو يسيطر

عليها من جهة واحدة بالنسبة إلى جماعات أخرى ذات أصول دينية طائفية، أو تحريره من الأمريكان وترك باقي الأهداف إلى مابعد التحرير بالنسبة إلى جماعات ثالثة، قد فشلت هذه المقاومة في تحقيقها، وفشلت كذلك في تحقيق أهدافها الخاصة بكسب ود الشارع العراقي وتأييده في مشاريعها، ومن ثم تأمين دعمه لها ماديا وبشريا، إلا في حدود ضيقة تآكلت بمرور الأيام. أما أهدافها الخاصة بتكبيد الأمريكان خسائر بشرية كبيره تلزمهم إلى إتخاذ قرار الانسحاب قبل إتمامهم الأهداف المرسومة للاحتلال، وأهدافها في إسقاط الحكومة، والحيلولة دون تشكيل أخرى، تجر البلاد إلى الفراغ الدستوري والأمني لم تتحقق أيضا، لأن الشارع العراقي التي عوّلت عليه بالاشتراك معها في المقاومة لم يقاوم، والأمريكان لم يتكبدوا خسائر فادحة تحرجهم كما حصل في حربهم قبل نصف قرن في فيتنام، والحكومة العراقية لم تسقط، والشارع العراقي على العكس مما أرادته المقاومة حافظ قسمه الجنوبي على المسافة القريبة من الحكومة، وإن أبتعد نسبيا عن الأمريكان، وقسمه الكردي حافظ على ذات المسافة الرسمية من الحكومة، وعلى العلاقة التحالفية مع الامريكان، وقسمه السني المعارض للحكومة، بات محايدا بينها وبين المقاومة والغالبية المحايدة في الأصل شرعت في الاقتراب من مركزها "الحكومة" في بغداد بالتدريج، حتى باتت جزءاً مهما من العملية السياسية عام 2010، ومؤثرا في خطواتها، وأخيرا خسرت المقاومة جمهورها المقاتل الذي وجد نفسه أما بمواجهة القاعدة في ساحة القتال التي أرادها عراقية وأرادتها إسلامية سلفية، أو مكشوفا دون غطاء شعبي بعد أن أنقضّتْ العشائر على بعض قواعده في الميدان، ونشفت تمويلاته المالية القادمة من خارج العراق إلى مستوى أفاد أحد السياسيين المعروفين من محافظة الأنبار، في نقاش معه بداية عام 2007 حول الوضع الأمني في مدينة الرمادي، وباقي مدن المحافظة، أنها تهدأ لعدة أسابيع قد تطول، أو تقصر لتعود ساحة إرهاب فاعلة من جديد، وعندما سؤل عن أسباب ذلك، أجاب أن إعادة النشاط المسلح في المدينة وعموم المحافظة، يعتمد على وصول التمويل المالي من الخارج، لأن تنفيذ كل عملية من العمليات يتم لقاء مبلغ محدد، عليه يتم تأجيل التنفيذ حتى وصول المبالغ والوفاء بتقديمها للمنفذين في الميدان، والذين أعتادوا التنفيذ فقط عند أستلام ما متفق عليه. من هذا يمكن التأكيد على أن المقاومة المسلحة قد فشلت في تحقيق غالبية أهدافها إلا ما يتعلق منها بإرباك الوضع الأمني لفترة زمنية محددة وإعاقة عمليات إعادة البناء التي أضرت كثيرا بالعراق، وإن فشلها تسبب في وجود خيبة أمل "إحباط" ومشاعر عدوان بين منتسبيها، وجِهَت صوب القاعدة وصوب ذاتها، فغّير على إثرها العديد من أفرادها إتجاهاتهم القتالية وكونوا تنظيمات

مساندة للحكومة والأمريكان، بدأت من محافظة الأنبار، التي اشتهرت باباً للمقاومة المسلحة حتى عام 2007، ولم تنته في الموصل وصلاح الدين. إنه فشل بالنسبة لها يعود إلى عدة أسباب كان من أهمها، طرح غالبية فصائلها برامج دينية طائفية أساسا في تعبئتها النفسية بديلا عن المشاعر الوطنية، وتعاملها مع الجمهور وبضمنها الجناح العسكري لحزب البعث المعروف بعلمانيته الذي بات واحدا من هذه القوى، التي تؤسس حركتها على مفاهيم الجهاد، وتلتقي مع القوى المسلحة الأخرى في خانة الدين السياسي الطائفي. وبسبب تلقيها ضربات عسكرية استخبارية قوية في ساحة القتال من الطرف المقابل لها، أي الأمريكان الذين يتفوقون عليها في ساحة القتال بعشرات المرات، ومن ثم نجاح مساعيهم الضاغطة على بعض الدول العربية، لتحجيم وتنشيف مصادر الدعم المالي التي اعتادت تقديم الدعم والاسناد، وتحسن الجهد العسكري والأمني الحكومي فنيا واستخباريا بشكل ملموس. بالإضافة إلى فاعلية العمليات النفسية الموجهة نحوها، والتي أثمرت عن إيجاد عوامل خلاف فقهي بين عموم هذه القوى، والقاعدة التي كانت أحد داعميها الرئيسيين، وعدم ملاءمة الحالة النفسية العامة للعراقيين لتكوين فعل المقاومة التي تتطلب في العادة أعلى درجات الايثار وتغليب الصالح العام والقدوة في السلوك والتساوي في النظرة الى الناس، الذي يعد وجود بعضها ضعيفا، أو معدوما لا يكفي لتكوين دافعية المقاومة في ساحة قتال تتطلب كثيرا من المطاولة والصبر والتضحيات. والأهم منها هو أن في العراق منذ بداية الاحتلال حتى عام 2010 لم يتبين وجود مشروع مقاومة واحد، وبدلا منه وجدت مشاريع مقاومة متعددة على تعدد الفصائل التي نهجت هذا الطريق، ولم تظهر أهداف موحدة للمقاومة يمكن الاعتداد بها على مستوى الشارع، بل ظهرت عديد من الأهداف تبتعد عن معنى المقاومة أحيانا وتقترب منها بصيغ مبهمة في بعض الأحيان، ولم تتمكن جميع فصائلها من أنتاج فكر مقاوم يتعاطف معه الشارع الداعم الوحيد لفعلها والكفيل الوحيد باستمرارها، وأنتجت بدلا منه أفكارا متفرقة تدور حول الجهاد الديني المذهبي الذي سحبها تدريجيا بإتجاه القاعدة والتطرف المذهبي، فخلقت لها أعداء في ساحة القتال يفوق عددهم ما متيسر من مؤيدين، فانتهت دون أن تسجل لها حضورا في الساحة يسمح لها بالجلوس في الصفوف الأولى المعنية برسم حاضر العراق ومستقبله.

المحيط الإقليمي: عند التكلم عن التدخل الإقليمي لابد من التركيز على إيران بإعتبارها أقوى المتدخلين الفاعلين في الساحة العراقية، وأكثرهم قدرة على التاثير، وهي وإن حققت نجاحا تعبويا في عدم إتمام أمريكا لمشاريعها في التوجه صوبها عسكريا حتى عام 2010، لكن أهدافها في

حماية مجتمعها من العمليات النفسية الأمريكية، لم تحقق فيها نجاحا كما تريد، بعد أن سارت الوسائل النفسية الأمريكية قدما بإتجاه تكوين بؤر توتر في داخلها، وفتح أبواب لبؤر أخرى قريبة منها، يمكن أن تسبب لها العديد من المشاكل مستقبلا. وأهدافها في الحيلولة دون التأثر بأحداث الجار العراقي لم تحقق فيه نجاحا أيضا كما خططت أن يكون، أي إن أمنها القومي لم يسلم من ارتدادات الإرهاب القادمة من الساحة العراقية، إذ بدأت هذه الدولة القوية، تعاني من بعض هذه الإرتدادات بصيغة تفجيرات وأعمال إرهاب بعضها مماثل لما يجري في العراق ولو بتكرارات أقل حتى عام 2010، وبدأت بعض القوى المضادة للحكم تنشط في الأحواز وفي كردستان الإيرانية، كما إن شرخا في النظام حصل بين المتشددين والاصلاحيين، ونشطت إتجاهات اختلاف وعزل قومي بين بعض الأقوام الإيرانية وحكومتهم المركزية المتدينة، قابل للإتساع في المستقبل ليس بالبعيد من الآن. كما إنها وإن حققت نفوذا في الداخل العراقي، يقوي كفتها في التوازن مع العراق والمنطقة، لكنه نفوذ بينت جهود وصراعات تشكيل الحكومة العراقية عام 2010 أنه غير نافذ تماما على قسم من الكتل والأحزاب التي كانت محسوبة عليه، حتى إن قسما منهم عارضوا آرائها في تفضيل مرشح من خارج مجموعتها، ولم يستسلموا لضغوطها في تأييده، وهو من ثم لا يمكن حسابه نفوذا دائما، أو فاعلا تستطيع من خلاله توفير القناعة الكافية بين العراقيين، وبينهم الشيعة لتأييد استمراره في بلدهم، الذي لا يمكن تأمين إستقراره بعزل باقي الأطياف المذهبية والقومية سياسيا، ولم تستطع في ذات الوقت من تقليل عداء العرب لتطلعاتها خارج حدودها، الذي تزايد كثيرا نتيجة لأحداث العراق، والتلويح بتدخلاتها في شأنه، بسبب خشيتهم من بقائها المؤثر القوي في هذه الساحة المثيرة للتوتر على الدوام، حتى دخلوا جميع التحالفات المؤلفة ضدها ولو بالباطن.

إن الإخفاق النسبي للإيرانيين فيما يتعلق بمشاريعهم التعبوية والاستراتيجية في العراق، دفعهم إلى المزيد من التشدد، والهرولة سريعا نحو الأمام، سيرا ضاعف بالمقابل من خطى العالم بالوقوف ضدهم، وضد مشاريعهم في الحصول على الطاقة النووية التي قد تستخدم ذريعة للتضييق عليهم، ودفع مجتمعهم إلى الدخول في دوامات حصار وعزل يمكن أن تمهد لحصول حالات من الاضطراب.

المجتمع العراقي: أما المجتمع العراقي، الذي حلم بالأمان والرفاه الاقتصادي والتحرر من حاكم ديكتاتور، وتأمل في أحلامه عيشا فيه عدالة يعتمد المساواة، وغيرها من الأحلام، فقد وجد بعد ثماني سنوات أنه بعيد عن تحقيها، وأن الخدمات الأساسية في الحياة العصرية اللازم وجودها،

يصعب تحقيقها بالممكن المتاح. ووجد أن الحرية التي تمتع بها في انتقاد الحاكم والمسؤول لا طعم لها وسط هذه المعاناة الشديدة من كثر التهديدات، وإن التحسن في مستوى العيش قد التهمته مستويات التضخم، وكثر المصروفات على الخدمات وأمور الحياة الأساسية، وإن طعم التخلص من الدكتاتورية والبطش والتسلطية البعثية، قد انتهى، أو تغير بعد أن أنتج الوضع السياسي الجديد والجمهور العراقي الذي هو منه، توجهات تسلط حزبي بديلة، وإتجاهات إضطهاد إنساني جديدة، ووجد أيضا أن متعة السفر إلى الخارج التي حُرم منها في السابق، حرمته من متعة الاعتزاز بوطنيته العراقية، بعد أن امتنعت غالبية الدول من منحه التأشيرة، وعاملته عديد من الدول وكأنه إرهابي منبوذ، لهذا أرهقه الإخفاق وزاد من شدة مشاعره بالخيبة، حدا أنكفأ فيه على نفسه، فبقيت مشاركته في الأمن والبناء وتأمين الرفاه سلبية، وزاد من درجة عدوانيته على نفسه، فصار منتقدا متجاوزا، وعلى الآخرين من أبناء قومه، فصار راغبا في الإزاحة والتدمير.

إن من غريب الحال هو إن مشاعر الخيبة التي تكونت بسبب الإخفاق في تحقيق الأهداف وإن كان حصولها متباينا والإحساس بها مختلفا، فإنها تكاد تكون في هذه الحرب وساحتها شاملة لغالبية الأطراف المشاركة، حتى كون حصولها شيئا من العدائية في داخل النفوس كان لها الأثر في استمرار حالة التوتر وعدم الاستقرار. ومع ذلك فإن الخيبة مشاعر إنفعالية مؤقتة، عند النظر من زاويتها ومن أبعاد الظروف القائمة إلى موضوع عدم تحقيق الأهداف "الإخفاق" لغالبية الأطراف المشاركة في الساحة العراقية، لا يعني استحالة تحقيقها، خاصة وإن بعضا منها بدأت مؤشرات تحقيقه موجودة بشكل بسيط، يمكن أن يتطور إلى الأحسن، إذا ما توفرت الظروف الملائمة، ثم إن التحسن والعودة الى الحالة الطبيعية أو قريبا منها سوف تتم حتما بحكم الطبيعة وحتمية الحراك، لكنه إتمام تعتمد توقيتات حصوله قريبا من الآن، أو بعيدا عنه على عدة عوامل بينها المشاركة الإيجابية الفاعلة لعموم العراقيين التي لم تتحقق حتى الآن.

الفصل الخامس

خروقات في المجال الاجتماعي

للإنسان العراقي

إن العرض المذكور في أعلاه، لبعض العوامل التي أسهمت بحصول الاضطراب من جهة واستمرار حصوله جهة أخرى، يقدم لنا تصورا عن مدى الخرق الحاصل في المجال الإجتماعي، وسعة الآفات التي أَلمتْ بالإنسان العراقي ومجتمعه مؤثرةً ومتأثرةً في آن معا، بسبب هذه الاضطرابات وظروف العيش الصعبة وغير الطبيعية وشدة الضغوط، وهي خروق أو آفات إجتماعية وإن قل تكرار غالبيتها، يتبين أن بقايا آثارها ما زالت موجودة، أي عالقة في النفوس المتعبة ونهج التفكير غير الموضوعي بدرجة كانت ومازالت قادرة على إنتاج بعض أنواع السلوك:

المثيرة للتوتر والاضطراب.

غير المتوافقة مع مسيرة العملية السياسية وخطط إعادة البناء وبسط الاستقرار.

المساهمة في تعزيز بعض إتجاهات الفرقة بين الجماعات.

ويتبين إن نوايا إثارتها مازالت هي الأخرى موجودة، إذ أن عموم المنطقة التي يقع فيها العراق لم تهدأ بعد، أو لم تلغِ آلية التوتر سبيلا لإدارتها. والإقرار بالواقع الذي حصل في كل هذه السنين لم يتأمن بدرجة تحول دون أنتاج فعل التوتر سبيلا للتأثير.

ويتبين أيضا أن متعهدي الإثارة مازالوا موجودين، إذ أن بقايا تنظيم القاعدة الساعين إلى إثارة التوتر والاضطراب مازالوا قادرين على إحداث فعل الخرق الأمني والتخريب، وخلايا لهم أشبه بالنائمة تتحين الفرص الملائمة للنهوض كلما سنحت الفرصة إلى ذلك، والمتطرفون من كلا المذهبين الرئيسين لم ينتهِ، أو يختفِ الميل في داخلهم إلى إلحاق الأذى بالآخر وتدميره وإكراهه واذلاله في نفوسهم بشكل يوفر فرصا للتسامح وتفويت الفرصة على الارهاب للنفاذ، والجهلة هم أيضا مازالوا موجودين في عموم المجتمع، والمسلحون بالضد وإن تضرروا كثيرا وهزموا عسكريا بشكل ملموس، فإن حالتهم النفسية في ساحة القتال المفتوحة أبوابها حتى العام الثامن لم تتصدع بالقدر الكافي لتكوين حالة الاختفاء.

من هذا يمكن القول إن العوامل التي أسهمت في إثارة الاضطراب، تسببت في حصول آثار جانبية في الناحية الاجتماعية والنفسية، يمكن عد بعضها آفات، أخذت تغذي الاضطراب وقربت البلاد من حافة الهاوية أمنيا واجتماعيا، ويمكن أن تغذي حدوثه من جديد، ومن أهم هذه الآفات التي ارتبط وجودها بحدوث حالة الاضطراب هي:

العزلة والتاسلم والردة والنفعية التي سيتم عرضها ومناقشتها بقدر من التفصيل الذي يتلاءم وسعة انتشارها في هذا المجتمع.

العزلة

إن الظروف غير المستقرة التي حصلت بعد التغيير، والتي تم ذكر تفاصيلها في العناوين السابقة، دفعت العديد من العراقيين بالمستويات الثقافية الوسط ودونه، والقليل من أبناء الطبقات الواعية إلى أن يندفعوا وباندفاعهم أو من شدة إندفاعهم انعزلوا طائفيا، أو قوميا لأن سبيل الحماية والشعور بالأمان حسب قناعة العامة من الناس، والطريق السالك للوصول إلى الحكم تبعا لتصور السياسيين لتلك الفترة، كان يمر فقط عبر التوجهات الطائفية والقومية المنحازة، حتى أصبح واضحا وملموسا، في التحالفات الحاصلة لغالبية الانتخابات التي جرت وفي التعبئة النفسية التي أعدت لها والعلاقات الخاصة بها وكذلك في التصويت، أن:

الذهاب صوب الاسم المرشح وانتخاب الشيعي له يستند إلى كونه شيعيا.

وكذلك الحال بالنسبة إلى السني لأنه سنيٌّ.

والكردي لأنه كرديٌّ.

بطريقة وكأن الواحد في هذه الجماعة الفرعية يعيش في عزلة عن الآخر في الجماعة الأخرى، فجاءت نتائجها على أساس الاصطفاف الطائفي الواضح المعالم، تعزيزا لمشاعر العزلة وتكريسا لمفهوم المحاصصة الذي عبر عن واقع قوامه عزلةً تعود بعض أصولها إلى ضعف العلاقة الترابطية بين أبناء التركيبة الاجتماعية التي انعكست طبيعتها على الفعل الجمعي السياسي للتعامل مع الظروف السائدة، حيث التفضيل الذاتي المصلحي لعديد من الكتل والساسة في علاقاتهم مع بعضهم بعضا، ومع المجتمع الذي يعيشون، مما زاد الأمر سوءاً وأضعف التماسك، وأخل بالشعور الجمعي للانتماء إلى المجتمع الأكبر "العراق" والولاء له والتمسك بعضويته ومعاييره والتعاون لتحقيق أهدافه المشتركة، ثم الدفاع عن تلك الأهداف حاضرا ومستقبلا (35).

هذا ولو أخذنا أهداف الجماعات التي تشكل تركيبة المجتمع العراقي كمعيار لهذا الخلل الحاصل لغالبية السنوات الثماني نجد أن العرب في العراق كجماعة فرعية تشكل غالبية سكانه، لها أهدافها غير المتوافقة مع أهداف الأكراد كجماعة فرعية، بل على العكس من ذلك يشعر بعض الأكراد أن تمثيلهم في عراق عربي تفتيت تدريجي لمقومات وجودهم، كجماعة لها وضعها الخاص، وهو شعور أوجد أهدافا عند الأكراد تختلف عن تلك الموجودة عند العرب، أو تتناقض معها في بعض الأحيان.

وما ينطبق على الأكراد يمكن تعميمه على التركمان الذين يرون أو أن غالبيتهم يرى أن هدف الالتقاء مع تركيا على سبيل المثال، هو الأقرب لهم من أهداف الدولة الفيدرالية التي يريدها الأكراد وقسم من العرب، والتي لا يساعدهم تحقيقها على الاحتفاظ بخصوصيتهم القومية.

إن هذا التناقض بالأهداف والرؤية الخاصة لتحقيقها، بالإضافة إلى إنعكاسه سلبا على الشعور بالانتماء إلى العراق وعلى اتجاهات التمسك بعضويته، أخل بمقدار التعاون بين تلك الجماعات لتحقيق الأهداف المشتركة، ودفع كلاً منهم إلى الانعزال عن الآخر إلا بالقدر الذي يحقق بعض المصالح الذاتية ويفتح المجال أمام طرق أبواب الغير قريبا كان، أو من بين البعيدين للاخذ بيده في عملية تحقيق الأهداف الخاصة.

إن مسألة العزلة هنا تجاوزت حدود القومية، إذ لو أخذنا الدين مثالا آخر نجد أن المسلمين جماعة فرعية ومن بعدهم المسيحيين جماعة ويليهم الأزيديين والصابئة جماعة بنسب قليلة، وتناولنا في مجاله أهداف تلك الجماعات والتقاطع الحاصل في بعض جوانبها نرى على سبيل المثال: أن لبعض المسلمين في هذه التشكيلة خلال السنوات الأخيرة أهدافا يتحسس من تطبيقها غير المسلمين، والعكس صحيح أيضا، مما دفع الشاعرين بالضعف إلى مزيد من العزلة ومزيد من مساعي طرق الأبواب الخارجية لأغراض الحصول على الحماية وقوة التأثير بأساليب مخلة.

لكن هذا التوجه الانعزالي ذا الصلة بالأجنبي سوف لن يستمر طويلا بسبب كثر الانتقاد الذي يتعرض له والذم الحاصل لأبطاله من السياسيين خاصة في السنة الأخيرة مما يؤشر حصول تغير بسيط في نهج التفكير العراقي يمكن أن يكبر ليكون من بين عوامل التأثير في التصويت والاختيار والدفع باتجاه الخروج من العزلة مستقبلا مؤشراته، أو بعضا من مؤشراته التي كانت واضحة في الانتخابات الأخيرة مثل:

1. سعت غالبية الكتل الانتخابية إلى تطعيم قوائمها سنيا وشيعيا، وإن كان في معظم الأحيان تطعيما شكليا، جرى لأغراض الترقيع الإيهامي، إذ ذهبت القوائم الشيعية الكبرى مثلا، باستمالة شخصيات سنية مستقلة، رقّعتْ فيها فرشة قائمتها، وهكذا فعلت قوائم سنية أدرجت شخصيات شيعية مستقلة بين أسماء قوائمها وهو ترقيع، ثبتته نتائج الانتخابات إذ لم يحصل مثل هؤلاء المرشحين المرقع بهم، خاصة في القوائم الشيعية المعروفة على أصوات تؤهلهم بالفوز، وبما يتناسب وأسمائهم التي ترددت بالساحة السياسية البرلمانية والحكومية، لأسباب قد يكون بعضها عتبا من الجمهور، أو إتهاما لهم بترك أصولهم وتغيير الاتجاه انتهازيا، أو لبقايا

عزل طائفي، ومع ذلك وإن كان ترقيعا سياسيا، إلا إن حدوثه يعد خطوة إلى الأمام، قوامها اقتناع السياسيين بأن باب الوطن بات مفتوحا أكثر من السابق، وباب العزل الطائفي يتحرك باتجاه غلق تدريجي قد يستغرق غلقه بقدر مقبول عشرات السنين، وهي خطوة يمكن أن تمهد إلى خطوات أخرى على طريق ممتد طويل، يقع التخلص من آفة العزل الطائفي والسلطة النفسية للطائفة في نهايته.

2. إن البرامج المعلنة للقوائم والكتل الانتخابية لم تقترب هذه المرة من موضوع الطائفية، وغُلفتْ جميعها بعبارات وطنية، في محاولة لتقديم الوطنية على حساب الطائفية، وهذه وإن لم تكن نابعة من روح وطنية عراقية خالصة لبعض القوائم المعروفة بتوجهاتها الطائفية التقليدية، لكنها تمثل إدراك السياسيين لحقيقة أن الطَرق على المواطنة العراقية، يفيد في كسب أصوات الوطنيين التي تتزايد على حساب الطائفيين، وهي خطوة إلى الأمام، سيزداد وجودها وتأثيرها حتما في المستقبل وإن كان بعيدا من الآن.
3. إن قسما من السنة انتخبوا شخصيات شيعية، وقليل من الشيعة انتخبوا مرشحين سنة، بضوء البرامج المعلنة لهم، أو لقوائمهم والنقاشات التي كانت تجري وسط المستقلين والمثقفين والناس العاديين حول الانتخابات ومن سينتخبون، كانت تتحول إلى حساب الايجابيات والسلبيات، وتتركز على الكفاءات في بعض الأحيان، مما يعني وجود بداية توجهات للنضج يمكن أن تتجاوز حدود الطائفة في المستقبل ليس القريب من الآن.
4. كما إن نتائج الانتخابات جاءت لتؤشر تحولا إيجابيا ولو محدودا باتجاه إنحسار العزل الطائفي، إذ أن القائمة الأولى التي حصلت على 91 مقعدا في البرلمان لتفوز بأعلى الأصوات يرأسها شيعي علماني، وفيها ما يقارب السبعين سنيا وهناك قوائم شيعية فاز فيها مرشحون سنة، ولو إنهم قليلون جدا.

إن التدافع بين السنة والشيعة في هذه الانتخابات، خفت حدته بين الجمهور وبقيت ماثلة بين القادة الكبار، إذ أن الشيعة الذين توجه غالبيتهم للتصويت في الأنتخابات السابقة، كانوا أقل اندفاعا في الانتخابات الأخيرة، ولم يضعوا في حساباتهم إثبات تفوقهم كما حصل في الانتخابات السابقة، بينما سجل اندفاع للسنة هذه المرة يفوق كثيرا اندفاعهم في الانتخابات السابقة، وهذا تباطؤ واندفاع وإن يُفسر في الجانب السياسي، إحباطا من تحقيق الأهداف في الجانب الشيعي، ورغبة في المساهمة لتحقيق أهداف وتعويض الخسائر في الجانب السني، لكنها ومن الناحية النفسية، يمكن أن تؤشر أن دوافع العزل والاحتقان الطائفي، قد خفت شدتها، ولم

تعد كما كانت في السابق أقوى العوامل في عملية حث الجمهور العراقي، وتحريكه باتجاه التصويت طائفيا وهو تقدم ملموس، أو قدر مقبول من كف السلوك الخاص بالعزل الطائفي، يمكن استثماره باتجاه بسط الأمن، إذا ما توفر قادة سياسيون قادرون على استثماره، بخروجهم كقدوة للآخرين من عباءة الطائفة ولو في زمن ليس زمننا الآن.

لكننا وفي مجتمع مثل العراق لا يمكن الإطمئنان إلى إثر الكف، لأن الكثير من الإنفعالات المصاحبة للعزل والاحتقان الطائفي، تحولت وهي في طريقها إلى الكف صوب مناطق ما قبل الشعور، أي إن العقول لم تنجح حتى الآن بتحويلها إلى اللاشعور "كف غير مكتمل" ولا يمكنها إلغاءها، أو محوها تماما، علما أن تواجد مثل هذه الانفعالات في هذا القسم من الذاكرة الجمعية، يعني بقاءها رمادا قابلا للتطاير وورقة في السياسة، يمكن الرجوع إليها في المستقبل وإشهارها عند إقتضاء الحاجة، إذا ما اخذنا بنظر الاعتبار أن خفوت شدة العزل والاحتقان الطائفي، لم تأت من برامج تربوية أعدتها الدولة للتعامل مع الموضوع.

ولم تنجم من برامج ثقافية أسستها الكتل والائتلافات السياسية، لتجاوز سلبيات الموضوع، ولا من جهد شعبي لمؤسسات المجتمع المدني، وإنما جاءت كنتيجة حتمية للحراك والتطور الاجتماعي الذي أسهم في إدراك الحقيقة واستيعابها، وكنتيجة جانبية لحالة التعب والإعياء التي أصابت العراقيين وجاءت أيضا من:

مواقف الصحوات التي أفاق أهلها من غفوة التسيير والاستغلال.

ضغوط الأمريكان والأوربيين لتحجيم التوجهات الخارجية المثيرة بالضد من العراق.

بعض البرامج الخاصة بالتوعية والتحضر التي تجريها بعض مؤسسات المجتمع المدني، والجهود الثقافية والإعلامية الوطنية المستقلة.

وكذلك من التأثيرات الجانبية للأعمال الفنية العراقية التي تقام في المهجر، خاصة تلك المسرحية الذي حاول منتجوها وممثلوها التعامل مع الموضوع باسلوب الفكاهة والتسفيه من مسارح أقيم غالبيتها في سوريا بدوافع العيش والاستمرار في البقاء.

إن العزلة المفرطة اضطراب نفسي، تتمثل أعراضها بوجود قلق وإكتآب، ونظرة تشاؤمية إلى الواقع، تصاحبها مشاعر كراهية للجماعة المقابلة وأفرادها، مع تجنب التقرب منهم، أو الاهتمام بهم ولفت أنظارهم، وفيما يتعلق بالأحداث الجارية من حولهم يكون غالبيتهم مشاهدين لها، وليس مشاركين فيها، أو في صنعها، باستثناء القادة الذين يبرزون من بينهم، أي إنهم يميلون إلى الإحجام عن الدخول في مشاكل الحياة ويكونون فاقدين للثقة بالنفس وبالآخرين، وهذه أعراض

إضطراب، لو حاولنا النظر إلى حقيقتها النفسية من زاوية العزلة والتجنب، تؤشر كم هي ساعات العزلة التي لجأ إليها الإنسان العراقي، في تعامله مع الأزمات المتتالية، وكم هو عدد الخلوات التي سعى إليها تأملا مع نفسه للهروب منها، وكثرتها بطبيعة الحال وتكرار حدوثها أكسبت البعض ميولا إلى العزلة المفرطة، إذا ما وضعنا بجنبها مصاعب العيش، ومخاطر الشارع والحوادث التي دفع حصولها إلى الابتعاد عن الجماعة، والتقليل من الخروج مع الجماعة، فإنها تؤشر وجود قدر من العزلة قريب من حافاتها المرضية، وهي وإن لم تبلغ الحالة المرضية، فإنها موجودة بمستويات غير إعتيادية، يفوق وجودها باقي الشعوب المقاربة.

وإذا ما نظرنا إلى موضوعها من الناحية النفسية السريرية، فنجد أن الانطواء وفقدان الثقة بالنفس والآخرين والتخوف من الغير وسوء الظن بهم والشك بتآمرهم، كأعراض للعزلة الفردية، باتت أعراضا شائعة بين العراقيين العاديين وبعض من السياسيين، وشيوعها يؤشر حصول بعض مشاعر العزلة وعلى مستوى يفوق الطبيعي، الذي يمكن أن يحصل في المجتمعات الأخرى.

وإذا ما نظرنا إلى موضوعها من الناحية الاجتماعية، ومن حقيقة أن المجتمعات التي تعاني نزعات تعصب إلى الدين، أو الطائفة، أو العرق تدفع الفرد الذي لا ينسجم مع عوامله أي التعصب إلى الابتعاد عن المشاركة الجماعية، حتى يجد في العزلة حلا أكثر راحة وقبولا، منها يتبين أن غير المتعصبين في العراق والذين يشكلون شريحة اجتماعية غير قليلة، هم منعزلون عن غيرهم من المتعصبين.

إنها حقائق اجتماعية ونفسية تؤكد أن في العراق المعروف سابقا بروابطه وعلاقاته الاجتماعية البينية الجيدة ضمن الجماعة الواحدة، قدرا من العزلة خاصة بين المثقفين وذوي التحصيل العالي والناس العاديين غير المتعصبين، دفعت العديد منهم إلى الوقوف على التل والبقاء في موقف الفرجة، فخسرت بلادهم ما لديهم من جهود، وخسرت عقولهم التي كان لها أن تشارك في إعادة البناء بشكل فاعل.

التأسلم

انقسمت خلال عامي الفتنة سيارات نقل الموتى من الطب العدلي وبعض المستشفيات إلى خطوط سنية وأخرى شيعية، حتى يُسئل من يريد إحداها إن كان سنيا ليدله السائل على الخط الذي ينقل السنة حصرا إلى مناطق الدفن والعزاء السنية، وفيما إذا كان شيعيا يدله على الخط الآخر الذي يقتصر نقله على الشيعة إلى مناطق سكنهم ودفنهم المعروفة، وفوق هذا يتم التأكد من طالب السيارة إذا ما كان شيعيا يصدف مروره من مناطق سنية، أو العكس سنيا يمر بمناطق شيعية ليكون النقل والحالة هذه مناصفة بين سيارتين كل واحدة تعبر به المنطقة التي تصنف إليها طائفيا. إنقسامٌ وإن كان شكليا، لكنه يبتعد عن معنى الأديان التي جاءت جميعها بهدف تشكيل السلوك الانساني سويا باتجاه الطمأنة والاستقرار وضبطه انفعاليا، واستخدمت جميعها لهذا الغرض في التوجيه والتشكيل ثواب قوامه الجنة وعقاب مؤداه النار، واستغلت جميعها كذلك من الإنسان، أو بعض البشر لأغراضهم الخاصة، أو أن الاستغلال جاء عرضا ونتيجة جانبية لأفكارهم وأجتهاداتهم الخاصة، فنشأت مذاهب وتكونت جماعات وتشكلت أنواع صراع داخل الدين الواحد والمذهب الواحد، نَفذَ من خلالها في بعض الأحيان، إنسان من نوع خاص في داخله خوف شديد من العقاب، أو خوف شديد من شيء مجهول "قلق" دفعه إلى المبالغة، أو التطرف في التطبيق فأسهم من حيث لا يرغب أحيانا في حرف الدين عن تسامحه المعهود، ونَفذَ آخر من نفس النوع في داخله فسحة عداء لذاته، أو للآخرين دفعته إلى الدعوة بالإيغال في استخدام القسر والقوة للإصلاح، ودفعته في ذات الوقت إلى استثمار كل جهده وقوته للوصول إلى مركز في السلطة الدينية، أو السياسية الدنيوية، يخدمه في تطبيق أفكاره العدائية في الإصلاح والتقويم، فأوجد أساسا لهذا النوع من التطرف في الاستخدام.

وهكذا هو الحال وفي كل الأزمنة والأوقات وفي جميع الأديان. يزداد البؤس في أحوالها وتتضاعف المخاطر والأهوال، يوم يكثر النافذون غير الأسوياء ومعهم كثير من الانتهازيين، يعبرون معا الجدار السوي للدين، أو ينفذون منه إلى عالم الدنيا المليء بالأخطاء والتجاوزات في تلك الأوقات "الأزمات"، عندها يتكون نوع من التدين أو جيل من المتدينين لديهم الاستعداد للقيام بأي فعل يُشبع رغباتهم في الدنيا بعيدا عن مفهوم الدين الصحيح للآخرة، وهذا واقع لا يقتصر على الدين، إنه في مجال الاختصاص النفسي، يحدث أن يدخله مثلا أشخاص يعانون في الأصل من مشاكل نفسية يعتقدون في دخولهم إليه، السبيل الوحيد لحل مشاكلهم، فكان

دخولهم الأخطر على حالهم النفسية وعلى الاختصاص الذي أتهم في بعض المجتمعات العربية أن أهله شلة مجانين، وهكذا هو الحال أيضا في موضوع الأديان، التي يتجه بعض النافذين إليها من غير الأسوياء إلى التطرف في التدين والمغالاة في الدعوة إلى الدين وتطبيق الطقوس الدينية، حد الميل إلى تطبيقها بالقوة لمستوى الأمر بقتل من لا يمتثل إلى أوامر التطبيق. وهذا ما حصل في العراق بعد التغيير، إذ توجه إلى التدين الإسلامي بعض الشباب الذين انقلبوا بين يوم وليلة من حال المعصية والرذيلة المتطرف، إلى نقيضها التدين المتشدد، حتى أخذ قسم منهم على عاتقه تقديم النصح والارشاد والقسم الآخر تنفيذ القصاص الإلهي في مسائل تتعلق بارتكاب الذنوب التي يقيّمونها ذنوبا، ويحكمون مرتكبيها قتلا قبل يوم الحساب من خلال جهودهم العشوائية، أو ضمن تنظيمات دينية إسلامية نمت وتشكلت واتجهت على نفس الأساس في النفاذ، فارتكبوا بسبب أساليبهم المتطرفة كثيرا من الذنوب التي لا يقبلها أي دين، فحق تسميتهم بالمتأسلمين، وظاهرتهم بالأسلمة. شكتهم إحدى طالبات الجامعة المستنصرية (ك، م) قائلة إنها عندما كانت عائدة إلى بيتها في منطقة الدورة ببغداد أحد أيام نيسان 2004، أوقفت سيارة الكيا التي تستقلها مع سبعة نسوة وسيدتين سيطرة تبدو غير رسمية نُصبّتْ قريبا من محطة الكهرباء، يديرها مدنيون جميعهم ملتحون، وبوقوفها تقدم منا شاب بلحية شعرها خفيف ومتفرق ينم عن عمر لم يتجاوز الثامنة عشرة، بلهجته البغدادية وكأنه من نفس المنطقة، أو المناطق القريبة، فتح الباب الجانبية للسيارة، فالتقت عيناه بعينيَّ عندها شعرت وكأن صعقة كهربائية قد سرت في جسمي وجعلتني أرتجف رعبا، فقال موجها كلامه لي دون الآخرين:

أنتِ لماذا لم تكوني محجبة، هيا أنزلي من السيارة لتأخذي جزاء فعلتك الشنيعة، توقف الكلام عند حنجرتي، لم أتمكن من النطق، أخذت أتأتئ كأنني مصابة بهذا الداء من سنين، ودموعي تتوسلان عفوا من صاحب أمر تصورته من يقرر الحياة والموت، حتى أثارت حالتي المأساوية هذه امرأة خمسينية بحجاب أبيض كانت بجانبي، يبدو أنها فهمت تأتأتي وسعيي إلى القول أني مسيحية، فأجابت نيابة عني بلهجتها البسيطة، (إبني شوفها مسيحية وتدري المسيحيين بدينهم ماكو حجاب) فأومأت برأسي وكأني وجدت الحل أو أن يسوع قد سخر هذه المرأة المسلمة ليخلصني من هذه المحنة، فقال: (ها نصرانية).

فهززت رأسي ثانية ودموعي مازالت تنهمر دون توقف، ثم أكمل:

وإن كنتِ كذلك أنتِ تعيشين في الدولة الاسلامية، ثم تعالي هل تدفعين الجزية.

لقد وَجَدت الحشرجة التي أوقفت لساني عن النطق، فرصة في الكلام المتبادل مع قابض الأرواح هذا وبدأت أنطق بكلمات متفرقة وبطيئة، أخي والله آني مسيحية ثم إني ما أعرف يمكن أهلي دفعوا الجزية، أكيد دفعوا الجزية، فرد قائلا: إنزلي يافاجرة.

لقد تشبثت بالكرسي والمرأة التي بجانبي كغريق يتمسك بمنقذ يعرف إنه لا يحسن السباحة، لكن الأمر ليس كذلك عند هذا الشاب الذي يتصور أنه من يحكم المنطقة وربما أميرها الجديد.

شدني من شعر رأسي وسحبني من السيارة، وقال للسائق تحرك أنت، فتحركت السيارة مسرعة لأنها أو لأن سائقها وركابها حصلوا على الفرج، ومسك بيّ من شعري مثل ذئب يمسك شاة تجري معه دون مقاومة إلى المكان الذي يريد. أخذني إلى سيارة سبعة راكب كانت قريبة من الطريق، وقد خارت قواي حتى لم أعد أستطيع المشي، فتحول السحب سحلا لبريء يساق إلى منصة الاعدام، حتى أدخلني إليها دفعا ونغزا بسكين أدمى ظهري.

أتذكر إني قاومته بشدة على حافة باب السيارة حتى تمزق قميصي، فزاد نشاطه في الدفع والوخز حتى أصبح حيوانا لاهم له سوى إطفاء غريزته التي اشتعلت من فرط المقاومة وتمزق القميص، شعرت إني أنتهيت تماما فوقعت أشبه بالجثة على الكرسي الخلفي، أنتظر طلقة الرحمة التي تمنيتها من خوف اغتصاب تملكني، وتشنجات لم يسبق لي أن جربتها طوال عمري الذي وصل قبل أيام إلى العشرين عاما.

مرت عليّ لحظات وكأني أحلم حتى أفقت من إحداها على صوت هذا الحيوان المفترس وهو مستعجل في خلع بنطلونه قائلا:

أنتم مسيحيون كفرة لابد أن تنالوا جزاءكم في الدنيا قبل أن تدخلوا جهنم الآخرة، عندها تأكدت أنه يهم باغتصابي قبل قتلي عقابا وضعه هو لمولدي مسيحية، فذكرت الأب والأبن والروح القدس وقلت له هذا حرام، فجاءني الرد بعد أن أكمل خلع البنطلون: الحرام هو أن تعيشوا ياكفرة بهذه الدنيا، وقبل أن يتمم خلع ملابسه الداخلية طرق أحدهم باب السيارة بعنف واستعجال قائلا:

لك سمير جاءت دورية أمريكية، عندها قفز من السيارة حاملا ملابسه المخلوعة مثل قط تلاحقه الكلاب، وبقيت أنا مذهولة، حاولت أن أجلس في مكاني وأن أنادي من ينقذني، لكني لم أقو على فعل شيء، كانت مشاعري قد تبلدت، وعضلات جسمي قد أنشدت، ورحت في غيبوبة لم أستفق منها إلا على صوت أحد يناديني استيقضي، أطمأني أنت الآن في مستشفى اليرموك، عندها فتحت عينيَّ وتأكدت من الصوت أنه فعلا لطبيب عراقي، وإنها فعلا مستشفى

حيث الحركة والصدريات البيضاء وسرير إلى جانب سرير أرقد عليه، وتأكدت أن الدورية الأمريكية التي مرت بالصدفة قد أنقذتني عند تفتيشها السيارة التي تركها القتلة واقفة في مكانها في أثناء هروبهم مسعورين.

هنا توقفت هذه الشابة عن الكلام في شقة سَكَنتّها العائلة في باب توما بدمشق كانت قد أرتحلت إليها بعد الحادثة مباشرة، وهي في محطة الانتظار إلى مكان اللجوء قائلة: هل هذا هو الدين الاسلامي ثم ما قصة الجزية التي لم أفهم عنها شيئا. بعدها وقبل أن يتدخل أحد الحاضرين من أصدقاء العائلة المسلمين ليشرح الجزية في الاسلام، تَذكرتْ أمرا أرادت أن تضيفه قائلة: لقد فاتني شيء مهم، هو أني وبعد العودة إلى بيتنا بنفس الليلة والرقود في الفراش لما يقارب الاسبوع والخوف من الخروج إلى باب البيت، وعند زيارتنا من الأقارب والجيران وصفتُ لجميعهم ذلك الحيوان وبدقة متناهية فعرفه ابن جيراننا قائلا هذا سمير الساقط، يسكن أهله في دور الجمعية ويسموه شباب المنطقة بهذه التسمية أي الساقط، من كثر تحرشه ببنات المنطقة، وسرقته الدور، أي بإيجاز وباللهجة العراقية من كثر ما (زايعتة الارض).

عند النظر إلى موضوع التأسلم من الناحية النفسية البحتة نجد أن الأديان السماوية التي نادت بالتسامح والاعتدال، وحذرت السلوك غير السوي بسوء العقاب، سعيا منها إلى إنهائه واستمرت على هذا الحال منذ النشأة الأولى حتى يومنا هذا، وجدت منطقيا أن إنسانها الذي أرادت الأديان تدجين سلوكه ضمن حدود السواء لم يتدجن بالمطلق، لأن في التركيبة النفسية لبعضه شذوذا، أو أبتعادا مَرَضيا عن السواء، لا يمكن تدجينه، أو إصلاحه بوسائل الدين، وهم نِسب يكاد يكون وجودها متقاربا في كل المجتمعات وفي جميع الأديان، وبالرغم من ذلك فإن أخطار وجودها في المعتاد محدودة، إلا إذا نفذت إلى الدين، لحل مشاكلها الانفعالية من خلال تطبيقاته الواسعة وكونت ظاهرة تنتشر بين العوام، وهذا ما حصل، أو جزء منه في العراق الذي تكونت فيه ظاهرة من النوع المذكور "التأسلم" تحاكي في طبيعة سلوك أصحابها التعصب، لا نقصد به العلاقة الايجابية بين الإنسان والخالق، ولا الإيمان بالشريعة أساسا للتعامل مع الحياة، وإنما النفاذ غير السوي إلى دائرة الدين، سبيلا لتحقيق التوجهات المتطرفة، غير السوية، إذ بات واضحا في السنوات التي أعقبت التغيير، أن غير قليل من العراقيين، ودون أساس فقهي، يتجهون في مواقفهم الحياتية وفي آرائهم السياسية وفي تعاملاتهم الموقفية إلى إعطاء تفسير ديني ذي طبيعة متطرفة لكل فعل يصدر وقول يقال، وبسبب تأسلمهم هذا يعتقدون أنهم على حق في كل الأمور ويذهبون أبعد من ذلك إلى دفع الآخرين للإيمان بمعتقداتهم والسير على نهجهم، وبعكسه

يتهمونهم بالكفر، أو الردة ويتوعدونهم بسوء المصير في دنيا لا عفو فيها، قبل آخرة فيها سعة من العفو والغفران.

إن التمترس خلف الإعتقاد الفكري المطلق، أو التأسلم على هذا الأساس نهج تفكير، لا يقتصر وجوده على العراق ولا على الدين الإسلامي ولا كذلك على مجتمعاتنا العربية، التي عانت أكثر من غيرها بسبب هذا الوجود، بل هو موجود في كل المجتمعات البشرية، وبنسب تكاد تكون متقاربة عند خطوط البداية لهذا الوجود، والفارق الوحيد في سعة انتشاره بعد تلك الخطوط، وتأثيره على النفس المتطرفة ذاتها وعلى الأخرين القريبين منها والبعيدين، بين هذا المجتمع وذاك، أو بين مجتمعاتنا المصابة بدائه المفرط، وتلك التي تجاوزته منذ عشرات السنين، يعود إلى طبيعة النظم والقوانين المدنية وأساليب الإدارة ومستوى التحضر والانفتاح. عواملٌ تفاعلت فيما بينها فأكثرت من الاعتدال عندهم، وأبقت عندنا التطرف اضطرابا حبيس نسبه التقريبية، عند خط البداية مع قليل من الاستثناء، أي إنها عوامل كان وجودها ضعيفا عندنا، بقدر أضعف نتائج التفاعل التي سمحت بانتشاره، بعيدا عن خط البداية، وجعلته خاصية تقترب من أن تكون عامة، ويقدس وجودها العديد من أبناء المجتمع ضحاياها المخدرون، وبسببها انساق الكثيرون خلف شخصيات متأسلمة جنود يطيعون ولا يناقشون، ينفذون ولا يسألون. وأصبح لهم شأن وقدرة على التأثير، انسحبت أمامهم جموع المعتدلين، فتكونت ظاهرة الأسلمة وزادت نسب الخلل والتأثير.

إن التأسلم الذي نزع في مجاله بعض العراقيين بدلة الزيتوني المقرونة بالحزبية البعثية وجيشها الشعبي ولبسوا المحابس المشفوعة بالتدين، أو السراويل البيضاء القصيرة، وغيروا من لهجة، أو عبارات كانوا يتكلمون بها أمام المسؤولين ورجال الأمن مثل تلك اللهجة التي يتكلم بها أهل تكريت إلى أخرى قريبا من لهجة أهل الجنوب، ينطقون بها في نقاط السيطرة والتفتيش، يقطعون الشوارع رواحا ومجيئا، يمنعون وينهرون ويحذرون وقليل من الأحيان ينصحون، بديلا عن الأب المتهم بالجهل في أمور الدين، ويقودون الجمهور بديلا عن السياسي المتهم بالتقصير، ويفرضون رأيهم على طالب الجامعة والأستاذ قسرا لأنهم بذلك مخولون، يؤكدون في المكان الذي فيه يتواجدون، أنهم سلطة إلهية بديلة عن الدولة التي لا تراعي أمور الدين، ويعممون معتقداتهم وأفكارهم بالترهيب وقوة السلاح، وكأنهم مصابون بتسلط الزمن لا يستطيعون الاحتكام إلى منطق الحراك الاجتماعي والتطور الذي سارت عليه البشرية منذ تكوينها ولحد الآن. والأخطر من كل هذا وذاك أن كثيرا منهم مسحوا من دفاتر خدمتهم فترة قضوها في وحدات تابعة

لفدائيي صدام في ذاك الزمان، ليسجلوا في مليشيات هذا الزمان، وغيروا سريعا من إنتماءاتهم لحزب ذاك الزمان، لينتسبوا سريعا إلى أحزاب هذا الزمان، وبدلوا طريقة حياتهم لهوا وفسقا في ذاك الزمان إلى تعبد طوال ليل هذا الزمان، فكانوا جنودا أوفياء لقادة مجهولين ولمليشيات متأسلمة ضد الدولة، نفذوا أوامرها في القتل سبيلا لمقاومة بنائها الديمقراطي، وحلوا في ممارستهم للعقاب محل القاضي المخول قانونا. وليقتنعوا في هذا الاحلال، نَصّبوا من بينهم قاضيا شرعيا لم يكمل الدراسة المتوسطة، يحكم جلدا ويقتل خنقا، لا وجود في أحكامه للبراءة، لأنها في العقل أصلا غير موجودة، بسبب الإصابة بداء التطرف الاضطهادي.

إن التأسلم في حالتنا هذه، يقترب من خط اللاسواء، بل هو اللاسواء، لأن صاحبه في هذه الحالة يكون في حالة عيش تحت ضغط الأفكار التسلطية، التي يحاول التخلص منها بتوزيعها على الآخرين، لكنه بعد قليل يجد أنها قد تجددت، بدرجة تدفعه الى القلق المستمر، فيزيد من تدخله في شؤون الغير، وإرغامهم على فعل الصحيح الذي يعتقده هو صحيح، ويفسره تفسيرا، يعتقد أنه التفسير الوحيد في صلب الدين الاسلامي الحنيف.

إن التأسلم لا يشكل حقا مشكلة، إذا ما بقي فرديا أو إذا ما أدرك المجتمع طبيعته وطوقهُ بالتوعية والتثقيف، لكنه سيكون كذلك عندما يجتمع المتطرفون في جماعات على شكل منظمات سياسية كانت، أو دينية تحت ضغط التفتيش النفسي اللاشعوري عن وسائل لتصريف خوفهم وقلق المجهول، فيكّونون عندها مجتمعا جاذبا لأمثالهم من المتطرفين ومثيرا لتطرف المقابلين لهم في السياسة، أو في الدين. ولنا في هذا أمثلة قريبة من الواقع العراقي والفلسطيني، إذ شاهدنا في العراق كيف أن القاعدة المحسوبة على المتأسلمين السنة قد أجتذبت إلى دائرتها، العديد من السنة المتأسلمين في العراق، ونفذت الكثير من أعمال القتل والخطف والتهجير، بطريقة مَرَضيّة كانت كافية لإثارة المتأسلمين في الجانب الشيعي المقابل، اللذين تكتل بعضهم بجماعات تعاملت مع الجانب المقابل بنفس الطريقة، مع الأخذ بالاعتبار أن معظم أعمال القاعدة قد جاءت من هذا المنظور، وفي المقابل جاءت الأعمال التي قامت بها المجاميع الخاصة في الطرف المقابل بنفس هذا الاتجاه، منه يصبح التفسير من الناحية النفسية والاجتماعية، يدور في إطار تأسلمٍ ينتج آخر، قد يفوقه في بعض جوانب التأثير.

وشاهدنا في غزة الفلسطينية التي عرفت إدارتها الحمساوية بالتطرف "التأسلم" في الرأي والاعتقاد وأسلوب التعامل مع بعض مناحي الحياة الاجتماعية والسياسية، وأستمر كذلك حتى أثار آخرين هم أيضا متأسلمين بل أكثر أسلمة، فكان تنظيم جند أنصار الله وسيوف الحق التي

ظهرت لتقاتل حماس، بطريقة لا تفسر نفسيا إلا من باب يبين أن التأسلم الذي جرى في القطاع قد آثار تأسلما آخرا، زاد عنه في الشدة واختلف في الاتجاه. وعلى هذا الأساس يعد التأسلم، تطرفا غير سوي وآفة إجتماعية لابد من إجتثاثها في مجتمعاتنا الشرقية، وإلا ستزيد من الفوضى وعدم الاستقرار، إجتثاثا سيكون فاعلا عندما يأتي من بين المجتمع، ويتأسس على قيمه المعتدلة.

التأسلم السياسي

في العراق امتزج التأسلم الديني بالسياسي، أو في حالة التأسلم امتزجت أعمال السياسة بالدين، في محاولة حثيثة لتحقيق الأهداف الدنيوية للسياسة عن طريق الدين، فكّون هذا الامتزاج تعصبا إسلاميا "مذهبيا" سياسيا اكتسب مشروعه صفة التشريع، وحصل بعض أصحابه على خصائص العظمة والتبجيل، صفات عندما تكون في مجتمع يمر بفترة نكوص حضاري مثل الذي يمر بها العراق، سيكون من السهل وجود من يسير في طريقها، بل ومن يضحي من أجلها، فكانوا في واقع الحال كثيرون، وكان دفعهم إلى ساحة الاضطراب سهل ورخيص الثمن، وفي حالتها خاصة في السنوات الأربع الأولى التي أعقبت التغيير، يمكن الإشارة إلى أن المجتمع العراقي قد أصيب بعضه بهذيان التأسلم بعد أن تجاوز المتأسلمون المتطرفون حدود الحياة النفسية الطبيعية. وبعد أن تحولت إستجاباتهم في الظروف العادية والقريبة من العادية إلى استجابات إنفعالية تعصبية. وتحول حماسهم إلى حماس غير عقلاني. وبعد أن تغيرت معالم الشخصية عند العديد منهم، بحيث سيطرت على ذواتهم قناعات راسخة لا تتزعزع، وبصورة كادت أن تكون شبه مستمرة، بإتجاه الادعاء بالحق المطلق، وعدم التنازل عن وجوده تحت أي حكمٍ، أو ظرف من الظروف حتى أصبح من الصعب وصف مقتل عائلة بأكملها شيعية، أو سنية، كردية، أو عربية ليس لذنب ارتكبته، سوى أنها من طائفة أخرى، جاء قتلها نتيجة وحيدة لهذيان التعصب الديني "التأسلم".

إن هذا الموضوع، أي التأسلم السياسي قد امتد إلى بعض الأحزاب السياسية التي أتجه قادتها إلى التعامل مع الجمهور العراقي اعتقادا منهم بأحقية التمثيل، وبجماهيريتهم في ساحة العمل السياسي القائم على التمثيل، وسعوا في توجههم هذا إلى استخدام شتى الوسائل التي يسمح بها القانون لتحقيق ذلك، وهي بطبيعة الحال متعددة، بينها الرموز الدينية التي حَرّمتْ غالبية الدساتير المشرعة في الدول الديمقراطية استخدامها لفرط حساسيتها في إثارة مشاعر الغير من الطوائف والأقوام فقط وللمعايير القيمية الرفيعة لحماية الرموز الدينية من حيل السياسة وأخطائها

المتكررة، ولنا في العراق الديمقراطي الحديث أمثلة كثيرة في الأنتخابات التي جرت نهاية عام 2005 والتي تسابقت فيها أحزاب دينية عديدة للإيحاء بعلاقتها الفقهية ببعض المرجع الدينية وبتقليدها لهم والسير على نهجهم في التشريع وأمور الحياة، وهذه مساع لو جاز لنا تحليل نتائجها في إطار السلب والإيجاب على العملية السياسية وعلى الجمهور الناخب والأهم منهما على الرمز الديني شخصيا، نجد وببساطة أن فوز أحد الأحزاب في استخدام الرمز الديني (أ) على سبيل المثال دفع الحزب الآخر من نفس الطائفة إلى التوجه لأستخدام الرمز (ب) وهكذا إلى الثالث والرابع حتى انجَرت العملية السياسية برمتها إلى ميدان صراع ديني اجتهادي، كان الخاسر الأكبر فيه الدين، أو بالأحرى الطائفة التي جَزَأت أحزابها السياسية المستغلة لرموزها الدينية، أو وزعتهم حصصا بينها في ميدان صراع قائم على كم رقمي يقدم هذا الحزب إلى سدة الحكم ويبعد ذاك، والتجزئة في هذه الحالة نوعا من التأسلم، يعزز الفرقة والتشتت التي يسعى الغير إلى إبقائها ماثلة في المجتمع العراقي، على وفق المبدأ السياسي المعروف "فرق تسد". كما إن الفوز الذي حققه الحزب (س) على أساس التدين إستئثارا بالرمز الديني (أ) في مجتمع لم يتفهم الديمقراطية ولم يتقبل نتائجها التقليدية في الربح والخسارة، أثار حفيظة الأحزاب الأخرى للتدين والاستئثار بالرمز (ب) و (ج) وتسبب في إخراج مشاعرهم العدوانية باتجاه الحزب الأول، ومن ثم ضد الرمز الديني المستخدم من قبله أساسا للفوز، بحكم عملية الاقتران الشرطي التي تحصل حتما بين الحزب والرمز الديني، عندها خسرت العملية السياسية حيويتها والطائفة وحدتها، وستخسر الرموز الدينية سلطتها الروحية في الأفتاء والتوجيه ومن ثم رفعتها في البقاء، إذ لوحظ مثلا بعد أنتخابات عام 2005 التي تم التأسيس فيها على الجانب الديني خاصة بالنسبة للأحزاب الشيعية التي أتخذت من بعض المراجع عمادا لدعايتها الانتخابية، حتى أقحم قسم منها أعلى المراجع ويوم فازت في الانتخابات، لم تمتثل إلى نصحها في التعامل مع الحكم والتشريع وحل مشاكل الإنسان.

هذا من جانب ومن جانب آخر، فإن في الساسة إجتهاد يتسع إلى الخطأ والصواب، تبعا للمواقف والظروف، والخطأ في عراق لم تنضج فيه العملية السياسية بعد ولم يكتسب فيه السياسيون الخبرة الكافية حتى الوقت الراهن، سيكون موجودا بقدر يفوق الصواب لأكثر من فترة أنتخابية مقبلة، وفي حالته سَتُعمَمْ استجابة الخطأ على الرمز الديني الذي استُخدمَ أساسا للفوز، عندها سيكسب الحزب جولة في الوصول الى الحكم، وسيخسر الرمز الديني كل جولاته في البقاء رمزا حيويا للجميع، وسيخسر الدين بعضا من قدرته الروحية في الإصلاح والتقويم. كما

أن في الانتخابات يسعى كل حزب إلى إنتقاد خطط الآخر، وتخطئة برامجه الانتخابية، والانتقاد هنا سيزحف نفسيا من الحزب إلى الرمز الديني الذي سيدفع ثمنا من منزلته التي يفترض أن لايطالها الانتقاد بأعمال دنيوية "سياسية" هو بعيد عن مجالها في الأصل.

وتأسيسا على ذلك وأمور أخرى كثيرة يمكن القول إن استخدام الرموز الدينية في السياسة والانتخاب، هو نوع من الأسلمة السياسية، يؤثر السير في طريقها في الدين الاسلامي، ولا يقدم للسياسة ما يجعلها تخطو إلى الأمام.

أسلمة الإرهاب

إن استخدامات الدين الإسلامي لأغراض السياسة "التدين السياسي"، والتأسيس على مواقف المتأسلمين فيه، لأغراض خاصة قد اتسع في العقود الثلاثة الأخيرة، ليصل إلى أعلى مستوياته في العقد الأول من القرن الحالي، ليتعمم على مساحة واسعة من العالم الإسلامي، حتى بات التفجير الذي حدث في دمشق نهاية شهر ايلول 2008 على سبيل المثال، ليس منعزلا عن معنى التفجيرات التي عادة ما تَحدث في العراق، وإن كان منفذوه قد خططوا في دوائر تخطيط تنتظم في مجتمع غير العراق.

ولم تكن الغاية الاستراتيجية من تنفيذه في ظروف سوريا الأمنية المستقرة، تختلف في مآلها عن الغايات التي وجدت لها مجالا فسيحا في ظروف العراق الأمنية المضطربة، وإن أختلفت السبل والأهداف تعبويا.

ولم تكن التوقيتات الفعلية لهذا التفجير التي جاءت متقاربة مع تفجيرات طرابلس بلبنان في آب 2008 قد حدثت بالصدفة، وإن اختلف البلدان في وضعهما الأمني والسياسي، وفي قدرة اجهزتهما الأمنية والعسكرية على الضبط والسيطرة.

ولم يكن فقه الإرهاب عند طالبان في أفغانستان، وعند شقيقتها طالبان في باكستان مختلفا عنه عند التوحيد والجهاد وأنصار السنة وجيش الفاتحين، والمنشقين عن جيش المهدي في العراق بعد اعتماده " فقها للارهاب ديني النزعة" من جميعهم كوسيلة صدمة، لتكوين فراغات أمنية في جدار الاستقرار الاجتماعي للبلدان الإسلامية، تكون كافية للتسلل من خلالها وتوسيع رقعتها لنشر الهلع والاستخواف "الارهاب"، بأساليب أريد لها أن تكون شاملة للمجتمع الإسلامي.

ولم تكن طريقة تنظيم الخلايا الإرهابية في الجزائر والشمال العربي الأفريقي مختلفة عن تلك الموجودة في الصومال والسودان وفي كشمير والشيشان، ولا عن تلك الكامنة في أوربا ودول

البلقان وعلى أرض العراق، وإن اجتهدت الواحدة منها بسبل الكسب وطريقة التجنيد للوصول إلى الغاية المبتغاة بطريقتهم التي تضفي على الفعل المرهِب صفة الدين إسلاميا.

ولم تكن طريقة الإغواء المتبعة لاستجلاب الشباب المسلم العاطل، المحبط، المنكسر، المتشبث بآمال الآخرة منفذا وحيدا لحل الفشل الحاصل في الدنيا إلى ساحة الموت، مختلفة بين مشارق العرب ومغاربهم، وإن تعددت الأشكال وتباينت المناشئ في مجتمع بقيت صبغته إسلامية. ولم تكن الرموز الموضوعة في أعلى السلم التراتبي للتنظيمات الإسلامية الإرهابية مختلفة من الناحية النفسية حيث العزلة والانطواء والسادية المفرطة وسعة التخيل وكثر التبرير، والميل الى التكفير والرغبة في الانتقام وإن تعددت بيئات انحدارهم ونشأتهم التي أبقت محيطها إسلاميا.

علامات تعجب وأسئلة كثيرة تدور عن هذا التشابه وتقارب التوقيت وتوحيد الغايات، وغزارة التموين ورمزية القيادات ونوعية النتائج، تواجه القارئ والمتتبع وعابر السبيل، تقود مع معطيات أخرى في نفس المجال إلى التأكيد على أن الإرهاب في هذا المحيط، وبأهدافه البعيدة، أسلوبٍ دولي مقنن لأسلمة فعل الإرهاب أي جعله إسلامي الطابع كصفحة من صفحات القتال في ساحة حرب تمتد من المحيط مرورا بأفريقيا متجهة إلى الشرق حتى الحدود الروسية، ساحة واسعة تشمل جميع الدول العربية وغالبية الدول الإسلامية. وإنه أسلوب مسيطر عليه وغير مكلف لإدارة الصراع مع هذه المنطقة وسكانها غير المتحضرين، بالمقارنة مع الأساليب الاقتصادية والعسكرية التقليدية، وإن لم يتم الاستغناء عنها تماما. كما إن الشباب المتأسلم المتطرف، والمرضى المحرومين في مجاله باتوا هم الأدوات الفعلية لصفحة القتال هذه بعد اعتقادهم الواهم، أن السير في طريقه سيفتح الباب أمامهم واسعا لتحقيق أهدافهم في إقامة الدولة الإسلامية السلفية، التي يعد الخوض في غمارها أحد منابع مد وإدامة الصراع. والتأكيد كذلك على أن التأسلم، الذي أنتج الإرهاب المصبوغ بصبغة دينية إسلامية، أصبح في واقع الحال آفة، سوف لن يسلم من تبعاتها الكارثية من موّلَ وسهل عمليات العبور. ومن أفتى ودعا وشجع على الحصول. لأن رذاذه المتطاير سيتجاوز أفغانستان والعراق والجزائر والسودان، وإنه وسيلة حرب نفسية فعالة في إثارة الرأي المضاد للعرب والمسلمين، وحشد الجهد العالمي بالضد من حضارتهم المرشحة بسبب كثر أخطاء أبنائها إلى الزوال.

الترهيب في ظل الأسلمة

في بداية صدر الإسلام، أو في سنيه الإولى، شهدت مكة والمدينة إندفاعا شديدا في الدعوة إلى دخول الدين الجديد، فسرها بعض المسلمين آنذاك تفويضا سماويا باستخدام كل

الوسائل المتاحة لإجبار الغير على دخوله، حتى أثار هذا التفسير مشاكل بين المسلمين وأبناء الأديان السماوية الأخرى في عدة أماكن، وبسببها وأمور أخرى نزلت آيات قرآنية تؤكد مسألة الأختيار الطوعي بعيدا عن الإكراه الجبري في شؤون الدين بينها:

(ولَوْ شاءَ ربُّكَ لآمَنَ مَنْ في الأرضِ كُلهُم جَميعاً أفأنتَ تكرهُ الناسَ حتى يكونوا مُؤمنين) (الآية 99 سورة يونس)

(أدْعُ إلى سبيلِ رَبّكَ بالحكمةِ والمؤعظَةِ الحَسَنَة وجادِلْهُم بالتي هيَ أحسَنُ إنَّ ربّكَ هُوَ أعلَمُ بمَنْ ضَلَّ عن سَبيلهِ وهُوَ أعلَمُ بالمهتَدين) (الآية 125 سورة النحل) إنها آيات جاءت يقينا للحد من التطرف الديني "التأسلم" الذي أدرك المسلمون الأوائل نتائجه العكسية. وبعد كل هذه السنين بين بداية الدعوة الإسلامية وزمننا الراهن يعود بعض الدعاة السلفيين لعموم المذاهب الإسلامية، إلى المغالاة في الدعوة الى القتل والتحريم وإلى الإكراه سبيلا للإرشاد والتقويم، وأداة قسر لترسيخ حكم الدين في الإدارة والسياسة على حد سواء، وبطريقة منفرة تثير الشك والاستغراب، فالمرور على مساجدهم مثلا يسمعنا ألفاظا قوامها القتل، وخطبا مليئة بالتحريض على القتل، وتعابير في الإلقاء مؤداها الغضب الذي يفضي الى القتل. والتفتيش بين أروقتها سرا يكشف لنا كم هي الأموال التي تُجمع في هذه المساجد لتمويل ودعم عمليات القتل، وكم هي أعداد المجندين لتنفيذ هكذا عمليات بين الشباب الذين فشلوا في تحقيق ذواتهم، أو فشلوا بمواجهة أعباء الدنيا، فتوهموا بنعم الآخرة جزاءً للقتل.

كما إن الإطلاع على أدبياتهم يرينا دون أدنى شك آيات قرآنية مختارة حول التحريم والذنب والعذاب والقتل، يجري تكرارها بعد أن أجتزأت منها الأسباب التي جاءت لنزولها كرد للاعتداءات التي حصلت في حينها، وأحاديث بعضها ملفق، أو مشكوك فيه تحض على الانتقام والتفريق والاماتة.

وبعيدا عما يجري في بعض المساجد التي زادت أعدادها بما يفوق المدارس وأماكن البحث والاستشفاء التي يحتاجها العالم الإسلامي أصلا للخروج من عصر الظلام وأستيعاب متطلبات الحضارة الحالية، وكذلك للصمود في مواجهة معالم الصراع مع العالم الآخر، أوجدوا منظمات وجمعيات لاتختلف في أهدافها وأساليبها القسرية في الدعوة إلى القتل، ونشروا نهج تفكير وسلوك بين أتباعهم ومريديهم أسس على الإرهاب الفكري والدفع إلى إرتكاب فعل القتل كنوع من العقاب.

إذ لا يكتفي الواحد منهم بإطلاق لحيته على سبيل المثال، وإنما يطلب منك إطلاقها، سُنةً نبويةً لا تخلّصُ من عذاب الآخرة إن لم تلتزم بإطلاقها، ولا تكتفي المنقبة منهم بإخفاء معالمها وتجهد نفسها بالضغط على من يصادفها من النسوة، لأن يحذين حذوها في النقاب الذي لا تتحول المرأة حورية في الجنة دون أرتدائه في الدنيا قبل الآخرة.

وهكذا يستمر الحال وتزداد المشكلة تعقيدا بعد أن أصبحت مسألة، تتعلق بخطب الجمعة في المساجد السلفية والأخرى القريبة منها حيث التحريض وغسل الأدمغة وصيد الضحايا الموهومين، وبالتحجب والنقاب الذي أخذ طابعا سياسيا رمزيا، يتكئ عليه البعض في المواجهة والتعامل مع الحاجات الإنسانية والاستحقاقات الدنيوية، وبالحوارات الدينية التي يحكم أحدهم عليك في أثنائها بالرجم ودخول النار، لمناقشة علمية أجريتها مع سيدة فاضلة حول العلاقات الجنسية بين الرجل والمرأة، ولا تنتهي القائمة عند الحلقات الدراسية الدينية التي تقيمها تلك المساجد لبعض الأطفال والمراهقين التي تحشر في أدمغتهم كل أنواع العذابات التي تجري في القبر ويوم المحشر والحساب، حد الفزع والخوف من الدين والدنيا وهم لم ينضجوا بعد. لتكون في وقتنا الراهن مشكلة مركبة تتعلق بالاستخدام المنظم لهذه المساجد وأولئك المتدينون المتطرفون لأغراض الترهيب الفكري الذي يجّر المسلمين إلى خانة عنف يرى فيه السلفيون وبعض المسلمين المتأسلمين، سلاحا فعالا في جعبتهم لمحاربة باقي الأقوام التي ينعتونها بالضلالة والكفر.

وتتعلق بالتمسك الجاد بهذا النهج سبيلا لوضع الشباب في حالة التيه، ومن ثم سحبهم إلى مجال العنف، الذي يبعدهم عن مهامهم العلمية والاجتماعية، وعن مسؤولياتهم الاعتبارية في بناء أمتهم.

لقد أصبحت في نهاية الأمر، أو قريبا من النهاية مشكلة خطيرة بعد أن وقع هؤلاء المتأسلمون ومنظماتهم وأتباعهم ودعاتهم، وأوقعوا غيرهم في فخ الصراع الجاري بين الحضارات باتوا فيه بعلم بعضهم، أو دون علم البعض الآخر، أدوات تهديم فكري بيد من يريد التهديم. وبعد أن حملَّ وقوعها المثقفون والمتخصصون أعباءً جساما في أن يكتبوا.

والشباب في أن لا ينساقوا.

والسياسيون في أن يقفوا بحزم.

والإعلاميون في أن يفضحوا.

والآباء في أن لا يستسلموا.

على الرغم من أن غالبيتهم غير قادرين في الزمن الحالي على أن يتحملوا، أو يصمدوا، وإن الطريق الذي يسلكونه إلى الديمقراطية التي يريدون ما زال طويلا، وما زالت المطبات على جوانبه ليست قليلة، ولا طريق لديهم سواه ولا أمل لهم إلا أن يقبلوا في تحمل هذه الأعباء الجسام بعض من الخسائر المتوقعة، خير من الأنتظار المفضي إلى الضياع.

وبعد أن تسبب التدخل الواسع للجماعات الدينية المنتمية إلى هذه الكتلة، أو تلك في شؤون الحياة بدلا من السلطة الرسمية للدولة والشعبية للأب، في الخشية من تحول بعض أعمالها للتدخل إلى سلوك قهري بين المتأسلمين المتطرفين، إذ في حالة حصوله سيمتد تأثيره على جوانب الحياة الاجتماعية والاقتصادية وبما يعيق إعادة البناء المفروض للدولة ويعرقل، أو يفشل مشاريعها في إرساء قواعد الديمقراطية، وهذا أمر ممكن الحدوث بنسب ليست قليلة إذا ما أخذنا بنظر الاعتبار أن الدولة العراقية الحالية مرت في ظروف أقترن العمل والأداء فيها بمعطيات العنف التعصبي الذي أنتجته الجماعات السياسية، أو الطائفية وتأسس التوجه والاتجاه فيها على فكرتي النوع في توصيف الأدوار والقوة في توزيعها، وهما فكرتان لا تقبلان التعدد والاختلاف، ولا الحوار والانتقال السلمي للسلطة، بالقدر الذي تنتجان تعصبا لها ولرموزها السياسية والدينية، وتتخذان العنف سبيلا لإخراجه نحو الغير من خلال المؤيدين والاتباع والدعاة الذين سيكونون متعصبين تماشيا لنهجها وتفاديا لشرورها وطمعا في رضاها، عندها سيتكّون إرهاب للدولة، وفي حالته سيتحول المجتمع إلى مجتمع مجزأ بشكل قاطع وطائفي وعلى نحو حاد، تميل الأطراف فيه إلى العنف سبيلا وحيدا إلى حل الخلاف الذي يحصل(36).

وبتحوله أكثر مما حصل في الأعوام السابقة سينتهي مشروع الديمقراطية، وربما ينتهي العراق عراقا كما كان.

الردة

إن الإنسان المقهور لعدة عقود والمستعبد لأخرى تزيد عنها، يمكن ان يواجه مثل هذه السلطات بالانكفاء على ذاته وينسحب إلى ماضي الزمان وبالتقوقع في بعض عاداته وتقاليده بدلا من المواجهة التي لا يقدر عليها، وبالانسحاب من دنياه إلى التشبث بآخرته وتقبل مصيره.

إنه سعيٌ لادخال شيء من التوازن الى الوجود يزيح مشاعر القلق التي تلف بالمعني أي القَلِقْ، ترجعه إلى ماض يبحث فيه وبين جماعاته عن منقذ من قلق لا يطاق، أو مخلص من بؤس لا يمكن تحمله(37).

من هذه الاستجابة وهذا السعي نفهم تحليلا عن السياسة التي اعتمدت بعض أطرافها الماضي للتعامل مع الحاضر، ونفهم كذلك همومها ذات الصلة بالماضي والحكم ومستقبل البلاد ولا نستغربه من شخص تسنم موقعا رسميا متقدما بدرجة وكيل وزارة في أحدى الوزارت المهمة عام 2008، عرضه في لقاء عادي حضره عدة أشخاص بصيغة العارف المجتهد الواثق، خلاصته، أو الخلاصة من وجهة نظره أن ما جرى ويجري للمسلمين في العراق، مرده وجود معسكرين في هذه البلاد أحدهما معسكر الحسين(رض) الذي هو من بين الموجودين فيه، يدافعون عن الحق، والآخر معسكر يزيد الذي فيه الآخرون يقاتلون أهل الحق موغلين في الباطل كما كان يزيد.

من هذا، أو عندما تسمع هذا من شخص كان مقهورا قبل عيشه في الغرب لفترة من الزمن، تتيقن أن هناك اضطرابا قد أصاب منهجية التفكير وقصورا قد حصل في جدليته، تسبب في عجزه الواضح عن جمع الأوجه الموجبة والسالبة في الموقف الذي هو فيه بسياق منطقي واحد، وتسبب أيضا في اختلال قدرته النقدية على التوليف بين المميزات والعيوب لمسألة ما. إنه هنا وكأنه عجز عن التعمق في تحليله للأمور لأنه لم يدرك في الأصل أن ما حصل في العراق هو امتداد إلى صراع المصالح والعلاقات والدوافع والاهتمامات، وكأنه في إطلاق أحكامه القطعية والنهائية هذه، كمن اكتفى بالمستويات السطحية التي شكلت في نهج تفكيره قناعا يخفي الحقيقة (38). ومنه آراء ومعالم سلوك شبيهة، لم تبقِ المجال للحكم على نوع التفكير بين بعض ناس هذا الزمان سوى وصفهم بالردة المشوشة إلى سالف الأيام، إلى ثلاثة عشر قرنا ونيف كان فيه المسلمون منقسمين إلى معسكرات، عندها تقتنع تماما أن الردة، أو الارتداد موجودة عندكثير من العراقيين ولكل الشرائح وكافة المستويات.

ردةٌ إنسان مقهور لا قدرة له على التغيير بمحيطه المضطرب، ولا إمكانية لديه في التأثير في ما يجري حوله من أحداث. إنسان أشبه بالمشلول وأقرب إلى العاجز، لم يجد في السيطرة على حاضره الملىء بمثيرات التوتر والاضطراب سوى العودة إلى الماضي إلى رموزه من الائمة والأولياء وسير الصالحين، ومقاماتهم يطلب العون منهم، معتقدا أن لديهم القدرة على إعانته في التخلص من هذا الواقع المرير.

ردةٌ هي في الأصل عودة عند أهل العراق، بدأت مبكرا مع بدايات العيش تحت القهر والاستعباد، وخطر الحروب والأزمات، يوم لم يستطيع أولي الأمر تقديم حلول لمصاعبها وكثر المعاناة، كانت مشوهة ناقصة، لأنها لم تكن عودةً إلى تراث كان يوما هو القدوة في إعلاء شأن الانسان، ولا إلى قيم كانت تحث على الرحمة والتكافل والغفران، ولا إلى معايير تقاليدٍ وأعرافٍ كانت يوما تدفع إلى بناء المجتمع الصالح وتقديم الإحسان، إنه بالمعنى العلمي نكوص إلى الطفولة الحضارية، يوم كان الإنسان قاصرا في قدرته عن إدراك الأسلم، وفهم الأرحم ومعنى الرحمن، ويوم كان سعيه محموما لإشباع حاجاته الأساسية الذاتية، يعلو كل النشاطات الأخرى غير المحدودة بطريقة تقربه حضاريا من سلوك الجاهلية وسيطرة الغريزة على الانسان.

حالةٌ إجتماعية، كما يراها علي الوردي وبعض أتباعه مرتبطة بالتخلف، الذي ينم عن صراع بين البادية التي تحكم وتنتج السلطة، وبين المدينة المحكومة و التي تنتج الحضارة، أنتصرت فيها البادية التي تمتلك السلطة ثانية وساد التخلف امتداداً لأساليبها البدائية، وزادها الأمر سوءً في العراق يوم انتهت مدنه الطرفية التي جمعت يوما بين تقاليد البداوة ومعايير المدنية، وأخذت على عاتقها يوما دور الفلترة، أو التنقية الاجتماعية لسلوك البداوة، غير المنسجم مع تحضر المدنية .(39)

وهي في الأصل حالةٌ نفسية، تحدث مثل كل حالات الردة الفردية في الحياة الإنسانية، عندما يواجه الإنسان موقفا ضاغطا لاطاقة له على تحمله والتعامل الصحيح معه، فيرجع في سلوكه للتعامل مع حالته إلى أحدى مراحل الطفولة التي شهدت إنفعالا مشابها، يرى التحليل النفسي في حالاته نكوصا مرضيا يسلك فيه المعني سلوكا طفوليا، فيبكي على سبيل المثال، عندما لا يحصل على شيء يريده، وينفعل غاضبا إذا ما منع من عمل شيء يرغب في تحقيقه. وهكذا تتكرر الحالة الفردية في مشهد جماعي يكون فيه الناكصون نفسيا أقرب للسوك الطفولي منهم إلى المنطق الذي يحكم الراشدين في تصرفهم وتعاملهم مع مفردات العيش والحياة، تفسيرها على هذا المستوى الجماعي، يؤسس على أن الناس في المجتمعات البشرية، عندما يواجهون مواقفا لا قدرة

لهم على تحملها جماعيا ينكص بعضهم " الأقل قدرة على التحمل" إلى الماضي الحضاري للتعامل مع المواقف الحالية، وهذا ما يفسر لنا حال العراق الجديد، من الناحيتين الاجتماعية والسياسية، حتى بتنا نرى وبضوء هذه الحقيقة، أننا وكلما نواجه أزمة، أو شدة يخرج منا من يضغط على الشباب في أن لا يلبسوا السراويل القصيرة، ويدعوهم للعودة إلى الجلباب الذي لبسه الأجداد قبل مئات السنين، وإذا ما أمتنع أحدهم عن تركه قد يتعرض إلى القتل، إتهاما له بالإخلال بمعايير الدين، عندها أصبح الجلباب على سبيل المثال، نكوصا نفسيا للتعامل مع حالة لم يكن فيها السروال عائقا أمام الفقه الإسلامي لحل الأزمة.

وبنفس الاتجاه عندما تضيق الحالة وتشتد الضغوط المؤلمة، يخرج من بين صفوفنا من يعتقد أنه الحامي الحقيقي للمجتمع من التدنيس والضياع في دوائر الدولة ومدارسها والجامعات، فيأمر بلبس الحجاب لعموم البنات، حتى غير المسلمات منهن وكأن على الحجاب تتوقف الصراعات الطائفية والاحتقانات الدينية، وقد تُقتل من ترفض الاستجابة للأمر، عندها يصبح الإلحاح في لبس الحجاب على حساب الرغبة والحرية مثلا، نكوصا نفسيا إلى الماضي الذي لم يكن فيه الحجاب عائقا أمام النشر السريع للدين الإسلامي في المعمورة.

وما ينطبق على المتطرفين المرتدين إلى الماضي في المثالين السابقين وأمثلة أخرى كثيرة لا مجال إلى ذكرها، يمكن تعميمه على السياسيين وعلى السياسة التي لم يتمكن المجتمع من إنتاج وقائع لها قادرة على التعامل مع أزمة التغيير والاحتلال، وإعادة البناء الديمقراطي الأصيل، وبدلا من التفكير بالحلول المنطقية للتعامل مع هذه الحالة الآنية، توجه بعض من السياسيين إلى طرح مشاريع تفرق بين المجتمع الواحد وتقسم البلد الواحد، وَسلكَ البعض سلوك الفرقة والتشظي، فأسسوا أحزابا وجماعات يصعب جمعها في أهداف مشتركة لكثرتها وتعدد غاياتها، فاعادت العراق فرقةً وتشظياً إلى أيام العرب الغابرة في الأندلس وأواخر الدولة العباسية، وغيرها التي كثرت فيها الشيع وتعددت الجماعات وتناثرت الأفكار بطريقة أدت في نهاية المطاف إلى أفولها دولة إسلامية كانت عظيمة في زمانها.

إن النكوص إلى الماضي في العراق حالة غير سوية في التعامل الشرعي، أو الديني مع مواقف حياة ضاغطة خلال ثماني سنوات، كان التخفيف من شدتها بحاجة إلى التهدئة والتسامح، والانفتاح وتقليل المعاناة، لأن العودة إلى الماضي والإصرار على تطبيق معاييره، بقوة السلاح والتهديد باستخدامه كّونَ أعباءً وضغوطا مضافة، دفعت قسما من الشباب للنكوص إلى مرحلة عمرية طفولية، رغبوا فيها التمرد على سلطة الدين والدولة وسلكوا العكس من أوامر الدين

ونواهيه الشرعية الصحيحة، وقسما آخرا منهم مسك البندقية وسيلة لفرض تمرده، عندها واجه المجتمع مشاكل لا تعد ولا تحصى وواجه المتطرفون هم أنفسهم عدة مشاكل بينها أو أشدها تأثيرا على حالهم هي أن الذين أستخدموا البندقية لفرض مفاهيمهم وأفكارهم على الشباب في غير أوانها، أو الذين أستخدموها لفرض الحجاب والسروال وإطلاق اللحى وغيرها، أوجد ببندقيته بندقية أخرى حُمِلت من أطراف أخرى لغرض التخلص من أوامره في ظروفٍ اعتقد فيها الكثيرون أن البندقية هي الوسيلة الوحيدة للتنفيذ، فباتوا هم أيضا يدفعون حياتهم وربما دفع القريبون منهم ثمنا لأفكارهم السلفية التي لا تنسجم ومتطلبات التطور والرغبة في الإصلاح.

إن هذا النكوص غير العقلاني بين العديد من الفرقاء، وبين غلاة الشيعة والسنة على وجه الخصوص يبين السير على نهجه والاصرار على المضي في طريقه، أنه لا يحدث بالصدفة، ولا يمكن أن يحدث في فراغ، إنه وسيلة للوصول إلى غاية بعيدة لا يدركها المتطرفون المرتدون، ولا السائرون خلفهم، أو الساكتون عن أفعالهم والذين سيكتشفون بعد عشرات السنين أن مجتمعهم محشور في أتون حرب عالمية ضد الإسلام كانوا كمتطرفين من بين أدوات تدمير دينهم ومقاتلة أخوانهم بالانابة عن العدو في ساحتها الشائكة.

إن الردة إلى الماضي التي نتكلم عنها في العراق، شملت في واقع الأمر عموم المجتمعات العربية والإسلامية، بدأت في الربع الأخير من القرن الماضي، سببها، أو من أهم أسبابها الصراعات التي نشأت في المنطقة وإدارتها القاصرة من زعماء أهل المنطقة، وحروبها التي كانت جميعها خاسرة ومكلفة، وأحس الذين عاشوا أيامها وكأنهم أقحموا فيها، أو إنهم يقاتلون فعلا بالنيابة عن غيرهم من دعاتها.

ومن أسبابها أيضا شكل أنظمة الحكم لعموم المنطقة التي تقيد الإنسان وتزيد من كم الانفعالات المكبوتة في داخله، وتكبح دافعيته في مساعي تحقيق الذات، وكذلك الأساليب التربوية المتخلفة التي تمجد الماضي على حساب الحاضر، ونظمها التعليمية التي تحول دون النهوض بالواقع ومجاراة أهل الحاضر.

وأخرى تتعلق بالعالم الذي يتصارع معهم ويهدف في صراعه إبقائهم في جهلهم، وغيرها دفعت بأهل المنطقة إلى أتون اليأس والاحباط من أن يلحقوا بالغير من أهل المناطق الأخرى، ومن أن يعيشوا ولو قريبا من عيشهم الإنساني المترف، ولكون قدراتهم في التعامل والحل محدودة، فإنهم عادوا، أو نكصوا إلى الماضي، فتشوا فيه عن أمجاد تعوضهم إخفاقات الحاضر، فوجدوا الخيل والسيف، دون أن يفكروا بالطائرة والليزر ووجدوا الرجولة والالتزام الديني التي أوصلت

أجدادهم في الماضي إلى أسوار الصين وتخوم الأندلس، دون أن يحسبوا حسابات العقل ومقادير الالتزام القيمي الانساني التي أوصلت الإنسان المتحضر إلى القمر وقريبا من المريخ، وأسهمت في إكتساح إسرائيل لأرضهم وخرق أمنهم من المحيط إلى الخليج.

هكذا مقارنات وأخرى مثلها جرت في العقل العربي والإسلامي جريانا لا شعوريا، دفعت الكثير من أصحابه إلى التشبث ببعض أصول الماضي بشكل مجرد عن مستلزمات الحاضر، وأعادت بعض أنماط سلوكه التي لا تنسجم وحاجات الحاضر.

وبسببها شاهدنا التطرف في ممارسة الطقوس والشعائر الدينية، وتلمسنا المغالاة في تصميم وإنتاج الملابس الإسلامية، ولم نلمس عمليا إمكانية هذا اللبس في التقليل من نسب السلوك الخطأ، والتصرف الشاذ الذي يحاسب عليه الدين حسابا أشد عسرة من ظهور الشعر والوجه واليدين، التي بات وجودها بين النساء معلما من معالم الحاضر، وضرورة من ضروراته بعد أن دخلت المرأة معترك الحياة عاملة فيها مثل الرجل في غالبية الأحيان.

لكن هذه العودة، أو الردة كانت في العراق أشد تاثيرا من باقي المجتمعات العربية والاسلامية، بسبب تعدد الفشل في إدارة المجتمع وسعة الحروب، وهي ردة كما أسلفنا، حصلت فعليا قبل السنوات التي سبقت التغيير، وعاودت أشد حدة فيما بعده، حتى أخذت مناحي متعددة، أهمها الدينية وكذلك القيمية الاجتماعية التي تناولنا بعض تفاصيلها في عناوين سابقة في مجالات التعامل والعلاقات ومد النفوذ، التي سعت غالبية الحكومات المتعاقبة في الزمن الجديد السير على هداها، حيث التضخيم المبرمج لدور العشيرة، أو إدامة دورها المضخم في سابق الزمان، والتأسيس على دورها الجديد "المضخم" في التعامل مع الأزمات، وكذلك مع مفردات الحياة اليومية على حساب هيبة وسلطة الحكومة والمركز في بغداد، أي أن العشيرة التي ضعف دورها، أو تبدل واقعها بدرجة كبيرة، بعد حركة تموز 1958 التي أزاحت النظام الملكي في العراق، وسجلت توجها صوب النهوض والتحضر الاجتماعي في هذا الجانب، وإصدارا القانون الخاص بالاصلاح الزراعي وتحديد الملكية الفردية للأرض، وإعطاء القانون المدني قوة البت والفصل في القضايا والمخالفات والجنايات المرتكبة، وعزل الشيخ عن التواجد في المقاعد الأمامية، حتى تقلصت قدرته على السيطرة، وحل مشاكل الأبناء، وتلاشت سلطته وأنتهت سلطة العشيرة بمستوى يقترب من التمام، أكملها، أو أجهز عليها أحمد حسن البكر، يوم ألغى الألقاب العشائرية والقبلية من السجلات وجوازات السفر، وجعل من فكرة المشيخة تراثا لا تدرك طبيعته الأجيال التي كانت تعيش فترة السبعينات، حتى مجيئ صدام حسين الذي يبدو وكأنه كان مجبولا

بالأصول العشائرية، لأعتبارات نفسية تعود إلى نشأته الريفية المثيرة للجدل، فأعاد تنظيم العشيرة وشكل دوائر حكومية خاصة بالعشائر، وأوجد درجات للشيوخ "أ،ب،ج" لتساعده في بسط سلطته على الجمهور المنضوي تحت سلطة شيخٍ يتجه بولائه للنظام، وبإرتباطه لدائرة رسمية حكومية، وبعد أنتهاء حكم صدام وحصول التغيير عاود غالبية الشيوخ، الرقص على مسرح الحكومة بنفس الإيقاع الذي رقصوا فيه على مسرح صدام حسين من قبل.

إنه سعي لإعادة وعودة العشيرة في وقتنا الراهن لا يختلف كثيرا عن مساعي صدام الذي أراد استخدامها أي العشيرة أداة ضبط أمني إضافية، أو ساندة للجيش والشرطة وقوى الأمن، وبمعنى علمي إجتماعي أنه وعندما ضعفت دولته، وضعفت قدرتها على الحماية، أرتد المواطن العراقي إلى العشيرة، يفتش من خلالها عن تأمين الحماية، لذاته المهددة بالايذاء(40).

هكذا فعلت حكومات ما بعد التغيير مثلما فعل صدام، وهكذا هو الواقع الذي حل بالدولة ضعيفا مثلما حل بدولة صدام، حتى أصبحت في سنيها الأولى، وكأنها في جوانب السيطرة أضعف من دولة صدام في سنيه الثمانية الأخيرة، وبسبب ضعفها هذا في تأمين الحماية توجه إنسانها أي العراقي فيها، نحو العشيرة طلبا لحمايتها، بدرجة أكبر من توجهه أيام صدام وبفارق بسيط بين الزمنين، هو أن الشيخ في الوضع الجديد، لم يُنظر له عبدا مثلما كان ينظر إليه في السابق صدام، وإن بقيت نظرته الداخلية إلى نفسه شيخا، لا تتجاوز العبد في حضرة السلطان، وبقيت فكرة أستغلال الفرص والاستحوذ والتجاوز ماثلة في عقول أفراد العشيرة، تُمثلها بشكل واضح للعيان حادثة حصلت مع القوة العسكرية اليابانية التي حضرت إلى العراق بعد عام 2003 ضمن مشروع دولي للمساهمة في إعادة البناء، والتي أختارت مدينة السماوة قاعدة لعملها، حيث عسكرت في إحدى الثكنات القديمة للجيش العراقي السابق المملوكة من وزارة المالية، واختارت مترجمين وموظفين عراقيين برواتب عالية، سال لها لعاب أهل المنطقة، ودفع عشيرة (الزياد) إدعاء أرض المعسكر التي يقيمون عليها أرضهم، وطلبت من اليابانيين تقديم بدل إيجار لها، ومع المطالبة هذه قصفت القاعدة بالهاونات، فقدم اليابانيون بدل إيجارات عالية جدا دفع عشائر وأفخاذ أخرى على وفق نظرية سيلان اللعاب، بالتوجه إلى إدعاء وجود حصة لها في هذه الأرض التي تدر ذهبا، وعلى إثرها زاد عدد القنابر التي تطلق من هاونات المدعين جميعا. مما عجل من أنسحاب اليابانيين وتركهم الأرض التي جاءوا للمشاركة في بنائها ومساعدة أهلها في عملية إصلاحها، بطريقة إنسحاب لم ينسقوا مستلزماتها مع الحكومة المركزية، حتى إنهم تركوا في القاعدة التي كانوا يعسكرون فيها ما يقارب 1500 حاسوب وأجهزة ومعدات تزيد قيمتها

الاجمالية عن خمسين مليون دولار، تَقاتلَ عليها أبناء العشائر الدعاة بملكية الأرض وغير الدعاة، وانقسم المترجمون والموظفون الموجودون أصلا في القاعدة بين العشائر المتقاتلة، ودخل آمر اللواء الموجود في المنطقة طرفا يمثل وحده عشيرة في مشاركته بالقتال من أجل الغنيمة، وأخيرا نُهبت القاعدة حتى أرضيات غرفها بطريقة غزو ترتد بنا أساليب قتالها إلى أيام داحس والغبراء. وكان الغريب في موضوعها، أو الغرابة في فوارق التفكير بين اليابانيين والعراقيين أن اليابانيين وبعد أن وصلوا دولتهم بسلام سألوا بطلب رسمي عن أسباب قصفهم بالهاونات وهم جاءوا في الأصل لأغراض المساعدة في إعادة البناء، دون أن يستطيع أحد منهم أن يستوعب فكرة أن القصف سبيل لاستعراض القوة في الحصول على مكاسب "نهب"، كان مستخدما في البادية أيام زمان وما زالت رواسبه باقية في العقول حتى هذه الأيام.

لقد توجهت حكومات هذا الزمان إلى العشيرة جهدا بدأه الأمريكان لأغراض أمنية، وسلموه إلى الحكومة العراقية في عام 2007 لاحقا، وكان جهدا في واقع الحال، ناجحا ميدانيا في تحقيق غاية الحماية الخاصة للإنسان التابع للعشيرة، وبمعنى أشمل التصدي للإرهاب الذي وضع أهدافا للتدمير بينها الانسان. وكانت قد بدأت في الأنبار، المنطقة الغربية من العراق وأقل منه بكثير في المناطق الوسطى والجنوبية، لكثرة المشايخ في هذه المناطق وتعددها، وتزلف العديد من شيوخها إلى السلطة، وتهافتهم على مكارمها، بالإضافة إلى أن المسلحين والنهابة وأفراد العصابات وقطاع الطرق والقوى المسلحة بالضد من الدولة في هذه المناطق، كانوا من بين أبناء هذه العشائر، على العكس من مثلث الجزيرة، حيث الجهد الأغلب للقوى المسلحة بالضد من الدولة، يأتي من أهل الخارج ذوي التوجهات الدينية السلفية، التي لا تنسجم والطبيعة العشائرية، والاجتماعية لسكان هذه المناطق، وما يهم في هذا الموضوع هو السلوك الذي سارت على هداه الحكومات المعنية والذي أسهم في حصول الارتداد، والذي تركز على:

إستقبال رؤساء العشائر وزيارة مرابعهم.

أعادت ضباطاً لهم من الجيش السابق إلى الجيش الجديد.

منحتهم الهدايا والهبات.

عينت لهم شباباً بدرجات وظيفية في مؤسسات الدولة الرسمية.

شكلت منهم قوات للصحوة من بين أبناء العشيرة الواحدة في المنطقة الواحدة، لتكون قوى ساندة في محاربة القوى المسلحة والإرهاب.

ضّيفت قسماً منهم في فنادق خاصة بكبار رجالات الدولة والمدعويين، وكذلك في دور حكومية خاصة بالضيافة المفتوحة على حساب الدولة .

ومع كل هذه الردة، فإن الدفع باتجاه العشيرة الذي اعتمدته الحكومات والأحزاب والكتل السياسية في المنطقة الوسطى والجنوبية، ما زال نفعه في الحث لأغراض الأمن وفرض سلطة القانون والاستخدام للأغراض الانتخابية، أقل منه في المناطق الغربية والشمالية العربية، التي سجلت فيها العشيرة تأثيرا في مسائل الأمن وفي التهدئة، وسجلت أي العشيرة في كل المناطق تمردا في مجال الانتخابات، لصعوبة السيطرة على شيوخها سياسيا، وصعوبة سيطرة الشيخ على أفراد عشيرته نفعيا.

إنها مؤشرات تدلل على أن الردة في موضوع العشيرة، سيبقى قائما، وستبقى على أساسه العشيرة في المنظور القريب مشروع استثمار من الحكومات والأحزاب النافذة سياسيا، وفي المقابل سيبقى دورها المستثمر عامل تعويق، للتقدم في العراق للسنوات القليلة القادمة، يمكن أن تخف حدته بالتدريج في حالة حصول:

إنفراج اقتصادي يغير عيش الجميع وانفتاح سياحي يختلط في ربوعه الجميع.

تبادل ثقافي صحيح، يبعد الأبناء عن ارتباطاتهم التقليدية بالسلطة الأبوية للعشيرة.

تعزيز سيطرة الدولة أمنيا بمستوى يسمح بفرض هيبتها، على الهيبة الافتراضية للشيخ في المنطقة، ويقوى من قدرتها على تقديم الحماية على قدرة العشيرة في تقديمها.

نضج سياسي، يحول دون قبول رئيس الحكومة وامتدادات حكومته، أية سلطة تنافس السلطة الرسمية، وإن كانت من شيخ عشيرة، وَظَّفت سلطته بالأمس لتأدية دور الداعم الأمني لأجهزة الدولة غير القادرة على تأمينه بمفردها.

النفعيـة

قصص عديدة وحكايات فريدة حصلت قبل التغيير وبعده، تؤشر مقدار النفع في الشخصية العراقية بينها قصة السيد (م. مجيد) الذي شغل منصب محافظ واسط لأربع سنوات في الزمن السابق، وتوجه صوب الأردن في الزمن الحالي، مقيما فيها بعيدا عن نظام الحكم الجديد وجنود الاحتلال الذي لا يطيق شكلهم كما يكرر في جلساته الخاصة ويقول.

في عصر يوم جمعة من شهر شباط عام 2005 توجه بعد عودته من الجامع القريب من شقة أستأجرها للسكن مع زوجته وآخر ولد له مازال طالبا في الجامعة، إلى الاتصال بنسيبه السيد أسعد الذي يعمل مديرا عاما في الدولة الجديدة، إتصالا كان الأول له بعد مغادرته بغداد منذ ما يقارب العام، معاتبا بعصبية منفعلة قائلا:

أسعد كيف لك أن تقبل التعيين بمنصب تخدم فيه الأجنبي الكافر، وتطعم عائلتك من راتب مصدره اليهود.

لكن أسعد المعروف بدماثة خلقه ودبلوماسيته في الحديث، استوعب الموقف سائلا عن عائلته وأحواله الصحية، خاتما حديثه بالقول:

أخي أبو محمد لكل منا وجهة نظره وظروفه وخياراته الخاصة ومتطلبات العيش في العراق تلزمنا بالعمل، وأنت أعرف بالحال لا مجال لي للعمل إلا ضمن اختصاصي ودرجتي السابقة مدير عام.

بعد ستة أشهر من ذاك الاتصال والعتب الحاد وقطع الاتصالات، عاود السيد أبو محمد اتصاله ثانية، بادئاً حديثه هذه المرة بتعابير المودة وحسن السلام قائلا:

أخي أبو سمير الورد أرجو أن تتوسط لي لدى معارفك من أجل تعديل راتبي التقاعدي بعد شمول المتقاعدين بتعديل الرواتب الذي يعد إنجازا عظيما، منهيا حديثا بأمنيات للسلامة والعيش الرغيد.

لقد سعى أبو سمير بكل قواه لإتمام ما مطلوب، وأتمه بالفعل، واستلم السيد أسعد مبالغ الفروقات المالية، وقام بإرسالها إلى نسيبه المذكور بيد صديق مشفوعة بورقة كتب عليها:

أخي أبو محمد إن مصدر هذه الفلوس هو نفس مصدر الفلوس التي أتقاضاها من اليهود، عسى أن تكون لك عونا في الغربة.

إنها قصة تمثل جانبا من النفعية الذاتية التي يغير فيها المعنيون أفكارهم تبعا للنفع الذي يحصلون عليه، تُكملها قصة أخرى مقاربة لها من حيث المضمون، تعود إلى ضابط متقاعد برتبة لواء، يسكن ملحانية الضباط قرب جامع المدينة المنورة، اعتاد أن يقف شتاءً عام 2005 مع بعض المعارف من سكنة الحي في باب الجامع بعد كل صلاة معهم، ليشير بيده اليمنى إلى بيت ضابط آخر برتبة عميداً متهما إياه بالعمالة للأمريكان، لأنه عاد إلى الخدمة في الجيش الجديد برتبته السابقة عميد، واصفا عيشته وحياته وعشرته لزوجته بالحرام، لأنه يرتزق من راتب يدفعه الاحتلال.

لقد كانت إيماءاته وتأشيراته مصحوبة بانفعالات غضب شديدة، وكأنه يريد منها تحريض السامعين على قتل هذا الضابط، أو تهجيره من بيته على أقل تقدير.

بعد ثلاثة أشهر من عملية الاتهام هذه والتحريض، ألتقى العميد المذكور في مديرية الادارة التي يعمل فيها، بالسيد اللواء وبعد أن قبله قبلتين من كل إتجاه، سأله عن مكان عمله فأجابه، أنه يعمل رئيس قسم في مديرية الإدارة، فرد مباشرة بالقول، الحمد لله إني قابلت ابن حلال بالوقت المناسب.

بعد أن رحب العميد بابن محلته السيد اللواء سأل عن مراده، فأجابه أنه قد قدم طلبا للعمل بوظيفة مدنية في الوزارة، وإنه يحتاج إلى من يزكيه حتى يحصل على الوظيفة بأقرب وقت ممكن، خاتما كلامه بعبارة إني لم أجد أقرب منك معرفة ليزكيني وأنت الساكن في نفس المحلة والشارع الذي أسكنه وتعرفني جيدا منذ أن شيدنا بيوتنا في المحلة سوية قبل عشرين عاما.

حاضر سيدي أجاب العميد، واصطحب اللواء إلى غرفته وأرسل بطلب المعاملة وحث مدير الشعبة على إكمالها بسرعة، وفعلا بعد أسبوع من اللقاء استلم المعني الوظيفة التي تقل درجتها عن مستويات رتبته العسكرية، ومنذ حصوله عليها لم يحضر الصلاة في الجامع، ولم ينطق بكلمة حرام على أي من العاملين بالوزارة والوزارات الأخرى.

تلك صور من النفعية، أو أوجه منها قد يعتبرها البعض حاجة في ظروف قسرية، ويعتبرها البعض الآخر خصائص سلبية في النفس الإنسانية تعززت نتيجة ظروف العراق الصعبة عبر عشرات السنين، تغيرت فيها بعض الخصائص وتبدلت أخرى وانتهت ثالثة وولدت رابعة، وهكذا هو الحال بالنسبة إلى النفعية خاصية موجودة، تعززن في ظروف حاجة وحرمان وتضارب وازاحة واحتقان، على أعقاب اندثار خصائص إيجابية في ذات الظروف ولنفس الأسباب بينها الإيثار والمشاركة والتضحية وغيرها.

إن ما جرى وما يتعلق بالعراق، مختلف في النتائج عن باقي الشعوب التي خاضت حروب وعانت ويلات حصار وخسرت تجارب قتال خرجت منها أحيانا في الارادة أقوى وفي التحمل أقدر وفي اكتساب الخصائص النفسية والاجتماعية الايجابية أحسن، وربما أوفر حظا في تشذيب الخصائص التي كانت تحسب على السلب. وإن آمنا هنا في العراق صعوبة الجزم أن كل الخصائص السلبية التي نتلمسها الآن، ونتكلم عنها بحرية الآن قد جاءت، أو ولِدتْ من رحم الحروب، لأن بعضها في الواقع كان موجودا قبل حصول الحروب، بينها النفعية التي من المؤكد أنها كانت موجودة، قبل سبعينات القرن الماضي، قبل أن يدخل العراق أتون الحروب والتغيير في القيم والعادات والتقاليد، إذ أن العسكريين الذين حكموا العراق بعد عبد الكريم قاسم على سبيل المثال كانوا نفعيين، وحتى هو قائد الحركة الذي مات مقتولا دون أن يملك بيتا ولا رصيدا في البنك، كان زعيما أوحدا وجد في هذا اللقب نفعا نفسيا في تحقيق الذات، ورفاقه في الحركة الذين حكموا من بعده تقاتلوا على النفع سياسيا في حكم العراق، وماليا للكسب من خيرات العراق، حتى مجيئ حزب البعث إلى حكم كانت النفعية في أيامه أساسا في التشبث بالحكم والمال، ومن ثم صدام حسين الذي أرسى قواعد علاقة ترابطية بين الحكم والمنفعة، في سَنهِ قوانين تكريم مالي للمنصب وقطع أراض وبيوت ورواتب إضافية للقادة الحزبيين والحكوميين، حتى كان المنتفعون قد شكلوا الطبقة العليا في المجتمع العراقي إلى اليوم الأخير من حكمه المثير للجدل. ومع هذا فإن مؤشرات وإتجاهات ما بعد التغيير تبين أن النفعية التي كانت موجودة في السلوك العام قد تضخمت خلاله، لتكون آفة أدرك وجودها عموم العراقيين بسهولة، وتعاملوا معها في العلن دون حياء، حتى شاع في الأوساط الوظيفية قول مشهور " أفد واستفد"، ولتكون مؤثرة على الواقع السياسي والاجتماعي وعلى سير الحياة، أي إنها كبرت في العقول لتكون بمستوى من التأثير حدا أصبحت فيه أحد عوامل التدمير والتأخير بعد انتقالها إلى السياسية، أو عندما قاد بعض السياسيين وقائعها، وأصبحوا في مقدمة النفعيين وأضحوا كثيرين وما زالوا يتكاثرون:

بعضهم: جاءوا مهرولين بعد طول انتظار وقسوة حياة ومعاناة غربة، اعترفوا لهم العراقيون بنضالهم يوم وصلوا منادين بالتغيير والتسامح والغفران، والتوجه لإعادة البناء والتعمير، ومن ثم أشروا فشلهم، يوم أنكروا عليهم حقهم في الوقوف معهم في المقدمة، وصادر قسم منهم تمويل الحزب الذي ركبوا على أكتافه بعد المجيء، وسكنوا مكاتب المسؤولين الحكومين، ودوائر السياسيين، يفتشون عن مكان لهم وعن تقاعد لزوجاتهم ووظائف مرموقة لأولادٍ لهم، لم يبلغ بعضهم سن العشرين وعن مشروع مقاولة يتقاسمون أرباحه مع أشقائهم الذين أغتنوا من مشاريع العهد

السابق، وتجارة النفط مقابل الغذاء طوال السنين، فسجل سلوكهم هذا، وجود ملموس لخاصية الانتفاع كبرت في عقول العراقيين.

وبعضهم الآخر: خرجوا من بين الصفوف التي كانت مضطهدة، جائعة، محرومة، عانت سني القحط وشدة الضغوط، اعترف لهم العراقيون أيضا بخروجهم قدوة للمحرومين، يمكن أن يمثلوهم في الطريق الى البناء، وألتف حولهم البعض، يصفقون كعادتهم ويكبرون فيهم هذا الخروج وأشروا فشلهم، يوم تنقلوا من هذا الحزب إلى ذاك، ورشحوا للانتخاب عام 2005 مع هذه الكتلة العلمانية وأعادوا الترشيح عام 2010 مع الأخرى الدينية الإسلامية، وبين هذا الترشيح وذاك، تنكروا لزملائهم الذين رافقوهم يوم الخروج وتقربوا من الأعلى في الكتلة والحزب، همهم جس النبض وحساب مكان النفع والتفتيش عن وقع الأقدام، لقد أشرهم العراقيون وأشروا أمثالهم وسلوك الابتذال، فأسقطوا بعضهم بالانتخاب ومع هذا السقوط، بقيت عيونهم شاخصة صوب المسؤول، وبقوا يفتشون عن مكان لهم وبعضهم جاوز عمره الخامسة والستين، فسجلوا ببقائهم، أنهم من بين النفعيين وأعطوا وغيرهم من كبار السن في صفوف السياسيين، الانطباع بأن خاصية النفعية قد تضخمت كثيرا في الزمن الجديد، واستحق عنهم قولا، يمكن وضعه بدل المثل العراقي الذي كان دارجا عن الديك والمزبلة، قوامه: يموت السياسي العراقي وعينه على .... المنفعة.

إن المنفعة لم ينحصر وجودها بين الطبقة السياسية المتوسطة والعليا بعد أن امتدت لتشمل جميع المستويات الأقل منها في الثقافة والتحصيل والأعلى في مجالها، إذ يوم أصدر مجلس الوزراء القرار رقم 24 لسنة 2005 على سبيل المثال، الذي يتعامل مع المفصولين السياسيين، المتضررين من النظام السابق بإعادتهم إلى الخدمة واحتساب مدة فصلهم منها لأغراض الترفيع والتقاعد، شكلت لتنفيذه لجان في كافة الوزارات، استلمت الطلبات التي قدمت من قبل المعنيين لدراستها، ومن ثم اصدار الأوامر الوزارية لشمولهم بها أصوليا، فكان قرارا أستقبله المفصولون وغير المفصولين بردود فعل ايجابية، وكان مثله مثل غيره من قرارات التعويض والنفع الخاص، قد استثار النفعية في نفوس الكثيرين الذين حشدوا طاقتهم للتحايل عليه وتشويه قيمته الاعتبارية والقانونية، وكان الملفت في موضوع الاستثارة هذه ليست محاولات بعض الموظفين البسطاء، ولا توجهات قسم من الأميين والفقراء الذين يهرولون في كل اتجاه أملا في الحصول على ما يعتقدونه ممكناً، أو سهل الأقتناص في كل الأزمنة والأوقات، وإنما مساعي ذوي التحصيل العالي والدرجات الخاصة والرتب العسكرية العالية الذين يعرضون خدماتهم لأصحاب القرار، في كل الأزمنة والأوقات لاهثين خلفهم لجني الثمار رواتب عالية ومخصصات مرتفعة وفرص استغلال لا تعوض، وكالعادة

أُستغل المنصب في الموضوع والتزوير في تثبيت الفصل، بطريقة لا يمكن العتب فيها، أو اللوم على الفقراء والأميين، في محاولاتهم للاستثمار تبعا لمستويات إدراكهم المتدنية للضرر في التجاوز وخرق القوانين، وإنما على محاولات البعض رفيعي المستوى لاستغلال صفتهم وتأثيراتهم الوظيفية الحالية، وعلاقاتهم الشخصية للتأثير على اللجان المختصة بالسياسيين وإقناعها، أو الضغط على بعض أعضائها لشمولهم بالقرار المذكور على الرغم من أن فصلهم من الخدمة أصلا كان بسبب سوء السلوك، أو لارتكاب أعمال جنائية، أو أن إحالتهم على التقاعد كانت أصلا بسبب مخالفات، أو زيادة على الملاك، وهم كثر في الوقت الحاضر ويزداد عدهم يوميا، مدنيين وعسكريين، يفسرون من جانبهم، أو يعرِّفُونَ أنفسهم بالسياسيين ويعلنون بأعلى أصواتهم دون خجل، أو حياء أنهم متضررون، ويشرحون الضرر بطريقة تثير السخرية والأستهزاء، مثل اللواء الركن(ص) الذي كان مراجعا مستديما للائتلاف الوطني العراقي الذي عملنا به حركة سياسية أمتدت من أيام المعارضة إلى ما بعد التغيير، يحضر على الدوام مع ضابط من الأصدقاء المقربين كان صديقا له أيضا، وكان في كل مراجعة يعرض تقديم خدماته للنظام الجديد، وبعد إعادة تشكيل الجيش تم ترشيحه كأحد الضباط الممكن عودتهم، وقد عاد فعلا وبُعث إلى أمريكا في دورة خاصة بإعادة التأهيل، ومن ثم شغل عدة مناصب عليا في وزارة الدفاع، ورفع إلى رتبة فريق.

وفي أحدى الليالي كنا معا أنا والصديق المذكور في بيت لدائرته يقيم فيه ليلا بالمنطقة الخضراء، جاءنا السيد الفريق المذكور زائرا وفي مجرى الحديث قال إنه قدم معاملة لشموله بقانون المفصولين السياسيين، وعندما سألته عن المبررات التي يُقنع بها اللجنة المختصة في الوزارة، قال إني قد أحلت من قِبل النظام السابق إلى دائرة المحاربين في رئاسة الجمهورية قبل التغيير، كوني شيعيا، وإن عائلتنا تمتلك حسينية في منطقتنا، وفي اثناء حديثه معنا كان يحرك يده التي يضع فيها محبسين "من تلك التي ترمز إلى التدين الشيعي" علما إنه وكما هو معروف من أصدقاءه وجيله لم يصل قط ولم يذهب إلى المراقد الدينية الشيعية للزيارة أبدا، وإن آخر منصب له في الأيام الأخيرة للزمن السابق هو المستشار العسكري لأمين سر فرع من فروع حزب البعث في بغداد.

من قصة السيد الفريق يتبين ان المطالبة بشموله بالقرار المذكور على الرغم من تاريخ سابق له معروف بحسن الخدمة إبان النظام السابق، وكثرة الأنواط وأشغال المناصب القيادية الميدانية العليا والأنسجام الكامل مع مسيرة الحزب آنذاك وتاريخ لاحق في العهد الجديد، مناصب عليا وترقيات لم يحصل عليها عسكريون متقاعدون عاشوا الجوع والألم إبان حكم صدام والأهمال زمن

الديمقراطية، ولم يحصل عليها سياسيون متضررون، مما يؤكد أن المعني تحرك بضوء مصالحه الشخصية وتقديراته لفرص النفع المتاحة.

وهناك حالة مثيلة لمدني شغل منصب مدير عام بعد التغيير، هو السيد(ح) الذي أصر هو الآخر، على حتمية شموله بقرار المفصولين السياسيين المذكور، لأن بن خالته كان مسجونا سياسيا من قبل النظام السابق، وبسببه لم يحصل على فرصة للترقية إلى منصب أعلى من المدير العام زمن صدام، متناسيا أنه قد تبرأ من ابن خالته المنكوب في اتماع لقيادة الفرقة الحزبية التي كان منتسبا إليها آنذاك، وقد لبس هو الآخر محبسين يعتقد إنهما سيقدمانه خطوات نفعية إلى الأمام.

إنه سلوك لا يتعدى محاولة استغفال وضحك على الذقون، وسعي لاستغفال الدولة وخرق القانون، وهدم لقيم السياسة ومعاييرها واستهانة بعموم السياسيين واحتقار لمعنى النضال، وتجسيد لمعنى النفعية، إذا ما تركنا في مجالها الفقراء وكبار الموظفين المدنيين والعسكريين وانتقلنا إلى البرلمانيين سنجد أن النفعية موجودة، وان وجودها أصبح آفة حقا، إذ في الأيام الأخيرة للبرلمان العراقي بدورته الممتدة حتى بداية 2010 حسم السيد رئيس مجلس النواب في تصريحات له بقصر المؤتمرات جدلا حول إحتمالات تمديد فترة البرلمان وتأجيل الانتخابات، مؤكدا عدم وجود ذلك، فكانت تصريحات قد أشرت وجود توجهات لدى بعض أعضائه، طفت على السطح مع قرب انتهاء ولايتهم التي قد تكون الأخيرة في تاريخهم الشخصي وتاريخ العراق الحديث، وهي توجهات في واقع الحال ظهرت من على الذاكرة، لم يستطع أولئك البعض، أي أعضاء البرلمان المطالبين بالتمديد من كتمانها في خلايا عقولهم التي أمتلأت بالرغبات النفعية.

وأشرت أيضا، أن ظهور مثل هذه المطالب غير منطقية، في هذه الفترة الزمنية، يبين بالإضافة إلى القدر الواسع في النفعية، إن الحالمين بها غير واثقين من أنفسهم بالفوز ثانية في طريق التجديد لدورة ثانية، الذي فيه قد يخسرون كثيرا من المنافع التي تمتعوا بها، وهم غير واثقين أيضا بأحزابهم وكتلهم السياسية، ولا بالجمهور الذي صفق لهم قبل أربع سنوات من الآن، ووضع ثقته المطلقة فيهم برلمانيو إعادة البناء والتعمير، وسحبها في أيامهم الأخيرة بسبب السلوك المطلبي الذاتي "النفعي" خلال السنوات الأربع التي امتلأت فيها سلة المطالب الشخصية حد الطفح. وتأثرت فيها خزينة الدولة العراقية، برواتب لهم زادت حدودها ومخصصات تضاعفت مستوياتها وحمايات تضخمت أعدادها. وبالمقابل تأثر إنتاجهم سلبا بسبب غياب لهم في الملمات والمصاعب عدة

مرات حد التنصل من المسؤولية، حتى وضعوا بسلوكهم هذا وكثر مطالبهم هذه، الكثير من مؤشرات السلب في عقول العراقيين الذين يتوقون إلى أنتخابات أخرى لاختيار غيرهم ممن:

يصلح لتمثيلهم لا تمثيل نفسه وحزبه.

يدافع عن أهدافهم في العيش الآمن السليم، لا عن مكاسب وقضايا شخصية نفعية.

يسعى لتشريعٍ يُحسنُ وضعهم الاقتصادي لا عن آخر يركز على المطالب الذاتية.

والأهم منها أن المطالبين بالتمديد، أو حتى الحالمين بحصوله لا يفقهون معنى العيب في العرف السياسي ولا الخشية في التقليد الشعبي، لأنهم بمطالبهم غير المنطقية هذه، لم يحسبوا ردود فعل الآخرين من العراقيين المتحفزين لانتخاب غيرهم في الدورة القادمة للانتخاب ولم يخجلوا منها، ولم يضعوا باعتبارهم معاناة الآخرين من بين العراقيين الذين يسعون لاختيار من يستطيع أن يخلصهم من هذه المعاناة، ولم يعيروا اهتماما لمشاعر العموم من المواطنين العراقيين، الذين صدموا بأداء مثل هؤلاء وكثر مطالبهم النفعية حد الجوع النفسي والجشع الاجتماعي غير المحدود.

تلك أمثلة، ينطبق ذكرها على شرائح خاصة من السياسيين والبرلمانيين ورجال الدولة في المراكز العليا، وهناك أخرى شعبية، تؤشر مقدار استشراء آفة النفعية ومقدار تأثيرها على بناء المجتمع والدولة العراقية ومقدار التعامل غير الصحيح مع استشرائها، بينها مثلا:

1. التجاوز على أملاك الدولة

إن التجاوز حالة اتسعت بعد التغيير، حتى أضحت ظاهرة عصية على الحل من قبل مؤسسات الدولة، كانت في بغداد وحدها حسب تأكيد من المحافظة نشرته جريدة الصباح بتاريخ 2010/12/27 بينت فيه وجود 42 منطقة عشوائية يشغلها 600 ألف متجاوز معظمها تفتقر إلى المتابعة القانونية، فيما كشفت عن مقترح لتمليك 23 بالمئة من كل مشروع سكن استثماري للمتجاوزين، وأكدت أنها بصدد تنفيذ حملة لإزالة التجاوزات على الأراضي الزراعية والمياه.

وأشارت الى أن خلية الأزمة في المحافظة تدرس إمكانية إزالة هذه المناطق بعد أن باتت بؤرا للارهاب والفساد، مضيفة أن الخلية تبحث موضوع تعويض ساكنيها بمبالغ مادية، أو تخصيص مجمعات سكنية لهم سواء من ميزانية تنمية الأقاليم، أو المشاريع الاستثمارية. ولفتت إلى ان تمليك الأراضي للمتجاوزين في هذه المناطق يواجه صعوبة بالغة بسبب عدم استعداد دائرتي العقارات والتسجيل العقاري للقيام بذلك.

في نفس هذا المجال أفاد النائب الفني للمحافظ بأن المحافظة تنوي الاتفاق مع الشركات الاستثمارية على تخصيص ما نسبته 23 بالمئة من كل مشروع إسكاني للفقراء والمتجاوزين وسكنة العشوائيات، بعد تمليكها للدولة على وفق اجراءات محددة لتوزيعها بين هذه الشرائح، على صعيد مغاير توقع نائب المحافظ أن يشهد موسم الصيف المقبل شحة في المياه بسبب إنحباس مياه الامطار، منبها الى ضرورة إيجاد خطة للترشيد وتقنين استعمال المياه وإزالة التجاوزات على شبكات المياه، مؤكدا في هذا المجال إلى أن هناك أكثر من ألفي بحيرة تربية أسماك متجاوزة تستهلك كميات كبيرة من المياه، معلنا أن المحافظة بصدد إزالة هذه التجاوزات والبحيرات من خلال حملات منتظمة بالتنسيق مع الوحدات الإدارية ومديرية الموارد المائية والجهات الأمنية. كما كشف نائب المحافظ عن وجود مخالفات كبيرة على عقود إيجار الاراضي الزراعية التي إبرمتها وزارة الزراعة مع الفلاحين، مبينا أن الفلاحين يقومون بتحويل الاراضي الزراعية الى سكنية وبيعها، أو الإفادة منها عن طريق الاستثمار وإقامة مشاريع عليها من دون أية اجراءات قانونية، أو استحصال الموافقات اللازمة. وأقر بوجود تلكؤ كبير من قبل وزارة الزراعة بهذا الشأن، ولاسيما أن العقود تلزم الفلاحين بعدم استعمال هذه الأراضي في مجالات غير زراعية الإ بموجب موافقات رسمية محددة تنص على ان لا تزيد المساحة المستغلة على 50 دونما، مؤكدا أن اللجنة العليا للزراعة التابعة للمحافظة ستقوم من قبلها بجرد جميع التجاوزات لازالتها، فضلا عن اتخاذ الإجراءات القانونية ضد المخالفين (41).

إن في هذا المجال المخل قانونيا وإداريا يمكن القول منطقيا، أن من حق العراقيين أن يعيشوا بنعيم معقول وأن يؤمّنوا حاجتهم إلى السكن بمستوى مقبول، ومن واجب الدولة أن ترعاهم وتساعدهم في تحقيق ذلك، بإلزام يفوق المقبول وفي علاقة منفعة تبادلية بين طرفين، ليس من حق المواطنين فيها أن يتجاوزوا على الدولة وأملاكها والمال العام تحت أي ذريعة كانت، وليس لمسؤولي الدولة ومشرعيها حق في التنازل عن المحافظة على المال العام.

ويمكن القول أيضا إنها مبادئ عامة في الحقوق والواجبات بين المواطنين ودولتهم، لا يمكن أن يختلف عليها إثنان، وإن كانوا من بين الفقراء، حاول برلمانيون عراقيون في نهاية دورة برلمانهم في كانون الثاني 2010، تسجيل موقف مختلف عن الإتجاهات الصحيحة في الإدارة والضبط الاجتماعي، بطرحهم مسودة قانون تمليك المتجاوزين على أملاك الدولة ما تجاوزوا عليه، ومعاودة برلمانيو الدورة الجديدة في كانون الأول 2011 إصدار قانون أبقى على التجاوزات الموجودة وألزم الحكومة بعدم إزالتها، بعد أن أتجهت ومجلس المحافظة إلى تنظيم حملة لذلك لما تشكله من خطر

على المشاريع. مسجلين بمقترحهم وقانونهم الصادر هذا من وجهة النظر النفسية، محاولة تعزيز السلوك الخطأ في النفس المتجاوزة، أي إبقاء خاصية التجاوز النفعي في تركيبتها الشخصية، وذلك بمنحها مكافأة سخية لخطأ أرتكبته عمدا دون روية، في ظروف الغياب المؤقت لسلطة القانون، الأمر الذي يبقيها متربصة، مستعدة لإرتكاب فعل التجاوز، كلما سنحت الفرصة إلى ذلك، وإبقاء باب النفعية مفتوحا لتجاوزات أخرى في ذات الوقت، كذلك فتح أبواب التمني النفعي، والتبرير النفسي للآخرين من غير المتجاوزين للتجاوز والنهب، عندما تسنح الفرصة في المستقبل.

إن التجاوز النفعي إضطراب إجتماعي، ستؤدي شرعنته بالإضافة إلى التعزيز السلبي للفعل الخطأ، إلى إستثارة سلوك النهب، من مخزونات الذاكرة "المكبوت" للمواطنين العراقيين، ذلك السلوك الذي دمر كثيراً من البنى التحتية، وكلف العراق مليارات الدولارات في مناسبات توتر عديدة، بدأت مع تأسيس الدولة العراقية الحديثة، وامتدت لما بعد التغيير، كانت في مجموع قيمها المالية "لو لم تدمر"، كافية لبناء سكن ملائم لكل فقير وسد الحاجة المادية لكل محتاج ودفع العراق خطوات في التقدم والرقي إلى الأمام.

وستؤدي إلى وضع مؤسسات الإدارة العراقية أمام كثير من المشاكل التي لن تنتهي، أو تسوى آثارها الجانبية لعشرات مقبلة من السنين، يتعلق بعضها بمنازعة بعض دوائر الدولة على أرض مصممة في الأصل لبناء معمل، أو إنشاء حديقة عامة، وسيحول دون إنجاز مشاريع خدمية للدولة بسبب حصول متجاوز على حق التملك في الأرض المخصصة لها، وستتحول أراض زراعية إلى سكنية، وحدائق عامة إلى بؤر سكنية غير متجانسة، وستشوه مناظر المدن، وستقام أحياء فقيرة تنتج الجريمة والتجاوز على القانون في زمان ما زال العراقيون يئِنُون من جراحه التي لم تلتئم حتى نهاية السنوات الثماني.

وستبقي النفعية آفة أو حتى قنبلة إجتماعية موقوتة، يمكن أن تنفجر مع أي توتر واضطراب مستقبلي، عندها سيكون تأثير انفجارها وتشظيها أضعاف تأثيراتها السابقة بحكم التعزيز، وسيبقى مستوى العيش متدنيا وإن كان من بين أهم مثيرات التجاوز النفعي ماثلا وإن جرت محاولات تخفيفه بنفع بسيط، لا يمكن أن ينتهي بمجرد السماح لنفعي بالتجاوز على أرض حكومية وتسجيلها ملكا له في الدوائر الرسمية للتسجيل العقاري.

2. التنافس على المناصب العليا

في الانتخابات التي تجري على مستوى مجالس المحافظات وعلى مستوى العراق، يجري التنافس فقط على المركز الأول في القائمة الانتخابية، ويصر الفائزون على المناصب العليا، محافظا، أو رئيس مجلس بلدي، أو رئيس مجلس وزراء، لأن أصحاب هذه المناصب، هم فقط الذين يمتلكون السلطة التنفيذية، وإنهم فقط من يستطيعون تقديم المنفعة واكتسابها. ولوحظ في الزمن الجديد وفي سنيه الأولى على وجه التحديد أنه وفي حال تبدل مجلس المحافظة وتغير الحكومة، تسري عملية تبديل الموظفين في المناصب العليا نزولا إلى المهنيين والفنيين في بعض الأحيان على وفق نوع من المنافسة الحزبية غير المنطقية، حتى أُتهم أكثر من رئيس مجلس محافظة وأكثر من محافظ ورئيس حكومة، أنه قدم أبناء قومه وحزبه وعائلته في المقدمة، وأبقى الآخرين خارج دائرتها، وعادة ما يتم اللجوء إلى عزل البعض من مناصبهم فيما إذا كانوا غير مستندين على أحزاب لها نفوذ أي إلى ظهر قوي كما يقول العراقيون، ويقومون بإسنادها إلى آخرين تابعين لهم، أو متعاونين معهم في حمى تسبق في العادة مغادرة المسؤول الأعلى لمنصبه القيادي، تؤشر مقدار النفعية في النفوس.

3. الاختيار لشغل المناصب على وفق المنفعة

اختيار على أساس الرغبة في تكوين قاعدة تأثير نفعي في الجمهور، بعيدا عن الأسس الديمقراطية التي توفر للجميع فرصاً متساوية، وهي رغبة بالسيطرة على الجمهور لا تختلف كثيرا عن فلسفة الحزب القائد، التي عاش العراق تحت مظلة ديمقراطيتها المركزية فترة تدمير كانت طويلة، خاصة فيما يتعلق بالترشيح الحزبي للوظائف والقبول في الكليات والدورات قبولا حزبيا، حورت الأحزاب الفاعلة أمره في الزمن الجديد بتزويد المتقدمين للوظائف الإدارية وأحيانا الفنية المتاحة، بموافقات خاصة وإلزام الجهات الإدارية باعتمادها شرطا للتوظيف باعتبار أن الدرجات الميسورة مقصورة على تلك الأحزاب على وفق معايير المحاصصة.

إنها منفعة اتسع انتشارها وتعددت توجهاتها، من أخطرها على حاضر العراق ومستقبله، تلك المنفعة السياسية التي قامت على مد النفوذ، فتسببت في أضرار واضحة للكثيرين، وخسارة جسيمة للعملية السياسية التي تتأسس في جانبها الاجتماعي على رضا الجميع واقتناعهم واستعدادهم للتضحية وقبولهم سلطة الحكومة قاضيا منصفا للجميع، وابتعادهم طواعية عن التآمر والالتفاف والصراع باستخدام القوة.

وأفضت أيضا إلى تصدعات وشروخ في جدران خطط الحكومة، لأن مساعي التوسع ومد النفوذ من هذا النوع سمحت بسيطرة أصحابها على دوائر ووزارات، وامتداد جماعاتها إلى المحيط الأمني والاستخباري وبعض المؤسسات.

وحققت فقط المصلحة الخاصة للجماعة والكتلة والحزب والطائفة على حساب المصالح العليا للعراق، وأدت إلى اندفاع البعض في الطرف المقابل باتجاه التفتيش عن وسائل وأدوات مضادة لما يقوم به أصحاب النفوذ، كان السلاح هو المتيسر منها في وقت غاب فيه العقل، وانحسرت فيه الحكمة.

كما أثارت أطراف أخرى، وجدت أن السبل من أمامها قد أُغلِقت باستثناء تلك الملتوية، عندها لجأت إلى بعضها وتسببت في حدوث اضطرابات أضرت باستقرار الحياة. وخروقات أمنية تتمثل في غض بعض الضباط والمراتب في وحدات عسكرية وأجهزة أمنية، الطرف عن تحركات قام بها مسلحون لأغراض التأثير وتعزيز النفوذ.

المصادر العربية

1. اسحاق القطب، مشروع بحث إقليمي عن أنماط التحضر ومشاكله في الشرق الأوسط، جامعة الكويت، منظمة تطوير العلوم الاجتماعية، في الشرق الأوسط، الكويت 1977.
2. أسعد الخفاجي، الحوار المتمدن، العدد 1248 في 2005/7/4.
3. عبد الرزاق الحسني (1988) مصدر سابق.
5. هيثم مناع (2005) أبحاث نقدية في حقوق الإنسان، دار الأهالي والمؤسسة العربية الأوربية للنشر واللجنة العربية لحقوق الإنسان.
6. عادل العوا، الفلسفة الأخلاقية، منشورات جامعة دمشق، 1999، ص 148. 7. عادل العوا (1961) الوجدان، جامعة دمشق.
8. عبد المعطي سويد(ب. ت) التناقض الوجداني في الشخصية العربية المعاصرة.
9. صلاح مخيمر (1978) في التناقض الوجداني، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة. 10. جوزيف تالشين و رالف إتش، مكافحة الفساد في أمريكا اللاتينية، واشنطن العاصمة، مطبعة وودرو ويلسون سنتر.
11. تشاب، جوديت (1982) المحسوبية والسلطة والفقر في جنوب إيطاليا: كامبرج/ مطلعة جامعة كامبرج.
12. موارو، باولو(1995) الفساد والنمو، المجلة الفصلية للاقتصاد العدد 3 آبن المجلد 100.
13. دشنسكي، مايكل، التمويل السياسي: نظرة عامة، مجلة الديمقراطية، العدد 4 المجلد 13، 2002.
14. والكي، ماسين (2004) المال السياسي والفساد، لندن مطبعة بلوتو.
15. حسين الناصر الزهيري، جريدة الدعوة، العدد، 814، الاثنين 20 رجب 1430 هـ، 13 تموز 2009.
16. أكانيوز، آت، 2009/8/31.

17. جريدة القبس، العدد 13057 ، الأحد 4 أكتوبر، 2009.
18. واع السياسية ، 1 ايلول، 2009.
23. باسك، فونجيلشيت وباكير، شريس (2000) الفساد في القطاع العام في تايلاند، مركز الاقتصاد السياسي، بانكوك، جامعة شالالخيلكورن.
24. منظمة الشفافية الدولية (2002) الرشاوي إلى جانب الأحزاب السياسية، هي تهديد متزايد للديمقراطية. بيان صحفي.
25. ميثاق منظمة الدول الأمريكية (OAS) تضارب المصالح في الخدمة العامة، سبتمبر 2005 المادة رقم 5.
26. دشنسكي، مايكل، التمويل السياسي، مصدر سابق.
27. طارق البشري (2005) الجماعة الوطنية .. العزلة والاندماج، دار الهلال، القاهرة.
28. رويترز، مقاتلون أكراد يسيطرون على الموصل:2003/4/11.
29. مصدر عن نسبة الأقلية الكردية.
30. الفضائية الكردية كردسات. 2004/2/2..
31. إريك فروم (2004) فن الاصغاء، ترجمة محمود الهاشمي: إتحاد الكتاب العرب.
32. قاسم حسين، الكراهية والتعصب، وإذكاء روح المواطنة، (مدخل لثقافة المصالحة) الحوار المتمدن، العدد 2118 في 2008/3/12.
33. فاضل عباس، الحوار المتمدن، العدد 2206 في 2008/2/29.
34. قاسم حسيم، الكراهية والتعصب، مصدر سابق.
35. شاكر مصطفى سليم: الجبايش، وبخاصة الجوانب المتعلقة بانحلال الاواصر الداخلية للعشائر بتأثير التعليم والهجرة) 1970، إطروحة دكتوراه.
36. علي حسين الفواز، طبائع المجتمع العراقي. أزمة التاريخ، جريدة المدى، العدد 1851 في 2010/7/18.
37. مصطفى حجازي (2005) التخلف الاجتماعي: مدخل إلى سيكولوجية الانسان المقهور، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء.
38. مصطفى حجازي، التخلف الاجتماعي، مصدر سابق.

39. علي الوردي (ب.ت)، لمحات اجتماعية من تاريخ العراق الحديث، الجزء الأول، دار كوفان.
40. سعد العبيدي (2007) دوامات المحنة، الدار العربية للعلوم- ناشرون، بيروت.
41. جريدة الصباح، العدد 2139 الصادر في 2010/12/27.

مواقع ومصادر أجنبية

4. Article on "Oscar Wilde," in Encarta Encyclopaedia, Microsoft Corporation,1977.
19. http://www.syria-news.com/readnews.php?sy_seq=101092.
20. http://ar.aswataliraq.info/?p=167273.
21.http://www.islammemo.cc/hadath-el-saa/0/2009/08/26/8675.
22. http://www.transparency.org